ب. د. بياديشيف

المجمع الصناعي - الحربي

في الولايات المتحدة الأميركية

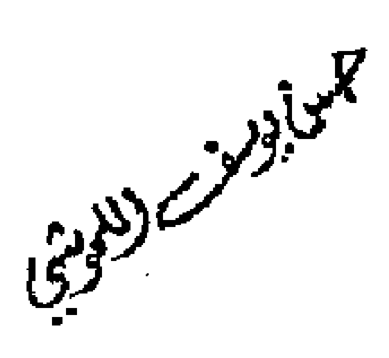
تعريب: رفعت السيوفي

دار الفارابي - بيروت

ب. د. بياديشيف



دار الفارابي - بيروت



دار الفارابي – بيروت

١٩٧٦

المقدمة

في التناقض التاريخي الحتمي والمتوتر بين النظامين العالميين الاشتراكي والراسمالي يظهر تفوق قوى الاشتراكية والسلم والتقدم في السنوات الاخيرة بشكل اكثر وضوحا ، فقد استطاعت هذه القوى بنجاح أن تضغط وتلجم قوى الراسمالية والحرب والرجعية ، كما وان السياسة الخارجية اللينينية للاتحاد السوفياتي استطاعت ان تحرز نتائج هامة ناهجة خط تطوير العلاقات الدولية البناءة والايجابية على قاعدة من مبادىء التعايش السلمي مع الرد القوي على المظاهر العدوانية في سياسات الدول الراسمالية الكبرى والنضال الحاسم ضد « العسكرية » والايديولوجيا البرجوازية ومن اجل سلام وحرية وأمن الشعوب . ان المحصلة الاهم للنشاط الفعال والهادف للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وللحكومة السوفياتية في مجال السياسة الخارجية هي أن الشعب السوفياتي أصبح بعد مضي ثلاثين عاما على انتهاء الحرب الوطنية العظمى يعيش في ظروف السلم ويملك امكانية توجيه كل طاقاته وابداعه نحو بناء المجتمع الشيوعي .

لقد أعلن برنامج السلام الذي قرره المؤتمر الرابع والعشرون

للحزب الشيوعي السوفياتي استعداد الاتحاد السوفياتي لتعميق علاقات التعاون ذات النفع المتبادل في كل المجالات مع كل الدول التي تسعى الى ذلك .

ان سياسة السلم الفعلية المتبعة من قبل الاتحاد السوفياتي في مجال التعاون الاخوي مع الدول الاشتراكية الاخرى قد أدت الى تحقيق تقدم ايجابي وهام على المستوى الدولي . وقد جرت تغييرات هائلة في القارة الاوروبية حيث اندلعت في الماضي القريب حربان عالميتان ضاريتان ، اذ ان توقيع المعاهدات بين الاتحاد السوفياتي والمانيا الغربية وبين بولونيا والمانيا الغربية حول تثبيت الحدود القائمة حاليا بين الدولتين الالمانيتين واعادة الوضع في برلين الغربية الى طبيعته وفك الحصار الدبلوماسي على ألمانيا الشرقية نهائيا وعقد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي قد هيأ حل مسألة تحويل أوروبا من منطقة نزاعات وصدامات دموية الى قارة يسود فيها السلام وحسن الجوار ، هذا الى جانب التطوير المثمر للعلاقات مع فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبقية الدول الغربية .

لقد فتح لقاء موسكو في أيار من عام ١٩٧٢ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السوفياتية ــ الاميركية ، ففي الوثيقة التي تحدد اسس العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية والموقعة من قبل ليونيد بريجنيف وريتشارد نيكسون تم تثبيت المنطلقات الاساسية لتطوير العلاقات بين الدولتين للمرحلة الجديدة ، وتعتبر تلك الاتفاقيات الموقعة في موسكو اساسا لجعل العلاقات طبيعية وتطوير هذه العلاقات ذات النفع المتبادل في مختلف مجالات الحياة ، وقد أصبحت الاتفاقيات السوفياتية ــ الاميركية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية خطوة هامة باتجاه تخفيف سباق التسلح .

وان ما هو جار الآن من تحول من « الحرب الباردة » الى تخفيف حدة التوتر الدولي ومن المواجهة المسلحة العسكرية نحو تعزيز الامن والتعاون السلمي يعتبر متطلبا أساسيا من متطلبات

تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية .

في حزيران من عام ١٩٧٣ قام ليونيد بريجنيف بدعوة من الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارة رسمية الى الولايات المتحدة الاميركية . ولقد قدر الرأي العام العالمي نتائج هذه الزيارة كبرهان أكيد وجديد على انتصار سياسة التعايش السلمي اللينينية بين الدول ذات الانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة . لقد أدى هذا اللقاء الى اتخاذ عدد من الخطوات الكبيرة نحو الاستمرار في تعزيز الامن الدولي ، ومن الخطوات الاكثر أهمية في هذا المجال هي توقيع الاتفاقية اللامحدودة الاجل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول درء الحرب النووية . وان التنفيذ العملي لهذه الاتفاقية سوف يسمح بتحقيق تحول عن المواجهة النووية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي نحو الغاء خطر الحرب النووية وخلق ضمانات واقعية للسلام العالمي .

ان دورا كبيرا مدعوة لأن تلعبه تلك المبادىء الاساسية الموقعة في واشنطن للمفاوضات حول الاستمرار في الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، كما وتنظر هذه الوثيقة في متابعة العمل الوطيد على الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ليس فقط من وجهة نظر الكمية وانما أيضا من وجهة نظر نوعية هذه الاسلحة والتوجه نحو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بنزع هذه الاسلحة .

ان ترسيخ مبادىء التعايش السلمي في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية يماثل ما هو قائم من علاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من فرنسا والمانيا الغربية . وان انعقاد المؤتمر الاوروبي لمسائل الامن والتعاون وبمساهمة كل من الولايات المتحدة الاميركية وكندا يحمل أهمية كبيرة لكل الكوكب الارضي .

بعد أوروبا ترتسم الآن وبوضوح كاف امكانية التخفيف من حدة التوتر في آسيا أيضا ، حيث لم تنطفىء حرائق الحروب خلال السنوات العشر الفائتة ،ولقد استقبلت كل البشرية المحبة للسلام

برضى عميق اتفاقية انهاء الحرب واعادة السلام في فيتنام في كانون الثاني من عام ١٩٧٣ ، فقد كان النضال من أجل انهاء حالة الحرب في الهند الصينية بندا من أهم بنود سياستنا الخارجية وبرنامج السلام الـذي قرره المؤتمر الرابـع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد أزيلت بؤرة من أهم بؤر الحرب على الكرة الارضية . اذ إن الحرب في الهند الصينية استخدمت من قبل قوى العدوان والرجعية على مدى سنوات عديدة لزيادة حدة التوتر الدولي وتعزيز سباق التسلح ، وكانت تلك الحرب عقبة جدية في وجه اقامة تعاون دولي عريض وفتـح انهاؤها امكانيات جديدة لتعميق تخفيف حدة التوتر وتعزيز الامن والسلام العالميين .

ان انتصار الشعب الفيتنامي يؤكد القوة الحياتيـة والهائلة للاشتراكية ويشهد بشكل واضح على واقعيـة وتأثير السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، ويحكي عن انه لم تعد لـدى الامبرياليين تلك الوسائـل التي بواسطتها يستطيعون اعادة التاريخ الى الوراء أو تجميده .

ان عملية تخفيف حدة التوتر في آسيا تتسارع وتتعمق الآن ، وقد كان لزيارة بريجنيف الى الهند في كانون الثاني من عام ١٩٧٣ أثر هام وطيب في هذه العملية ، ولقد ناقش قادة البلدين المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضايا الدولية الراهنة والملحة .

نتيجة لمبادرة الاتحاد السوفياتي تترسخ في السياسة الدولية أكثر فأكثر مبادىء التعايش السلمـي بين الدول ذات الانظمـة الاجتماعية المختلفة ، ويأخذ بالتصاعد خط تطوير التعاون وحل النزاعات بالوسائل السلمية .

ان اجتماع نيسان للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (١٩٧٣) لدى مناقشته تقرير ليونيـد بريجنيف حول نشاط الحزب والحكومة السوفياتية في مجال السياسة الخارجية وتنفيذ قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي قد ايد العمل القائم لتطوير العلاقات مع الدول ذات الانظمة الاجتماعية

الاخرى على أساس مبادىء التعايش السلمي معتبرا ذلك شرطا هاما لتوسيع وتدعيم الاتجاهات الايجابية في السياسة الدولية ، والى جانب ذلك أكد الاجتماع على أن الحزب الشيوعي السوفياتي والدولة السوفياتية سيمارسان بثبات الخط اللينيني في كل السياسة الدولية ، وسيبديان الدعم للشعوب المطالبة بحقها في الاستقلال والتقدم الاجتماعي . ان السياسة اللينينية الحكيمة لحزبنا تلقى الدعم الحار من قبل الشعب السوفياتي وشعوب الدول الاشتراكية وكل البشرية التقدمية المحبة للسلام .

في الولايات المتحدة الاميركية كما في الدول الراسمالية الاخرى الى جانب القوى الساعية الى التعايش السلمي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى تعمل بشكل نشيط الدوائر ذات النفوذ والمرتبطة بشكل وثيق مع المجمع الصناعي ـ الحربي والمتعطشة لمتابعة « الحرب الباردة » ضد عالم الاشتراكية والابقاء على التوتر الدولي وسباق التسلح المربح بالنسبة لها ويساعدها في ذلك أولئك الذين يعتقدون أن ضمانات الامن لا تتوفر في التعاون السلمي مع الدول الاشتراكية وانما في تخزين وتكديس القنابل النووية والصواريخ والغواصات والقاذفات الاستراتيجية .

ان دوائر الرأسمالالاحتكاري والعسكرية الغربية الرجعية التي ترتبط مصالحها بشكل وثيق بالمخططات والاهداف التوسعية لأرباب الصناعة الضخمة تسعى لتدعيم مواقعها في السياسة والاقتصاد والجهاز الحكومي والحياة الايديولوجية للدول الغربية . ولقد اشار ليونيد بريجنيف في خطابه أمام المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد في موسكو الى أنه « في الدول الراسمالية الاكثر تطورا ينمو بسرعة نفوذ ما يسمى المجمع الصناعي ـ الحربي اي اتحاد الاحتكارات الضخمة مع الآلة الحربية في الجهاز الحكومي . وان هذا الاتحاد الشرس يبدي تأثيرا متزايدا على سياسة العديد من الدول الامبريالية ويجعلها أكثر عدوانية ورجعية .

ان قوى الحرب والعدوان التي يعتبر المجمع الصناعي ـ الحربي في القلب منها تنتشر في عـدد كامل من البلدان الغربية : ففي انكلترا هي القوى الخانقة لايرلندا الشمالية والتي تقوم بتوريد السلاح لعنصريي جنوب أفريقيا ، وفي المانيا الغربية تتجسد بقوى الانتقام المتحمة اكثر فأكثر مع الفاشيين الجدد ، وفي اليابان تتمثل بالعسكريين الذين يسعون الى دفع البلاد نحو طريق التوسع والعدوان مخالفين الدستور الـذي يحظر الحرب بشكـل نهائي وابدي . ان التحام مصالح وأهداف وحسابات عمالقة الصناعة الحربية وقمة الجنرالات الوثيق واتحادها في عقدة واحدة هي شيء مميز أيضا بالنسبة للدول الرأسمالية الاخرى . ويمكـن القول انه في الظروف التاريخية العالمية الجديدة والمتواضعة حاليا وفي وضع عودة العلاقـات الطبيعية بين الاتحــاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركيــة يضطر معارضو السلم والتقــدم الاميركيون وطليعتهم المجمع الصناعي ـ الحربي لأن يتكيفوا مع الوقائع الراهنة ويغيروا مـن شكل تكتيكهم ويطبقوا أساليبهـم والاعيبهم التي كانوا يمارسونها في ظل « الحرب الباردة » بشكل اكثر حذرا .

ان جوهر اتحاد الصناعة الحربية والجنرالات وطبيعة أهدافه وحساباته بقيا ثابتين ، فهما يقومان على برنامج التوسع وسباق التسلح ومحاولات فرض ارادة الرأسمال الاحتكاري لأميركا على الشعوب الاخرى .

ان التغييرات الكبيرة الجاريـة في الوقت الاخير في فلسفـة واشكال نشاط الدوائر المسؤولة العليا في واشنطن لم تؤثر على طابع الاتجاه السياسي للمجمع الصناعي ـ الحربي ، وان تأثيره على كل نواحي الحياة الاميركية . وان كان من الممكن أن يكون قد اهتز نتيجة التقارب السوفيـاتي ـ الاميركي ، الا انـه يبقى واسعا جدا .

لذلك فان دراسة نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي في الظروف

المعاصرة تكتسب أهمية خاصة وكبيرة . ان التحليل العلمي الصحيح والطبقي الدقيق للعلاقات بين القوى المختلفة ولشروط الحياة السياسية في أميركا وتقدير الحالة الراهنة ، وآفاق السياسة الدولية لواشنطن بما فيها العلاقات السوفياتية ـ الاميركية يتطلب الدراسة الواعية واليقظة لنشاط وايديولوجيا واهداف المجمع الصناعي ـ الحربي للولايات المتحدة الاميركية .

يضم المجمع الصناعي ـ الحربي الولايات المتحدة الاميركية الاحتكارات الضخمة العاملة في حقل الانتاج الواسع لأحدث انواع ونظم التسليح ، وان الكثير من هذه الاحتكارات قد انبثق فيما بعد الحرب ويعود الى مجموعات رأسمالية فتية ، ومع بقاء الرأسمال الاحتكاري مالكا حقيقيا ووطيدا لأميركا فانه يسعى الى جو الحرب آخذا في الحسبان الحصول على أرباح عظمى من وراء سباق التسلح من جهة ، ومن جهة أخرى خلق احتياطي كبير من الاسلحة المتطورة ومن وسائط العنف الاخرى التي بواسطتها يستطيع هذا الرأسمال الاحتكاري أن يبسط هيمنته على دول العالم الاخرى .

وان المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي هو بالاضافة الى ذلك رأس لآلة الحرب الاميركية . ولقد كانت مصالح الاقلية المالية تتطلب بعث الحمى الحربية على نطاق واسع والاحتفاظ بجيوش كبيرة تعد بالملايين في وقت السلم وبالقواعد العسكرية المنتشرة في كل مكان وبالصواريخ العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية والفواصات الحاملة للصواريخ وذلك لتنفيذ سياسة « من موقع القوة » الخطرة والمهددة دوما بالانفجار .

هذا وان الجهاز الحكومي الاميركي المطابق لدرجة كبيرة في بنيته ووظيفته لاحتياجات ومتطلبات سياسة « من موقع القوة » يساهم في نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي للولايات المتحدة الاميركية .

تتحد قوة وفعالية الجهاز الحكومي وامكانات الاحتكارات الضخمة ودوائر البنتاغون تحت لواء مناهضة التحولات الثورية

في العالم والحفاظ على المواقع العالمية للامبريالية الاميركية .

تشكل الاحتكارات وآلة الحرب نواة المجمع الصناعي ــ الحربي للولايات المتحدة الاميركية ، وحول هذا المجمع تتجمع شبكة كاملة من القوى والتجمعات التي ترتبط بــه بدرجات متفاوتة وتخدم مصالحه بشكل ثابت وتزيد من تأثيره . وقد أشار الباحث العسكري الاميركي د. دونوفان في كتابه « عسكرية الولايات المتحدة الاميركية » الى أن المجمع الصناعي ــ الحربي للولايات المتحدة الاميركية يتألف من مجموعة من الناس الذين ترتبط مصالحهم بالدفاع القومي . « هو ــ كما يشير المؤلف ــ عبارة عن اتحاد شبكة عسكرية ضخمة مع صناعة حربية دائمة وهائلة . ويوجد هنالك مجمع اضافي تتواكب مصالحه مع مصالح المجمع الصناعي ــ الحربي وهو يضم العسكريين الاحتياط وقدماء المحاربين ومراكز الابحاث الجامعية ورجال الكونفرس ورجال الاعمال المحليين والعمال واصحاب المهن الحرة وكذلك المؤسسات الاعلامية .

استخدم تعبير « المجمع الصناعي ــ الحربي » لأول مرة في ١٧ يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٦١ من قبل الرئيس أيزنهاور في خطابه الوداعي ، فقد قال في ذلك الوقت : « ان اتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة ليشكل ظاهرة جديدة في التجربة الاميركية ، وان تأثيرات هذا المجمع الصناعي ــ الحربي الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية لتلمس في كل مدينة وفي حكومة كل ولاية وفي اية دائرة من دوائر الحكومة الفيدرالية ، وانطلاقا من فهم الضرورة الحيوية لمثل هذا التطور فانه يترتب علينا الا نترك نتائجه الجدية بدون أنتباه، وفي المؤسسات الحكومية يجب اتخاذ الحذر والحيطة ضد التأثير غير المبرر الذي بلغه المجمع الصناعي ــ الحربي بشكل مقصود أو غير مقصود » .

مع أن النمو السريع للعسكرية وما يتعلق بها مــن مخاطر قد لوحظ في تصريح الرئيس الاميركــي السابق فانــه تلمس أيضا الطريقة الطبقية المحددة للسياسي البرجوازي في تقييم وتحليل

« الظاهرة الجديدة في التجربة الاميركية » . فبالنسبة له فان عملية تسريع اتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة لا تبدو وكأنها تأتي بتغيير للنظام الاجتماعي ـ السياسي الامبريالي المهيمن في الولايات المتحدة الاميركية . فالرئيس الاميركي وكذلك غيره من السياسيين ينظرون الى المجمع الصناعي ـ الحربي كظاهرة يمكن القضاء عليها أو اخضاعها الى مراقبة صارمة من قبل المجتمع الاميركي . هذا وكأنه يمكن بلوغ ذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات البناءة التالية : « اتخاذ الحذر والحيطة » في المؤسسات الحكومية في واشنطن ، واجراء الاصلاحات الادارية الضرورية في ظل الديمقراطية البرجوازية الصورية للحد من سلطة أصحاب المصانع الحربية والقيادة العسكرية .. الخ بمثل هذا النفس .

وبمثل زاوية النظر هذه تناقش مسألة المجمع الصناعي ـ الحربي في الكتابات السياسية الاميركية وتطرح في خطابات المسؤولين السياسيين وتناقش في دوائر المجتمع .

كثيرون من المؤلفين الاميركيين يروجون وبشكل مقنع عن المخاطر التي يمكن أن ترافق النمو العاصف للمجمع الصناعي ـ الحربي وتغلغله في سياسة واقتصاد وأيديولوجيا الولايات المتحدة الاميركية . في مثل هذا المنحى يتحدث العقيد د. دونوفان في كتابه « عسكرية الولايات المتحدة الاميركية » والصحفيان و. ماكفيض و ي. هول في كتابهما « فضيحة في البنتاغون ـ تحدي الديمقراطية » ، والمستشار السابق في وزارة الدفاع الاميركية فيتسجيرالد « أزلام التبذير » وغيرهم . كل هؤلاء حسب درجة قوتهم وموهبتهم يحاولون دراسة وبحث دور المجمع الصناعي ـ الحربي في مختلف مجالات الحياة الاميركية . ان الكتب من هذا النوع لتثير الاهتمام من وجهة نظر الوقائع الواردة فيها وتعرية وفضح الصفقات والادوار المشبوهة لأصحاب « القبعات النحاسية » وصانعي السلاح .

هناك عدد من السياسيين البارزين الذين يتصدرون لعملية تحليل اعمق لهذه المسألة . فهؤلاء يرفقون بحثهم لحلول المجمع الصناعي ـ الحربي ونشاطه العملي باقتراحاتهم الذاتية وآرائهم وافتراضاتهم الرامية الى حماية الديمقراطية البرجوازية من امكانية خرقها من قبل دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي . مثل هذا الهدف اتبع السيناتور بروكسماير في كتابه : « تقرير من دولة النفقات اللاضرورية . المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي » . وكذلك الامر بالنسبة للسيناتور فولبرايت الذي أصدر كتابا بعنوان « آلة البنتاغون الدعائية » والسيناتور غيلبريت الذي نشر في صيف عام ١٩٦٩ مقالته في مجلة « هاربرز ميغيرن » عن ضرورة النضال ضد نفوذ المجمع الصناعي ـ الحربي . وتجدر الاشارة بشكل خاص الى الكتاب الذي أصدره مساعد وزير الدفاع الاميركي يارملنيسكي في عام ١٩٧١ بعنوان « المؤسسة العسكرية ، تأثيرها على المجتمع الاميركي » والذي يعد أهم بحث في الفكر الاميركي لقضايا المجمع الصناعي ـ الحربي .

ان اصدار هذه الكتب يشهد قبل كل شيء على القلق العميق في أوسع الدوائر السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة من جراء النمو الذي لم يسبق له مثيل للعسكرية (ميليتاريزم) ولنفوذ « القبعات النحاسية » ، وصعود هؤلاء الى أدوار قيادية في السياسة الاميركية . غير ان اكثرية الناقدين من عداد المفكرين البرجوازيين تبقى في مواقع محددة طبقيا وغير قادرة على اعطاء خصائص علمية حقيقية لطبيعة هذه الظاهرة . فبالنسبة لممثلي العلم البرجوازي من غير الممكن التوصل الى الاستنتاج القائل بأن القضاء على العسكرية من جذورها والتخلص من شرور المجمع الصناعي ـ الحربي يمكن فقط بالتخلص من نظام الاضطهاد الامبريالي .

ان الفهم العلمي الاصيل لطبيعة المجمع الصناعي ـ الحربي يمكن أن يقوم فقط على أساس النظرية الماركسية ـ اللينينية في

فهم الامبريالية والتحليل اللينيني للعسكرية ولأهدافها ولآلية عملها في السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع الامبريالي .

ان خصوصيـة عميقـة ومتعددة الوجوه قد أعطيت المجمـع الصناعي ـ الحربي في أعمال ووثائق مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياتي وفي وثائق الحركة الشيوعية الدولية المعاصرة . ولقد احتوى برنامج الحزب الشيوعي الاميركي الذي اقر في عام ١٩٧١ على تحليل مفصل ودقيق لهـذه الظاهرة الجديـدة في تطور الامبريالية الاميركية .

ان أوجها معينة لنشاط المجمع الصناعي ـ الحربي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تبحث بعمق في كتب الباحثين السوفيات ، فهؤلاء يكشفون البدايات الطبقية والجذور الاجتماعية لاتحاد آلة الحرب الاميركية مع الرأسمال الصناعي ، ويشير هؤلاء الباحثون الى المخاطر التي يمكن أن يجلبها هذا الاتحاد لقضيـة السلم والتقدم .

ان المجمع الصناعي ـ الحربي للولايات المتحدة الاميركية ليس هو عبارة عن اتفاق سري ولا هو عبارة عن مجموعة ـ كائنة ما كانت قوة نفوذها ـ لممثلي رجال الاعمال الذين يديرون الامور لتحقيق مصالحهم وأغراضهم الخاصة . وانما هو عبارة عن تجسيد حياتي للرأسمالية . ان اتحاد أرباب الصناعة مع رأس آلة الحرب الاميركية قد تكون في شروط عيانية للمرحلة الراهنة من تطور الامبريالية الاميركية واهم هذه الشروط هي :

١ ـ برنامج امتلاك السيطرة (الهيمنة) العالمية المعلن من قبل الرأسمال الاحتكاري الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية الذي أدى الى نشوء عسكرية لم يسبق أن شهدها من قبل تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ، والى سباق التسلح واخضاع كل أوجـه نشاط الحيـاة في أميركا لمتطلبات سياسة « من موقع القوة » .

٢ ـ اندلاع الثورة التكنيكية ـ العلمية في الربع الاخير من هذا

القرن والتي ادت الى اعادة تشكيل الانتاج الحربي ، وهذا ما أدى بدوره الى ظهور مجموعات احتكارية راسمالية جديدة وخلق فروع جديدة من الصناعة ذات التوظيفات الراسمالية الواسعة والتي تعمل بشكل اساسي لمتطلبات واحتياجات الحرب .

٣ ــ تواكب لم يسبق له مثيل وآخذ في الاتساع أكثر فأكثر في الامبريالية الاميركية بين مصالح واهـداف كبار ارباب الصناعة وكبار مسؤولي الجهاز الحكومي عن السياسة الحربية والانتاج الحربي ، وقـد أدى هـذا التواكب والتوافق في المصالح الى توسع حقيقي في سلطة وزارة الدفاع الاميركية في تحديد اتجاهات وملامح تطور الحياة الاقتصادية لاميركا .

على طاحونة هذه العوامل الرئيسية الثلاثة ونتيجة لتضافر كل الملامح المميزة للمرحلة الراهنة من تطور الامبريالية الاميركية تشكل اتحاد الاحتكارات الضخمة مع آلة الحرب فانبثقت الظاهرة الجديدة في الحياة الاميركية : المجمع الصناعي ــ الحربي للولايات المتحدة الاميركية . ولقد انعكست بدون شك على تشكله خصائص تطور الولايات المتحدة الاميركية في الماضي والتقاليد التاريخية والعسكرية لهذه الدولة العظمى التي كانت أول مـن افتتح عصر الحروب الاستراتيجية خارج حدود العالم .

لقد حملت منطلقات سياسة « من موقع القوة » والنشاطات العملية للطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة الاميركية في ربع القرن الماضي الى هذه الظاهرة عددا من الملامح المتميزة نوعيا . فخلال مئتي سنة من تاريخ الولايات المتحدة الاميركيـة اشعلت الطبقة الحاكمة في اميركا (١٣٠) حربا عدوانية . ولقد كان السلاح احدى الوسائط الاساسية للسياسة الاميركية على الرغم من انه في الماضي ــ كما لاحظ كلاسيكيو الماركسية ــ اللينينية ــ تميزت الولايات المتحدة الاميركيـة عن الدول الاوروبية العظمى نسبيـا

بالتطور المحدود لآلة الحرب ولجهازها البيروقراطي .

أدى بلوغ الولايات المتحدة الاميركيــة مرحلة الامبرياليــة الى نهوض حاد للعسكرية في أميركا ، وقد كان لينين قد كتب في عام ١٩١٧ ما يلي : « ان الولايات المتحدة الاميركية قد انزلقت بشكل كامل في المستنقع الاوروبي القذر والدامي للمؤسسات البيروقراطية ـ الحربية التي أخضعت كل شيء لنفسها ، واطبقت على كل شيء من أجل ذاتها » . ولقد ورثت العسكرية الاميركية مــن الماضي الشراهة والتدخل الفظ في قضايا الشعوب الاخرى والتمسك الصوري بالتقاليد التاريخية للديمقراطية والحريــة الذي يحاول أمبرياليو الولايات المتحدة الاميركيــة بواسطته تغطيــة الجوهر الرجعي لسياستهم .

بعد الحرب العالمية الثانيــة اكتسبت عمليــة عسكرة الولايات المتحدة الاميركية خصوصية الثبات والنمو المطرد ، ويبقى التحليل اللينيني للعسكرية الامبريالية محتفظا بصحته ، فهذه العسكرية تنهض بدور « قوة حربيــة تستخدمها الدول الراسماليــة لدى اصطداماتها الخارجية وكسلاح في أيدي الطبقات المسيطرة مــن اجل خنق وقمع كل تحرك للبروليتاريا (أكان هذا التحرك اقتصاديا أم سياسيا) . غير انه تجدر الاشارة الى انه حتى انتصار ثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى عكس نمو ونشاط العسكرية قبل كل شيء ــ في الشكل الخارجي ــ عملية الصراع الامبريالي من أجل حد العالم ومن أجل مناطق النفوذ ، في وقتنا الراهن وفي عصر يتواجد فيه نظامان اجتماعيــان عالميان متعارضان فان أهــداف العسكرية (ميليتاريزم) تتغير بشكل جوهري . فالآن نجــد ان اهداف العسكرية موجهــة قبل كل شيء للصراع ضد الاتحــاد السوفياتي ، طليعة قوى التقدم الاجتماعــي وضد كل المنظومة الاشتراكية العالمية .

من مرحلة الى مرحلة من سياسة « من موقع القوة » الاميركية توسعت الامكانيات المادية والسياسية لحلف آلة الحرب وارباب

صناعة الاسلحة ، وتعزز دور هذا الحلف في الجهاز الحكومي للولايات المتحدة الاميركية ، وأصبحت قراراته السياسية تشكل خطرا اكثر فأكثر على قضية السلم . وقد قام كبار الراسماليين من خلال رسم مخططات ووضع حسابات السياسة الخارجية في السنوات الاولى لما بعد الحرب بتأكيد الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الاميركية . فقد ابتدأت في السياسة الاميركية مرحلة اقامة «الامبراطورية الاميركية» التي امتدت حتى نهاية الخمسينيات (مرحلة عمل حكومات ترومان وايزنهاور) وتوسيع مناطق النفوذ بمختلف الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وكانت قد أعطيت اشارة البدء لسباق التسلح ، وسقطت التقاليد الديمقراطية والحريات وحقوق المواطنين في اميركا ضحية لمخططات انصراع من أجل تحقيق الهيمنة العالمية .

في منتصف الخمسينيات جرت تغييرات نوعية في القاعدة الصناعية لسياسة « من موقع القوة » . فالى جانب موردي الاسلحة التقليديين الداخلين في مجموعات مورغان وديوبان وروكفلر فقد ظهرت في مجال الصناعة الحربية اتحادات ضخمة ركزت بين يديها انتاج الاسلحة الفضائية والمخزون النووي والالكترونيكا .. الخ . في هذه المرحلة بالذات بدأ الحديث عن نشوء المجمع الصناعي ـ الحربي .

على مشارف الستينيات وقت التأثير الجدي للتحولات التي تمت لصالح قوى السلم والاشتراكية فقد جرى اضعاف لمواقع الامبريالية على المستوى الدولي ، ويعود هذا الاضعاف الى العوامل التالية :

١ ـ التغيير الجدي في ميزان القوى على المستوى الدولي لصالح الاشتراكية نظرا لنمو القدرة الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفياتي ولكل دول المنظومة الاشتراكية .

٢ ـ النجاحات التي احرزتها حركات التحرر الوطني والتي أدت

الى سقوط الانظمة الكولونيالية وتعزيز النضال الطبقي للكادحين في الدول الراسمالية ضد مستغليهم ومن اجل الديمقراطية والسلم . ولقد اضطر الاستراتيجيون الاميركيون الى اخذ ذلك بعين الاعتبار .

برزت امام حكومتي كيندي وجونسون اللتين وصلتا الى الحكم فيما بعد مسألة الاحتفاظ بمناطق النفوذ والقواعد العالمية المكتسبة سابقا وذلك في ظروف الازمة العامة الحادة للامبريالية ، وكوسيلة من وسائل حل هذه المسألة اقترح الباحثون العسكريون على القادة السياسيين للولايات المتحدة الاميركية انتهاج سياسة ما يسمى « بالحروب المحدودة » التي يمكنها ــ حسب تأكيدات المنظرين الاميركيين ــ ان تؤدي خدمة لا تقدر بثمن للسياسة الحربية الاميركية ، وذلك من خلال اعطائها للولايات المتحدة الاميركية امكانية التأثير على الاحداث والفعل فيها وليس مراقبتها فقط .

مع ذلك لم تترك مخططات الهيمنة العالمية لأميركا جانبا ، فقد بقيت الدوائر الحاكمة مهتمة بشكل نشيط في البحث عن « الاهداف والغايات القومية » والاساليب التي من شأنها ان تبث الحيوية في القومية الاميركية ، وتعبىء الشعب الاميركي على امتداد الصراع في سبيل مخططات الراسمال الاحتكاري التي أصبحت واضحة أكثر فأكثر . وصيغت النظريات السياسية مثل « الآفاق الجديدة » ومن ثم « المجتمع العظيم » ، وظهرت سياسات من شأنها المحافظة على « تفوق » اميركا واستخدام القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الاميركية بشكل أفضل . وعلى امتداد هذه المرحلة تضاعفت مرتان مخصصات سباق التسلح التي كانت آخذة بالارتفاع بدون ذلك من قبل حكومة كيندي في عام ١٩٦١ وادارة جونسون في عام ١٩٦٥ بعد اتخاذ قرار تصعيد الحرب في الهند الصينية . فامتد ظل المجمع الصناعي ــ الحربي مخيفا فوق أميركا .

حملت الاعوام التالية براهين جديدة على أن أسس سياسة

الامبريالية متتبعة بشكل جدي . لاول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ولبداية السبعينيات وجدت الولايات المتحدة الاميركية نفسها امام مسألة تتعلق بضرورة تقليص الالتزامات السياسية والعسكرية المترتبة على عاتقها وتحرير مصادر تمويلية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الذاتية وتناقضاتها الداخلية المحتدمة بشكل حاد تحت تأثير أزمة السياسة الخارجية . واصبح اهتمام واشنطن الاول هو مسألة تقليص خطر تورط الولايات المتحدة الاميركية في النزاعات المسلحة في مختلف مناطق العالم وخاصة تلك النزاعات التي تهدد بالصدام مع الاتحاد السوفياتي .

كما يشار في الوثائق الحزبية اصبحت الامبريالية اليوم مضطرة لأن تكيّف نفسها مع الموقف الدولي الجديد وذلك لكي تحاول تجنب استمرار تغير ميزان القوى لصالح الاشتراكية والتقدم الاجتماعي ، غير ان لعملية التكيف (التلاؤم) هذه وجهان . فمن الناحية السياسية أو بالاحرى السياسية ـ العسكرية يبدو على السطح سعي الامبريالية الى تحديب زوايا سياساتها التي اصبحت خطرا عليها بالذات واقدامها على اقامة صلات وعلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي على قاعدة من مبادىء التعايش السلمي .

وفي نفس الوقت هنالك دوائر معينة في الغرب تتابع التحضيرات الحربية المكثفة عاملة حسابها على أساس احراز التفوق العسكري على عالم الاشتراكية . وفي وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي يلاحظ انه « يجري في العالم الراسمالي نمو للعسكرية في ابعاد لم يسبق لها مثيل ، وقد تعزز هذا الاتجاه في الوقت الاخير ، فلقد وضعت دول حلف « ناتو » فقط لعام ١٩٧٠ حوالي (١٠٣) مليار دولار من أجل التحضير للحرب . وفي الولايات المتحدة الاميركية اتخذت العسكرية طابعا أكثر خطورة ، ففي السنوات الخمس الاخيرة أنفق في هذه الدولة على الاغراض الحربية حوالي (٤٠٠) مليار دولار . وبالنتيجة فان هذه

المخصصات البالغة مليارات الدولارات تغذي وتعزز مواقع حلف آلة الحرب والمجموعات الاحتكارية الذي يبقى في يومنا الراهن متنفذا في السياسة الاميركية .

مع ذلك يبدو أن تأثير الجناح العسكري على اتجاهات السياسة الخارجية الاميركية ليس بدون حدود في الوقت الراهن . فوضع اشارة مساواة بين التوجهات السياسية للحكومة وتوجهات كبار رجال المجمع الصناعي ـ الحربي يمكن الا يكون صحيحا ، لأن خط هؤلاء يتجه نحو الدفاع عن مصالح جزء متنفذ وليس عن مصالح كامل البرجوازية الاميركية . وحكومة الولايات المتحدة الاميركية تحسب متطلبات وحاجات المجتمع الراسمالي بشكل كلي . ويمكن الا تتطابق هذه المتطلبات والحاجات في بعض الاحيان مع وجهات نظر قادة المجمع .

يتميز عن خط المجمع الصناعي ـ الحربي وليس نادرا ما يتعارض معه برنامج ذلك الجزء من الدوائر السياسية والاجتماعية الاميركية الذي كان يطالب بوضع نهاية لحرب فيتنام ويعارض سياسة سباق النسلح والمنزلقات الخطرة في السياسة الخارجية الاميركية وينادي بتطوير العلاقات السوفياتية ـ الاميركية على قاعدة من مبادىء التعايش السلمي .

بالرغم من عمل الملاحظة السابقة الضرورية يجب التأكيد على انه من بين القوى التي تساهم في رسم وصنع سياسة الولايات المتحدة الاميركية يبرز المجمع الصناعي ـ الحربي كأعظم وأقدر هذه القوى ، ولا يمكن مقارنته بأية قوة أخرى من حيث نفوذه المتعدد الوجوه وتأثيره الحاسم على الاوضاع في البلاد ، وما عادت النشاطات والممارسات العملية لقادة المجمع الصناعي ـ الحربي تشكل معضلة أميركية فقط ، فلقد خرجت هذه النشاطات خارج الحدود الاميركية وأصبحت عاملا من عوامل السياسة الدولية ، وعلى عاتق المجمع الصناعي ـ الحربي يقع جزء كبير من مسؤولية

بقاء التوتر في العالم وبؤر النزاعات الخطرة والقضايا الدولية العالقة بدون حل .

واليوم يبقى راهنا استنتاج الاجتماع العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية في عام ١٩٦٩ « أن المصالح الجذرية للشعوب تتطلب تعزيز النضال ضد العسكرية بكافة أشكالها وبشكل خاص ضد المجمع الصناعي ــ الحربي للولايات المتحدة الاميركية » .

لقد استطاعت قوى السلم والتقدم ان تحرز نجاحات واقعية وعملية في الصراع الدائم والمتوتر مع الرجعية والعسكرية . وهي تمسك بيديها بشكل متين زمام المبادرة في حل القضايا الهامة الحياتية المعاصرة .

الفصل الاول

المجمع الصناعي ــ الحربي والدولة



– في اروقة السلطة بواشنطن

تؤكد الدولة البرجوازية الحاضرة في بنيتها واهدافها وصورة تأثير السلطتين التنفيذية والتشريعية وطابع نشاط المؤسسات الحكومية بشكل كامل الاستنتاج اللينيني عن حتمية عملية التمركز المتتابع للسلطة الفعلية بين أيدي اقلية من رجال الاعمال الماليين وفقدان الجماهير الشعبية لحقوقها الجوهرية وافلاس الدستور .

يقوم الجهاز الحكومي لأميركا اليوم بدءا من البيت الابيض والكونغرس وانتهاء بالادارات الحكومية لكل ولاية بوظيفة حراسة امتيازات الاقلية المالكة ، واخضاع السياسة والاقتصاد والايديولوجيا لصالح اهداف سياسة الراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية داخليا وخارجيا .

تتمركز السلطة السياسية اكثر فأكثر في واشنطن ، حيث تمارس حكومة الولايات المتحدة الاميركية مراقبة كل أوجه الحياة الاميركية ، وهذه العملية المسرّعة بقوانين تطور الاحتكار الرأسمالي ـ الحكومي تظهر بشكل ساطع في مرحلة ادارة الرئيس كيندي ، بالرغم من أنه أكد أكثر من مرة تأييده ودعمه « للمبادرة الحرة » . هذا وتقوم ادارة الجمهوريين بالتدخل في مجال الاقتصاد ، وتملي معدلات النشاط السياسي والاقتصادي لكل ولاية على حدة . وتحدد بدقة اتجاه تطور المناخ الايديولوجي في الدولة ، وتحقق

كل جماع السلطة في مجال السياسة الخارجية .

ان نهوض العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ونشوء المجمع الصناعي ــ الحربي بنتائجهما يملكان ذلك الظرف وهو أن مصالح العمل الحر (القطاع الخاص) وقمة الجنرالات او ما يسمى « بالادمغة العسكرية » قد أصبحت موجّهات دائمة ووازنة . هذه المصالح بالذات تحسب السلطة العليا في الولايات المتحدة الاميركية حسابها ، حتى في الجهاز الحكومي نفسه يتواجد انصار سياسة « من موقع القوة » التي تتبناها دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي ، ويسعى هؤلاء الانصار الى التأثير على صياغة واعداد السياسة الخارجية الاميركية .

كانت حكومة الولايات المتحدةالاميركية دائما ــ كما هو معروف ــ هيئة لادارة أعمال الرأسمال الكبير . فالماليون والصناعيون أو المرتبطون معهم كانوا يشغلون المناصب الوزارية وغيرها من المراكز العالية في واشنطن . غير انه في الربع الاخير من هذا القرن ظهر في الحكومة الاميركية بوضوح أكثر ما يشير الى تمثيل مصالح ذلك القطاع من الرأسمال المرتبط بسباق التسلح . فمن بين رجال الاعمال الصناعيين ــ الماليين الذين كانوا يتوالون على المراكز القيادية في الجهاز الحكومي بدأ يظهر أكثر فأكثر رجال من بين ارباب صناعة معدات الفضاء والالكترونيكا العاملة لحساب البنتاغون . بالاضافة الى ذلك زاد عدد الجنرالات والضباط في الجهاز الحكومي بشكل لم يسبق له مثيل وتعززت قوة تأثيرهم على عملية اتخاذ القرارات السياسية في الجو العام الذي يحيط بأروقة السلطة السياسية في واشنطن . ولقد أكد الباحث الاميركي ميلس انه لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية « دخل القادة العسكريون في واشنطن ضمن هيكل السلطة وشغلوا موقعا راسخا بين نخبة السلطة في وقتنا هذا » .

تعتبر سلطة الرئاسة حلقة مركزية ضمن نظام القيادة السياسية للحكم في اميركا . فبين يدي رئيس الولايات المتحدة الاميركية

تتركز جوهريا صلاحيات غير خاضعة لاية مراقبة ، فالرئيس يتمتع بصلاحية اختيار وسائط وأساليب تنفيذ سياسة الطبقة الحاكمة في المجالين الداخلي والخارجي . لذا فعندما يدور الحديث عن كيفية صنع السياسة الاميركية يجب قبل كل شيء الاجابة على السؤال التالي : اية مجموعات سياسية واجتماعية تملك مدخلا الى الرئيس ؟ ومن الاجدى عند ذاك معرفة اية قوى تظهر تأثيرا على عمل الاجهزة الحكومية العليا للولايات المتحدة الاميركية وخاصة تلك التي تعمل في مجال السياسة الخارجية .

في اميركا المعاصرة اليوم يبدو المجمع الصناعي ـ الحربي هو تلك المجموعة وهو تلك القوة التي تمارس التأثير على السلطة العليا . فالمجمع يظهر اكثر فأكثر كعامل من عوامل السلطة ويبدي استقلالا كبيرا في السياسة الاميركية . بالرغم من أن مجمل نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي يتم بروح الاتجاه السياسي العام للرأسمال ـ الاحتكاري ، الا أن قادة المجمع يشغلون ضمن اطار هذا الاتجاه موقع اليمين المتطرف . كانت الولايات المتحدة الاميركية مدفوعة لهذه المحصلة بكل منطق سياسة الدوائر الحاكمة فيها في المرحلة الماضية التي كانت تحاول بلوغ أهدافها عن طريق التهديد بالسلاح والضغط الفظ وفرض الارادة وتصعيد العدوان .

لقد تم للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تحويل الجهاز الحكومي وسياسة البلاد نحو سكة العسكرية في الماضي القريب بدون مضاعفات داخلية ذات شأن . فقد حيَّدت معارضة تدخل آلة الحرب في السياسة عمليا في الجو الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية من حملة معادية للسوفيات وعبادة القوة والدعوة الى التوسع . وكانت الاحاديث عن التقاليد المناهضة للعسكرية تعتبر ليس لا وطنية فحسب ، وانما لم يبق على نعتها بالخيانة الا القليل . والذين كانوا يحاولون الاحتجاج على سياسة الدوائر الحاكمة في اميركا العدوانية والتنبيه الى مخاطر عسكرة الاقتصاد تعرضوا للملاحقة والمطاردة القاسية .

في آذار من عام ١٩٤٧ صدر في الولايات المتحدة الاميركية قانون حول « اختبار النزاهة » للعاملين في اجهزة الدولة . وانشئت في واشنطن ادارة خاصة ومئات اللجان في بقية المدن لملاحقة النشاط المعادي لأميركا ، وخضع اكثر من مليون اميركي للتحقيق المهين ، وفرضت العقوبات الصارمة بالكثيرين منهم لنضالهم ضد عسكرة البلاد . في النتيجة وعلى مدى خمس عشرة سنة ـ تماما حتى نهاية الخمسينيات ـ لم يكن في الولايات المتحدة اية حملة معارضة لاخطار المجمع الصناعي ـ الحربي ، واحتل الجنرالات كل المواقع الهامة والحساسة . وفي الدوائر الرسمية لواشنطن كانوا يؤكدون ان ذلك لا يشكل اية اساءة او خطر على المؤسسات الديمقراطية للبلاد ، وكان الضابط الاميركي يصوّر على انه نصير للاشكال الديمقراطية وعدو للحكم الفردي ، ووظفت شهرة القادة العسكريين ، ابان الحرب العالمية الثانية امثال : أيزنهاور ومارشال وماكارثر وغيرهم من اجل جذب تأييد الاوساط الاجتماعية للقرارات والخطوات الناجمة عن مخططات « سياسة القوة » . وقد كان أولئك العسكريون يظهرون في اجهزة الدعاية الرسمية كمدافعين عن الديمقراطية ضد « الخطر الشيوعي ... » .

دفعت عملية اعادة بناء الجهاز الحكومي في السنوات الاولى التي تلت الحرب المجمع الصناعي ـ الحربي لأن يحتل المواقع الاساسية في السياسة الاميركية في نفس الوقت الذي كانت فيه الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية تؤكد أن كل نشاط للعسكريين سوف يخضع « لمراقبة مدنية » صارمة من قبل الوجوه المدنية المعينة في المراكز القيادية للبنتاغون . لكنه في الواقع وعلى مدى ربع قرن لم تكن المراقبة المدنية فعالة وان كل ذلك الضجيج الديماغوجي حول هذه المسألة لم يكن الا لتضليل وخداع الراي العام بالنسبة لحجم المخاطر الحقيقية للعسكرية في اميركا .

يقوم احد التبريرات الاكثر شيوعة في هذه الحملة الدعائية على التأكيد القائل بأن القادة العسكريين للولايات المتحدة الاميركية

ـ رؤساء أركان الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة الاميركية مع رئيس هيئة رؤساء الاركان ـ مقيدين في نشاطهم بواسطة مسؤولي وزارة الدفاع في كل ولاية . لكن من هم هؤلاء المسؤولون المدنيون ؟ انهم أرباب صناعة الصواريخ وكبار أرباب الصناعة الالكترونية التي تنفذ طلبات البنتاغون ، وممولي الشركات الضخمة القائمة على سباق التسلح . وكمثال على ذلك يمكن أخذ تركيب القيادة العليا المدنية للبنتاغون ابان حكومة أيزنهاور التي شكلها في عام ١٩٥٣ ، فقد كانت وزارة الدفاع مثالا معبرا عن إتحاد « آلة الحرب الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة » . ولقد كان وزير الدفاع تشارلز ويلسون رئيسا لشركة « جنرال موتورز » التي لم تكن فقط المنتج الاول لصناعة السيارات في العالم وانما أيضا واحدا من اضخم زبائن البنتاغون .

لقد ألقى ويلسون في احدى خطبه أمام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس عبارة أصبحت ذائعة الصيت « كل ما هو خير للدولة هو خير أيضا لجنرال موتورز وبالعكس » . ولقد ظل تشارلز ويلسون ملتزما بهذا المبدأ طيلة فترة وجوده في قيادة البنتاغون مؤمنا بذلك طلبات الشراء الرابحة للشركة الضخمة . وكان « كيس » وهو أحد نواب رئيس شركة جنرال موتورز نائبا لوزير الدفاع ، كما تسلم منصب وزير الجيش « ستيفنس » وهو رئيس لشركة « ستيفنس أند كومباني » التي تعتبر من اضخم الشركات في مجال صناعة الالبسة العسكرية . كما عين « تيليوت » وزيرا للطيران وهو عضو في مجالس ادارة ثلاث شركات تعمل لحساب وزارة الدفاع ، وعين وزيرا للبحرية ملك الصناعة النفطية ورجل المال روبرت أندرسون وأصبح فيما بعد نائبا لوزير الدفاع .

ان قيادة آلة الحرب الاميركية تتم من قبل العسكريين المحترفين أو من قبل ممثلي الصناعة الحربية ، فلقد عالج كل وزراء دفاع الولايات المتحدة الاميركية القضايا السياسية الكبيرة بتوافق تام مع رؤساء الاركان ، ولم يكن هنالك بينهم أي خلاف حول كل

المسائل المتعلقة بتوسيع الاستعدادات العسكرية وزيادة اعتمادات النفقات الحربية واشباع المواطنين بالروح العسكرية . هذا وان مسألة اناطة عدد من المناصب القيادية في وزارة الدفاع بمسؤولين مدنيين من الولايات والمعلن عنها كاجراء للحد من النفوذ المطلق لرؤساء الاركان قد تحولت منذ البدء الى احد العوامل التي هيأت وساعدت على ولادة وتوسع المجمع الصناعي ـ الحربي وتدعيم العلاقات فيما بين « العمل الحر » والجنرالات ، واخيرا نمو القدرة اللامحدودة للمجمع الصناعي ـ الحربي .

في المرحلة المعاصرة ونظرا لتطور الثورة العلمية ـ التكنولوجية اطلقت في الولايات المتحدة الاميركية حجة جديدة أريد لها أن تغطي المخاطر الناجمة عن تدخل العسكريين في القضايا الحكومية للبلاد . فيقال بأن العسكريين الاميركيين في الظروف الراهنة معنيون بمسائل أبحاث التطوير والادارة الشبيهة بتلك التي تجري في المجالات المدنية ، واستنادا الى ذلك يتكون « طراز جديد » للضابط الذي يختلف قليلا عن الموظف المدني ، وتنشر الصور الزاهية للجنرالات المقدسين الاميركيين التي من شأنها أن تجبر الرأي العام على نسيان النشاط الاجرامي لعسكريي البنتاغون ابان الحرب في فيتنام وفي المناطق الاخرى . ولقد تحدث كليفلند وهو أحد سياسيي واشنطن المعروفين قائلا : « أن أولئك الذين يقودون الآن القوات المسلحة قليلا ما يحتاجون الى الصوت المرتفع أو الحركات الاستعراضية ، فهم نادرا ما يصرخون ... حتى في الحديث مع المرؤوسين فان الضابط لا يرفع صوته ، حتى البعض منهم يصدر أوامره بشكل اقتراحات مثلهم في ذلك مثل عميد كلية ما عندما يتحدث مع طلابه ، ويعطي نائب وزير الدفاع السابق يارمولينسكي مؤيدا زميله تنبؤا خاصا جدا : « سوف يصبح العسكري في المستقبل شبيها بذلك الذي يعمل في مؤسسة مدنية اكثر بأكثر من ذلك الذي انسلخ عن الآخرين وتقليديا انعزل في بناء عسكري » . ان مثل هذا النوع من الاقاويل يخدم قناعا يخفي

نشاط العسكريين وتدخلهم في مجال السياسة .

في البدء جرى تدخل ممثلي دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي في الجهاز الحكومي للولايات المتحدة الاميركية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعفوية عندما استدعت الظروف اخضاع كل أوجه السياسة لمصلحة الحرب ولكن سرعان ما أصبحت هـذه العملية تحمل طابع الاستمرار . فالجنرالات ومن تعاون معهم من ارباب الصناعة الحربية شغلوا مناصب هامة في واشنطن وفي البعثات الخارجية ، ودفعوا الى الصف الثاني أولئك المسؤولين الذين ليس لهم علاقات مباشرة بسباق التسلح .

لقد تم تثبيت وضع الصدارة « للتفكير العسكري » في السياسة الاميركية دستوريا من قبل الرئيس ترومان في ميثاق الامن القومي المعلن في عام ١٩٤٧ ، فحسب هذا الميثاق أحدث في البلاد مجلس الامن القومي ووكالة المخابرات المركزية . وجاءت الاشكال التقليدية لقيادة السياسة الخارجية التي دخلت بها الولايات المتحدة الاميركية عالم ما بعد الحرب غير مطابقة لمتطلبات البرنامج العدواني الامبريالي الواسع للدوائر المالية في اميركا . ولقد استهدفت العملية التي تم اتخاذها في تلك المرحلة لاعادة بناء جدية لآلية ادارة قضايا السياسة الخارجية احداث جهاز أعلى لتنسيق نشاط مختلف الاجهزة والمؤسسات تحت شعار « سياسة القوة » .

لم يسبق في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية أن كان هنالك مركز واحد للسياستين الخارجية والعسكرية ، كما انه لم تكن هنالك ادارة موحدة للقوات المسلحة حتى انه لم تجر تعبئة الجهاز السياسي ـ العسكري للولايات المتحدة الاميركية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية عندما كان النضال ضد الفاشية يتطلب جهدا أعظميا ودقة وتنظيما . اما الآن فقد احدث مثل هذا المركز القيادي . لقد كانت اعادة التنظيم في عام ١٩٤٧ تعني تهيئة الآلة السياسية ـ العسكرية من قبل الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية لاستخدامها بشكل فعال في عالم ما بعد الحرب واضحى

العامل العسكري (الحربي) احدى الوسائل الاساسية للصراع من اجل تنفيذ برنامج السياسة الخارجية للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية .

ان الجهاز الاعلى لقيادة السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة الاميركية وعلى راسه مجلس الامن القومي والمشكل من قبل حكومة الرئيس ترومان ما زال يعمل حتى اليوم الحاضر ، وقد جرت فيه على مختلف المراحل بعض التعديلات وطرأت عليه بعض التغييرات . وفي بعض الاوقات تراجع دور مجلس الامن القومي بشكل جوهري ، لكن هذا الجهاز كان دوما يعبر بشكل صحيح وكامل عن مصالح وحسابات المجمع الصناعي ــ الحربي .

مع وصول الادارة الجمهورية الى السلطة عام ١٩٦٨ وتربعها على البيت الابيض تعزز وبشكل قوي دور واهمية مجلس الامــن القومي وبقية الاجهزة السياسية ــ العسكريــة المحدثة بموجب ميثاق ١٩٤٧ للامن القومي .

يدخل في تركيب مجلس الامن القومي كل من : رئيس الولايات المتحدة الاميركية (رئيسا للمجلس) ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير ادارة التخطيط للطوارىء . حتى عام ١٩٤٩ دخل كل من وزراء الجيش والاسطول والطيران في عداد أعضاء مجلس الامن القومي ، كما دخل ايضا مدير ادارة التأهب للطوارىء ، كما اعتبر وزير المالية عضوا مشاركا « ضروريا بشكل دائم » ، كما نظر القانون بما يسمى « الاعضاء المشاركون في المجلس » وهم : مدير مكتب الميزانية ورئيس لجنة الطاقة الذرية ، أما رئيس هيئة الاركان ومدير وكالة المخابرات المركزية فكانا يدعوان الى الاجتماعات بصفة مراقبين ، كما كان يجري أحيانا استدعاء النائب العام ومدير وكالة المعلومات ورئيس لجنــة المستشارين الاقتصاديين لحضور اجتماعات مجلس الامن القومي .

كانت المسائل الجذرية لسياسة الامبريالية الاميركية توضع امام هؤلاء المسؤولين في اجتماعات مجلس الامن القومي . وتتلخص المهام

الاساسية لهذا المجلس حسب ميثاق ١٩٤٧ « برفع الاقتراحات للرئيس حول مسائل تكامل السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بقضايا الامن القومي واعطاء الادارات العسكرية والوكالات والهيئات الحكومية الاخرى امكانية التنسيق بشكل أكثر فعالية في المسائل التي تمس الامن القومي . ومعالجة وتقييم الاهداف والالتزامات والنتائج المرتقبة لنشاطات الولايات المتحدة مع حساب قوتنا العسكرية الفعلية والكامنة ... النظر في السياسة المتعلقة بالمسائل التي تشكل اهتماما عاما للعديد من المؤسسات والوكالات الحكومية المسؤولة عن تأمين الامن القومي ورفع التوصيات والاقتراحات المتعلقة بذلك » (١) .

يلعب العسكريون دورا نشيطا في معالجة هذه القضايا واتخاذ القرارات المتعلقة بها ، فهم كثيرا ما يكونون آخر المتحدثين حول القرارات المتخذة من قبل المجلس ، وان كثيرا من توصيات مجلس الامن القومي لا تصبح سياسة نافذة الا بعد مصادقة وزارة الدفاع وهيئة رؤساء الاركان عليها .

يشكل العسكريون اكبر مجموعة من الاعضاء الذين يحضرون بانتظام اجتماعات مجلس الامن القومي في الوقت الذي يعتبر فيه فقط وزير الدفاع عضوا أصيلا من أعضاء المجلس ، ونادرا ما يجري بحث قضية ما في المجلس بدون حضور رئيس هيئة رؤساء الاركان وكذلك رؤساء أركان الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية . يستمع أعضاء مجلس الامن القومي في كل اجتماع لهم الى جانب تقرير مدير وكالة المخابرات المركزية الى عرض للوضع الدولي تقدمه هيئة رؤساء الاركان ، وان مثل هذا الاسلوب في طرح وعرض المواضيع يتيح لمسؤولي وزارة الدفاع امكانية التأثير على سير معالجة المسائل المعنية . ويتبوأ المراكز الهامة العملية في مجلس الامن القومي العسكريون الذين يقومون

---

(1) T. Stanley. American Defense and National Security. Washington 1956 p. 26.

باعداد مواضيع الدراسة والبحث في اجتماعات المجلس ومراقبة تنفيذ القرارات المتخذة .

يشهد تأسيس مجلس الامن القومي وبعض الدوائر الاخرى في عام ١٩٤٧ على أن القادة العسكريين هم الذين أصبحوا يقومون بعملية تنسيق نشاطات كل الاجهزة الحكومية التي تدير الشؤون الدولية . ومنذ لحظة تأسيس هذا المجلس ألقت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة عليه مسؤولية السياسة الداخلية والسياسة الخارجية المتعلقة بمسائل الحرب والاستعدادات العسكرية والممارسات العدوانية في هذه السياسة .

لا يقل دور ومواقع دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي في المستويات الدنيا لآلة الحكم الاميركية شأنا عما هو عليه الامر في المستويات العليا (في الوزارات والهيئات الحكومية وفي مختلف المؤسسات الفيدرالية) . اذ منذ السنوات الاولى لما بعد الحرب احتل ارباب أميركا مكانا واسعا في الجهاز الحكومي للولايات المتحدة الاميركية ، وشغلوا وضعا متينا ضمن الشريحة الحاكمة ، وأصبحوا شركاء نشيطين في صنع القرارات السياسية على كل المستويات ، وأظهروا ويظهرون الآن تأثيرا ملحوظا خاصا على نشاط وعمل تلك المؤسسات الحكومية التي لها علاقة بمعالجة القضايا العسكرية وقضايا السياسة الخارجية . وقد استقدمت الطبقة الحاكمة في اميركا للخدمة بكل رضى الجنرالات والضباط واجدة فيهم منفذين غيورين لمخططاتها . وبدأت الدولة الاميركية تأخذ طابعا عسكريا أكثر فأكثر . في عام ١٩٤٨ وحسب احصاءات اخصائيين معروفين شغل (١٥٠) من ذوي الرتب العسكرية العالية مناصب هامة في الادارات المدنية لدولة أميركا ، ويتحدث العامل التالي عن الدور الذي قام به الجنرالات في شؤون الدولة في سنوات الحرب العالمية الثانية : في ذلك الوقت درس ترومان كرئيس للجنة مجلس الشيوخ نشاط القيادة العليا للولايات المتحدة الاميركية وحصل ـ حسب اعترافه ـ على براهين ثابتة تؤكد

« اللاجدارة الغالبة » للعسكريين . لكـــن لدى وصول زعيـــم الديمقراطيين الى البيت الابيض اختار مع ذلك مساعديه الاوليين لقطاع واسع من المسائل الهامة أولئك الجنرالات أنفسهم . وكان بمساهمتهم يجري تقرير ومعالجة القضايا الاساسيـــة للسياسة الخارجية الاميركية ، وكان البنتاغون في كثير من القضايا يملك حق الفيتو . فالجنرال مارشال الذي كان يشغل في الحكومـــة الاميركية منصبي وزير الدفاع ووزير الخارجية كان يشهد على ذلك بقوله : « انني لا استطيع أن أذكر أية حادثة عارض فيها ترومان راي رؤساء الاركان ووزير الدفاع في المسائل المتعلقـــة بأهليـــة وجدارة الادارة الحكومية » . وترومان نفسه كان يعترف بأن صوت الجنرالات كان حاسما في صنع الفصول الاساسية « للحرب الباردة » ومن ضمنها المسألة الالمانية وأحداث العنف التي وقعت في شمال ايران وعند اعلان « برنامج المساعدة » لليونان وتركيا الذي كان يهدف الى تعزيز هذين البلدين كمنطقتي نفوذ لتنفيذ السياسة العدوانية للولايات المتحدة الاميركية .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ ان الجنرالات يمسكون بأيديهم مفاتيح تنفيذ خطوط السياسة الخارجية في عدد مـــن مناطق العالم . فقد كان العسكريون الاميركيون في المنطقة الاميركية من المانيا المحتلة هم الذين يقررون السياسة في تلك المنطقة . ويذكر الجنرال « كلي » الذي كان يراس الادارة العسكرية الاميركية في المانيا في كتابه « قرار في المانيا » انه لم يكن يملك تقريبا أية علاقة بالممثلين الدبلوماسيين ، ولم يكن يفكر باقامة أية علاقة مع الادارة المدنية الحكومية لاتخاذ سياسة مشتركة في المانيا. وكذلك الجنرال « ماكارثر » القائد الاعلى للقوات الاميركية في اليابان نشط أيضا وتصرف كرجل سياسة . وساد أيضا وضع شبيه بذلك في النمسا ، حيث كان القائد الاعلى للقوات الاميركية هناك الجنرال « كلارك » ، وكما يستخلص من كتابه « من الدانوب حتى يالو » فقد كان يتمتع بسلطة كاملة في المنطقة الاميركية المحتلة .

وهكذا فقد تواجد العسكريون بأعداد وافرة في الادارات الحكومية والمؤسسات الاخرى التي تهتم بمسائل السياسة الخارجية . وقد عقّد انتقال الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية نحو « الاستراتيجية العالمية » مسائل السياسة الخارجية الاميركية ، فأصبحت العناصر المركبة لهذه السياسة هي النشاطات العسكرية واقامة الاحلاف العدوانية وخلق الانظمة العميلة والجيوش في البلدان التي وقعت تحت تبعية واشنطن والنشاط الاقتصادي .. الخ .

عند ذلك لم تستطع الادارة العليا أن تحيط بكل جوانب عمل السياسة الخارجية ، وانتقل كثير من وظائفها وادوارها الى ادارات حكومية أخرى وقبل كل شيء للبنتاغون ، لقد أوردت لجنة المحققين الحكوميين المشكلة في عام ١٩٥١ لدراسة مسألة ادارة السياسة الخارجية الاميركية في تقريرها المعطيات التالية : حتى تاريخ ٣٠ أيلول ١٩٥٠ كان يعمل في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية (٤٣) جهازا حكوميا ، ومن بين (٧٤٠٠٠) موظف يعملون في الخارج هنالك (٥١٠٠٠) منهم أرسلوا من قبل وزارة الدفاع . وقد ذكر العالم البرجوازي الاميركي « فيفتس » في دراسته للفترة الاولى التي تلت الحرب أن « الاجهزة العاملة في مجال تنفيذ السياسة الخارجية قد شهدت نموا لم يسبق له مثيل ، وان هذا العمل الدبلوماسي الممارس من قبل العسكريين أو الاشخاص الآخرين المتفوقين على الدبلوماسيين العاديين يجعل من المراقبة الدبلوماسية اليوم عملا غير ممكن » .

في عام ١٩٤٧ شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية جنرال الجيش « مارشال » الذي اصبح فيما بعد وزيرا للدفاع . يورد المعلق الاميركي « تارويل » في كتابه « ملف الخطر » انه عندما حل الجنرال « مارشال » محل « بيرنس » في منصب وزير الخارجية استولت العصابة المالية ـ العسكرية بكل ثقة على

جهاز المراقبة في الادارة العليا ومن ثم بدأت بتنفيـذ سياستها العدوانية الخطرة ، وقد كان نصيب العسكريين من بين الـ (٢٠) منصبا قياديا في الادارة العليا النصف في تلك الايام .

في المرحلة الاولى لما بعد الحرب بدأت موجة تعيين العسكريين في المناصب الدبلوماسية في الخارج ، فقد كان سفير الولايات المتحدة الاميركية في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٤ الجنرال لفتنانت « سميث » الذي عيّن فيما بعد مديرا لوكالة المخابرات المركزية ، وبعد مضي ثلاث سنوات أصبح نائبا لوزير الخارجية . والجنرال بريفادير « بايرود » الذي كان مسؤولا لسنوات عدة عن قضايا المانيا في جهاز ادارة السياسة الخارجية أرسل سفيرا للولايات المتحدة في مصر . ومن بين ممثلي البنتاغون الآخريـن الذين ارسلوا بمهمات دبلوماسية الى الخارج في فترة رئاسة ترومان لادارة السياسة الخارجية بشكل غير مباشر يمكن تسمية جنرالات وأدميرالات ارسلوا سفراء الى باراغواي وباناما وبلدان اخرى ، وتراجع الدبلوماسيون الذين لم يكونوا يشكلون مجموعة كبيرة موحدة المصالح ووجهات النظر أمام الجنرالات في امكانية اتخاذ القرارات والاجراءات من منطلق « سياسة القوة » . هذا بالاضافة الى أن آلة الحرب الاميركية بطبيعتها الرجعية المتطرفة واستعدادها لتنفيذ الاوامر كانت مهيأة لأن تذهب أبعد في مغامرات السياسة الخارجية اكثر من الموظفين المدنيين . لذا فان عمليـة تسمية العسكريين في مناصب دبلوماسية لم تكـن تعـن عملية استبدال بسيطة لموظفين معنين بموظفين آخرين ، فاستبدال بزة الجنرالات باللباس الدبلوماسي لا يغير من طريقة التفكير المميزة للعسكرية الاميركية الرجعية . وقد نقل العسكريون هذه الطريقة في التفكير الى جو الدبلوماسية والعلاقات الدولية .

اصبح دور المجمع الصناعي ـ الحربي في الدولة الاميركية اكثر وضوحا منذ بداية الحرب الكورية . فالدائرة الضيقة من الوجوه التي اشركها الرئيس ترومان معه في معالجة ليس فقط العمليات

الحربية وانما قضايا السياسة الخارجية ايضا كانت تتألف من رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال « بريدلي » ورؤساء أركان مختلف أسلحة القوات المسلحة وبعض ممثلي الشركات الضخمة العاملة لحساب الحرب . وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات آلة الحرب الاميركية العلنية لاحتلال مواقع غير خاضعة لأية مراقبة في القضايا السياسية ـ العسكرية وبدعم من دوائر الرأسمال الاحتكاري الاكثر تطرفا . ولقد كانت مطامع العسكريين بدون حدود لدرجة اضطر معها الرئيس ترومان للدخول في صراع مع مجموعة البنتاغون الاكثر تطرفا بقيادة «ماكارثر» لوضع العسكريين ضمن اطارات معينة .

تجاهل الجنرال « ماكارثر » الذي كان قائدا للقوات المسلحة الاميركية في الشرق الاقصى ابان الحرب الكورية أكثر من مرة وبشكل استعراضي تعليمات حكومة ترومان مؤكدا أن هذه التعليمات الصادرة عن « مسؤولين مدنيين » تربك مبادهة القادة العسكريين . اذ كانت مجموعة العسكريين على استعداد لأن تعلن حالة الحرب مع كل المعسكر الاشتراكي . وقد صرح ذلك الجنرال بأن هدف الحملة الكورية يرمي الى القضاء على القدرة العسكرية للعدو وقيادة النزاع نحو الانتصار النهائي في أقصر فترة ، وكل انحراف عن هذا الاتجاه كان يعتبر بالنسبة له « مميتا » . ولقد كان انصار الحرب الشاملة يلقون مسؤولية « التأرجح والمرواحة » على المسؤولين السياسيين . وقد كان الجنرال « ماكارثر » يصرح دائما بأنه « منذ اللحظة التي يصل فيه الموضوع الى اسالة الدماء يجب على السياسة أن تتراجع الى الوراء لتسود القوة العسكرية .

لم تكن مثل هذه المواقع لتتعارض مع التعليمات السياسية للدوائر الحاكمة في اميركا التي كانت تسعى نحو تحويل البلاد الى سكة « الدولة ـ القلعة » ، حيث تخضع الحياة لمبادىء العدوان والصراع من أجل الهيمنة العالمية . هذا وان اعفاء « ماكارثر » عام ١٩٥١ من منصبه الذي كان يشغله لا يدل على هزيمة الجنرالات

او ضعف مواقعهم في السياسة الاميركية ، على العكس فقد أقامت دوائر العسكرية الاميركية في كل انحاء البلاد حملة صاخبة جاعلة من « ماكارثر » « بطلا وطنيا » ، وعقـد الكونغرس جلسات « استماع » لمدة شهرين تحولت الى استعراض لقدرة آلة الحرب (العسكرية) . وتعلقت هيبة ترومان بخيط رفيع ، وايد الكونغرس في نهاية الامر قرار الرئيس باعفاء « ماكارثر » وتأكدت « إستقلالية القيادة » لرئيس الولايات المتحدة الاميركية في مسائل السياسة القومية أمام الدوائر العسكرية ، لكن العسكريين انفسهـم ظلوا يلعبون الدور الحاسم ، اذ استطاع الرئيس ترومان أن يحصل على قرار ايجابي بالنسبة له من الكونغرس فقط بعد أن استمال الى جانبه كلا من وزير الدفاع الجنرال « مارشال » والجنرال « بريدلي » ورؤساء الاركان . فقد أيد هؤلاء الرئيس ترومان في نزاعه مع الجنرال « ماكارثر » .

حملت انتخابات الرئاسة في عام ١٩٥٢ الجنرال أيزنهاور الى البيت الابيض . وقد مارست مجموعة من « الشخصيات القوية » المحيطة بهذا الرئيس الاميركي التاسع عشر والـذي يحمل رتبة عسكرية تأثيرا كبيرا على طريقة عمله ونشاطه . قبل كل شيء كان هنالك وزير الخارجية « جون فوستر دالاس » الذي أعطاه الرئيس عمليا مطلق الصلاحية في شؤون السياسة الخارجيـة . وكان ايزنهاور يعطي اذنا صاغية لآراء اصدقائه المقربين وبشكل رئيسي اولئك الذين يمثلون الدوائر الماليـة . اما « الحرب السريـة او الصامتة » ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية فقد قادها مدير وكالة المخابرات المركزية « ألن دالاس » الذي لم يكن يعتبر وضع الرئيس في صورة عمليات التجسس التـي كان يقوم بها ضروريا دائما .

وفوق ذلك كان ايزنهاور كثيرا ما يلجأ الى خدمات واستشارات زعماء مجموعة المجمع الصناعي ـ الحربي ، فقد لعب الادميرال « ريدفورد » دورا بارزا في ادارة ايزنهاور ، اذ شغل مكانا قياديا

في صنع قرارات السياسة الخارجيـــة (بعد وزير الخارجيـــة دالاس) . حسب معطيات العالم الاميركي التقدمي « برلو » تواجد في حكومة الولايات المتحدة الاميركية وفي المراكز السياسية ـ بعد مضي عشر سنوات على انتهاء الحرب ـ عسكريون لا يقلون عددا عن السياسيين ، فقد كان هنالك في المناصب المدنيـــة لمختلف الادارات في واشنطن اكثر من (٦٠٠٠) ضابط بينهم (٢٠٠) جنرال وادميرال . وفي أيدي ممثلي البنتاغون كانت توجد مفاتيح مراكز عديدة في البيت الابيض ، فقد كان جنرال ماجور الجيش « برسونس » مساعداً للرئيس ، وشغل الجنرال « غودبيستر » منصب سكرتير البيت الابيض الذي لا يقل أهمية ، وقد أصبح هذا الجنرال فيما بعد قائداً عاما لقوات حلف ناتو .

وقد لاءم الرئيس الجنرال ذلك النظام الـذي وضعه الرؤساء السابقون حول وضع قضايا الدولة في اطار مجلس الامن القومي الذي حشد البرامج السياسية ـ العسكرية في بؤرة السياسة الاميركية ، والذي كان يعين المساعدين الاساسيين للرئيس مـن أوساط ممثلي الدوائر العسكرية ، وكانت فترة رئاسة ايزنهاور تمثل « العصر الذهبي » لمجلس الامن القومي . فقـد كان هذا الجهاز يجتمع بانتظام اسبوعيا ، وكان ينظر في المسائل الهامة للسياستين الداخلية والخارجية ، وتراجع دور مجلس الوزراء الى الوراء بشكل جوهري ، فقد سحبت من صلاحياته معالجة حتى القضايا السياسيـــة التي ترتدي أهمية ما ، وتحدد عملـه بالمسائل التي تحتل المكانة الثانية .

قدر للعلاقات بين سلطة الدولة والمجمع الصناعي ـ الحربي التي تراكمت حتى بداية الستينيات أن تمر بامتحان بعد وصول زعيم الديمقراطيين « جون كيندي » الى البيت الابيض كرئيس للولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦٠ .

كانت سياسة « الآفاق الجديدة » التي أعلنها كيندي تنظر في السعي الى تنشيط الصراع ضد أفكار الشيوعية والتحرر الوطني

وتدعيم المواقع العالمية للامبريالية الاميركية ، ومع ذلك كانت لدى الرئيس الجديد للولايات المتحدة الاميركية وجهات نظره الخاصة المتميزة عمن سبقه من الرؤساء حول طابع نشاط أميركا في المجال الدولي، وبشكل خاص فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وقد أثرت على كيندي لدى تحديده لعلاقته النقدية تجاه سياسة حكومة ايزنهاور كتب المسؤولين العسكريين : الجنرال ريدوي « الجندي » ، والجنرال تايلور « الاستراتيجية اللامأمونة » ، غيفن « الحرب والسلام في عصر الفضاء » ، وكذلك تقارير مختلف رؤساء اللجان ومجموعات المحققين الذين كانوا ينتقدون نظرية « الانتقام الشامل » ، والذين كانوا يقترحون منطلقات سياسية ــ عسكرية جديدة لما بعد مرحلة الاقمار الصناعية .

كان كيندي ينوي ، آخذا بالحسبان الهزائم المتكررة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية العدوانية ادارة القضايا الحكومية من خلال الاعتماد الكبير على الحلول السياسية وسمح بانتقاد الدور الكبير الذي يمارسه العسكريون في السياسة الاميركية خلال الفترة المنصرمة . استدعت وجهات النظر والممارسات هذه استياء حادا لدى الدوائر الاميركية الاكثر رجعية وعسكرية ، فقد استقبلت القيادة المحافظة للكثير من الهيئات الحكومية وقبل كل شيء وزارة الدفاع بحذر شديد بعض مفاهيم كيندي . هذه السياسات التي بدت جريئة أكثر من اللازم ، لم يكن العسكريون الكبار وممثلي البيروقراطية العالية ينوون ابداء أية مبادرات في معالجة الافكار الخارجة من البيت الابيض ، وانما أخذوا مواقع « السابوتاج الهادىء » لدى التنفيذ العملي لهذه الافكار .

في هذه الظروف قاد كيندي مخططا جديدا لادارة قضايا الدولة ، وشكلت الحلقة المركزية في هذا المخطط مجموعة الوجوه الموثوقة واغلبيتها من المسؤولين في الولايات الذين كانوا يشكلون ما يسمى « باتحاد الادمغة » الذي منحه كيندي صلاحية معالجة وتنفيذ المفاهيم السياسية الهامة والمخططات . عندئذ تراجع دور

مجلس الامن القومي الى الخلف وصارت اجتماعاته غير نظامية .

كان كيندي مقتنعا منذ بداية نشاطه السياسي أنه من الصعب جدا معارضة نشاطات زعماء المجمع الصناعي ـ الحربي الذين لا يخضعون لأية مراقبة حتى من قبل رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، فلم يكد كيندي يمسك بمقاليد قضايا الدولة حتى وجد نفسه منجرفا في التيار العسكري الذي لم يتجرأ على الخروج منه ، ففي نيسان من عام ١٩٦١ ورطته الدوائر العسكرية بمخططات غزو كوبا بالرغم من أنه لم يكن متفقا معهم تماما .

عندما عرف كيندي لأول مرة في تشرين الثاني من عام ١٩٦٠ عن تحضيرات غزو كوبا الثورية التي أعدتها وكالة المخابرات المركزية بالاشتراك مع البنتاغون ، كان يشك في ضرورة تنفيذ هذا المخطط ، وقد عقد كيندي بعد أيام عدة من تسلمه رسميا مهام الرئاسة أول احتماع لمناقشة مخطط الغزو ، وقد كتب مساعد الرئيس شليزنجر في مذكراته بعد اجتماع ٢٩ آذار عام ١٩٦١ ما يلي : « يجب أن يتخذ القرار النهائي حتى الرابع من نيسان ، اذ أنه لدي تصورات بأن اهواء الرئيس قد انقلبت ضد المخطط » .

ضاعف قادة آلة الحرب وأجهزة المخابرات ضغطهم في محاولة للحصول على موافقة البيت الابيض فيما يتعلق بعملية الغزو . وكانت هيئة رؤساء الاركان في البداية تشير الى أن النجاح النهائي للعملية سوف يتعلق بعاملين : انتفاضة ضخمة معادية للشيوعية في كوبا او دعم عسكري جدي من الخارج للعناصر المناهضة للثورة ، وكان جنرالات البنتاغون يؤكدون أن تنفيذ المخطط المعد سوف يعطي فرصة أكيدة للنجاح النهائي ، فقد صرح الن دالاس بأنه يشعر بالثقة في النجاح أكثر من أيام تحضير عملية غزو غواتيمالا ، حيث أطاحت عملية وكالة المخابرات المركزية بالحكومة اليسارية في عام ١٩٥٤ ، وكانوا يصرون في البنتاغون على أنه في أسوأ الاحوال اذا تعرض الفرد للفشل وتحطم الغزاة على الشاطىء الكوبي فانهم بسهولة سوف « يتبخرون » في الجبال ، ومن هناك

يمكنهم متابعة الاعمال المسلحة ضد حكومة فيدل كاسترو .

في الحملة العسكرية الساخنة التي أثارها قادة المجمع الصناعي ـ الحربي ضاعت الاصوات المتفرقة للمسؤولين السياسيين الذين يتمتعون بتفكير سليم ، والذين كانوا يحذرون من النتائج الخطرة للمغامرة الكوبية . فمثلا بعد أن عرف القائم بأعمال وزير الخارجية الاميركي « تسستر باولس » في نهاية آذار بقصة الغزو المعد وجه رسالة يعترض فيها على النشاطات العدوانية في البحر الكاريبي ، ولم يكن الرئيس كيندي على علم بهذه الرسالة ، في نفس الوقت بعث السيناتور « فولبرايت » برسالة الى الرئيس كيندي يعترض فيها على الغزو ويؤكد فيها على اتخاذ « سياسة ضبط النفس » تجاه كوبا . غير ان الرئيس في ذلك الوقت تراجع أمام عتبة الجنرالات ، وفي اجتماع ٤ نيسان اتخذ قرار الهجوم على كوبا الثورية .

تحدث كيندي بعد الفشل المخزي للغزو الاميركي على « بلاي ـ خيرون » أكثر من مرة عن تأثير العسكريين على السياسة . وبدون شك جعل الرئيس كيندي والمحيطون به مسألة الصراع ضد كوبا الثورية احدى المسائل الاساسية للسياسة الخارجية ، لكن فيما يتعلق بأساليب خوض هذا الصراع كانت لدى الرئيس فلسفته الخاصة المتميزة عن وجهات نظر تلك الدوائر العسكرية التي أعدت مخطط الهجوم على كوبا . ولم يهيأ للرئيس الاميركي تطبيق اساليبه في المسألة الكوبية ، فقد كان القائد الاعلى لأميركا متورطا بمخطط وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية . وكرئيس للسلطة التنفيذية تحمل كيندي كامل المسؤولية السياسية للغزو على « بلاي ـ خيرون » . لكن كما يستخلص من أقوال كيندي نفسه ، فقد ألقى باللائمة عمليا على وكالة المخابرات المركزية والبنتاغون .

اكد اعداد وفشل العدوان على كوبا مرة أخرى على أن الدوائر الاكثر عدوانية تسيطر بشكل قوي على سياسة الولايات المتحدة ، والجميع مضطرون لأخذ هذه الدوائر في حسابهم حتى الرئيس

نفسه . بعد فشل الغزو على « بلاي — خيرون » سرّع كيندي عملية اعادة تنظيم آلة السياسة الخارجية ، وحصر ممارسة شؤون الدولة في « اتحاد الادمغة » ، وخفف من أهمية مجلس الامن القومي ، واستقال « الن دالاس » وابعد آخرون عديدون من مناصبهم من انصار الاسلوب القديم في معالجة الشؤون الدولية . واصبحت علاقات الرئيس مع القيادة العسكرية باردة الى حد كاف. فالرئيس مثلا طلب بشكل ملفت للنظر ارسال وثائق هيئة رؤساء الاركان الى البيت الابيض فقط بعد ان تمر عبر مصفاة القيادة المدنية للبنتاغون .

عانى كيندي على امتداد فترة الرئاسة كلها مصاعب جدية في علاقاته مع المجمع الصناعي — الحربي ، فالمقاومة « من اليمين » تعززت بشكل خاص في النصف الثاني من عام ١٩٦٣ عندما أصبحت سياسة « الآفاق الجديدة » تعطي بعض نتائجها الايجابية في المسائل المتعلقة بالعلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي وبنزع السلاح وبالمجالات الاخرى . فقد بذل الرئيس الاميركي جهودا لدى مناقشة معاهدة التحريم الجزئي للتجارب النووية في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٣ للتغلب على مقاومة القادة العسكريين لا تقل من الجهود التي بذلها مع موسكو (حسب اقوال شليزنجر) ، كان موقع البنتاغون في هذه الحالة يشكل مفتاحا للموقف . واسعف الرئيس كيندي بتصريح هيئة رؤساء الاركان الذي يقول بأن حظر التجارب النووية في الجو والبحر وتحت الارض لا يتعارض مع مصالح اميركا ، عندها فقط صادق مجلس الشيوخ على المعاهدة مجسدا ارادة المجمع الصناعي — الحربي .

ومع كل ذلك فانه على مدى (١٠٣٦) يوما من وجود كيندي في البيت الابيض ضمن اطار ثنائية « الدولة — المجمع الصناعي — الحربي » لم تحدث ازمات أو مضاعفات تشبه في حدتها اصطدامات ادارة ترومان مع المتطرفين من الجنرالات في عام ١٩٥١ ، ففي المسائل الاساسية كان الرئيس وذوي « القبعات النحاسية »

يجدون لغة مشتركة، وقد تدعمت مواقع المجمع الصناعي ـ الحربي في هذه المرحلة أكثر .

أعطى تواجد الديمقراطيين لمدة خمس سنوات في البيت الابيض بزعامة جونسون براهين جديدة على التوسع الدائم لنفوذ آلة الحرب والدوائر المالية ـ الصناعية المرتبطة بها في آلية سياسة الدولة بغض النظر عن شخصية الرئيس ووجهات نظره ومفاهيمه .

كان الشيء المميز بالنسبة لادارة جونسون هو أن كثيراً من القرارات الهامة كان يتخذ من قبله عادة بعد مشاورات مقتصرة على دائرة ضيقة جدا من الشخصيات واحيانا بدون نقاش مسبق ، وقد كانت تلك الدائرة تقتصر على وزير الخارجية « دين راسك » ووزير الدفاع « روبرت ماكنمارا » ، ورئيس هيئة الاركان « كليفورد » ، والمساعد الشخصي لجونسون في البيت الابيض وواحدا أو اثنين من المسؤولين المقربين اليه .

في السنوات الخمس من الرئاسة غيّر جونسون كل وزرائه عمليا ، فقد غادر البيت الابيض (١٣) مساعدا خاصا ، بينهم مسؤولون كبار من أنصار سياسة « الآفاق الجديدة » أمثال « سيلينجر » و « شليزنجر » و « بانـدي » و « سورنسون » و « فيزنر » وغيرهم . وعلى مدى فترة طويلة أو قصيرة استطاع العمل مع جونسون فقط انصار الخط العدواني في القضايا الدولية ـ الصقور ـ والمنادون بتصعيد العدوان في فيتنام وممارسة « سياسة القوة » دون اية شروط ، ولقد كانت ممارسات السياسة الخارجية لجونسون تتحدد في الكثير منها بحساباته الخاصة ونفوذه الشخصي واهتمامه بسمعته الذاتية وتأييد أو تحييد انتقاد مختلف المجموعات السياسية داخل البلاد ، عندئذ كانت تؤخذ في الحسبان بشكل ثابت مصالح دوائر الامبريالية الاميركية الاكثر عدوانية ومتطلبات المجمع الصناعي ـ الحربي .

لم يكن زعيم الديمقراطيين من وقت لآخر ليمتنع عن اظهار علاقته المتحفظة بالشريحة العسكرية للبنتاغون ، فمن أقواله ان

« الجنرالات الاميركيين يعــرفون فقــــط كلمتين اثنتين : صرف وقصف » ، وقد كان جونسون ـ باعترافــه بعــدم ثقته الكاملة بالعسكريين ـ يتأكد شخصيا مــن الاهداف التي يقوم الطيران الاميركي بقصفها في فيتنام الشمالية . وفي اثناء التدخل المسلح في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ أرسل جونسون مع قواته العسكرية مساعده الخاص لمراقبــة وضبــط نشاطــات الرجال العسكريين الاميركيين .

لم تمنع كل التمويهات التي وضعت اخفاء واقع النفوذ المتعاظم لدور آلة الحرب في السياسة الاميركية ، وبنسبة تصعيد الحرب في فيتنام كان يتنامى بشكل متزايد دور المجمع الصناعي ـ الحربي ، فقد كان مسموحا للجنرالات أن ينفقوا ويقصفوا بالقدر الذي يرونه . وقد كان رئيس هيئــة الاركان ورؤساء أركان الجيش والطيران والاسطول وكذلك أيضا القائد العام للقوات الاميركية في فيتنام يؤلفون تلك الدائرة الداخلية مــن المسؤولين الذيــن كان جونسون يبحث عندهم عن مشورة فيما يتعلق من نشاطات في جنوب ـ شرق آسيا . وقد استخدم جونسون قمة الجنرالات لرفع هيبته في أوساط الرأي العام الاميركي ولتأكيد صحة الاتجاه الذي تم اختياره . فمثلا في شتاء عام ١٩٦٨ استدعى جونسون الجنرال « ويستمورلند » من فيتنام ليدلي بتقريره أمام اللجنة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب (الكونغرس) الذي كان يتضمن موافقة العسكريين التامة على تصعيد الحرب في الهند الصينية .

تطلبت الاخفاقات الجدية اللامبريالية الاميركية على المستوى الدولي وخاصة في فيتنام من المسؤولين في واشنطن تنشيط عمل الجهاز العامل في حقل السياسة الخارجية ، وتامين المرونة العظمى والديناميكية له ، وكذلك تأمين الاتجاهات السليمة في تنفيذ المهام الرئيسية التي تضعها أمامها الطبقــة الحاكمة في أميركا ، فقد أجرت ادارة جونسون عددا من التغييرات الجذرية في نظام ادارة دفة الحكم للولايات المتحدة الاميركية ، ويكمن مغزى هذه التغييرات

في انخفاض أكثر في مستوى اهمية ومسؤولية مجلس الامن القومي ، واجراء محاولة لتشكيل مركز جديد لتنسيق السياسة الخارجية . كل هذه التعرجات والالتواءات في خط السياسة الخارجية الاميركية كانت تستدعيها المناورات السياسية الداخلية ذات الطابع الآني .

ترأس الجنرال تايلور بتوصية من الرئيس العمل للقيام بتحليل آلية تقرير السياسة الخارجية الاميركية ، وكانت قد شكلت مجموعات مشتركة بين مختلف الادارات والهيئات الحكومية لدراسة الاوضاع في (٩٠) بلدا من بلدان العالم ، وقد قامت هذه المجموعات بعد الانتهاء من عملها برفع اقتراحاتها الى الرئيس في ١ كانون أول ١٩٦٥ . وقد قام تايلور في استنتاجاته بتعريض مجلس الامن القومي للنقد الشديد لعدم تمكنه من القيام بدوره بشكل مرض كمرتكز أساسي للرئيس في ممارسة السياسة الخارجية . وكان ما وصلت اليه اللجنة هو أنه ليس هنالك في واشنطن مركز موحد لادارة الشؤون الدولية .

وافق جونسون على اقتراح يقضي بتركيز عملية تنسيق السياسة الخارجية في مجلس الدولة (الوزارة) عمليا بدلا عن مجلس الامن القومي . وبهذا اصبح وزير الخارجية طموحا الى امتلاك حق « الادارة العامة » لشؤون السياسة الخارجية ، وحسب التعليمات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الاميركية شكلت في ٤ آذار عام ١٩٦٦ مجموعة مشتركة عليا برئاسة نائب وزير الخارجية وعضوية كل من : نائب وزير الدفاع ومدير ادارة التنمية الدولية ومدير وكالة المعلومات والمساعد الخاص للرئيس لشؤون الامن القومي .

ولقد انيطت بأعضاء اللجنة العليا المشتركة مهمة بحث وتنسيق المسائل العملياتية للهيئات والادارات التي تتكلف بها من قبل وزير الخارجية أو الوزارات الحكومية الاخرى ، والتي لها علاقة بالشؤون الدولية . وأحدثت كذلك خمس مجموعات اقليمية

مشتركة كمرتكز للجنة العليا المشتركة . هذا الاصلاح ثبت لأول مرة ــ حسب أقوال تايلور ــ مسؤولية قيادة وتوجيه شؤون الولايات المتحدة الاميركية في الخارج .

تطلبت اخفاقــات وهزائم وتقلص امكانات الولايات المتحــدة الاميركية على المستوى الدولي من المسؤولين في واشنطن تكثيف الجهود والتنسيــق الاكثر لأعمال مختلف الاجهــزة والهيئات والادارات . وقد استهدفت عملية اعادة بناء نظام ادارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية التي أجراها الرئيس جونسون تطبيقا اكثر فاعلية لخط السياسة الخارجية للدوائر الحاكمة في الظروف المعقدة للحياة الدولية ، ولقد كان التوجه نحو مجلس الدولة محاولة جديدة لترسيخ الاتجاه السياسي اللاحكيم للولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي من خلال الاصلاحات الادارية.

كانت الاجراءات التي اتخذتها ادارة جونسون تنطوي ــ الى جانب ما كانت تنطوي عليه ــ على جزء كبير من الخداع والمناورة والبهلوانيات السياسية . ففي ظروف تصاعد المعارضة في كل انحاء أميركا ضد المجمع الصناعي ــ الحربي كان البيت الابيض وكأنه يقول : ان الدور الاول في الجهاز الحكومي لا يلعبه مجلس الامن القومي بتوجهه العسكري (الحربي) وانما شبكة من الاجهزة السياسية يقودها مجلس الدولة . ان اعادة التنظيم (الاصلاح) لم تكن لتهدف ولا يمكنها أن تهدف طبعا الى اضعاف مواقع الدوائر العسكرية في السياسة الاميركية . فمجلس الدولة ــ كما لاحظت مجلة « نيو ريبوبليك » بقي هكذا كزورق صغير مقطور بحبل الى باخرة البنتاغون » .

على كل حال لم تستمر طويلا تلك المحاولات التي بذلت لدفع مجلس الدولة للقيام بالادوار الاولى ، فمع مجيء الرئيس الجمهوري نيكسون الى البيت الابيض اصبح مركز آلية السياسة من جديد مجلس الامن القومي الذي صار يمارس عمله بشكل أوسع مما كان عليه الوضع في الادارة الجمهورية السابقة . وقد تضمنت رسالة

نيكسون المؤرخة في ٢٥ شباط ١٩٧١ حول شؤون السياسة الخارجية ما يلي : « لدى تسلمي المسؤولية بعثت من جديد مجلس الامن القومي كحلقة مركزية لمعالجة قضايا السياسة الخارجية ، وأنشأت مجموعة اللجان المساعدة التي من شأنها ان تساعد هذا المجلس في عمله . ان هذا المجلس برئاسة الرئيس وعضوية نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير ادارة التأهب والطوارىء وبعض الوجوه الاخرى التي من الممكن أن تدعا من قبلي - يعمل على أعلى مستوى في حكومتنا كحلقة مركزية للبحث المتعدد الوجوه والصريح في قضايا الامن القومي . هنا وبمشاركة دائرة ضيقة من المسؤولين الكبار في الولايات المتحدة الاميركية وتناقش وتحل المسائل ذات الاهمية البالغة المتعلقة بالسياسة الخارجية » .

يؤكد « يوست » ممثل اميركا في الامم المتحدة سابقا على أنه لدى صياغة السياسة في مجلس الامن القومي في عهد ادارة الجمهوريين « يلعب العسكريون دورا بارزا » فمواقفهم تحدد جوهريا النتائج الهامة النهائية لما يجري بحثه في لجنة نواب الوزراء التي تعتبر مفتاحا لمجلس الامن القومي ، والتي أحدثت عمليا بديلا عن اللجنة العليا المشتركة التي كان قد شكلها جونسون. فهنا يتمركز العمل الاساسي لتنسيق وتخطيط نشاطات السياسة الخارجية . وفي عضوية هذه اللجنة يدخل كل من : مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي ، نائب وزير الدفاع ، نائب وزير الخارجية ، رئيس هيئة رؤساء الاركان وبعض ممثلي الهيئات الاخرى فيما اذا تطلب الامر ذلك .

يفرد مكان هام في نظام مجلس الامن القومي لما يسمى ب « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » ، التي يتحمل أعضاؤها مسؤولية الاعداد للازمات الممكن وقوعها ، وينظمون المصادر الاحتياطية السياسية والعسكرية في « الحالات الطارئة » ، ويحددون شكل

نشاط المؤسسات والهيئات الحكومية المرتبطة بالشؤون السياسية والعسكرية .

تسمح الوثائق السرية الحكومية المنشورة في الصحافة في بداية عام ١٩٧٢ من قبل المعلق الاميركي « أندرسون » بالنظر من الداخل الى خصوصية عمل « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » أثناء النزاع الهندي ـ الباكستاني المسلح عام ١٩٧١ الذي اندلع بسبب من النظام العسكري لاسلام آباد . وهذه احدى الوثائق المؤرخة في ٣ كانون أول ١٩٧١ :

سري خاص
مساعد وزير الدفاع
واشنطن (منطقة كولومبيا) ، ٢٠٣٠١
س م ٧١ / ٢٩٦٤٣ ـ أي
يعاد النظر في طابع السرية باتجاه التخفيض كل (١٢) عاما
لا يخضع لرفع السرية آليا .
قضايا الامن الدولي .

محضر اجتماع « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » ، النزاع الهندي ـ الباكستاني . ثم يأتي تعداد أسماء الحاضرين في هذه الجلسة في غرفة العمليات التابعة للبيت الابيض : كيسنجر ، نواب وزراء الدفاع والخارجية ومدير وكالة المخابرات المركزية ورئيس هيئة رؤساء الاركان والمندوبون الآخرون للبنتاغون .

من هذه الوثيقة ومن وثائق « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » المشابهة يستنتج انه قد اقترح على الرئيس منذ البداية أن ينظر الى الهند كمعتد (وهذا ما نفذه الرئيس) ،بالرغم من أن مدير وكالة المخابرات المركزية هيلمز اعترف بأن « الولايات المتحدة الاميركية لا تملك أية معلومات حقيقية عن البادئين بالاعمال الحربية الحالية » ، وقد أصر كيسنجر بالاعتماد على نيكسون على اتخاذ أقصى ما يمكن من اجراءات صارمة ضد الهند . أما في الامم المتحدة فقد سعى الوفد الاميركي مع وفد الصين الشعبية الى

تعطيل امكانية حل النزاع حلا عادلا ، وقد ناقش المشتركون في الاجتماع المنعقد في البيت الابيض مخططات نقل السلاح والعتاد الاميركيين للباكستان عن طريق الاردن والمملكة العربية السعودية ، وقد مورس على الهند الضغط السياسي والمالي وتم النظر كذلك في مسألة استخدام الاسطول الحربي الاميركي .

كما نرى فان لجنة واشنطن تملك صلاحيات واسعة ، واعضاؤها يقررون نشاطات الولايات المتحدة الاميركية ابان الازمات.

كانت قضايا السياسة الاميركية في الهند الصينية تعالج من قبل لجنة فيتنام للعمل التابعة لمجلس الامن القومي التي كان يدخل في عدادها : كيسنجر ، نائب رئيس مجلس الدولة ، نائب وزير الدفاع ، نائب مدير وكالة المخابرات المركزية ورئيس هيئة رؤساء الاركان . وقد أنيطت بهذه اللجنة مهمة القيام بالتحليل الدوري والمنتظم لتطور الاحداث في فيتنام ، وتنسيق نشاطات مختلف الهيئات الاميركية التي لها علاقة بالحرب في الهند الصينية.

ضمن نظام مجلس الامن القومي تعمل الى جانبه اللجنة العليا المشتركة (الملغية) مجموعات أخرى مشتركة للمسائل المتعلقة بالاوضاع في أوروبا ، آسيا ، أميركا اللاتينية ، افريقيا والشرق الاوسط ، وقد بقيت هذه المجموعات بشكل أساسي محتفظة بوظائف التخطيط والتحليل التي كانت مناطة بها في مرحلة ادارة الديمقراطيين .

تستخدم لجنة دراسة البرامج الدفاعية كذراع هامة للتأثير من قبل المجمع الصناعي ـ الحربي على سير عمل مجلس الامن القومي ، وتعمل هذه اللجنة على مستوى نواب الوزراء ، ومهمة هذه اللجنة هي القيام بتحليل القضايا السياسية والحربية والمالية والعلاقات فيما بينها بالاضافة الى انها تقوم بتنسيق وجهات نظر الدوائر الرسمية للادارة حول استراتيجيات برامج الدفاع السياسية الخارجية والاقتصادية .

تقوم اللجنة العليا للتحليل برئاسة مساعد الرئيس لشؤون

الامن القومي بضبط ومراقبة نشاط لجان العمل ، وتنجز بحث واعداد القرارات التي يمكن اتخاذها والتي ترسل من ثم الى الرئيس ومجلس الامن القومي .

في نهاية عام ١٩٧١ اجريت تغييرات جوهرية في نظام قيادة الاستطلاع (الاستخبارات) الاميركية . فقد أنيطت بمجلس الامن القومي عملية مراقبة جميع نشاطات كل اجهزة المخابرات والامن ، وتتم عملية المراقبة هذه من خلال مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي الذي أصبح رئيسا للجنة شؤون الاستطلاع (الاستخبارات) المشكلة من جديد ، واعطى مدير وكالة المخابرات المركزية صلاحية ترؤس كل اجهزة المخابرات في الولايات المتحدة الاميركية ومراقبة نفقاتها وتحديد اعتماداتها التي تبلغ ــ حسب مصادر غير رسمية ــ (٥ ــ ٦) مليار دولار . هذا بالاضافة الى انه قد احدثت لجنة للتقييم من بين المساعدين العاملين في البيت الابيض (بمعنى آخر لجنة للاستطلاع الاستراتيجي) .

كما يبدو من المعلومات الرسمية الصادرة عن البيت الابيض فان مهام لجنة الاستطلاع تتضمن حساب احتياجات الاستطلاع القومي وتقييم المعلومات التيتقوم بجمعها أجهزة التجسس والاستخبارات . ويجب على لجنة التقييم العام بمقارنة معطيات الاستطلاع حول القدرة السياسية ــ الاقتصادية للولايات المتحدة والدول الاخرى ، والقيام بتحضير عناصر التحليل الضرورية لاجراء التقييمات المتراكمة وتقديمها للجنة الاستطلاع . ان هذه التغييرات الموجهة نحو تعزيز المراقبة غير المباشرة لنشاطات أجهزة المخابرات تعتبر ــ حسب رأي الصحافة الاميركية ــ محاولة لتحسين عملية تنسيق عملها ، ولتجنب هزائم جديدة « لفوارس المعطف والخنجر » من وكالة المخابرات المركزية .

استهدفت عملية بعث نظام مجلس الامن القومي من قبل الرئيس نيكسون ــ حسب أقواله ــ تأمين معالجة القضايا الدولية بطريقة مستشرقة للمستقبل وامكانية التنبؤ بما سيجد من أوضاع على

مدى ثلاث او خمس سنوات . وقد سبق وأشار الرئيس نيكسون الى أن « السياسة الخارجية الاميركية غالبا ما وجدت نفسها واقعة في أسر الاحداث ، بينما يجب على مجلس الامن القومي ايجاد الحلول للمشاكل حتى قبل أن نرى أنفسنا واقعين تحت ثقلها » . ويؤكد نيكسون على ضرورة البقاء على استعداد دائم لمواجهة الازمات غير المتوقعة (وذلك بوضع الخطط اللازمة للمعالجة في حال نشوء هذه الازمات) ، وان المعلومات الاكيدة والكاملة بأكبر قدر ممكن يجب أن تشكل أساسا لمعالجة الاوضاع الدولية والازمات الناشئة وايجاد الحلول الصحيحة انطلاقا من مواقع ومصالح الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، وقد كانوا في البيت الابيض يؤكدون الى انه « في الماضي غالبا ما تعرضت عملية صنع السياسة الى التشويه والفوضى من جراء عدم توفر المعلومات الكافية والنقاشات الحادة الدائرة في الحكومة والتي مبعثها عدم الفهم المشترك للعوامل والظروف ، أما الآن فقد تحققت خطوة الى الامام في هذا المجال » . ويرى نيكسون أن الافضلية التي تتمتع بها اعادة التنظيم التي جرت تقوم على أن النظام الجديد لمجلس الامن القومي يؤمن « اختيارا واسعا أعظميا » لاساليب حل القضايا الدولية ، اذن تتميز مرحلة عمل الادارة الجمهورية لنيكسون « ببعث » مجلس الامن القومي ، وزيادة دور مستشاري الرئيس في البيت الابيض وقبل كل شيء كيسنجر ، وتدعيم وضع البنتاغون ، وبدا مجلس الدولة فاقدا بشكل أكثر لامكانات تخطيط وتنسيق نشاط السياسة الخارجية .

جاء في التقرير المنشور عام ١٩٧٠ « دبلوماسية السبعينيات » أن مجلس الدولة يعتبر « واحدا من (٤٠) جهازا مرتبطا بالحكومات الاجنبية ، ويبلغ تعداد موظفيه (٢٣) ألفا من (١٠٠) الف موظف يعملون في حقل السياسة . أما الدبلوماسيون المحترفون فيشكلون اجماليا حوالي ٧ ٪ من الكوادر الاميركية المرتبطة بالسياسة الخارجية .

يشكل الدبلوماسيون المحترفون في بعض السفارات الاميركية الكبيرة أقل من ١٥ ٪ من الاشخاص العاملين أما الباقون فيتبعون لوزارة الدفاع أو بعض الهيئات الاخرى . وفي كل سفارات الولايات المتحدة الاميركية يوجد هنالك ملحقون عسكريون مع ملاك ضخم من العاملين ، ويعطى قسم من المناصب الدبلوماسية لسفارة الولايات المتحدة الاميركية في أي بلد لرجال المخابرات العسكريين الذين يعملون تحت ستار دبلوماسيين ـ والصحافة الاميركية لا تجعل من هذا سرا ـ ويعمل الجهاز العسكري للسفارات الاميركية بشكل مستقل بالرغم من أن الملحقين العسكريين يخضعون رسميا لمسؤول السفارة الدبلوماسي ـ الذي هو السفير ـ . وتتلخص اعمال هذا الجهاز في القيام بأعمال التجسس والتآمر بالتعاون مع الاحزاب والقوى الرجعية ضد العناصر الديمقراطية .

تتركز في أيدي القادة العسكريين الاميركيين امكانيات كبيرة تتيح لهم لدى استخدامها أن يظهروا تأثيرا دائما على كل تمثيل أميركي ، اذ ان المخصصات المحددة لوزارة الدفاع تفوق (٢٠) مرة المخصصات المحددة لتغطية كل أوجه نشاط أميركا في الخارج من تقديم للمساعدة الخارجية ونشاط لوكالة المعلومات الاميركية والبرامج الاخرى التي تتطلب نفقات باهظة . في الصغيرة والكبيرة يجد واضعو السياسة الاميركية أنفسهم مرتبطين بالدوائر العسكرية ، حتى الاتصال التلفوني والتلغرافي بمختلف مناطق العالم للبيت الابيض وللادارات الاخرى يتم بوسائط الاتصال التابعة للبنتاغون .

يشير السيناتور الديمقراطي « يوجين ماكارثي » ملفتا الانتباه الى تركيز السلطة الفعلية بين يدي آلة الحرب قائلا : « ان تمثيلنا الدبلوماسي في الخارج يبدو لدرجة كبيرة عسكريا ، والى جانب قواتنا في أوروبا وفي الشرق الاقصى يوجد لدينا آلاف المثلين العسكريين في كل أنحاء العالم بموجب برنامج المساعدة الاميركية . هذا وان بعثات المساعدة الاميركية التي يمكن أن يكون لها في بعض

الاحوال أهمية أكثر من البعثات الدبلوماسية (هذا ما يقوم عليه الوضع بالذات في عدد من دول اميركا اللاتينية) ترسل الى الخارج بدون موافقة الكونفرس الرسمية ، وغالبا ما تقوم هذه البعثات سرا وبدون اطلاع الشعب الاميركي بتنفيذ أعمال تحمـــل طابعا سياسيا جديا » .

اول بعثة عسكرية أميركية ارسلتها حكومة الولايات المتحـدة الاميركية الى الخارج كانت عبارة عن مجموعة من العسكريين برئاسة الجنرال « فان فليت » ، وقد ارسلت هذه المجموعة الى اليونان فور صدور « مبـدأ ترومان » ، ومـن ثم صارت هنالك بعثات للبنتاغون في كل دول العالم التـي عقدت مـع الولايات المتحدة الاميركية معاهدات عسكرية .

تقوم بعثات الولايات المتحدة الاميركية في الدول الاخرى ليس فقط بدور مراكز لقيادة العمليات التي تحمل طابعا عسكريا بحتا ، وانما تقوم أيضا بدور مراكز تبدي الولايات المتحدة الاميركية من خلالها تأثيرا على النشاط السياسي والاقتصادي لهذه الدول .

يفوق تعداد ملاك البعثات العسكرية في الخارج اليوم كثيرا عدد العاملين في السفارات الاميركية هذا بالاضافة الى أن مناصب السفراء في عدد كامل من البلدان يشغلها الآن جنرالات في القوات المسلحة الاميركية . بلغ تعداد بعثات البنتاغون في الخارج في منتصف عام ١٩٦٩ حسب المعطيات الرسمية (٨٢٦٤) انسانا بالمقارنة مع (٥١٦٦) موظفا دبلوماسيا يعملون في نفس تلك الدول. وقد وقع أحد سفراء أميركا في احدى دول أميركا اللاتينية في مأزق من جراء الحجم الضخم لبعثة البنتاغون الموجودة هناك ، فما كان منه الا أن أرسل طالبا تقليص هذه البعثة . والنتيجة كانت انه ليس فقط لم تجر تلبية هذا الطلب ، وانما سرعان ما وجـد السفير نفسه مضطرا للعودة الى البيت . وكما هو واضح فان الكثير في الدولة الاميركية مسخر لخدمة مصالح وأهداف أرباب المجمع الصناعي ــ الحربي ، اذ ان نفس آلية وبنية السلطة العليا

وعملية أتخاذ القرارات تتحول دائما وفق حسابات حل مسائل النشاط العدواني في الخارج ومسائل تنمية القدرة الحربية .

دخل في هيكل السلطـة العليا بشكل راسخ ممثلو الشركات الصناعية والبنوك المساهمة في عملية سباق التسلح ، وهنالك أعداد وفيرة من ممثلي آلة الحرب الاميركيـــة في كل مستويات الجهاز الحكومي الاميركـي وفي كل حلقات النشاط الحكومـي والدبلوماسي والسياسي ـ الخارجي .

تمثلت في حكومة الجمهوريين المشكلة بعد انتخابات عام ١٩٧٢ بشكل عريض مصالح المجمع الصناعي ـ الحربي ، وقد خرجت الى الصف الاول من بين المجموعات الاحتكارية الرئيسية اتحادات الصناعيين في كاليفورنيـا والغرب ـ تكساس ، وكذلك أيضـا مجموعة « وول ـ ستريت » ، أو مجموعة شمال ـ شرق . وهذه هي بالذات تلك الفروع من الراسمال المالي الاميركي التي على أوثق ما يكون من علاقات مع الصناعة الحربية والبرامج العدوانية على الصعيد الدولي . وان الضغط على ادارة الجمهوريين من قبل هذه المجموعات ملموس لدرجة كافية ، لكن في واشنطن يجب الاخذ بعين الاعتبار مصالح الدوائر الاخرى للبرجوازية الاحتكارية . ومن هنا ينشأ التناقض والثنائية في السياسة الاميركية . في مرحلة ممارسة حكومة الجمهوريين للحكم وخاصة في السنوات الاخيرة يظهر بشكل محدد وكاف الاستعداد للتعاون السلمي مع الاتحاد السوفياتي ، وفي نفس الوقت لم يمتنعوا في واشنطن عن التصريحات الرسمية حول « الدور القيادي لأميركا في العالم » وعن ضرورة التأثير من « مواقع القوة والضغط » .

ـ البنتاغون في وجوهه الخمسة

ان تفوق وزارة الدفاع على المؤسسات والهيئات الحكوميـة الاخرى في واشنطن واضح جدا ، فالبنتاغون هو عبارة عن مدينة

كاملة في واشنطن ، ففيــه أكبر مواقف للسيارات في العالــم ، ومطار للطائرات العمودية (الهيلوكيبتر) ومستشفى مركزي تجاري وثلاثة مطاعم وست كافيتيرات وثماني بارات وكنائس ودور للسينما ومسارح ووكالات سياحية ، وللبنتاغون أيضــا محاموه وكاتبو العدل الخاصين به .

بدأ البناء في البنتاغون قبــل (٥) أشهر مــن حادثة « بيرل هاربور » ، وانتهى العمل به بعد (١٦) شهرا من انتهاء الحرب العالمية الثانية على ارض مستنقعية تعرف باسم « القاع الشيطاني » ، وكانت سابقا بمثابة مقبرة للسيارات البالية . ويعتبر هذا البناء الشبيه بالقلعة ذي الحلقات الخمس من الكوريدورات (الاروقة) التي يبلغ طولها (١٧) كيلومترا اكبر مبنى حكومي في العالم .

ان وزارة الدفاع الاميركية تعني مصير ملايين عديدة من الاميركيين ، ففي كل يوم يذهب الى العمل في البنتاغون حوالي (٣٠) ألف موظف ، ويبلغ مجموع ما يشمله البنتاغون من بشر حوالي (٥) ملايين انسان ، يعمل نصفهم تقريبا في الجيش والقوى الجوية والقوات البحرية وفي المشاة البحريــة ، ويوجد في سجــلات الاحتياط (٤٠) مليون أميركي ، (٢٠ مليونا) منهم لا يتعدون سن الـ (٢٦) عاما . وآلة الحرب تحاول التصرف بحياة هؤلاء وتكوينهم الفكري والنفسي ، كما انها تحاول التأثير على المناخ الايديولوجي في أميركا .

والبنتاغون هو بعد كل ذلك عمل ضخم (بيزنس) ، ففي أيدي الجنرالات الاميركيين تتركز امكانات مادية هائلة وثروات ووسائط من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على الحياة الاقتصادية للبلاد ، وكل سادس عائلة اميركية يرتبط وجودها بالعمل الــذي يقدمه لها البنتاغون .

يتبع لوزارة الدفاع من أملاك غير منقولة وتجهيزات ما يقدر قيمته بـ (٢٠٠) مليار دولار ، وهذا أكثر مما يوجد لدى (٦٥) مؤسسة صناعية ضخمة في الولايات المتحدة الاميركية . ويعتبر

البنتاغون اضخم شاري ، فقد تم في عام ١٩٦٩ ابرام (٢٠٠) الف عقد لشراء بضاعة بما قيمتها (٤٠) مليار دولار مع (١٠٠) الف مورد اساسي (وهنا لا تدخل عمليات الشراء التي تقل قيمتها عن (١٠) آلاف دولار) . كما تعتبر وزارة الدفاع أكبر مالك عقاري : فلديها (١٣) مليون هكتار من الاراضي هي عبارة عن قواعد ومراكز وحقول تدريب في أميركا والخارج ، آلاف من الاتحادات الاحتكارية المالية والمؤسسات الصناعية تعمل بعقود لصالح البنتاغون منتجة مختلف أنواع الاسلحة الحاملة للموت والدمار . ويوجد من الاميركيين من هم باللباس العسكري ما يوازيهم من العاملين في الشركات والمصانع الاميركية او في أعمال البناء ، أو مجموع العاملين في مجالات المال والضمان والعقارات . ومع حجم العمليات الاقتصادية التي يجريها البنتاغون لا يمكن أن تقارن كل نشاطات الهيئات الحكومية الاخرى مجتمعة .

هنالك وجه آخر للبنتاغون ، فهنا تتمركز عملية التحكم بالقدرة الصاروخية ـ النووية الضخمة للقوات المسلحة الاميركية . في الطابق السفلي للبنتاغون يوجد مركز القيادة العسكرية ، وهو عبارة عن تركيب معقد من الغرف والدهاليز ، ويوجد تحته مركز الاتصال الذي يؤمن الارتباط مع كل أركان الوحدات العسكرية في الجيش والطيران والبحرية والقواعد الصاروخية والقواعد العسكرية الاميركية في الخارج على مدى الـ (٢٤) ساعة في اليوم . ومن هنا تتم عملية القيادة والمراقبة واصدار الاوامر الى القوات المرابطة في اراضي الولايات المتحدة الاميركية أو بعيدا خارج حدودها ، والى أساطيل السفن الحربية الاميركية التي تجوب مياه الآخرين ، والى وحدات الصواريخ والطيران الموجهة نحو اهدافها في الدول الاخرى . وأخيرا فان البنتاغون هو عبارة عن تجسيد لنشاطات المجمع الصناعي ـ الحربي الآخذة في الاتساع أكثر فأكثر في شؤون السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، ووزارة الدفاع لا تمارس عملها كادارة حكومية

للعسكريين ، وانما كمركز تلتحم فيه مصالح ونشاطات الجنرالات والصناعيين . ولذلك فان تعبير « البنتاغون » لا يجسد فقط آلة الحرب وانما حلف الجنرالات والصناعيين نفسه . ولقد أدت توجهات الولايات المتحدة الاميركية نحو « سياسة القوة » منطقيا الى أن يتمتع البنتاغون بنفوذ هائل في جميع جوانب الحياة الاميركية الخارجية ، ففي سنوات السلم التي تلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اكتسبت وزارة الدفاع موقع الجهاز الحكومي القائد من بين كل المؤسسات الرسمية الاخرى العاملة في مجال النشاط الخارجي ، وغالبا ما كان مفتاح الحلول المتخذة في واشنطن حول مختلف القضايا الدولية واقعا في هذا المضلع الخماسي بالذات .

في ١٨ أيلول من عام ١٩٤٧ رفع على بناء البنتاغون العلم الوطني للولايات المتحدة الاميركية بدلا من علمي سلاحي البحرية والجيش ، وأضيف الى شعاري الجيش والاسطول على الواجهة الامامية للبنتاغون شعار الطيران ، فحسب ميثاق الامن القومي أحدثت وزارة موحدة للدفاع في الولايات المتحدة الاميركية ضمت هيئتي الجيش والاسطول السابقين ووزارة الطيران المحدثة مجددا ، وكان فوريستول أول من سمّي وزيرا للدفاع .

لقد بيّن التاريخ اللاحق للبنتاغون بروز اتجاهين للتطور : في البدء كان قد اتخذ خط لمركزه وتعزيز ادارة آلة الحرب من قبل مركز مشترك وخفض مستوى اللامركزية في مختلف أسلحة القوات العسكرية ، ثم جاءت أحداث ربع القرن الماضي لتثبت اتجاها آخر للتطور وهو التوسيع المستمر للصلات والعلاقات بين قمة جنرالات وزارة الدفاع والاحتكاريين الكبار ، وتدعيم تعاون العسكرية المحترفة مع الصناعة الحربية على أساس تنشيط التحضيرات الحربية والسعي الى الاشكال الاكثر عدوانية في اتجاه السياسة الخارجية .

باستثناء السنوات الاولى للجمهورية كان الجيش والاسطول

يشكلان هيئتين حكوميتين مستقلتين ، كانت الهيئة البحرية الحكومية قد احدثت عام ١٧٨٣ ؛ وفي الماضي بذلت باستمرار محاولات لاحداث نظام system موحد للقوات المسلحة أو على أقل تقدير اقامة أعظم ما يمكن من التنسيق بين نشاط الجيش والاسطول والطيران . وفي سنوات الحرب وما قبلها طرح على الكونفرس أكثر من (٥٥) مشروعا لاعادة تنظيم القوات المسلحة ، لكن لم ينل الموافقة ولا أي من هذه المشاريع . وقد وقفت تقاليد ومصالح العسكريين والمجموعات السياسية المرتبطة بالجيش أو الاسطول حاجزا دون توحيد القوات المسلحة ، وكذلك كان لحسابات الاحتكارات المالية ــ الصناعية المتخصصة في انتاج الاسلحة للجيش والاسطول دورا في ذلك .

وقد عارضت بشكل خاص عملية التوحيد دوائر العسكريين في الاسطول خوفا من فقدان الدور القيادي للاسطول ، اما الجيش فقد كان الى جانب وزارة مركزية للقوات المسلحة . وكان أكثر أنصار توحيد آلة الحرب حماسة قادة الطيران وأصحاب صناعة الطيران آخذين في حسبانهم احتلال المواقع الرئيسية في الوزارة الموحدة .

انعكست هذه المصالح المتضاربة على بنية وزارة الدفاع التي اسست عام ١٩٤٧ ، ففي هذه البنية كانت واضحة كل التسويات وحسابات وجهات نظر المجموعات المنادية بتوحيد كل فروع القوات المسلحة في وزارة واحدة ومواقع أنصار الاستقلال الذاتي الكلي للجيش والاسطول والطيران . وفي السنوات الاولى (١٩٤٧ ــ ١٩٤٩) كانوا يفضلون تسمية البنتاغون ليس « وزارة الدفاع » وانما « المؤسسة العسكرية » . ولم تكن الهيئة المحدثة مجددا تملك ادارة مركزية ، وانما كانت عبارة عن اتحاد واهٍ للاسلحة الثلاثة المشكلة للقوات المسلحة ، وبقيت لدى كل سلاح امكانات عريضة لاتخاذ القرارات وممارسة النشاطات المستقلة ، وكان رؤساء الهيئات يتمتعون بعضوية الحكومة ومجلس الامن القومي .

ولقد نص الميثاق بشكل خاص على أن هدف تأسيس الوزارة هو تأمين التنسيق الاكيد والقيادة الموحدة وليس دمج الهيئات العسكرية . وبالرغم من أن وزير الدفاع يقوم شكليا بوظيفة « المساعد الرئيسي للرئيس في المسائل المتعلقة بوزارة الدفاع » الا انه عمليا لم يكن قائداً مطلق الصلاحية لآلة الحرب الاميركية ، اذ لم يكن له الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية للهيئات العسكرية والتصرف باعتمادات ومخصصات الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة .

وضع ميثاق الامن القومي لعام ١٩٤٧ بداية فقط لاعادة بناء آلة الحرب الاميركية . فسرعان ما تبين أن « المؤسسة العسكرية » لم تكن في حالة تمكنها من قيادة القوات المسلحة الاميركية على أساس حساب متطلبات اتجاه السياسة الخارجية للطبقة الحاكمة في أميركا . وتتابعت سلسلة كاملة من التنظيم واعادة التنظيم ، وكانت كل عملية اعادة تنظيم تجري عادة بعد سلسلة دورية من الاخفاقات السياسية والعسكرية الكبيرة للولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي أو بعد أحداث تشهد على تغيير جدي في ميزان القوى لصالح قوى السلم وعلى خسارة في مواقع الامبريالية الاميركية . فقد كانت الدوائر الحاكمة في واشنطن تجد نفسها أمام ضرورة اتخاذ اجراءات سريعة ومحاولة شد السياسات الاستراتيجية وبنية آلة الحرب الى المستوى الذي تتطلبه تطورات الاوضاع الدولية وترتيب أوضاع آلة الحرب لتتطابق مع أهداف السياسة العدوانية للولايات المتحدة الاميركية . واصبح اشتراك كبار رجال الصناعة والمال المباشر في كل التغييرات التي جرت في البنتاغون قاعدة لا تناقش . ولقد كان الاحتكاريون الكبار في أميركا هم أصحاب كل مخططات اعادة بناء القوات المسلحة بدون استثناء .

في عام ١٩٤٩ وقع الرئيس ترومان قانونا حول تعديلات ١٩٤٩ لميثاق الامن القومي معداً على أساس مشروع قدمته مجموعة من

اصحاب البنوك . وأصبح البنتاغون وزارة وتوسعت صلاحيات وامكانيات وزير الدفاع الذي أصبح يعين من قبل الرئيس مع موافقة مجلس الشيوخ ومن الوجوه المدنية ، ويتمتع وزير الدفاع بعضوية مجلس الامن القومي والمجلس القومي للطيران وأبحاث الفضاء ومجلس حلف شمال الاطلسي . ويأتي نائب وزير الدفاع الرجل الثاني في البنتاغون ، فهو ينسق النشاط اليومي لوزارة الدفاع ، ويقوم بأعمال الوزير في حال غيابه ، ويمثل وزارة الدفاع في عدد من الهيئات الحكومية والدولية .

فقد رؤساء هيئات الجيش والاسطول والطيران في عام ١٩٤٩ صفة العضوية الحكومية ، وأحدثت مناصب مساعدي وزير الدفاع، ومن بينها منصب مفتش الوزارة الذي تقع على عاتقه مسؤولية اعداد الميزانية العسكرية ، وهكذا أصبح النظام العسكري للولايات المتحدة الاميركية أكثر مركزية .

كانت الميزة الرئيسية لمشروع اعادة التنظيم رقم ٢٢٦ المصدق في ٣٠ حزيران ١٩٥٣ من قبل الرئيس ايزنهاور هي الاتجاه نحو توسيع صلاحيات رئيس هيئة رؤساء الاركان ، وتعزيز دورهم ، واستقرت بنية القيادة العسكرية التالية : القائد الاعلى (رئيس الولايات المتحدة الاميركية) ـ وزير الدفاع ـ هيئة رؤساء الاركان (الجهاز الاستشاري الرئيسي للرئيس ولوزير الدفاع) ـ هيئات الجيش والاسطول والطيران (القيادة العملياتية للقوات على مختلف المسارح الحربية) .

ان التغيير الذي حدث في نهاية الخمسينيات في ميزان القوى العالمي لصالح معسكر الاشتراكية ، والذي يعتبر احد مؤشراته اطلاق القمر الاصطناعي السوفياتي قد تطلب اجراء تصحيحات جديدة جوهرية في نظام القوات المسلحة الاميركية والتقليل من المماحكات الداخلية ، وتكثيف الجهود للتحضير من أجل الصراع الشامل ضد الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي .

تم اعداد مشروع تنظيم القيادة العسكرية المصدق من قبل

الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٨ بمشاركة غير مباشرة من قبل ممثلي الراسمال الضخم وقبل كل شيء المجموعة المالية « لروكفلر » ، عندئذ وكما في السابق انفجر صراع حاد بين المجموعات المتنافسة من السياسيين ـ العسكريين والاحتكاريين حول مسألة اعادة تنظيم البنتاغون .

لدى اجراء عملية اعادة التنظيم حددت صلاحيات وزير الدفاع بشكل دقيق وهي القيام بادارة وقيادة ومراقبة آلة الحرب الاميركية ، وحسب رأي معلقي شؤون السياسة الخارجية لم يحدث سابقا ولا في أي وقت من الاوقات ان استعملت كلمات بهذا القدر من التحديد والقوة لتأكيد سلطة وزير الدفاع ، فقد اعطي له الحق في تغيير وظائف هيئات الجيش والاسطول والطيران ، وكذلك مناقلة الاعتمادات والمخصصات من فرع الى آخر في القوات المسلحة ، وقلصت صلاحيات رؤساء الهيئات وحددت بالاستعداد القتالي للقوات وخدمات التموين والامداد والشؤون الادارية . وتوسعت صلاحيات رئيس هيئة رؤساء الاركان أكثر ، وأحدثت في وزارة الدفاع ادارة للبحوث والتكنولوجيا ، وقد انيط بهذه الادارة مسألة تقييم هذا النظام أو ذاك من انظمة التسليح وحل قضايا العلاقة المتبادلة بين تطور التكنيك الحربي والاستراتيجية . وبذلك وعلى وجه الخصوص كان رد المجمع الصناعي ـ الحربي على تخلف أميركا في بعض مجالات التكنيك الحديث ، هذا التخلف الذي قد ظهر نتيجة اطلاق القمر الصناعي السوفياتي .

كان قد أعيد تشكيل القوات الاميركية المرابطة في أوروبا في قيادة أوروبية مشتركة مع أركانها قرب باريز ، وبذلك كانت قد وضعت البداية لاحداث قيادات مشتركة لوحدات القوى الجوية والبحرية ومشاة البحرية تخضع مباشرة للرئيس ولوزير الدفاع في الولايات المتحدة الاميركية . في نهاية عام ١٩٥٨ تم تأسيس قيادات مشتركة للقوات المسلحة في الجزء الشرقي من المحيط

الاطلنطي وفي البحر الابيض المتوسط ، وعلى امتداد عام ١٩٥٩ جرى احداث قيادات مشتركة تضم قيادة الكاريبي (منطقة قناة باناما) ، قيادة الاطلنطي ، قيادة المحيط الهادى ، وكذلك قيادة الدفاع الجوي للقارة وقيادة الطيران الاستراتيجية .

ونظرا الى هذه التعديلات المستحدثة فقد تغير مخطط قيادة القوات المسلحة الاميركية وصار على الشكل التالي : القائد الاعلى (رئيس الولايات المتحدة) ـ وزير الدفاع ـ هيئة رؤساء الاركان ـ القيادات المشتركة تجاوزا لهيئات الجيش والاسطول والطيران .

ادت اعادة التنظيم في عام ١٩٥٨ الى مركزة ادارة آلة الحرب الاميركية ، فقد اصبح قادة هذه الآلة يشعرون بأنفسهم في وضع متين ضمن شبكة الاجهزة الحكومية ، وتعزز بشكل أكبر دور العامل العسكري من بين العوامل الاخرى التي تحدد الاتجاه العدواني للسياسة الخارجية للطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة الاميركية.

بقيادة ماكنمارا الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع لدى الرئيسين كيندي وجونسون أصبح دور البنتاغون أكثر أهمية ونفوذا في نظام الحكم في الولايات المتحدة الاميركية ، وأصبح قادة آلة الحرب يتدخلون بشكل واسع في شؤون السياسة الخارجية ، وقادوا نشاطا كبيرا في مجال الدعاية والايديولوجيا ، وغالبا ما كان زعماء الدبلوماسية الاميركية يعتمدون على توجيهات «الجنرالات» .

عمل وزير الدفاع ماكنمارا بتركيز كبير على ادخال واستخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية ، فقد بدأ على وجه الخصوص على احداث نظام قيادة آلي في البنتاغون لتأمين الامكانية العملياتية للرئيس ولمساعديه في تحليل وتقييم الاوضاع الدولية والسياسية العسكرية . وتعرضت الى تغيير هام أسس وضع وتوزيع ميزانية وزارة الدفاع الاميركية . قبل كل شيء طلب ماكنمارا تعليلا دقيقا ومفصلا لطلبات كل سلاح من أسلحة القوات العسكرية الاميركية فيما يتعلق بالاعتمادات السنوية . وبذلت محاولات لحساب الاحتياجات المتوقعة لكل سلاح من أسلحة

القوات العسكرية وحجم مخصصاتها لهذا أو ذلك البرنامج لعدد من السنوات القادمة . تحديثات ماكنمارا لم تكن لتعني تخفيضا في النفقات العسكرية الكلية ، وانما كانت موجهـة فقـط نحو الاستعمال الاكثر فائدة ومردودا لتلك الامكانيات الهائلة لصالح سباق أسلحة التدمير الشامل .

يلقي وجود ماكنمارا على راس وزارة الدفاع ضوءا اضافيا على ما يسمى « بقضية المراقبة المدنية » لنشاط العسكريين المحترفين ، وكان واضحا جدا خطه في « وضع الجنرالات في أماكنهم » ، أولئك الجنرالات الذين لم يأتوا على مزاج ماكنمارا ولم يتفقوا معه في وجهات النظر ، غير انه حتى ماكنمارا الذي يعد اضخم شخصية شغلت منصب وزير الدفاع ، اضطر الى الاستغاثة ، فالجنرالات تسلقوا عاليـا ، واستقـال ماكنمارا قبـل أن تنتهي فترة رئاسة جونسون .

بعد مغادرته البنتاغون تعرض ماكنمارا لحملة مـن الاتهامات شنها عليه قادة المجمع الصناعي ــ الحربي ، فقد حمل ماكنمارا مسؤولية « المركزية العالية جدا في السلطة وفي المراقبة والتورم الذي طرأ على أركان أجهزة الادارات والبيروقراطية قـد ثلّمت سيوف القوات المسلحة » . وكانت دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي تؤكد أن التقصير الذي لحق بالاعمال المتعلقة ببعض مشاريع التسلح هو نتيجة لنشاط ماكنمارا . وكانوا يتهمون وزير الدفـاع في الادارة الديمقراطية بأن احتقاره للادمغة العسكرية وعدم الثقة بالعسكريين قد أديا الى هبوط المبادرة والمرونة والحقا خسائر معنوية بالقوات المسلحة .

مع ذلك لم يكن ماكنمارا « حمامة » ، فهو انطلاقا من مقدرته على تحديد لا مستقبلية بعض اتجاهات السياسة الاميركية كان يبحث عن اتجاهات ودروب أخرى اكثر فائدة مـن وجهة نظره للاتجاه الاساسي للسياسة الخارجية الاميركية . هذا وقد ساعد ماكنمارا بنشاطه على توسيع التحضيرات الحربية وتعزيز مواقـع

العسكريين في الحياة السياسية الاميركية وتأسيس ادارة في البنتاغون لتحليل الانظمة ووضع مختلف التقييمات والتنبؤات .

يشير كثير من المؤلفين الاميركيين الى فشل محاولة ماكنمارا لاستعادة « المراقبة المدنية » ، وعدم قدرته على ممارسة مراقبة حقيقية على الميزانية العسكرية ، وعلى وجه الاجمال فقد امكن لماكنمارا أن يعمل قليلا بمخطط تصحيح تلك النقاط التي كان يعترف بضرورة تغييرها .

كانت قيادة ادارة الجمهوريين بزعامة ريتشارد نيكسون تؤكد باستمرار ميلها نحو الاعتماد على آراء العسكريين المحترفين ومديري الشركات الضخمة المرتبطة بالبنتاغون فيما يتعلق بالمسائل السياسية ـ العسكرية الاساسية .

وقد أصبح قادة المجمع الصناعي ـ الحربي ووزير الدفاع ورئيس هيئة رؤساء الاركان وممثلي الرأسمال الاحتكاري أعضاء دائمين في مجلس الامن القومي والاجهزة السياسية والعسكرية الهامة الاخرى التي أوجدها نيكسون . ولقد كان صوتهم حاسما في تحديد خط الحكومة في قضايا مثل الحرب في الهند الصينية حتى انتهائها ، وموقف الولايات المتحدة الاميركية أحادي الجانب المضاد للهند في مرحلة النزاع الهندي ـ الباكستاني المسلح في عام ١٩٧١ ، وفي عدد آخر من قضايا السياسة الخارجية .

قلص وزير الدفاع ميلفين ليرد الذي كان قد دخل في اول ادارة لنيكسون من دور السياسيين المدنيين في النظام العسكري ، وأعطى صلاحيات كبيرة للرتب العسكرية ، واستعاد ليرد العلاقات والصلات التي ضعفت أيام ماكنمارا مع « قمة » الجنرالات المحترفين ، الذين كان يسميهم ليرد : اناسا راجحين لدرجة عالية ومهيئين جيدا لأن يخرجوا باقتراحات هامة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية . وبمثل هذا الخط كان يتمسك أيضا ريتشارد سون الذي شغل منصب وزير الدفاع في الادارة الثانية لنيكسون ، فقد كانت ميوله الليبرالية مدعاة لأن تلعب دور واجهة

في وزارة الدفاع لتغطية الاستقلالية الكبيرة للجنرالات ولنشاطات ممولي المجمع الصناعي ـ الحربي الذين لا يملكون تأييـدا لدى الكونفرس والراي العام .

وكما في السنوات الماضية قام قادة الدوائر العسكرية وممولي الاحتكارات الضخمة في مرحلة ادارة الجمهوريين بمبادرة لمتابعة اعادة تنظيم « المؤسسة العسكرية » الاميركية أعلن عن احداث لجنة خاصة برئاسة « فيتسخه » صاحب النفوذ الكبير في مجـال الصناعة الحربية « لدراسة قضايا البنتاغون من وجهة نظر جديدة وموضوعية ونزيهة ، واعداد الاقتراحات الكفيلـة باستعادة ثقة الراي العام بالنسبة لوزارة الدفاع » .

وهكذا كان البنتاغون من المؤسسات الحكوميـة الاولى في واشنطن التي خضعت لمشاريع اعادة التنظيم مـن قبل ادارة الجمهوريين ، وهذا يرجع الى عدد من الاسباب : الازمة السياسية ـ العسكرية العامة للولايات المتحدة الاميركية ، والتي ظهرت بشكل حاد عند هزيمة العدوان في الهند الصينية ، ثم الوضع المالي المضطرب للولايات المتحدة الذي احتد بسبب النفقات العسكرية ، والرغبة في تنظيم ـ (طبعا من المفهوم ضمن الاطارات المناسبـة للمجمع الصناعي ـ الحربي) قضية توزيع طلبات الشراء الحربية ، واخيرا الحاح الراي العام المتزايد للحد من النفقات العسكرية .

اقترح التقرير الذي نشره فيما بعد « فيتسخه » عددا مـن الاجراءات الموجهة نحو اعداد اكثر فعالية لآلة الحرب الاميركية بما يتلاءم وعصر السبعينات ، وفي التقرير أعير انتباه خاص لمسائل الانتاج الحربي ولتوزيع الصفقات الحربية . وفي معرض ذكر اشارة الرئيس لاستعادة الثقة بالبنتاغون من قبل أوساط الراي العام قام واضعوا التقرير بمحاولة التخفيف من حدة عدد مـن القضايا ، والدفاع عن مصالح العسكريين المحترفين . وقد نفذ عدد من المقترحات التي وردت في التقرير .

بعد العمليات العديدة التي بذلت لاعادة بناء وزارة الدفاع في

الولايات المتحدة الاميركية فان الملامح الاساسية لهذه الوزارة تبدو على الشكل التالي : الحلقة الرئيسية لهذه الوزارة هي عبارة عن عدد كبير من مكاتب وزير الدفاع (مكاتب سكرتارية) ، يعمل فيها حوالي (٣٥٠٠) موظف ، ويدخل في عدادها ملاكات مدير ادارة البحوث والتكنولوجيا ، مساعدو الوزير والمستشار العام ، ولكل واحد من هؤلاء المسؤولين — وعددهم الاجمالي (١٢) — مدخل خاص الى الوزير أو نائبه ، ويبلغ مجموع من يتمتع بامكانية التوجه المباشر الى وزير الدفاع في النظام العسكري الاميركي (٢٧) من المسؤولين السياسيين والعسكريين ، ومن بين هذه الرتب العليا للبنتاغون يقوم مساعد وزير الدفاع لشؤون الامن العالمي بالوظائف الهامة ، ويسمونه « وزير خارجية البنتاغون » وهو مسؤول عن اعداد وتنسيق مخططات ومواقف ومقترحات وزارة الدفاع فيما يتعلق بالنواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية ، ويدير شؤون العلاقات المتبادلة لكل من حلف « السنتو » و « السياتو » ، والمنظمات العسكرية الدولية الاخرى ، وتقع ضمن دائرة اختصاصاته تهيئة مواقف البنتاغون في المباحثات ، واقامة الصلات مع الدول الاجنبية التي تتواجد على أراضيها قوات وقواعد ومراكز عسكرية اخرى أميركية .

يقود وزير خارجية البنتاغون عمل ادارة المساعدات لتلبية احتياجات الامن المحدثة من قبل ليرد ، وتقوم هذه الادارة بتأمين المساعدات العسكرية للدول الاجنبية ، كما أحدث في وزارة الدفاع مجلس لشؤون المساعدات وقد انيطت به مهمة العمل على تنفيذ « مبدا غواما » لتوسيع الصفقات الحربية للاحلاف العدوانية الاميركية .

يقود مساعد وزير الدفاع لشؤون الطاقة الذرية عملية اعداد مشاريع تطوير السلاح النووي وانتاجه وادخاله في القوات المسلحة . وهو يتحمل مسؤولية اجراء التجارب على النماذج

الحديثة للسلاح النووي ، ويعتبر واحدا من مسؤولي « الرابطة النووية للولايات المتحدة الاميركية » . أي بمعنى آخر اتحادات المؤسسات الحكومية والخاصة (لجنة الطاقة الذرية ، مختلف مراكز الابحاث ، الخ ..) التي تعالج قضايا الطاقة الذرية والسلاح النووي .

من ضمن الحلقات التي تشكل أحد مفاتيح وزارة الدفاع يوجد قسم المراقبة في الوزارة ، الذي يقوم بوضع الميزانية العسكرية وحساب النفقات وتقديم التوصيات بكل ما يتعلق بالشؤون المالية ، وهو يتمتع بامكانيات كبيرة لبسط نفوذه على نشاط مختلف الهيئات العسكرية ولاعداد برامج تجهيز القوات بما يستحدث من أسلحة ...

ونظرا لما سبق فان مراقب وزارة الدفاع يعتبر شخصية هامة ليس فقط في نظام البنتاغون، وانما أيضا في المؤسسات الفيدرالية الاخرى . وهو يتمتع أيضا بعضوية مجالس ادارة الشركات الضخمة التي تقوم بانتاج الاسلحة حسب العقود المبرمة مع وزارة الدفاع .

من بين مسؤولي البنتاغون الآخرين يحتل مساعد الوزير للعمليات الخاصة مكانا متميزا، فيه تناط قيادة النشاط التجسسي والتآمري الذي تقوم به وزارة الدفاع ، حيث ان لكل سلاح من اسلحة القوات العسكرية جهاز استخباراته الخاص به . يقوم مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة بوظيفته بتنسيق وثيق مع مدير وكالة المخابرات المركزية ، ويخضع له جهاز الاستخبارات العسكري للولايات المتحدة الاميركية .

تتركز اذرع قيادة نشاط الدعاية بين يدي مساعد الوزير للعلاقات العامة ، فهو يحتفظ بصلات دائمة مع وكالة المعلومات الاميركية وبقية الاجهزة العاملة في حقل « الحرب الايديولوجية والنفسية .

بالاضافة الى ذلك هنالك مساعدون لوزير الدفاع للشؤون القانونية والذاتية ولشؤون التسليح والامداد ، ويوجد هنالك مستشار عام للشؤون الحقوقية .

في الوقت الذي يقوم فيه وزير الدفاع ونائبه ومساعدوه بمهام الادارة المدنية لوزارة الدفاع ، فان هيئة رؤساء الاركان تشكل الجهاز الاعلى للقيادة العسكرية في وزارة الدفاع .

حدد قانون ١٩٤٧ مهام هيئة رؤساء الاركان في اعداد المخططات الاستراتيجية وتأمين القيادة الاستراتيجية للقوات المسلحة ، وتقوم هيئة رؤساء الاركان بوظيفة المستشار الاساسي العسكري للرئيس الاميركي ولمجلس الامن القومي ولوزير الدفاع .

تتألف الهيئة من أربعة من أعلى الرتب العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية : رئيس هيئة رؤساء الاركان ، رؤساء اركان الجيش والاسطول والطيران ، ولدى مناقشة القضايا المتعلقة بمشاة البحرية فان قائد هذا السلاح يشترك في اجتماعات هيئة رؤساء الاركان .

أحدث منصب رئيس هيئة رؤساء الاركان في عام ١٩٤٩ ، ويتولى هذا المنصب دوريا رؤساء أركان الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة الاميركية (تمتد فترة تولي منصب الرئيس سنتان ، ولكن تمدد هذه الفترة عادة الى اربع سنوات) . كان الجنرال « بريدلي » أول رئيس لهيئة رؤساء الاركان وهو من الجيش ، وخلفه الادميرال « ريدفورد » وأصبح خليفته في عام ١٩٥٧ رئيس اركان القوى الجوية « توايننغ » .

وفي نهاية عام ١٩٦٠ سمي جنرال الجيش « ليمينستر » رئيسا لهيئة رؤساء الاركان . لدى احداث منصب رئيس هيئة رؤساء الاركان تحفظ البعض حول أن «رئيس الهيئة لا يملك حق التصويت» وانه « لا يملك حق القيادة العسكرية » ، ولكن رئيس هيئة رؤساء الاركان سرعان ما تحول الى قائد فعلي لآلة الحرب الاميركية ، فقد اصبح ممثل القوات المسلحة صاحب النفوذ لدى مناقشة المسائل العسكرية في الكونغرس وفي مجلس الامن القومي ولدى الرئيس الاميركي .

تقوم هيئة رؤساء الاركان بالقيادة غير المباشرة للقيادات المشتركة

التي تخضع لها القوى الاساسية العملياتية الضاربة لآلة الحرب الاميركية ، أما فيما يتعلق بالهيئات العسكرية للجيش والطيران والاسطول فان دورهم لدى اجراء عملية اعادة التنظيم التي تمت في الفترة الاخيرة قد تغير بشكل جوهري ، فلا اية هيئة من هذه الهيئات تملك تحت سيطرتها العملياتية أية قطعات عسكرية ، وتنحصر مهامها في اعداد الكوادر العسكرية والتأمين الفني والتموين للقيادات المشتركة .

في بنية وزارة الدفاع يوجد انعكاس لواقع وهو أن البنتاغون يقوم أكثر فأكثر بمهمة قمع وملاحقة القوى التقدمية والمعادية للحروب ، فوزارة الدفاع في الولايات المتحدة الاميركية تأخذ على عاتقها بشكل مباشر الوظائف البوليسية والتحقيقية لوزارة العدل ومكتب التحقيق الفيدرالي . ومثل هذا النوع من النشاط لوزارة الدفاع نما في نهاية الستينيات نظراً للحملات التي قام بها الزنوج والمظاهرات الجماهيرية التي قامت ضد الحرب في فيتنام . بالرغم من انه في الولايات المتحدة الاميركية قد تجمع تاريخيا نظام كامل من اجهزة التحقيق والمراقبة ، فان القوى المدنية المنوط بها المحافظة على النظام لم تكن كافية بما يتلاءم مع سياسة الطبقة الحاكمة ، فقد كانت هذه الطبقة ، تلجأ الى الجيش لقمع الاضطرابات والسيطرة على المظاهرات الجماهيرية ، وسرعان ما أحدثت في البنتاغون ادارة العمليات الخاصة والتخطيط للصراع ضد الاضطرابات المدنية على أثر الاضطرابات التي قامت في واشنطن في نيسان من عام ١٩٦٨ بسبب مقتل الزعيم الزنجي مارتن لوثر كينغ .

في العام التالي احدث في البنتاغون مركز للعمليات المدنية يضع تحت مراقبته الدائمة (١٥٠) مدينة اميركية ، وبواسطة الآلات الحاسبة الالكترونية تم وصل الشبكة القومية العامة للاتصال اللاسلكي (بواسطة الراديو) لاعطاء اشارة عن كل تحرك يمكن أن يتطور الى اضطرابات . وتوجد فرقتان للعمليات تعداد كل منها

(٣) آلاف شخص في حالـــة تأهب دائم في فورت ــ براغــا (كارولينا الشمالية) وفورت ــ هود (تكساس) ، وذلك للتمكن من ارسالهم بالطائرات الى أي مكان ، حيث السلطات المدنيـــة لا تتمكن من معالجة الوضع والسيطرة عليه . والوحـدات التي سبق تشكيلها هي ايضا مهيأة للتحرك في فترة قصيرة جدا . وبهذا الشكل فان الجيش يتمكن من معالجة (٢٥) عملية اضطراب تقع في نفس الوقت وفي أية منطقة مـن مناطق الولايات المتحدة الاميركية .

قام جهاز المخابرات التابع للقوات البرية بمسح شامل لـ (٧) ملايين مواطن ، حيث قامت الآلات الحاسبة الالكترونية (الكمبيوتر) بتسجيل نشاطاتهم السياسية والنقابية والدينية وحفظها ، وتعتبر هذه الشبكة من الآلات اكبر شبكة مـن حيث سعتها في حفـظ المعلومات في الولايات المتحـدة الاميركية . فبطاقات المعلومـات وتنظيمها لدى البنتاغون لا تقل من حيث الحجم عن مثيلتها في مكتب التحقيقات الفيدرالي . وهنالك تقريبا الف « عسكري ــ مباحث » باللباس المدني يعملون في (٣٠٠) قسم للتحقيق منتشرين في كل انحاء أميركا وتقارير هؤلاء تكمل تيار مختلف انواع المعلومات التي ترد وتتجمع وتسجـل في بطاقات المعلومات . في ولايـة « بلينوي » وحدها كان هنالك حوالي (٨٠٠) انسان قد صنفوا في عداد المشتبه بهـم بالقيام بنشاط تآمري ، ومن بينهم ابـن المرشح الديمقراطي السابق للرئاسة السيناتور «ادلاي ستينفسون» الاصغر ، والكاهن « جيس جيكسون » ، وهو واحد مـن أكثر المناضلين المعروفين في سبيل الحقوق المدنية ، و « ارتو كيرز » المحافظ السابق لولاية « يلينوي » وآخرون مـن رجال المجتمع المعروفين .

يعمل الجهاز الحكومي العسكري على البحث عن الناس المخالفين بآرائهم وتعريضهم للملاحقة والتشريد ، والقوات الاميركية مهيأة لأن تقوم بنشاطاتها العسكرية ليس فقط خارج حدود الولايات

المتحدة الاميركية في محاولة ضرب حركات التحرر الوطني للشعوب، وانما داخل الولايات المتحدة أيضا وذلك ضد حركة الجماهير الشعبية في سبيل تقدمها . في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات كان قد رمي بحوالي (٢٠٠) الف عسكري أميركي لقمع الاضطرابات المدنية، وكان حوالي (١٥٠) الف عسكري (أي ثلاثة أرباع جهاز الامن) موجهين ضد المواطنين المدنيين في مرحلة ما بعد انتفاضة المواطنين الزنوج في مدينة « وتسه » في آب عام ١٩٦٥ . في عام ١٩٦٧ وحده قام (٣٢) الف جندي أميركي بأعمال قتالية في شوارع المدن الاميركية . وخلال شهر واحد ـ ابريل (نيسان) ١٩٦٨ وبعد مقتل مارتن لوثر كينغ ـ استخدم ما يقارب الـ (٧٠) الف جندي ضد المواطنين المسالمين الذين احتجوا على سياسة التمييز العنصري واللاعدالة الاجتماعية ، وذلك الى جانب وضع (٤٠) الف جندي في حالة التأهب .

وقد أصبح منظر الجندي الاميركي المدجج بالسلاح والقنابل والاقنعة الواقية من الفازات شيئا مألوفا في شواع المدن الاميركية.
صرح محافظ مدينة « ديترويت » بعد احدى العمليات الدورية ضد المواطنين بما يلي : « ليس هنالك شيء اكثر خطرا على المدينة وعلى الامة كلها من التواجد شبه الدائم للجندي في شوارعنا ، واذا اصبح الحرس الوطني جزءا من حياتنا اليومية فان حريتنا سائرة الى الهلاك » . ولمثل هذا الوضع بالذات يقود المجمع الصناعي ـ الحربي .

– الاستشارة والموافقة في الكابيتول

لم تحتل قمة الجنرالات ودوائر المجمع الصناعي ـ الحربي مواقع راسخة في كافة مستويات السلطة التنفيذية فحسب ، وانما أيضا في الكونفرس وهو اعلى جهاز للسلطة التشريعية في

الولايات المتحدة الاميركية .

حسب دستور الولايات المتحدة الاميركية تناط بالكونفرس واجبات واسعة في مجال السياستين الخارجية والعسكرية . وهذا الكونفرس ـ يقع بناؤه على تل الكابيتول في واشنطن ـ يستطيع فقط إعلان حالة الحرب ، ومن ثم الكابيتول يجب أن تصدر « الاستشارة والموافقة » فيما يتعلق بالتسميات والتعيينات في المراكز القيادية التي يقوم بها الرئيس . ومن ضمن صلاحيات الكونفرس حق توزيع الميزانية ، ومراقبة الكفاءة القتالية للجيش والاسطول ، واصدار القرارات التي تحدد نشاط القوات المسلحة .

هذه الصلاحيات الدستورية الواسعة لأعضاء الكونفرس وللشيوخ تعتبر جديا غير ذات قيمة في ظروف اميركا اليوم ، فالكونفرس مبعد عمليا عن عملية صنع السياسة . بالرغم من أن الدستور يخضع السياستين الخارجية والعسكرية للنظر فيهما في الكونفرس . وتكرس لمناقشتهما جلسات عديدة للكونفرس ، والبيانات عن جلسات مجلسي الشيوخ والنواب تنشر في الصفحات الاولى من الصحف الاميركية . ومع ذلك فان الكابيتول لا يلعب دورا جوهريا في حل المسائل السياسية والعسكرية ، وأحد أسباب ذلك يعود الى التركيز المتنامي للسلطة بين يدي الرئيس الاميركي الذي يتصرف في المسائل الرئيسية دون أية « استشارة أو موافقة » من قبل أعضاء الكونفرس . والسبب الثاني يتلخص في أن المجمع الصناعي ـ الحربي في اميركا الحالية في وضع يمكنه من التغلب على أية معارضة يبديها رجال التشريع في الكونفرس . من الناحية العملية لا يملك رجال الكونفرس القدرة على معارضة قرار ما أو عمل ما تم اتخاذه من قبل الرئيس والبنتاغون . على كل حال لم يكن لدى رجال الكابيتول خلال كل مرحلة « سياسة القوة » باستثناء الفترة الاخيرة أية نوايا لمناهضة المخططات الحربية ، بل على العكس تحول الكونفرس عمليا الى جهاز تستطيع آلة الحرب بواسطته ان تحصل على الموافقة على

كل متطلباتها .

ان البراهين والشواهد على العلاقات المتعددة والمتنوعة القائمة بين الكابيتول وزعماء المجمع الصناعي ــ الحربي كثيرة جدا منها : تأمين صفقات العقود العسكرية الدورية بالاتفاق مع وزير الدفاع وبعض النواب والشيوخ للشركات والمصانع الكائنة في ولاياتهم وفي دوائرهم الانتخابية . وتأييد أعضاء في الكونغرس أو مجموعة من رجال التشريع لمشروع معين لنظام تسلح جديد ، والحملات الدعائية المشتركة لأعضاء الكونغرس والجنرالات لتمجيد مآثر الشركات الصناعية ــ الحربية المرتبطين بها في سبيل الامن القومي ، وخدمات البنتاغون لأعضاء الكونغرس التي يقدمها على شكل تنظيم رحلات جوية على متن طائرات سلاح الجو داخل الولايات المتحدة وخارجها ، واهم من كل شيء علاقة الحرص على طلبات المجمع الصناعي ــ الحربي مهما كانت كبيرة وضخمة وذلك فيما يتعلق بالميزانية المخصصة لسباق التسلح الصاروخي ــ النووي وغيره .

يحتفظ المجمع الصناعي ــ الحربي في الكابيتول بناد للعسكريين (لوبي) ، يؤمن بواسطته صلاته مع أعضاء الكونغرس . ويتمتع بعضوية هذا النادي حوالي (٣٤٠) ضابطا ، اي أنه يوجد ممثل واحد للبنتاغون مقابل كل اثنين من الـ (٥٣٥) نائبا وسيناتورا . ولذا ليس مستغربا عندما أعلن ماكنمارا عن نيته في عام ١٩٦٤ باغلاق (٩٥) قاعدة عسكرية ان يرن جرس الهاتف في مكتبه ــ حسب اخبار « وول ستريت ــ جورنال » (١٦٩) مرة خلال نصف نهار من قبل أعضاء الكونغرس الغاضبين . ويملك الجنرالات من خلال نفوذهم في منظمات المحاربين القدماء وجمعية الحرس الوطني التي تعد بالملايين امكانية التأثير على نتائج الحملة الانتخابية في بعض الولايات معززين بهذا الشكل ارتباط اعضاء الكونغرس بهم .

يتوزع مركز نشاط المجمع الصناعي ــ الحربي الجاري على

السطح ووراء الكواليس على أربعة لجان في الكونفرس : لجنتي الشيوخ والنواب لشؤون القوات المسلحة وتهتمان بمسائل السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركيـة ، وهنـا تجري المناقشة الاساسية بشأن الموضوعات السياسية ـ العسكريـة للبنتاغون وحجم وبنية القوات المسلحة الاميركية . ولجنتي الشيوخ والنواب لشؤون الاعتمادات والمخصصات ، وتناقش في هاتين اللجنتين مشاريع الميزانية المعدة والمقدمة من قبل البنتاغون ، وهنـا تتم المصادقة على توزيع الاعتمادات على مختلف فروع القوات المسلحة ، وهذا الجهاز مهم جدا من حيث انه يعيش الصراع بين الجيش والطيران والاسطول على الجزء الاكبر من « كعكة الميزانية » .

تستخدم عادة اجتماعات هذه اللجان قبل ممثلي أسلحة القوات العسكرية والشركات الصناعية المرتبطة بهم للتصديق على مخططاتهم فيما يتعلق بتصعيد سباق التسلح .

تتجمع اذرعة التحريك لـدى مناقشة المسائل السياسيـة ـ العسكرية والميزانية بين ايـدي المحافظين ـ الجنوبيين ، فهـم يترأسون هذه اللجان ويؤلفون اكثرية اعضائها ، وقـد اتخذت تقاليد السياسة الاميركية طابعـا وهو أن الليبراليين الشماليين يهتمون بشكل رئيسي بالمسائل الاقتصاديـة والاجتماعية ، أمـا الجنوبيون فيهتمون بالمسائل العسكرية . « فالديكسيكراتيون » لسنوات عديدة وهم يسيطرون في الكونفرس على شؤون الامـن القومي . وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية كان هنالك ٤٠ بالمئة من ضباط الجيش و ٤٤ بالمئة من ضباط البحرية من الجنوبيين . ولذلك فانه من الطبيعي جدا ان يسعى البرلمانيون الجنوبيون الى استحواذ اللجان التي تعمل في الشؤون العسكرية ، وقد ساعدت تبعية هذه اللجان لهم بدورها على تكثيف اكثر فأكثر للمنشآت العسكرية في الولايات الجنوبية ، وبهذا الشكل فقد نشأت صلة بين القادة العسكريين والجنوبيين ـ رؤساء اللجان . وقد كان رؤساء اللجان هؤلاء يخصصون الاعتمادات للبرامج العسكريـة

بشكل اكثر مما كانت تطلبه الحكومة .

يذكر الباحث الاميركي « ديكستر » الذي قام بدراسة مسألة العلاقات المتبادلة بين قادة الكونفرس ووزارة الدفاع أن كل من استجوبهم من الشيوخ والنواب تقريبا موافق مسبقا علـى كل المقترحات المقدمة من قبل البنتاغون . ان استعداد أكثرية أعضاء الكونفرس لتأييد البنتاغون بشكل غير متحفظ يفسر شموليـة المصالح الطبقيـة لرجال الكابيتول الرجعيين وقادة آلـة الحرب الاميركية ، وتطرق الكثيرين من رجال الكونفرس المنادين بالسياسة العدوانية على المستوى الدولي يجعلهم بشكل طبيعي أنصار للجناح الرجعي من الجنرالات .

ان لرجال التشريـع الاميركيين مصلحـة مباشرة في زيادة الاعتمادات والمخصصات للبنتاغون ، فطلبات الشراء العسكريـة تعكس تأثيرا جوهريا على النشاط العملي لكل الولايات الاميركية . والاهتمام الاول لكثير من أعضاء الكونفرس (حسب معطيات أنباء كونفريشنك كاوترلي ، ٨٥ بالمئة من اعضاء الكونفرس يملكون في مناطقهم مصانع حربية) ينصب من أجل الحصول من وزارة الدفاع على طلبات شراء أكثر لصناعييهم ، وبالمقابل فان رجال التشريع يقترحون على العسكريين الموافقة الكاملة على خطوات البنتاغون .

لا يبدي رجال الكونفرس اهتماما للبرامج العسكرية فقط من أجل الارباح التي تؤمنها هذه البرامج لدوائرهم الانتخابية ، وانما لوجود مصلحة مباشرة لهم في هذه البرامج . فابتداء مـن عام ١٩٦٨ أصبح من واجب أعضاء مجلسي الكونفرس التصريح سنويا عن دخلهم (الى جانب رواتبهم الشهرية) الذي يحصلون عليه من المصانع أو الشركات العاملة لحساب الحكومة الفيدرالية أو الواقعة تحت مراقبة الحكومة ماليا ، وقد استدعى اشهار مثل هذا النوع من المعطيات استياء كبيرا في الكابيتول ، فظهر أن كثيرين مـن « المنتخبين الشعبيين » يعتبرون مـن أصحاب أسهم الشركات العاملة لحساب عقود البنتاغون . كان حوالي نصف أعضاء لجنة

شؤون القوات المسلحة من اصحاب الاسهم في اول مئة شركة من الشركات الضخمة العاملة لحساب البنتاغون . تحتل ولاية جورجيا بعدد سكانها المرتبة الـ (١٦) ، ولكنها تدخل دوما في عداد الولايات العشر الاوائل التي تمتص معظم اعتمادات وزارة الدفاع العسكرية ، وهي من بين الولايات التسع حيث تشكل العقود العسكرية فيها أكثر من (٢٠٠) دولارا للقاطن فيها سنويا . وتتبع هذه الولاية أيضا للولايات الخمس حيث العمل لحساب عقود البنتاغون يشكل أكثر من ١٥ بالمئة من الدخل الفردي للسكان . وجورجيا هي الولاية الثالثة بعد كاليفورنيا وتكساس من حيث عدد العسكريين المستوطنين فيها ويعود السبب غير قليل الاهمية في ذلك الى أن رؤساء لجان شؤون القوات المسلحة في مجلسي النواب والشيوخ كانوا لوقت طويل من هذه الولاية بالذات .

يسمون مدينة « تشارلستون » في كاليفورنيا الجنوبية مجمعا صناعيا ـ حربيا مجسدا على الطبيعة ، فهنا تتمركز بكثافة المنشآت العسكرية ـ قاعدة جوية عسكرية ، وقاعدة للغواصات حاملة صواريخ بولاريس ، ومركز تدريب رجال الصواريخ للاسطول ، والمستودع الرئيسي لقوات الاسطول البحري ، ومستودع الجيش ، ومستشفى الاسطول . وفي « تشارلستون » عشرات المصانع التي تقوم بتنفيذ طلبات البنتاغون ، من بينها مصانع شركة « جنرال الكتريك » و « آفكو كوربوريشن » و « لوكهايد ايركرافت » و « ماكدونيل ـ دوغلاس » و « يونايتد ايركرافت » ومصنع « ج . ب . ستيفنس أند كومباني » . وتقع على كاهل المجمع الصناعي ـ الحربي ٥٥ بالمئة من الرواتب المدفوعة لسكان المدينة .

ومن جديد السبب هنا نفسه ؛ فحتى الوقت الاخير كان « ريفرز » نائب تشارلستون في الكابيتول يتراس لجنة مجلس النواب لشؤون القوات المسلحة ، فقد صرح مرة يقول : « أقول غير متفاخر انني انا الذي جلب الى ولايتنا ٩٠ بالمئة من المنشآت

العسكرية ، وأستطيع في اي وقت ان أؤمن انتخابي سيناتورا عن كاليفورنيا الجنوبية او حاكما ، لكنني لا أريد ان أكون لا حاكما ولا سيناتورا ، أنا هكـــذا اقدر انسان في كونغرس الولايات المتحدة الاميركية .

وآلة الحرب الاميركية تشعر بالامتنان جدا لريفرز ، فالطريق القومية رقم ٥٢ قد تحولت عند مدخل المدينة الى طريق ريفرز (ريفرز آفن) ، وسمي مدخل القاعدة الجوية والتي تعمل في نفس الوقت كمطار مدني بـ « بوابة ريفرز » ، وهنالك مكتبة تحمل اسم ريفرز ، وكذلك يوجد قسم للبريد والبرق والهاتف باسم « ريفرز » ، كما ان هنالك قاعدة عسكرية تحمل تسمية مختصرة « مين ــ ريف » . وبقبضة ريفرز عدد من الشيوخ والنواب الذين لا يجدون جدوى لعملهم ونشاطهم في الكابيتول غير الدفاع عـن مصالح آلة الحرب الاميركيـــة وحماية أكثر المخططات عدوانيـــة وتطرفا علـــى المستوى الدولي ، وتأييد المغامرات العدوانيـــة ، ولا يتورع رجال الكونغرس و « القبعات النحاسيـــــة » ورجال الصناعة عن استخـــــدام كل الوسائل والاساليب اللاشرعيـــة واللاقانونية لتلبية احتياجـــات ومتطلبات جنرالات البنتاغون ، ومضاعفة ثروة الشركات الضخمة التي تشكل المجمع الصناعي ــ الحربي . وهذا مثال على ذلك جرى مؤخرا .

احدى الشركات الاحتكارية الاميركيـــة الضخمـــة « ليتون ابنداستريز » التـــي تملك حوضا لبناء السفـــن في ولايـــة « ميسيسيبي » حصلت في السنوات الاخيرة فقط على طلبات شراء ضخمة بمبلغ (٣) مليار دولار لبناء (٣٩) سفينة حربية ، وقد اثار هذا العقد الحسد لدى الشركات الاخرى ، ولم يكـن باستطاعة شركة « ليتون ايندستريز » ان تحصل على هـــذه الصفقة . لم يكن « ستيسن » رئيسا للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب التي قامت بتوزيـع طلبات الشراء في بداية عام ١٩٧٠ . وبالنسبة له وكما بالنسبة لكثير من زملائه ليس هنالك

من شغل شاغل له غير ارضاء جماعة منطقته مـن رجال صناعة الاسلحة . وان الاشخاص الذين يعملون لصالح الشركة والذين يشغلون مناصب رفيعة في وزارة الدفاع ليسوا بالقليلين . وقد لعب دورا عامل آخر وهو أن رئيس شركة « ليتون اينداستريز » رجل الاعمال البارز « ايش » كان يعمل بصفة مساعد للرئيس في شؤون اعادة تنظيم الحكومـة ، وقد أصبح عضوا في حكومـة الولايات المتحدة الاميركية فيما بعد لدى تشكيل ادارة نيكسون الثانية في عام ١٩٧٣ .

في بداية عام ١٩٧٢ تبين ان شركة « ليتون اينداستريز » ليست من القوة بحيث تستطيع أن تبتلع تلك القطعة الضخمة من « كعكة الميزانية » للبنتاغون ، التي تم الحصول عليها بواسطة الصفقات التي تمت وراء الكواليس في الكونفرس ، ولم تتوفر لدى الشركة تلك الاستطاعات الانتاجية الكافية لتنفيذ عقـد على مثـل هذا المستوى الكبير . ولم ينجز هذا العقد في موعده . وكان يجب أن تدفع الشركة غرامة للدولة بموجب القانون ، الا انه ومن جديد اشتغل ذلك الجهاز الاخطبوطي للمجمع الصناعي ــ الحربي لصالح اعضائه المتنفذين ، فالغرامة دفعت فعلا ولكن ليس في خزينـة الدولة ، وانما على العكس دفعت لصالح أصحاب شركة « ليتون اينداستريز » ، فقد أسرع الكونفرس والبنتاغون لمساعدة أصحاب صناعة السفن الذين وقعوا في المأزق ، وخفضوا من حجم طلبات الشراء باستنكافهم عن بناء عدد من السفن ، وقد عولجت القضية على الشكل التالي : لقد تبين ان الشركة هي التي كانت متضررة من جراء تخليصها عقدا رابحا ، ونتيجة لذلك قامت وزارة الدفاع بدفع تعويض للشركة تقدر قيمته بـ (١١٠) ملايين دولار . ولكن هذا ليس كل شيء ، فقد تأخرت الشركة حوالي سنة كاملة في بناء أول حاملة للطائرات الحوامة (الهيلوكبتر) مـــن الحاملات الخمس التي تعاقد عليها البنتاغون . فما كان من مسؤولي وزارة الدفاع الا القيام بالغاء مدة التعاقد الواردة في العقد ووضع مدة

زمنية جديدة تعطي سنة كاملة لانتهاء اعمال بناء الحاملة . وبهذا الشكل وكما صرح عضو الكونغرس « ايسبين » فاضحا هذا التواطؤ حصلت « ليتون » على هدية بمقدار (٣) مليون دولار من البنتاغون عوضا عن أن تغرم ب (٦٠٠) ألف دولار لقاء التأخير الحاصل في بناء كل حاملة من الحاملات الخمس .

اجمالا صرح السيناتور « سميث » بأن « علاقات « ستنيس » ومسؤولي وزارة الدفاع مع شركة « ليتون اينداستريز » أخذت تبدو أكثر فأكثر كصفقة وفضيحة جديدة ... » . ان مثل هذا النوع من الفضائح ـ وقد أصبحت كثيرة في السنوات الاخيرة ـ يشكل حلقة من سلسلة عمليات التواطؤ والنشاطات السرية والصفقات المشبوهة التي يمتلىء بها نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي .

امام ضغط تجمع العسكرية الاميركية ورجال صناعة الاسلحة ورجال الكونغرس المنطلقين من موقع تأمين النفقات الاعظمية لاحتياجات البنتاغون من الصعب الوقوف والتصدي حتى بالنسبة للحكومة الاميركية . والشواهد غير نادرة عندما كان رجال الكونغرس يحصلون بتلميحات من المجمع الصناعي ـ الحربي على اعتمادات كبيرة لسباق التسلح بشكل اكبر مما كانت تطلبه قيادة البنتاغون . وقد قامت هيئة رؤساء الاركان على وجه الخصوص بايصال معلومات الى الكونغرس مفادها أن وزير الدفاع ماكنمارا قد الغى قرار هيئة رؤساء الاركان حول طلب تخصيص اعتمادات اضافية لتطوير طراز جديد من الطائرات القاذفة ، على أثر ذلك جرى التصويت في البنتاغون على مشروع قانون يقضي بتخصيص مبلغ (١٢) مليون دولار لهذا الهدف ، وقد نال مشروع القانون الموافقة ، هذا بالرغم من ان مثل هذا الطلب لم يرد في مشروع ميزانية وزارة الدفاع الذي قدمته الى الكونغرس . وعلى العكس من ذلك في عام ١٩٦٨ ادخل ماكنمارا على جدول اعمال الكونغرس اقتراحا حول تمويل مشروع مقاتلة ـ قاذفة « ت. ف ـ هـ » ،

الا ان هذا الاقتراح جوبه بالاعتراض من قبل هيئة الاسطول . ففشل اقتراح الوزير في الكابيتول بعد أن قام المشرعون بدراسة توصيات المختصين في هيئة أركان الاسطول .

يشهد احد رجالات ادارة نيكسون البارزين على أن نشاط التجمع العسكري في البنتاغون يجري كعملية مشتركة بين البنتاغون وصناعة الاسلحة ، واذا ما برزت عقبة ما في الكونغرس اثناء مناقشة اقتراح ما لشركة ما حائز على موافقة وزارة الدفاع حول تطوير سلاح جديد ، فان المجمع الصناعي ـ الحربي يتصرف بشكل حازم جدا ، ففي مثل هذه الحالة يخضع الكونفرس لهجوم شبيه « بعملية انزال مشاة البحرية » ، فسرعان ما يهرع الجنرالات والادميرالات والمسؤولون المدنيون البارزون الى الكابيتول وهم على أتم استعداد لازالة أية عقبات على طريق مخططات آلة الحرب ورجال صناعة الاسلحة .

حتى نهاية عام ١٩٦٨ من بين (١٠٠) سيناتور و (٤٣٥) نائبا قام عدد محدود جدا بمعارضة النفقات الباهظة للبنتاغون ، وتعرضوا بالنقد لسياسة الولايات المتحدة الاميركية في جنوب شرق آسيا ، طالبين وقف الحرب الفيتنامية وسحب كل القوات المسلحة الاميركية من هذه المنطقة ، فقد كانت أكثرية أعضاء الكونفرس موافقة على كل خطوات حكومة الولايات المتحدة الاميركية وآلتها الحربية في توسيع الحرب في فيتنام . وان دور الكونفرس الاميركي خارج اطار تأييد مصالح المجمع الصناعي ـ الحربي وتأمينها في السياسة الاميركية لمحدود جدا . فالقادة العسكريون احيانا وبكل بساطة يتجاهلون الكونفرس خافين عن اعضائه مخططاتهم الهامة تحت ستار « سري » و « عاجل » ، وغالبا ما يضطر اعضاء الكونفرس الى التصويت « وعيونهم مغمضة » على مشروع القانون هذا أو ذاك فيما يتعلق بالمسائل العسكرية . لقد كتب الجنرال المتقاعد « هيستر » : « ان أعضاء الكونفرس الذين يصادقون على الاعتمادات لا يعرفون شيئا عن الاسرار الهامة

للقوات المسلحة الاميركية ، واليوم تخصص مئات الملايين من الدولارات سنويا لتنفق على نشاطات التجسس والاعمال الاخرى ولكن لا يعلم الكونغرس عن الاهداف الحقيقية شيئا ، وغالبا ما يضطر اعضاء الكونفرس لأخذ موقع عدم التدخل في شؤون البنتاغون وتقليص مشاركتهم في شؤون الاستراتيجية العسكرية بسبب من عدم السماح لهم بالمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالقضايا الكبرى .

يورد رئيس لجنة الشؤون الخارجية « وليم فولبرايت » في كتابه « اعتزاز القوة » ان كونفرس الولايات المتحدة الاميركية منحئ عمليا عن السياسة الخارجية ، فمثلا عند اعداد عملية غزو كوبا في منطقة خليج « كوتشينوس » كان فولبرايت هو الوحيد من بين كل اعضاء مجلس الشيوخ الذي حضر عدة مرات اجتماعات مجلس الامن القومي ، وكان في دور المستمع الصامت .

عندما اندلعت الازمة الكوبية في أوكتوبر ١٩٦٢ استدعي فولبرايت الى البيت الابيض لتلقي المعلومات عن مخطط العمل الذي جرت عليه المصادقة قبل يوم واحد . وفي مرحلة اعداد قرار التدخل في جمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥ لم يوضع الكونفرس حتى في صورة الخطوات التي ينوي الرئيس الاقدام عليها . وفي الكتاب ترد امثلة اخرى صارخة على كيفية اتخاذ القرارات السياسية بمعزل عن الكونفرس وعن رأي طبقات واسعة من الاميركيين .

يستحوذ الجنرالات الاميركيون ورجال صناعة الاسلحة بشكل كامل على وسائل توسيع نشاطهم وضمان موافقة الكونغرس على طلباتهم . ويقوم حلف آلة الحرب والصناعة الحربية بازالة كل الحواجز التي تقف على طريق توسيع الاستعدادات العسكرية وبكل ثقة يقاوم القوى المناهضة للعسكرية التي لم تبلغ حتى الآن قدرا من القوة يؤهلها لأن تحد عمليا من نشاط المجمع الصناعي ــ الحربي .

ان لدى قادة العسكرية الاميركية من الاذرع في الكونغرس ما يمكنهم من ضمان موافقة الكونفرس في اي موقف كان وعلى أي مشروع قانون يريدونه ، او بالعكس رفض اي بيان لا يناسب المجمع الصناعي ـ الحربي . وقد قام رئيس البنتاغون بتقديم اعتراف وقح في هذا المجال في اجتماع لوزراء دفاع دول حاف ناتو في عام ١٩٧١ ، وتفسر صراحة هذا الاميركي في هذه الحالة ببساطة : فاجتماع الوزراء كان سريا ، ولم يكن يشعر بأي حرج في التعبير امام زملائه الاطلنطيين ، لكن نص هذا التصريح كان قد اعلن في الصحافة الى جانب وثائق اخرى سرية للحكومة الاميركية من قبل المعلق الاميركي المشهور « اندرسون » ، لقد صرح زعيم البنتاغون مباشرة بأن المعارضة في الكونغرس لا تقلقه بشكل خاص ، بما ان آلة الحرب الاميركية يمكنها دائما الحصول على ما تريده من وقت لآخر ، وقد قال : نحن مضطرون لمجابهة بعض التعديلات في التشريعات الدفاعية في الكونفرس (كان الحديث يجري بشكل خاص حول اقتراح السيناتور « مانيسفيلد » حول بعض التخفيضات في القوات المسلحة الاميركية المرابطة في أوروبا الغربية) ، لكنني متأكد من اننا نملك في الكونفرس الاصوات الكافية والدعم ما يكفي بعدم السماح باتخاذ مثل هذه التعديلات » .

وحتى الآن هذا هو واقع الحال ، فتحت ضغط آلة الحرب ورجال صناعة الاسلحة ـ في الوقت الاخير بالذات ـ في الكونفرس ولصالح البنتاغون كانت قد فشلت عدة تعديلات للحد من النفقات العسكرية ، من بينها اقتراح السيناتور « بروكسماير » حول وضع حد أعلى للميزانية العسكرية بقيمة (٦٦) مليار دولار . واقتراحات تعديلية اخرى للحد من طلبات البنتاغون الفائضة .

يبقى الكونفرس شريكا امينا للمجمع الصناعي ـ الحربي والمشرعون يعطون « استشارتهم وموافقتهم » بما يتلاءم ومتطلباته .

وليس عبثا ما صرح به وزير الدفاع السابق « ميلفين ليرد » في احد مؤتمراته الصحفية معبرا عن امتنانه لمواقف الكونفرس ،

ناطقا باسمه وباسم رئيس هيئة رؤساء الاركان الادميرال « مورير » عندما قال ان الكونغرس يقدم دعمه وتأييده ١٠٠ ٪ لكل طلب هام من طلبات وزارة الدفاع ، واضاف بأن الكونغرس يتعامل مع البنتاغون بصورة افضل من اية وزارة اخرى . وبتوفر مثل هذه العلاقات المفضلة على كل المستويات الحاكمة في واشنطن تحتفظ دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي بموقع هام في السياسة الاميركية، وتتمتع بدور ونفوذ بارزين في السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة الاميركية .



الفصل الثاني

المجمع الصناعي – الحربي والاقتصاد



ـ البنتاغون والاحتكارات

ضمن الاطارات الحكومية ـ الاحتكاريـة للامبريالية الاميركية يوجد اكثر الاشكال تنوعا للعلاقـات المتبادلـة بين العسكريين والصناعيين . وقـد ترسخت بين الجهاز العسكري والقطاع الصناعي العلاقات المتينة والتعاون الدائم ليس فقط في مسائل ابرام العقود وانتاج انواع معينة من نظم التسليح ، وانما ايضا في قضية التأثير على الاجواء الفكرية في الحكومة والكونغرس ضمن الاتجاه الملائم لهم . ويقوم المجمع الصناعي ـ الحربي بواسطـة وسائل الاعلام الواسعة بخلق راي عام معين في البلاد ، ويؤثر على اتجاه التطور التكنيكي ـ العلمي وعلى النواحي الاخرى للحياة السياسية في أميركا .

يعمل البرنامج الامبريالي للطبقة الحاكمة في اميركا كأساس سياسي لحلف الجنرالات والاحتكاريين . وتقوم القاعدة الماديـة للحلف على أساس برنامج عسكرة الاقتصاد الاميركي وتأجيج سباق التسلح ، الشيء الذي يؤمن أرباحا عالية لأركان هذا الحلف . وتشكل الوسائط المادية الضخمة والامكانيات المالية والاقتصادية والقوة المدمرة للاسلحة المعاصرة والجيش الذي يعـد بالملايين ، واذرعة التأثير على السياستين الداخلية والخارجية المتمركزة بين يدي البنتاغون والاحتكارات قلب المجمـع الصناعـي ـ الحربي

الاميركي .

ظهر في السنوات الاخيرة عدد من المواقف المبدئية الجديدة والهامة فيما يتعلق بتناسب القوى وتوضع الامور داخل المجمع . فقبل كل شيء تشير الشواهـــد الى نمو دور الجهاز الحكومي ـ وزارة الدفاع ـ في تحديد طرق تطوير نشاط القطاع الخاص وتحديد طابعه أيضا . والبنتاغون بدأ يأخذ على عاتقه اكثر فأكثر الدور القيادي لمجالات واسعة وكاملة من مجالات الحياة الاقتصادية للبلاد . فهو يعتبر الشاري الوحيد للكميات الهائلة من السلع التي تقوم بانتاجها الشركات الصناعية العسكرية الضخمة ، ويرتبـط النشاط الاقتصادي لكثير من المناطـــق في البلاد بطلبات شراء البنتاغون ، وكذلك الامر بالنسبة لمصير ملايين الاميركيين .

تقع الشركات الخاصة العاملة في حقل الصناعة العسكرية تحت تأثير ونفوذ وزارة الدفاع ، ويتلاشى الطابع الاستقلالي للشركات التي يتعلق تصريف انتاجها بشكل كلي تقريبا بعمليـة شراء هذا الانتاج من قبل البنتاغون . وتأخذ وزارة الدفاع على عاتقها تدريجيا بشكل مباشر وغير مباشر كثيرا من الادوار الهامة التي هي من شأن ادارة المؤسسات الخاصة ، وفي الوقت الراهن يملي البنتاغون على شركات الصناعة العسكرية انتاج ليس فقط نوع السلع وانما أيضا تحديد الراسمال العامل والتدخـل في تصريف الشؤون الداخلية . وعن طريق توزيع العقود التي تقدر قيمتها بالمليارات على الابحاث العلمية يمتلك البنتاغون امكانية تحديد عملية اعداد وانتاج السلع لدى الشركات العاملة لحسابه . وبهذه الطريقة تتم عملية ربط المصانع الخاصة بالبنتاغون لسنوات عديدة . وتتم عملية تنفيذ قسم هام مـن انتاج طلبات البنتاغون في مصانـع متخصصة ومبنية فقط لأهداف انتاج الصناعات العسكرية لدرجة أن من يحاول من العسكريين الكبار تحويل عمليـة الانتاج ذات الاغراض العسكرية الى انتاج ذي اغراض مدنية يجد نفسه أمام عقبات من الصعب التغلب عليها . ولقد أصبحت درجة ارتباط

الصناعة الحربية بالبنتاغون وثيقة في السنوات الاخيرة لدرجة اصبحوا معها يسمون الصناعة الحربية « بالصناعة الاسيرة » ، فمن خلال تعبئة كل المصادر لصالح التوسع الاعظمي لسباق التسلح من الناحيتين الكمية والنوعية تفقد دوائر الفعاليات الاقتصادية استقلالها الذاتي نوعا ما لصالح العمل المنظم والمنسق للحكومة . وتجدر الاشارة الى ان التوجه نحو تعميم امبريالية الدولة الاحتكارية في الانتاج الحربي لا يضر بمصالح اصحاب العمل الخاص (الملكية الخاصة) ، فالشركاء الرئيسيون في المجمع الصناعي ـ الحربي يحصلون على الارباح الاعظمية ، وتقوم آلة الحرب بصنع القاعدة الانتاجية الضرورية والموجهة من أجل سباق شامل في الاسلحة المعاصرة والمتطورة ، فالابواب مشرعة أمام أصحاب الفعاليات الاقتصادية للحصول على الارباح الضخمة الناجمة عن عقود البنتاغون .

أعطيت مهمة قيادة وتنظيم الانتاج الحربي وسياسة الدولة الاحتكارية في مجال الصناعة الحربية في اميركا لممثلي الرأسمال الكبير ، وكل القيادة العليا لوزارة الدفاع هو عبارة عن جزء لا يتجزأ من الدوائر المالية ـ الصناعية ويتبع نشاطها لارادة هذه الدوائر . وهكذا فانه طيلة فترة وجود وزارة الدفاع الموحدة للولايات المتحدة الاميركية كانت مناصب الوزير ونوابه ومساعديه والتي بموجب القانون يجب ان يشغلها مدنيون تعطى عمليا ودائما لممثلي الرأسمال الاحتكاري . وتقريبا كل وزراء الدفاع جاؤوا الى البنتاغون من مكاتب ادارات الشركات الصناعية الاحتكارية والبنوك مباشرة . فقد كان « فوريستل » الذي شغل منصب وزير الدفاع في عام ١٩٤٧ واحدا من مديري الشركة المشهورة « ديلون ـ ريد » وسلفه « ل. جونسون » كان يتعاون مع شركة « بنسلفانيا ريلرويد » و « بان أميركا ايرويز » ، اما الجنرال « د. مارشال » وكذلك وزير الدفاع التالي فقد كانا يعملان كمديرين لشركة « بان اميركان ايرويز » و « ف. لوفيت » كانت له مصالح في المؤسسة الصناعية

الحربية الضخمة « براون برازرز ، هاريمان اندك » ، وكان « ويلسون » رئيسا للشركة الاحتكارية الضخمة « جنرال موتورز »، و « ن. ماكيلروي » الذي تراس البنتاغون حتى نهاية ١٩٥٩ عاد الى رئاسة أضخم شركة للصابون في العالم . واصبح سلفه في وزارة الدفاع « ت. هيتس » احد اضخم رجالات البنوك في الولايات المتحدة الاميركية . وقد جاء ماكنمارا الى وزارة الدفاع بعد أن كان يشغل منصب رئيس شركة « فورد موتورز » التي تدخل في عداد خمسة من اضخم الشركات الصناعية العسكرية الاحتكارية . ويعتبر « كليفورد » الذي شغل منصب الوزارة لفترة قصيرة واحدا من اضخم رجال الاعمال . كما كانت لوزراء الدفاع في حكومة نيكسون وهم ميلفين ليرد وريتشاردسون وشليزنجر علاقات مع دوائر رجال الاعمال . وتتبع كل المناصب القيادية الاخرى في وزارة الدفاع لممثلي عالم رجال الاعمال .

في المرحلة الثانية من ادارة نيكسون شغل منصب نائب وزير الدفاع رجل النفط التكساسي كليمنتس ، وقد علق السيناتور وليم بروكسماير رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس في عام ١٩٦٩ على ذلك قائلا : ان كليمنتس لا يمكن ان يكون بدون مصلحة فيما يتعلق بمسائل الدفاع ، وذلك لأن له مصالح مالية غير مباشرة في هذا المجال ، وهو يراس مجلس الجامعة التطبيقية الجنوبية التي تقوم بتنفيذ طلبات للبنتاغون تقدر قيمتها بـ (٧٣٥) الف دولار ، وشركة « فيديليتي يونيون ليف انشورنس كومباني » التي يتراسها كليمنتس تقوم بتقديم القروض وتملك اسهما في الصناعة العسكرية بما تقدر قيمته بـ (٧،٦) مليار دولار . بعد تسمية كليمنتس نائبا لوزير الدفاع في الوقت الذي كان فيه رئيسا لمجلس ادارة الشركة النفطية « سيدكو » قامت ضده دعوى قضائية في دالاس بتهمة تهربه من دفع الضرائب ، وقد عبر هذا الصناعي ـ النفطي التكساسي عن آرائه السياسية في ملحق تقرير لجنة اعادة تنظيم البنتاغون قائلا : لا يمكن ابدا الوصول الى

السلام عن طريق المفاوضات من موقع الضعف ، ان البقاء فقط للاقوياء . وبين يدي كليمنتس كانت تتركز عملية توزيـع العقود العسكرية للبنتاغون .

كانت الصناعة الحربية الضخمة تقف في مهد الادارة العسكرية الاميركية ، فحتى قبل احداث وزارة موحدة للدفاع في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٤٧ كانت تدور اصطدامات حادة داخل الدوائر المالية ـ الصناعية بين انصار ومعارضي احداث آلة حرب موحدة ؛ وكان اشد المعارضين حماسة زعماء الشركات الصناعية التي لها علاقات وارتباطات مع هيئة الاسطول ، فقد رأوا في عملية التوحيد هذه محاولة لانتزاع فرقة المشاة البحرية والطيران البحري من القوات المسلحة البحرية ، وبذلك يضيق سوق تصريف منتجاتهم . فقد جاء في المذكرة التي اصدرتها الرابطة البحرية التي تجمع أصحاب شركات بناء السفن والقادة العسكريين تحت عنوان : « القوة الاستراتيجية » التأكيد التالي : في سبيل سلامة اشكالنا الديمقراطية في الحكم ومتانة امننا القومي يجب عدم اجراء أية محاولات لاعادة تنظيم المؤسسة العسكرية الاميركية . وعلى العكس فقد نادى ممثلو الدوائر الصناعية المرتبطة بانتاج الاسلحة المتطورة المستخدمة قبل كل شيء في القوات المسلحة الجوية بتغيير المبادىء الاستراتيجية التنظيمية للولايات المتحدة مستخدمين في اثبات حججهم بشكل ديماغوجي ما كان يجري من نقاشات حول « مصالح الديمقراطية » .

قامت المجموعات المالية الضخمة بأنشط مشاركة في الصراع الذي دار حول كل عمليات اعادة تنظيم البنتاغون التي كانت تتوالى ، وقد اخذت في الحسبان مصالح الراسمال الاحتكاري في المقام الاول في مرحلة اعادة بناء وزارة الدفاع في عام ١٩٤٩ التي تمت في عهد حكومة ترومان .

ولما جاء ايزنهاور الى الرئاسة ، قام لدى اقدامه على اعادة النظر في البنية التنظيمية للقوات المسلحة الاميركية بتكليف لجنة برئاسة

الميلياردير « نيلسون روكفلر » لاعداد مشروع لاعـادة تنظيم البنتاغون . وقد كان تقرير لجنة روكفلر بالذات موضوعا في أساس ما يسمى بـ « المخطط التنظيمي » لعام ١٩٥٣ . في بداية مرحلة الاقمار الصناعية لجأت الحكومة مـن جديد الى خدمات الماليين الكبار ، فقد قامت لجنة من رجال الاعمال برئاسة روكفلر نفسه بتوصية من الرئيس الاميركي باعداد مخطط لاعـادة بناء البنتاغون ، ولم تأخذ اعادة التنظيم في الحسبان متطلبات الحالة السياسية ـ العسكرية المتغيرة فحسب ، وانما اعتبرت أيضـا مصالح الاحتكارات الضخمة ، وقد تكررت مقترحات لجنة روكفلر من حيث الجوهر في رسالة ايزنهاور بتاريخ ٣ نيسان ١٩٥٨ للكونفرس الذي قام بالمصادقة عليها . وقد أصبح تقليدا من تقاليد الحكومة الاميركية لدى ادخال اية تغييرات محددة ومعينة في قيادة آلة الحرب اللجوء الى استشارة ممثلي كبار رجال الاعمال ، ولم تخن ادارة نيكسون هذا التقليد ، فمثلا في عام ١٩٦٩ أنيطت مهمة اعداد برنامج لاعادة تنظيم البنتاغون بلجنة من كبار رجال الاعمال ، وبديهي قام رئيس هذه اللجنة أحد رجال البنوك الكبار « فيتسخه » من شركة « ميتروبوليتين ليف انشورينس » وبقية اعضاء اللجنة بالدفاع عن مصالح الصناعة العسكرية لدى قيامهم بالنظر في موضوع اعادة بناء آلة الحرب ، فمن بين (١٦) عضوا يؤلفون اللجنة كان (٩) منهم يشغلون مناصب قيادية في مختلف الشركات التي لديها طلبات شراء عسكرية بقيمـة (١٠٨) مليار دولار . وكان يبدو من البداية أن اللجنة قد وقعت بشكل مطبق بين أيدي زعماء البنتاغون والجنرالات ورجال صناعة الاسلحة . والى جانب اعداد التوصيات فيما يتعلق باعطاء آلة الحرب طابعا أكثر عدوانية فان اللجنة اهتمت بتلبية مصالح المجمع الصناعي ـ الحربي . ان عشرات المليارات التي تنفق على الاغراض العسكرية والمخصصة لوزارة الدفاع تشكل ذلك الوقود الذي يقوم بتحريك آلة الحرب الضخمة للمجمع الصناعي ـ الحربي مع آلاف مـن

المنشآت الصناعية الحربية ومراكز البحث العلمي ومناطق بكاملها يرتبط وجودها كله بتنفيذ عقود البنتاغون .

في الولايات المتحدة الاميركيـــة الآن يتذكرون كما لو كانوا يتذكرون عن ماض بعيد جدا ان الرئيس ترومان صادق في عام ١٩٤٩ على الميزانية العسكرية بحدود (١٤،٤) مليار دولار (٥،٤ بالمئة من الدخل القومي) ، واذا ما رجعنا الى وقت مبكر أكثر فاننا نرى أن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية كانت في عام ١٩٢٩ بحدود (٨٠٠) مليون دولار ، وعشية الحرب في عام ١٩٣٩ كانت حوالي (٦) مليار دولار (١) .

بقــدر ما كان يتم مــن تعزيز للاتجاه العدواني في السياسة الخارجية الاميركية القائم علـــى الاعتماد على القوة والتدخـل العسكري والتهديد النووي ، فقد كانت تنمو الميزانية العسكرية للبنتاغون ، والسبب الآخر لزيادة النفقات العسكرية هو الارتفاع الحاد في قيمة النماذج الجديدة من انظمة التسليح ، في الوقت الذي كان فيه قادة المجمع الصناعي ــ الحربي يؤججون سباق التسلح ، حتى ايزنهاور كان يقول بأن بعض الانواع من القاذفات يكلف الولايات المتحدة الاميركية وزنها ذهبا خالصا .

على حساب دافع الضرائب الاميركي وعن طريق عدم تخصيص الاعتمادات اللازمة للمجالات الهامة للتطور الاقتصادي ــ الاجتماعي للمجتمع الاميركي كانت تزداد أرباح الشركات الصناعية ــ الحربية ، ولم يكن الجنرالات يبخلون في النفقات ، فقـــد كانت تلبى كل طلباتهم لتخصيص اعتمادات اضافية وجديدة . وقد حاول الرئيس ايزنهاور الذي أصبح المجمع الصناعي ــ الحربي في عهده يستجمع القوة والنفوذ في الشؤون الاميركية أن يضع « سقفا محدودا » لنفقات وزارة الدفــاع ، الا ان التحديــد لم يؤد الى أي شيء واستمرت ميزانية وزارة الدفاع بالنمو .

عندما وصلت حكومة الديمقراطيين الى السلطة ، قام الرئيس

---

(١) ٢. يارموليتكسي « المؤسسة العسكرية » ص ٨ .

كيندي باعطاء تعليماته الى وزير الدفاع بالعدول عن أي تحديد لدى تعيين احتياجات المجمع الصناعي ـ الحربي ، وقد صرح الرئيس في رسالته الخاصة حول الميزانية العسكرية الاضافية لـ ٢٨ آذار عام ١٩٦١ قائلا : « يجب أن تكون أسلحتنا كافية لكي تؤمن لنا تحقيق التزاماتنا وامننا بدون وضع سقف محدد للميزانية، فدولتنا تسمح لنفسها بأن تكون قوية » .

ادى التوسيع المفاجيء من قبل الرئيس جونسون لمساهمة الولايات المتحدة الاميركية في الحرب الفيتنامية بشكل غير مباشر الى زيادة سريعة في النفقات العسكرية ، ففي مدى ثلاث سنوات زادت ميزانية البنتاغون من (٤٧) مليار دولار في عام ١٩٦٥ الى (٧٨) مليار دولار في عام ١٩٦٨ . كانوا عندئذ في واشنطن يطلقون التأكيدات التالية : ان النفقات الحربية المتزايدة لن تستدعي اية آثار سلبية على الاقتصاد الاميركي وعلى النظام المالي . كما صرح الرئيس ليندون جونسون في رسالته للكونفرس المرفقة مع الميزانية في كانون الثاني من عام ١٩٦٦ قائلا : « اننا أمة غنية ونستطيع احراز التقدم داخليا في الوقت الذي نقوم فيه بتنفيذ التزاماتنا في الخارج ... ولهذا السبب لم اوقف التقدم في البرنامج الجديد والهام « للمجتمع العظيم » من أجل تمويل جهودنا في جنوب شرق آسيا » .

لكن سرعان ما جاء الصحو المر ، فالمغامرة الفيتنامية والنفقات الضخمة غير المنتجة للمجمع الصناعي ـ الحربي وضعت جانبا برنامج « المجتمع العظيم » ، فحتى نهاية الستينيات بدت الولايات المتحدة الاميركية على حافة أزمة اقتصادية ونقدية جدية .

لم تستطع حكومة نيكسون الا أن تعمل لنفسها الاستنتاجات اللازمة انطلاقا من حسابات واخفاقات الحكومات التي سبقتها ، وقد كانت ادارة الجمهوريين تصرح على مدى السنتين الاول لوصولها الى الحكم عن نواياها في تقليص الميزانية العسكرية ، واتخاذ خطوات لتحقيق الانتقال من « اقتصاد حرب الى اقتصاد

سلم » ، في هذه المرحلة كانت تدور في اميركا احاديث عن الطاقات والاموال المهدورة على الحرب في فيتنام (التوجهات السلمية) ، التي كان من الممكن استخدامها بعد انتهاء الحرب الفيتنامية في اغراض التطور الاجتماعي . في عام ١٩٦٨ نشرت لجنـــة التطور الاقتصادي المتنفذة وغرفة التجارة الاميركية مشروعات استخدام هذه الطاقات والاموال والامكانيات لاعادة بناء المدن وحل مشاكل السكن والتمييز العنصري وغيرها والتي تجد لنفسها مكانا في اميركا اليوم . أصحاب المشروعات المقترحة كانوا وزير المالية في ادارة نيكسون الثانية « شولتس » ، ورئيس المجلس الاقتصادي « ستاين » وغيرهم من المسؤولين المعروفين .

بعد انتهاء الحرب في فيتنام لم يعد احد في واشنطن يذكر شيئا عن « التوجهات السلمية » ، فالميزانية العسكرية لم تقلص فقط بمستوى تلك المليارات التي كانت تنفق سنويا على المغامرة في الهند الصينية وانما زادت بشكل جوهري . وتعلق صحيفة « كريش سبانس مونيتور » بقولها : « ان الوفر الذي يؤمنه انهاء الحرب في فيتنام ، كما تشير الى ذلك الحكومة ، سينتهي الى الصفر وذلك لضرورة اجراء تحديث للاسلحة الاميركية متضمنا ذلك اعداد وشراء انظمة تسليح جديدة ، وبهذا الشكل فان الميزانية العسكرية في فترة الرئاسة الثانية لنيكسون سوف تزداد عوضا عن ان تتقلص بغض النظر عن ان القوات المسلحة الاميركية سوف تتوقف عن المساهمة في العمليات العسكرية » .

قامت ادارة الجمهوريين بالمصادقة على الاعتمادات العسكرية للعام المالي ١٩٧٤ بحجم (٨١،١) مليار دولار ، الشيء الذي يفوق كثيرا الميزانيات العسكرية السابقة ، وبالمقارنة مع العام الماضي فان هذه الاعتمادات تزيد بمقدار (٤،٦) مليار دولار بغض النظر عن انتهاء الحرب . وفي المستقبل القريب ـ كما تشير الى ذلك رسالة نيكسون حول الميزانية لعام ١٩٧٥ ـ تنوي الحكومة زيادة الاعتمادات العسكرية الى (٨٥،٥) مليار دولار .

ينفق ثلث الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركيـــة على امتلاك مختلف أنواع الاسلحة وانظمة الصواريخ النووية ، ويوجه ١٠ بالمئة من الاعتمادات للقيام بأعمال البحث العلمي وتصميم أنواع جديدة من الاسلحة ، وتشكل النفقات الادارية والتموينية للقوات المسلحة حوالي ٣٠ بالمئة من الميزانية الجديدة ، ويذهب القسم الباقي من الاعتمادات للتأمين الفني ــ المادي لآلة الحرب الاميركية ولاحتياجات البنتاغون الاخرى .

ان البنود الاساسيـــة لبرنامج البناء العسكري في الولايات المتحدة الاميركية كما تشير الى ذلك رسالة الميزانية تقوم علـــى اساس متابعة تعزيز وتحديث وتطوير القوات المسلحـــة . ففي مجال الاسلحة الاستراتيجيـــة كما تقول الرسالة سوف تتابـــع الولايات المتحدة بناء الغواصة النوويـــة « ترايدنت » ، وانجاز القاذفة الاستراتيجية ب ــ ١ ، واعادة تسليح قوات الصواريخ النووية ، والبدء في صنع الصواريخ الاستراتيجيـــة التي يمكن اطلاقها من الغواصات ، كما تنوي الولايات المتحدة الاميركية متابعة وتوسيع برامج ما يسمى بمساعدة الدول الاجنبية ، وقد خصص لهذه الاغراض (٣،٨) مليار دولار بما في ذلك برنامـــــج الدعم العسكري المباشر للانظمـــة الموالية لواشنطـــــن بحدود (٨٠٠) مليون دولار .

هذا وان المعطيات الرسمية المعلنة مـــــن قبل الحكومة تعطي صورة عن النفقات الباهظة التي تبذل علـــى الاغراض الحربية . يكتب كاوفمان ــ وهو أحد العاملين في اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة الكونفرس الاميركي ومؤلف كتاب « أولئك الذين يتاجرون بالحروب » ــ ما يلي : أن محاولة فهم النفقات المخصصة الحروب الماضية والحالية والقادمة عن طريق مراجعة الميزانية الفيدرالية كالنظر عبر زجاج مكسور . ففيه كقاعدة مبالغ هائلة مستورة ، والارقام التي ترد فيه تبعث على التيه والحيرة ، ويعطى تصور خاطىء عن اغراض نفقات البنتاغون ، وغالبا ما يلاحظ تدن في تسديد النفقات الملحوظة . ويسود التخبط في تحديد حجـــــم

الاعتمادات المخصصة للبنتاغون حتى بين الهيئات الحكومية ، فادارة الميزانية الفيدرالية في حديثها عن ميزانية عام ١٩٦٩ تقيم النفقات العسكرية ب (٨١،٢) مليار دولار من القيمة الاجمالية للميزانية البالغة (١٨٤،٦) مليار دولار ، أي أن النفقات العسكرية تشكل ٤٤ بالمئة من الميزانية الاجمالية ، بينما تحدد وزارة الدفاع نصيبها من الميزانية ب (٤٢،٣ ٪) من الميزانية الاجمالية ، أما وكالة نزع السلاح ومراقبة القوات المسلحة فقد أوردت أن نصيب وزارة الدفاع من الميزانية يبلغ نسبة ٤٦ بالمئة .

يورد الباحثون الاميركيون لقضايا المجمع الصناعي ــ الحربي ارقاما اكثر دهشة للاعتمادات المخصصة سنويا لآلــة الحرب ولصناعة الاسلحة ، فمدير معهد البحث السياسي يؤكد ان نصيب وزارة الدفاع من الميزانية الحكومية يصل الى ٧٠ بالمئة (مع الاخذ بعين الاعتبار الحسابات الجارية للمحاربين القدماء وتغطية نفقات ديون سنوات الحرب) ، وان كل هذه النفقات ــ حسب رأيه ــ تدخل ضمن كلفة الحروب الماضية والراهنة والقادمة ، ويؤكــد السيناتور ماكفغرن معتمدا على مثل هذا الحساب ، ان النفقات العسكرية شكلت في عام ١٩٦٩ نسبة ٧٢ بالمئة من الميزانية العامة (٥٦ بالمئة منها للبنتاغون و ١٦ بالمئة للمحاربين القدماء ولتسديد ديون الحرب) . وبحساب بسيط يتبين أنه من كل دولار دفعه المواطن الاميركي على شكل ضريبة في عام ١٩٦٩ ذهب ٢٨ بالمئة منه فقط لأغراض الدولة غير الحربية .

ان عبارة « الدفاع القومي » نفسها المتداولة في الوثائق الرسمية تفضي مباشرة الى اخفاء النفقات الحقيقيــة للاغراض الحربية ، حتى ان اللجنة المشتركة الاقتصادية للكونغرس اكدت في تقريرها السنوي أن لعبارة « الدفاع القومي » (مع الاخــذ بعين الاعتبار تحديد مفهوم هذه العبارة في الميزانية) معنى ضيق جدا ، والارقام لا تعكس بشكل معقول النفقات الحقيقية المبذولة على الامن القومي، ولا تشمل كل البرامج التي جوهريا تعتبر حربية او متعلقة بأغراض

حربية . وقد إقترحت اللجنة تداول عبارة « الامن القومي » التي هي أكثر شمولا عوضا عن عبارة « الدفاع القومي » وذلك حتى تستطيع بنود الميزانية أن تضم مجموع النفقات وكل البرامج المتعلقة بالاغراض الحربية ، ولدى اجراء الحساب الصحيح ـ كما ورد في التقرير ـ فان نفقات الامن القومي في عام ١٩٦٩ بلغت (١٠٦) مليار دولار أما في عام ١٩٧٠ فقد بلغت (١٠٧) مليار دولار . وبالتالي فان الميزانية العسكرية الاميركية تعتبر لغزا من الالغاز ، وقد أوقع الراي العام في التيه وعدم الفهم فيما يتعلق « بالشهية الحقيقية » للمجمع الصناعي ـ الحربي . فمثلا لم يجدوا في وثائق البنتاغون الرسمية انعكاسا لتلك المليارات من الاعتمادات التي انفقت على العدوان الاجرامي في الهند الصينية .

زادت نفقات الحرب في فيتنام حسب الميزانية الاخيرة لحكومة جونسون من (١٠٣) مليون دولار في عام ١٩٦٥ حتى (٢٨،٨) مليار دولار في عام ١٩٦٩ . وقد قدم البنتاغون في حزيران من عام ١٩٦٩ (بعد التغييرات التي جرت في البيت الابيض) للكونغرس طلبا لتغطية نفقات الحرب في فيتنام بنفس الحجم السابق . في الميزانية العسكرية الاولى التي صادق عليها الرئيس نيكسون لم تكن هنالك اعتمادات لفيتنام ، ومنذ ذلك الحين لم تعد تظهر مثل هذه الاعتمادات في وثائق وزارة الدفاع الاميركية . ومع ذلك وبالرغم من ان النفقات الفيتنامية قد حذفت من وثائق البنتاغون الرسمية ، الا أن الميزانية العسكرية العامة بقيت في مستواها السابق نظرا لزيادة الاعتمادات المخصصة لمجالات أخرى من مجالات نشاط وزارة الدفاع ، وهكذا بالرغم من انه قد الغي باب ضخم من أبواب النفقات من الميزانية العسكرية الرسمية لوزارة الدفاع الاميركية الا أن النفقات الحربية مُوّهت حاليا تحت ستار اعتمادات حكومية اخرى .

تتلخص احدى الطرق الاكثر شيوعا لاخفاء الحجم الحقيقي للاعتمادات المخصصة لاحتياجات البنتاغون في عدم ذكر البرامج

المعدة للاغراض الحربية بشكل مفصل في الميزانية ، وتمويلها من قبل هيئات حكومية أخرى ، فمثلا في عهد حكومة كيندي وزعت اعتمادات البرنامج الفضائي المنفذ من قبل البنتاغون والادارة القومية للطيران والفضاء على ميزانيات هيئات حكومية أخرى ، ولكن ليس سرا على أحد أن العسكريين قد ساهموا في المشاريع الرئيسية لهذه الادارة ، وبالتالي فقد كان من الواجب أن ترد النفقات المخصصة لهذه المشاريع في ميزانية وزارة الدفاع ، غير أن ذلك لم يتم بهدف اخفاء الحقيقة ، وكذلك فان النفقات الهائلة للجنة الطاقة الذرية ذات التوجه الحربي أساسا لا تجد لها انعكاسات في وثائق البنتاغون . ولم تدخل في الميزانية العسكرية الرسمية للبنتاغون نفقات ما يسمى ب « مساعدة الدول الاجنبية » ، بالرغم من أن الولايات المتحدة الاميركية انفقت خلال ربع قرن حوالي (١٥٠) مليار دولار على كل أوجه المساعدات الخارجية . وقد ذهبت هذه النفقات بشكل اساسي على اغراض ذات طابع حربي ــ اقتصادي .

كان القسم الاساسي من الاعتمادات المخصصة « للمساعدات الخارجية » في البداية من نصيب دول اوروبا الغربية . وقد كانت بريطانيا اول زبون لدى واشنطن ، فقد قدم للحكومة البريطانية في عام ١٩٤٦ قرض بمقدار (٣،٧٥) مليار دولار . وقد ربط هذا القرض لسنوات طويلة اقتصاد وسياسة انكلترا بالمشنقة الاميركية ، وفي السنة التالية ووفقا « لمبدأ ترومان » تم تخصيص (٤٠٠) مليون دولار لتدعيم النظامين الموالين لأميركا في كل من اليونان وتركيا .

ضربت موجة جديدة من هجمات الدولار في أوروبا الغربية عندما بدات واشنطن بالسعي لاقامة حلف شمال الاطلسي العدواني ، ففي السنوات الممتدة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢ تم انفاق حوالي (١٤) مليار دولار لتدعيم اسس النظام الراسمالي وتعزيز سباق التسلح ومناهضة الحركة النشيطة لقوى التقدم

الاجتماعي في دول أوروبا الغربية ، ومع ولادة حلف ناتو واندلاع الحرب الكورية أصبحت النفقات المخصصة للاغراض الحربية هي الغالبة في الاعتمادات المخصصة للمساعدات الخارجية .

في نهاية الخمسينيات تغير اتجاه المساعدات الخارجية الاميركية بعض الشيء ، فقد أصبحت تقدم بشكل أساسي لدول « عدم الانحياز في العالم الثالث » ، وتوجه التيار الاساسي لهجمات الدولار نحو المناطق التي اندلعت فيها النزاعات المسلحة نتيجة السياسة الاميركية الامبريالية ، ونحو الدول التي أعطيت لها في مخططات البنتاغون أدوار عدوانية وتغذية مقاومة حركة التحرر الوطني للشعوب . فقد صرح مثلا السيناتور تشيرتش قائلا : « ان برنامج المساعدات الخارجية كان يغذي السيوف وليس حمامات السلام طيلة فترة وجوده » .

يقدم قادة البنتاغون التأييد والدعم الكاملين لأنظمة كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند ، ويقيمون الانظمة الدكتاتورية في أميركا اللاتينية ، وحصلت سلطات « اسرائيل » على مساعدات ــ هبة بما قيمته (٥٠٠) مليون دولار لممارسة سياسة العدوان ضد الشعوب العربية ، وقد كان الاهتمام الرئيسي « لأصحاب برنامج المساعدة الخارجية » في واشنطن لوقت طويل هو تمويل المغامرة العدوانية في الهند الصينية لسنوات عديدة .

صرح ميلفين ليرد وزير الدفاع في ادارة نيكسون الاولى في خطاب له أمام الكونغرس في معرض تبريره المصادقة على مثل هذه النفقات الضخمة قائلا : « تعتبر المساعدات الخارجية وبيع الاسلحة للدول الاجنبية اداتين هامتين حياتيا للامن القومي الاميركي وللسياسة الخارجية الاميركية ، وتشكل هذه البرامج مفتاحا لتحقيق « مبدأ نيكسون » ، وتحقق غاية تخفيف العبء على الولايات المتحدة الاميركية وذلك بتقليص القوات المسلحة والنفقات النقدية » .

تتخذ نفقات الولايات المتحدة الاميركية الخارجية ــ حسب

تصريحات المسؤولين الرسميين في واشنطن ـ طابعا حربيا استثنائيا ، غير انه من العبث البحث في ميزانية وزارة الدفاع الاميركية عن الارقام التي تحدد حجم هذه النفقات ، فقد جرى اخفاؤها في المستندات المالية للمؤسسات الحكومية الاخرى .

تجدر الاشارة الى انه في ظل هذا الوضع جرى استثناء واحد ، وذلك لدى تمويل الانظمة العميلة في الهند الصينية ، ففي عام ١٩٦٥ عندما بدأت المشاركة الواسعة للقوات الاميركية في الحرب الفيتنامية سحبت حكومة جونسون نفقات دعم الانظمة في فيتنام الجنوبية ولاووس وكمبوديا من « برنامج المساعدات الخارجية العسكرية » العام الذي تقوم الحكومة بالاشراف عليه ، وجعلتها جزءا من ميزانية البنتاغون . وقد ادى هذا الى تزايد سريع في نفقات الاحتفاظ بالانظمة العميلة في سايغون ولاووس وكمبوديا . فقد زادت هذه النفقات من (١٠٠) مليون دولار في عام ١٩٦٤ حتى (٢،٣) مليار دولار في عام ١٩٧٠ . ومن البديهي بالنتيجة أن تنتقل صلاحية تقرير مساعدة هذه الانظمة الثلاثة في مجلسي الشيوخ والنواب من لجنة الشؤون الخارجية الى لجنة القوات المسلحة .

تعتبر « المساعدة الاقتصادية » لفيتنام الجنوبية ولاووس وتايلند من حيث الجوهر « مساعدة عسكرية » ، وذلك لأنها تقوم بتمويل النشاط المتعلق ببرنامج « السلام والايواء »، وضمن هذا التصنيف تدخل نفقات « الامن العام » أو بمعنى نفقات الاحتفاظ بالاجهزة شبه العسكرية التي بلغت نفقاتها لوحدها في عام ١٩٧٠ حوالي (٥٢٩) مليون دولار . ويحمل برنامج « الفداء من أجل السلام » طابعا عسكريا أيضا ، وذلك لأنه وفقا للقانون يمكن استعمال مخصصات هذا البرنامج في الدول الاخرى فقط لأغراض « الدفاع المشترك » ، والممكن رد مخصصات هذا البرنامج الى حساب البنتاغون بشكل كامل ، ومع ذلك فان ميزانية وزارة الدفاع الاميركية لا تلحظ مثل هذه المخصصات .

ترى الصحافة الاجنبية انه لا يعرف عن بعض انواع المساعدة العسكرية الاميركية الا بعض الحالات القليلـــة ، فسنويا تعطى لحكومات الدول الاخرى من احتياطي البنتاغون كميات كبيرة من العتاد الحربي الفائض ، وغالبـا ما يكون هذا العتاد مدرجـا في قائمة التنسيق لعدة سنوات . ولذلك فان عملية تسليمه لجهات أخرى لا تنعكس على النفقات الجارية للمساعدة العسكرية ، وتضم شحنات العتاد الحربي السنوية ما تقدر قيمته بمئات الملايين من الدولارات ، والذي تم شراؤه من الاموال التي دفعها المواطـــن الاميركي كضرائب . وفي اطار هذا الجزء من « برنامج المساعدة » يقدم من العتاد الحربي والتجهيزات ما يقدر قيمته بأكثر من (١٠) مليار دولار ، مع أن هذا المبلغ لا يظهر في الميزانيـــة بأي شكل من الاشكال .

كانت حكومة نيكسون لدى تسلمها السلطة تؤكد مرارا عـــن نيتها في تقليص النفقات الحربية ، ظاهريا كانت أرقام النفقات الحربية التي اعلنتها حكومة الجمهوريين في المرحلة الاولى مـــن نشاطها تبدو أقل من ذي قبل ، وهنا كانت الطرق والاساليب التي سبق ذكرها تلعب دورا ليس بقليل الاهمية ، وكانت هذه الاساليب تخفي الحجم الحقيقي للنفقات الحربية ، ومن حيث الجوهر فان تصريحات الجمهوريين عن نقل الاقتصاد من سكة الحرب الى سكة السلم لم تتأكد لا بالمعطيات الاحصائية ولا بواقع الحال في اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، الذي بقي على سابق عهده يحمل طابعا عسكريا . وابتداء مـــن عام ١٩٧٢ أقلعت الادارة الاميركية عـــن محاولات تحديد الميزانية العسكريـــة ، واتخذت اتجاهـــا نحو زيادتها جوهريا .

فيما يتعلق بمسألة سباق التسلح وزيادة النفقات الحربيـــة والتطوير المستمر لآلة الحرب يحتفظ أنصار دعوة التفوق العسكري بمواقع متينة في قسم متنفذ جدا مـــن الدوائر السياسية في واشنطن ، ومن بينهم القادة العسكريون وارباب الصناعة الحربية

الاكثر نشاطا .

تتردد في الدوائر العسكرية ـ الصناعية الاميركية قناعة مفادها انه من المسموح به زيادة نصيب النفقات الحربية في معدل الانتاج القومي حتى ١٠ ـ ١٢ بالمئة (في أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ كان ذلك يشكل ٨،٩ بالمئة) . واذا ما حسب كذلك النمو المتزايـد لأبعاد معدل الانتاج القومي نفسـه ، فان هذا يعني أن هنالك امكانيـة كامنة لزيادة النفقات الحربية للولايات المتحدة الاميركية بمقدار (١٥) مليار دولار سنويا . وليس من الصعب تصور اية مآسي يمكن أن يحملها للانسانية تنفيذ مخططات آلة الحرب الاميركيـة وأرباب صناعة الاسلحة .

تبدو النفقات ذات الطابع الاجتماعي متواضعة بشكل صارخ على أرضية الاعتمادات المتزايدة باستمرار المخصصة لاحتياجات المجمع الصناعي ـ الحربي . ويمكن أن تحكي الكثير عملية مقارنة (٨٠) مليار دولار تخصص سنويا لوزارة الدفاع مع مبلغ يقل بـ (٢٠) مرة يخصص لكل برامج المساعدة الاجتماعية في أميركا . وليس صدفة أن يسمي نيكسون للعام المالي ١٩٧٤ « واحدة من أهم الوثائق التي كان من المفروض أن يوقعها وهو في منصب رئيس الولايات المتحدة الاميركية » . والمسألة الرئيسية التي تطرحها الادارة ـ حسب أقواله ـ هي تقليص النفقات الفيدرالية ، ووقف التضخم والتخلص من العجز المزمن في الميزان التجاري الذي بلغ في العام المالي ١٩٧٣ رقما ضخما (٢٤،٨) مليار دولار .

لكن بأية وسائل ؟ فاذا كان الديمقراطيون في عهـدي كيندي وجونسون يعدون (ديماغوجيا) بمساعدة فيدرالية للتعليم والسكن والصحة العامة ... الخ ، فان الادارة الحالية لا تخفي حقيقـة مواقفها ، فالمفهوم الاجتماعي للميزانية الجديدة يقوم على أساس أن الدولة ليست مسؤولة عن أحد ، ولا هي ملزمة بمساعدة احد ، ولذلك يجري خفض النفقات الزائـدة ـ حسب رأي الادارة ـ المخصصة لبناء المستشفيات وبرامج التأمين الاجتماعـي وتطوير

المدن الكبرى وتمويل برامج بناء المدارس .

لقد جاء في تقرير أعدته « رابطة المدن القومية ومؤتمر حكام الولايات في الولايات المتحدة الاميركية » ان التقييد في الاحتياجات الهامة حياتيا للمجتمع سوف يؤدي الى الزيادة المستمرة في البطالة والخفض الحاد في ميزانيات المدن » .

على العموم يبدو من الواضح جدا أن الميزانية الجديدة تلبي فقط متطلبات الاحتكارات الضخمة والصناعة الكبيرة ، وكما يؤكد بيان الحزب الشيوعي الاميركي : « نحن ندفع للحرب وللاحتفاظ بآلة البنتاغون الحربية ضرائب مرتفعة اكثر على المستوى الفيدرالي والمحلي وعلى مستوى الولاية ، تدفع نيويورك الآن (٧) سنت على شكل ضرائب عن كل دولار في دورة واحدة من دوراته ، نحن ندفع كذلك عشرات الضرائب غير المباشرة عن كل ما نأكله أو نلبسه أو نستعمله ، فهذا الحيوان الحربي يبتلع الاموال التي كان من الممكن انفاقها على بناء مساكن عامة رخيصة ، وبواسطة مثل هذه الابنية كان من الممكن الانتهاء من أحيائنا العمالية البائسة والمعزولة. هذه الاموال كان من الممكن انفاقها على تحسين نظام المواصلات وبناء المدارس الجديدة والمستشفيات وتأمين الخدمات الطبية اللائقة لكل شعبنا » .

ان المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي هو حليف رجعي للسلطات العسكرية الفيدرالية ولشركات الصناعة ـ الحربية واكثر المجموعات نزوعا الى الاتجاه الحربي في نظام الدولة الاحتكاري ، هذه الدولة التي تعززت لديها بشكل حاد التطلعات الطبقية للبرجوازية الاحتكارية نحو تطوير العسكرية (ميليتاريزم) من جراء المصلحة المادية المباشرة في سباق التسلح ، والتي تلعب من جراء ذلك دور مساعد دائم في التفاعلات العسكرية ونوابض لمغامرات الولايات المتحدة العسكرية العدوانية .

ان اية اقتراحات أو حتى اجراءات محددة في مجال نزع السلاح تقيم من قبل المجمع الصناعي ـ الحربي كخسارة لمصالحه

المادية ، فلقد أصبح هذا المجمع القوة الضاربة للامبريالية ، وحافزا للرجعية في السياستين الداخلية والخارجية للدول البرجوازية .

تنشط المجمعات الصناعية ـ الحربية في الدول الامبريالية الاخرى ، بالرغم من أن نشاطها يبدو قزما أمام نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي من حيث الملامح والابعاد .

في السنوات الاخيرة نشأت في الولايات المتحدة الاميركية بفضل مخصصات البنتاغون صناعة حربية ضخمة ، وتختلف هذه الصناعة في كثير من الاوجه عن صناعة الاسلحة التي كانت قائمة قبل وأثناء الحرب . وقد كانت الشركات العاملة سابقا لحساب الجيش والاسطول والطيران هي شركات « جنرال موتورز » و « كرايزلر » و « فورد » و « يو. س. ستيل » و « جنرال الكتريك » وبعض شركات الطيران . وبمجيء عصر الاسلحة الصاروخية ـ النووية والثورة العلمية ـ التكنيكية تغير طابع وأبعاد الصناعة الحربية الاميركية .

تشغل حاليا مكان الصدارة الشركات الضخمة التي تقوم بانتاج الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والصواريخ والسفن الحربية الحديثة بما فيها حاملات الصواريخ والتجهيزات الالكترونية ، ويعود تطور هذه الاسلحة العملاقة الى بناء المصانع الحديثة الضخمة التي تقوم بانتاج أحدث أنواع الاسلحة واستخدام منجزات العلم والتكنيك للاغراض الحربية .

تتركز الصناعة الحربية الاميركية اليوم في أربعة فروع أساسية وهي الصناعة العاملة في حقلي الطيران والفضاء والصناعة الالكترونية وصناعة الاسلحة وصناعة بناء السفن ، وهذه الفروع الاربعة تمتص حوالي ٨٥ بالمئة من مجموع طلبات شراء البنتاغون مشكلة بذلك الساحة الرئيسية للمجمع الصناعي ـ الحربي . ويذهب ٩٠ بالمئة من مجمل انتاج صناعة التسليح الى مستودعات وزارة الدفاع الاميركية . تمتص البنتاغون ٨٠ بالمئة من انتاج الطائرات و ٦٠ بالمئة من انتاج صناعة بناء السفن و ٣٥ بالمئة من

انتاج الصناعة الالكترونية (١) . هذا الى جانب أنه توجد هنالك فروع صناعية عديدة وبعض قطاعات الخدمات التي تعمل ضمن مجال المجمع الصناعي ـ الحربي .

تتصدر قائمة الشركات الحربية ـ الصناعية كبرى الشركات الصانعة للصواريخ النووية والطائرات ومعدات الفضاء مثل شركة « جنرال ماينبميكس » وشركة « لوكهايد » و « يونايتد ايركرافت » و « ماكدونيل دوغلاس » و « نورث أميركان روكويل » و « غومان ايركرافت » . وهذه الشركات على علاقة وثيقة بالطلبات الحكومية نظرا للطابع الذي يتميز به انتاجها . قام العالم الاميركي المعروف « رالف ليب » باجراء حسابات تبين منها أنه في الستينيات كانت حصة البنتاغون من مجموع انتاج شركة « لوكهايد » ٨٨ بالمئة ، ومن شركة « ماكدونيل دوغلاس » (الطائرات القاذفــة ف ـ ٤ فانتوم) ٧٥ بالمئة ، ومن شركة « جنرال ماينيمكس » (الطائرات القاذفة الاعتراضية ف ـ ١١١) ٦٧ بالمئة ، ومن شركة « بوينغ » (القاذفة ب ـ ٢٥) ٥٤ بالمئة (وتقوم هذه الشركة بانتاج الطائرات المدنية أيضا) . من بين (١٢) مجمعا صناعيا أساسيا في الولايات المتحدة الاميركية هنالك فقط ثلاث شركات التي اقل من نصف مجموع انتاجها يحمل طابعا حربيا ، وهذه الشركات هي ، « جنرال الكتريك » و« أميركان تلفون اند تلفراف » و« جنرال موتورز »(٢) .

تتسم الصناعة الحربية الاميركية بطابع مكثف للغاية ، ففي عام ١٩٦٨ حصرت مئة شركة صناعية ضخمة من الشركات التي تتعاون مع وزارة الدفاع بين يديها حوالي ٧٠ بالمئة من مجمل طلبات شراء البنتاغون ، وقد حصلت شركة « جنرال داينيمكس » التي تترأس هذه المجموعة على عقود بلغت قيمتها (٢،٢) مليار دولار . ونفذت

---

(1) R. Lapp. The Weapons Culture. New York, 1968, pp. 186-187.

(2) Manpower Report of the President. March 1965, Washington D.C. 1965, pp. 61-64.

اربع شركات أخرى طلبات لانتاج انواع مختلفة من الاسلحة بما تزيد قيمته عن مليار دولار لكل منها .

يدور داخل المجمع الصناعي ـ الحربي تنافس شديد حول تبوء المكانة الاولى والحصول على الطلبات التي تضمن ربحا أكثر . ومن عام الى عام تتغير قائمة الشركات الصناعية الحربية الضخمة ، فبعضها يفقد مواقعه ، والبعض الآخر يتقدم لاحتلال مواقع هامة جديدة . وتبقى تلك الشركات التي لها علاقات متينة ووطيدة مع البنتاغون والكونغرس ، والتي يمكنها الحصول على دعم السلطات الحكومية .

في بداية السبعينيات صعق المجمع الصناعي ـ الحربي لدى سماعه بأن شركة « لوكهايد ايركرافت » على حافة الافلاس ، فقد صرح مسؤولو هذه الشركة بأنه بدون مساعدة اضافية بحجم نصف مليار دولار لا يمكن متابعة برنامج تصنيع الطائرة المقاتلة القاذفة الضخمة (س ٥٢) وانواع أخرى من الاسلحة . كان الانهيار يهدد الشركة التي كانت تحصل على ارباح بملايين الدولارات ، والتي كانت تتصدر دائما قائمة الشركات العاملة لصالح البنتاغون ، والتي كانت تشغل لسنوات عديدة المكان الاول من حيث مجمل عقود البنتاغون التي قامت الشركة بتنفيذها ، ويشكل الانتاج الحربي ٩٠ بالمئة من اجمالي انتاج الشركة ويشمل هذا الانتاج الطائرات المضادة للغواصات والطائرات المطاردة وطائرات التجسس (يو ـ ٢) وصواريخ « بولاريس » و « بسيرون » وأقمار التجسس الاصطناعية « ميدياك » و « ساموس » وكثير غيرها ، وتستخدم طائرات « لوكهايد » بالاضافة الى ذلك في سلاح الطيران لأربعين دولة من بينها : كوريا الجنوبية ، اليابان ، اليونان ، جمهورية جنوب أفريقيا ، المملكة العربية السعودية ، وتايلند .

يرجع السبب الرئيسي لافلاس شركة « لوكهايد » الى التنافس الحاد بين الشركات العملاقة العاملة في حقل الصناعة الحربية ، والتي لا تغفر لبعضها البعض أي اخفاق ، والتي تسعى أيضا من

أجل الحصول على حصة الاسد من الارباح على حساب بعضها البعض من جراء التزامها بتنفيذ العقود الغالية لانتاج انظمة التسليح الحديثة التي تكلف أموالا طائلة ، وكانت ادارة شركة « لوكهايد » تستند الى أمل وهو أن يسارع جنرالات البنتاغون الى مساعدة شركائهم تحت وطأة أي ظرف من الظروف .

كانت هذه الوضعية تشكل الاساس التقليدي للمغامرة المالية ، وكما أكدت مجلة « ناسيون » : « يعتبر الافلاس المالي لشركة « لوكهايد » نتيجة للنشاطات المشبوهة المجنونة والخداع المدروس لدى ابرام العقود ، ويتلخص جوهر هذه النشاطات وهذا الخداع في هدف التغلب على صلابة الكونغرس والحصول على المبالغ المطلوبة ، فقد اتفقت المؤسسة العسكرية مع الاحتكارات على حد أدنى مقبول لأسعار المنتجات الحربية ، ومن ثم وبدون أي ضجيج يتم اعطاء الشركات أموال جديدة على شكل مساعدات أو ما شابه ذلك . وهكذا قامت الحكومة الاميركية وقبلها البنتاغون بعمل كل ما يمكن عمله من أجل انقاذ أحد الشركاء الاساسيين للمجمع الصناعي ــ الحربي من المأزق الذي وجد نفسه فيه . وبذلك تم انقاذ شركة « لوكهايد » بواسطة جهود آلة الحرب والحكومة . وللوقوف على مجمل الاوضاع المالية للشركة التي تحسنت بواسطة المساعدات وطلبات الشراء الجديدة يمكن العودة الى المعلومات التي نشرتها وكالة « اسوشيتدبرس » في نهاية عام ١٩٧١ والتي تفيد بأن شركة « لوكهايد ايركرافت كوربوريشن » التي قامت بطلب المساعدة من الحكومة نتيجة للاوضاع المالية المتردية التي كانت تعيشها ، والتي حصلت بناء على ذلك على قرض بقيمة (٢٥٠) مليون دولار في هذا العام ، ما زالت تحتل المكان الاول في قائمة زبائن البنتاغون ، وحسب المعلومات الصادرة عن وزارة الدفاع فان شركة « لوكهايد » تترأس قائمة زبائن البنتاغون للعام الثالث على التوالي (بلغ اجمالي الطلبات التي قامت الشركة بتنفيذها في العام المالي ١٩٧١ (١٫٥) مليار دولار) .

ان تاريخ ازدهار الشركة فيما بعد الحرب ثم تدهورها في الماضي القريب ثم صعودها من جديد ليكشف احد الجوانب الرئيسية لواقع المجمع الصناعي ـ الحربي . ويدل التحليل على ان هيكل الشركات المكونة لقمة المجمع الصناعي ـ الحربي نسبيا نادرا ما يتغير ، فال (١٨) شركة التي كانت في عام ١٩٥٨ تدخل ضمن الـ (٢٥) شركة من أكبر الشركات العاملة في حقل الصناعة الحربية بقيت في هذه المكانة على مدى سنوات عشر اي حتى عام ١٩٦٧ ، وكما يشير يارمولينسكي ـ مساعد وزير الدفاع سابقا ـ اذ يقول : « ان التجديد النسبي الطفيف في وسط الشركات الضخمة العاملة بشكل أساسي في حقول الطيران والفضاء والالكترونيك يجري بشكل رئيسي من جراء وجود حواجز ضخمة على طريق الدخول الى سوق السلاح وكذلك على طريق الخروج منه » . وكما يوضح أيضا فانه الى جانب ضرورة تقديم الهبات الضخمة من الحكومة تكتسب الحواجز على الغالب أشكال الامكانيات العلمية والهندسية المطلوبة لتصميم وانتاج اسلحة الفضاء الحديثة . ان ما يسمى بالحواجز التي تساعد الشركات الضخمة على البقاء في قمة الصناعة الحربية ان هي الا القدرة الصناعية الضخمة والقدرة العلمية ـ التكنيكية الكامنتين للشركات، وعلاقاتها الوطيدة مع البنتاغون واستعداد السلطات لتقديم المساعدات الضرورية لموردي السلاح ، هذه « الحواجز » بالذات هي التي ساعدت البنتاغون على انتزاع شركة « لوكهايد » من هاوية الازمة المالية .

تتحمل الشركات الصغيرة نسبيا والاقل نشاطا خسائر لا يمكن مقارنتها ، فمن بين الشركات التي كانت تحتل في عام ١٩٦٧ من رقم ٢٥ حتى ١٠٠ في قائمة الشركات الصانعة للاسلحة (٤١) شركة ـ أي أكثر من النصف ـ لم تدخل في قائمة المئة الاولى من الشركات العاملة لصالح البنتاغون . فقد ظهرت فقط في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ (٢٨) شركة جديدة من بين (١٠٠) من هذه

الشركات . وبالمقابل فقد جرى ازاحة مثل هذا العدد من الشركات الى مواقع أكثر تدنيا . أما الشركات التي لا تعمل في حقل صناعة الصواريخ والالكترونيك فانها تملك عددا أقل من عملائها في البنتاغون .

تتعلق أوضاع بعض فروع الصناعة ومصير عدد معين من الشركات الى حد بعيد بدور ومكانة هذا الفرع أو ذاك من فروع القوات المسلحة التي ترتبط بها هذه الشركات أكثر ، فدوائر رجال الصناعة الحربية منغمسة مباشرة في معركة الحصول على القسم الاكبر من « كعكة الميزانية » . ويخوض قادة مختلف فروع القوات المسلحة الاميركية (طيران ، أسطول ، جيش) صراعا على مدى سنوات طويلة من أجل حيازة الدور القيادي في الاستراتيجية الاميركية . وقد انفجرت الصراعات الحادة داخل مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية في السنوات الاولى لما بعد الحرب بين جنرالات سلاح الجو الذين كانوا يؤكدون ان أساس استراتيجية « التصدي » يجب أن يكون قائما على استخدام الطائرة القاذفة (ب ــ ٣٦) وبين أدميرالات الاسطول الذين كانوا يدفعون عبر الكونفرس ببرنامج لبناء حاملات الطائرات. وفي حمى « الاستماع » في لجنة القوات المسلحة في واشنطن تم تداول مذكرة ــ كتبها للادميرالات كما أصبح واضحا فيما بعد أحد كتاب السينما ــ وقد جرى التأكيد في هذه المذكرة على أن القاذفات (ب ــ ٣٦) لا تساوي قرشا باليا . وفي الوقت نفسه لم يضع جنرالات سلاح الطيران انفسهم جانبا ، فقد شنوا هجوما نقديا على واضعي مخططات هيئة الاسطول ، وقد تغلبت القوات المسلحة الجوية في النهاية في هذه الحرب الدائرة ، غير أن هذه الحرب فتحت سلسلة لا متناهية من المعارك الدائرة حول الفوز بالمبالغ الطائلة المخصصة لانتاج الاسلحة .

تخوض القوات المسلحة الجوية ومؤيدوها من الدوائر الصناعية صراعا حادا حول الاعتمادات التي تقدر بمليارات الدولارات تحت

شعار « الامن مـن خلال القوة الجوية الضاربة » ، أمـا الجيش وأنصاره فهم يحاولون اقناع الرأي العام والكونفرس بأن « مصير أميركا كما في السابق بين يدي الجندي » . وأدميرالات الاسطول وشركاؤهم من الصناعيين يقودون حملـة دعائيـة تحت شعار « أسطول الولايات المتحدة الاميركية الآن أهم من أي وقت مضى » .

نرى مما سبق ان المجمع الصناعي ــ الحربي لا يبدو متجانسا وموحدا بشكل كامل ، فمن الممكن التأكيد بشكل خاص على أنه داخل المجمع الصناعي ــ الحربي يسود ذلك النوع من العلاقات الذي يخدم أكثر الاحتكارات ضخامة . ويتعلق هذا قبل كل شيء بموضوع « كعكة الميزانية » للبنتاغون وبتوزيـع طلبات الشراء الحربية لوزارة الدفاع الاميركية ، في البيت الابيض يشيرون دائما الى أن العقود الحكومية يجب أن تجري في جو المنافسة الحرة ، حتى الرئيس ترومان في وقته أصدر أمرا بمنع وزارة الدفاع من ممارسة المباحثات المباشرة مع اية شركة من الشركات ، ومع ذلك فقد كان هنالك (١٧) استثناء من مجموع القواعد الواجب مراعاتها والالتزام بها للمنافسة العلنية لدى توزيع طلبات الشراء الحكومية .

في أميركا اليوم اصبحت الاستثناءات التي تحدث عنها ترومان قانونا سائدا على نطاق واسع لممارسات المجمع الصناعي ــ الحربي العملية . وهنا ترسخت بشكل متين العلاقات التي تتميز بطابع التواطؤ والمصالح المتبادلة والاحتيال والمحسوبية والطمع حسب مبدأ « أعطيك لتعطيني » . لبداية السبعينات تم توزيع ١٠ بالمئة فقط من مجموع العقود في جو المنافسة الحرة ، في حين تم توزيع النسبة الباقية من هذه العقود عن طريق صفقات تم طبخها وراء الكواليس بين البنتاغون وبين مجموعة الشركات الكبرى . في عهد ماكنمارا بذلت محاولة لتوسيع دائرة الشركات التي تم ابرام العقود معها ، وقد ارتفعت نسبة العقود المبرمة في ظروف المنافسة الحرة حتى ١٧ بالمئة . ولقد نشرت معطيات تفيد بأن الامتناع عـن عقد الصفقات « السرية » يوفر (٢٥) سنتا من كل دولار ينفق على

المجهودات الحربية ، الا أن التجربة العملية القديمة لدوائر المجمع الصناعي ـ الحربي في جني الارباح بددت تلك النوايا ، ففي نهاية فترة رئاسة ماكنمارا لوزارة الدفاع انخفض من جديد عدد الصفقات « الحرة » حتى المستوى الادنى . ولم تغير من طبيعة عملية توزيع العقود وتنفيذها تلك الاصلاحات التي أجريت في هذا المجال من قبل ادارة نيكسون الجمهورية بعد نشر تقرير لجنة « فيتسخه » في صيف عام ١٩٧٠ . وقد أقر في هذا التقرير بأن « سياسة وزارة الدفاع ـ حتى عهد قريب ـ في مسألة توزيع العقود وتصنيع الاسلحة قد أدت الى التجاوز الجدي في مشاريع الانفاق والتخلف في تنفيذ الاعمال وعدم انجاز المهام » . وبناء على ذلك قامت اللجنة باعداد جملة مقترحات ـ اعتمدتها حكومة نيكسون فيما بعد ـ تدعو إلى الامتناع عن ابرام « العقود المركبة »، فحسب هذه العقود كان أصحاب المصانع الحربية يقومون بتنفيذ جميع مراحل صنع هذا النظام أو ذاك من أنظمة التسليح بدءا من الابحاث وانتهاء بالانتاج لقاء ثمن يتفق عليه أثناء اجراء المفاوضات الاولية . اما حسب النظام الجديد فان العقود تبرم على مراحل مستقلة ، بالاضافة الى انه لا يتم التوقيع على العقد ما لم يتم تجريب السلاح بشكل كامل . وقد صرح وزير الدفاع « ليرد » قائلا : « قبل أن نقوم بابرام أي عقد ضخم سوف نقوم أكثر باجراء الاختبارات والتقييمات » ـ معلقا بذلك على النهج الجديد للبنتاغون ـ وأضاف : « سوف نقوم بالطيران على الطائرات قبل أن نشتريها » .

وهكذا انتهى الى لا شيء أحد المبادىء الاساسية لمنهاج ماكنمارا في مجال الانتاج الحربي . وفي مجال تعليل هذه الخطوة كان مسؤولو ادارة نيكسون ينوون عن طريق التنفيذ « المرحلي » لعقود البنتاغون توفير الامكانيات والتوصل الى ايجاد أنظمة من الاسلحة اكثر دقة وافضل نوعية . بالاضافة الى انهم كانوا يعتقدون بأنه ليست هنالك الآن ضرورة ملحة لايجاد انواع جديدة من أنظمة

التسليح كما كان ذلك مطلوبا في مرحلة « التخلف الصاروخي » في بداية الستينات عندما كانت الخزينة الحكومية لواشنطن مشرعة أبوابها لدفع نفقات المشاريع الحربية ومن بينها الكثير من المشاريع المعروفة بعدم جدواها مسبقا وذلك فقط من اجل عدم السماح بالانقطاع اللاحق بين القدرات الكامنة الحربية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية (١) .

عززت التعديلات والاجراءات الجديدة لادارة الجمهوريين كثيرا من مواقع الاحتكارات الضخمة وامكاناتها لاحراز التوسع في سباق التسلح وابرام العقود الرابحة ، اذ يحرز عمالقة الصناعة الحربية أكثر العقود ربحا في مجال الانتاج الحربي مستخدمين في ذلك اساليب الصفقات الكواليسية . هذا وان رجال الصناعة الحربية يشعرون بالثقة في مواقعهم من الاقتصاد الاميركي الى درجة أن انهاء الحرب في فيتنام لم ينعكس على مصالحهم ودخلهم . وحسب راي المعلقين من جريدة « نيويورك تايمز » « فان المقاولين الكبار ـ شركات الطيران ـ الفضاء الضخمة واثقين من ربحهم » ، وفي مجال توضيح هذا الوضع تورد الصحيفة رأي مسؤولي شركة « جنرال دانيميكس » الذين كانوا يعتزمون بانتهاء الحرب في فيتنام الحصول على امكانيات اكثر لسباق التسلح في مجال الاسلحة الاستراتيجية المتطورة وبشكل خاص انتاج الغواصة « ترايدنت » التي تقوم الشركة المذكورة بانتاجها . « عندما لا تكون هناك ضرورة لصرف الاموال على الاحذية والقبعات ، فان اموالا اكثر تبقى للتكتيك المتطور » . هكذا كان تقييم احتمالات التطور لما بعد الحرب الفيتنامية لدى مسؤولي شركة « جنرال داينميكس » .

اذا كان « العمل يسير كالعادة » لدى عمالقة المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي في ظل أي مناخ ، فان السلام في فيتنام ادى الى تقليص دخل بعض الشركات الاقل ضخامة ، وهي اساسا تلك

---

1) **Report to the President and the secretary of defense on the department of defense, Washington D.C. 1970.**

الشركات التي كانت تقدم للجيش الاميركي في فيتنام القذائف والالغام والانواع الاخرى من الذخيرة . وقد تقلصت حاجة البنتاغون الى خدمات مثل هذا الصنف من الشركات والمصانع مع وقف إطلاق النار .

أدى ارتباط مصالح العسكريين مع أرباب الصناعة الحربية ، وكذلك الطرق والاساليب التي ترسخت لدى دوائر المجمع الصناعي – الحربي والتي تملى لدى عملية توزيع العقود العسكرية الى قيام عمليات احتيال ذات أبعاد ضخمة لا تبررها النفقات الهائلة والى ابرام عقود لانتاج أسلحة لا تعتبر ضرورية لوزارة الدفاع وفي بعض الاحيان تكون قديمة .

حسب المعطيات التي اعلنها الجهاز الحكومي المشرف على مراقبة تنفيذ الميزانية الفيدرالية في الكونغرس في عام ١٩٦٩ ، فقد زادت النفقات المخصصة لـ (٣٨) نظاما رئيسيا من أنظمة الاسلحة الكائنة قيد الانتاج بمقدار (٢٠) مليار دولار أو بمقدار النصف . وقد أشار الاقتصادي الاميركي « بنسون » في عدد آذار لعام ١٩٦٩ من مجلة « واشنطن مونساي » الى أنه في ٩٠ بالمئة من الحالات تبين أن تكاليف الاسلحة في الحساب النهائي قد أصبحت اكبر بمرتين من تلك التي حددت في البدء .

أكثر من مرة صرح الشيخان « بروكسماير » و « دوغلاس » وغيرهما من مسؤولي الكابيتول أن استخدام النادي العسكري في الكونغرس من قبل الشركات الصناعية الضخمة للمجمع الصناعي – الحربي قد أدى الى عقد الصفقات المشبوهة التي رافقها زيادة هائلة في النفقات ، وقد أورد السيناتور « سباركمان » واقعة واحدة لمثل هذا الاسلوب في توزيع العقود ، لقد قدمت شركة « كلاف غاير » المعروفة بأنها ليست كبيرة نسبيا عرضا لمحركات تحتاج لها وزارة الدفاع بـ (٢٧) دولارا للمحرك الواحد . الا أن المناقصة أعطيت بـ (٢٧٧) دولار للمحرك لشركة « وستنفهاوس » التي لديها « رجالا مضمونين » في البنتاغون .

يمكن ايراد عدد لا يحصى من مثل هـذه الوقائع لنشاطات المجمع الصناعي ـ الحربي ، فمثلا قامت هيئـة الاسطول لدى شرائها قطع خاصة من شركة « جنرال الكتريك » بدفـع (٨٢) دولارا للقطعة في الوقت الذي قدمت فيه شركات أخرى عرضا بـ (١٥) دولارا للقطعة الواحدة .

في نهاية عام ١٩٦٩ ظهرت للعلن في الكونفرس وقائع الاحتيالات المالية في مجال الانتاج العسكري ، الشيء الذي لم يبرر انفاق مليارات الدولارات على تحسين وانجاز أنظمة التسلح . فهكذا بعد انفاق (١،٣) مليار دولار على اعداد مشروع « المختبر الطائر الموجه » « مول » تبين عدم صلاحية وجاهزية أنظمة هذا المختبر ، الشيء الذي اضطر المسؤولين الى العدول عن تنفيذ مخططات هذا المشروع . وهاك مثال آخر : لدى ابرام عقد بناء (١٢) سفينة انقاذ للغواصات حدد مسؤولو شركة « لوكهايد » اجمالي النفقات بـ (٣٦) مليون دولار ، الا انه بعد مضي بعض الوقت ارتفعت القيمة الى (٤٦٠) مليون دولار لـ (٦) سفن أي بمعنى آخر تضاعفت قيمة السفينة الواحدة (٢٥٠) مرة .

في عام ١٩٥٥ كانت قد بدأت الاعمال على (١٣) نظاما تسليحيا في مجال الطيران والصواريخ مع تجهيزات الكترونية ، ومن بينها اربعة فقط (بقيمة (٥) مليار دولار) تبين أنها فعالـة بنسبة ٧٥ بالمئة . وكان قد انفق على خمسة مشاريع أخرى (١٣) مليار دولار ، غير أن هذا السلاح لم يحقـق المواصفات المطلوبة ، ولم يستطع أن يجتاز « حاجز الاختبار والتجربة » ، واضطر الامر الى رفض نظامين آخرين نتيجة فقدانهم عنصر الامان بعدما أنفـق عليهما (١٠) مليارات دولار ، وقد بقي عقدان بقيمة (٢) مليار دولار ثم صرف النظر عنهما لعـدم صلاحيـة هذا النوع مـن الاسلحة للمستقبل .

كما أنه تم صرف النظر عن مشروع صنع الدبابة (م ب ت ــ ٧٠) بالاشتراك مع المانيا الغربية بعدما زادت النفقات من (٨٦) مليون

دولار الى (٣٠٠) مليون دولار وامتناع الالمان الغربيين عن المساهمة في هذا المشروع ، وكان قد انفق مليار دولار على محاولات غير ناجحة لصنع طائرة بمحرك نووي . ومع ذلك لم تهتز دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي لهذا الاخفاق ، اذ ان الهدف الرئيسي وهو امتصاص الاموال الطائلة لصالح الاحتكارات قد تحقق .

طبعا من التيه الساذج الافتراض بأن الفوضى وعدم التنظيم فقط يسودان جو العمل الصناعي ـ الحربي ، ففي الصناعة الحربية الاميركية يستخدم أحدث ما في التكنيك . ويتميز الانتاج في مختلف فروع الصناعة الحربية من طيران وفضاء والكترونيك وغير ذلك بفعالية عالية ، فمن السيور الناقلة تخرج أحدث الاسلحة الصاروخية ـ النووية والعادية ، ولكن مع ذلك فان طبيعة المجمع الصناعي ـ الحربي والجوهر الطفيلي للمجتمع الراسمالي نفسه يجعلان الجشع والحصول على الارباح بأي شكل من الاشكال شيئا حتميا تحت راية اغناء القمة الاحتكارية ـ العسكرية . ويسود بين القطاع الصناعي وآلة الحرب نظام معقد ومتشابك من العلاقات المتبادلة والصلات والعمليات المشتركة في توزيع الطلبات والارباح والتكافل والتضامن في الازمات المالية التي يقع فيها المجمع الصناعي ـ الحربي ، مما يؤدي في النهاية الى خدمة مصلحة كل من طرفي المجمع . ويقوم أحد الاشكال الاساسية للتعاون بين دوائر العسكريين والصناعيين على زرع ممثليهم بشكل متطابق في البنتاغون والقطاع الصناعي ، اذ يقوم عدد غير قليل من ضباط وجنرالات البنتاغون المتقاعدين بالعمل في الشركات الكبيرة والضخمة ، ويساعد نشاطهم على تمتين العلاقات الداخلية للمجمع الصناعي ـ الحربي أكثر . فهؤلاء الضباط والجنرالات بعد أن يكونوا قد وصلوا الى سن التقاعد يقبلون بكل سرور تلك الاقتراحات التي تقدم لهم للعمل في تلك الشركات الصناعية التي كانوا قد أقاموا علاقات معها أثناء خدمتهم في القوات المسلحة الاميركية . وهذه الشركات الصناعية ترحب من جهتها باستقدام

مثل هؤلاء الرجال للعمل لديها وتأمين مراكز قيادية لهم في اداراتها، هذا وان اهمية المسؤولين السابقين الذين كانوا يعملون في وزارة الدفاع بالغة جدا وذلك بسبب من انهم يحتفظون بعلاقات واسعة ومتعددة في البنتاغون وفي دوائر الدولة . لذا فان مسؤولي الشركات الصناعية يجدون في الجنرالات المتقاعدين لدى استخدامهم لهم « مفاتيح » للحصول على عقود البنتاغون الرابحة . فقد صرح « شنك » وهو أحد الصناعيين الكبار العاملين في حقل صناعة الطيران حول هذا الموضوع قائلا : « بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولد طراز جديد لرجل الصناعة . إنه الرجل العسكري ـ وعادة مع نجوم على الاكتاف ـ الذي يتحمل مسؤولية المساعدة في ادارة وقيادة مشاريع الاعمال الكبيرة والضخمة، ومن خلال ذاته يحمل الى القطاع المدني المعارف الضخمة وحسن التصرف » (١) .

يعتبر الجنرالات بالنسبة لأرباب الصناعة مصدرا لتقييم ومعالجة الوضع السياسي ـ العسكري السائد في العالم . فقد جاء في وثيقة خاصة لشركة « هورت أميركان افياشين » فيما يتعلق بالشروط المطلوب توفرها لدى العسكريين الكبار المرشحين للعمل لديها بأنه « يجب على الضباط اعطاء تقييم دوري ومنتظم لوضع الولايات المتحدة الاميركية العسكري لعشر سنوات قادمة » .

يمكن العثور في سجلات الشركات الخاصة على اسماء الكثيرين من العسكريين المتقاعدين ، وفي الكونفرس اثاروا أكثر من مرة مسألة معالجة نشاط رجال النادي العسكري من جراء اتخاذ هذا النشاط لأبعاد متزايدة باستمرار . غير أن قادة المجمع الصناعي ـ الحربي حالوا دون المعالجة المستفيضة لهذه المسألة . وعندما بدات بالعمل في صيف ١٩٥٩ لجنة التحقيقات الخاصة في أعمال لجنة القوات المسلحة التابعة للكونفرس برئاسة « هيوبرت » ظهرت

1) Employment of Retired, military and civilian personal by defense industries, M.R. 88th Congress G.P.O. Washington D.C. 1959.

لدى « استماعاتها » أمثلة التعاون والتنسيق بين آلة الحرب ورجال الصناعة الحربية .

لقد استطاع السيناتور « دوغلاس » لدى دراسته لنشاط (١٠٠) شركة من الشركات الصناعية الحربية الضخمة التي كان من نصيبها حوالي ٧٥ بالمئة من مجمل عقود البنتاغون ، أن يظهر أن (٧٦٨) ضابط متقاعد من رتبة عقيد وما فوق قد عملوا في (٩٧) شركة من تلك الشركات في مراكز قيادية . كان أكبر عدد من العسكريين المتقاعدين يوجد لدى الشركات التي كانت حائزة على عقود عسكرية ضخمة ، فقد استخدمت كل من شركتي « لوكهايد » و « وستنغهاوس » أكثر من (٦٠) ضابطا بين عقيد وجنرال وأدميرال ، وقامت شركة « جنرال الكتريك » الصانعة للاسلحة الصاروخية باستخدام (٥٤) ضابطا من بينهم (١٧) أدميرالا و (٧) جنرالات . واستخدمت شركة « راديو كوربوريشن أميركا » (٣٩) ضابطا محترفا كانوا قد خرجوا من الخدمة . وهناك عشرات من الضباط المتقاعدين الذين عملوا في الاجهزة الادارية للشركات الاخرى العاملة لحساب البنتاغون . في جلسات « استماع » لجنة هيوبرت ظهرت الامثلة الاكثر نموذجية لاستخدام الضباط المتقاعدين والجنرالات بغية الحصول على العقود العسكرية الرابحة ، فمثلا حسب رأي مساعد وزير الطيران ومن ثم نائب رئيس شركة « وستنغهاوس » مستر هيجنس : « هنالك علاقة وثيقة بين الجنرالات العاملين في شركته والمسؤولين الاساسيين في الادارات المختلفة لوزارة الدفاع » . ونادرا ما تعمد القوات المسلحة الجوية الى توزيع بعض العقود دون العودة الى استشارات خاصة مع الشركات الصناعية » .

في السنوات اللاحقة استمر تدخل العسكريين في أعمال الشركات الصناعية . وبعد مضي عشر سنوات على « جلسات استماع » لجنة هيوبرت أمكن للسيناتور « بروكسماير » الحصول على معطيات مفصلة عن مساهمة الضباط المتقاعدين في نشاط

(١٠٠) شركة من الشركات الكبيرة المرتبطة بتنفيذ العقود العسكرية، ففي اركان هذه الشركات كان يلاحظ العدد المتزايد من المستشارين والاداريين الذين كانوا يحملون البزة العسكرية بالامس .

في عام ١٩٦٩ تبين أنه في (١٠٠) شركة من الشركات الصناعية الحربية الرائدة كان يعمل (٢١٠٠) ضابط من ذوي الرتب العالية، اي أكثر بثلاث مرات مما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات . وفي نفس العام استخدمت الشركات الصناعية العشر الاوائل العاملة في حقل الصناعة الحربية (١٠٦٥) من الضباط ذوي الرتب العالية ، في الوقت الذي كان عددهم قبل عشر سنوات يبلغ (٣٧٢) ضابطا أي أقل بثلاث مرات .

هذا وان تاريخ المجمع الصناعي ــ الحربي مليء بالامثلة الباهرة على الفساد والرشوة واساءة استخدام السلطة وابرام الصفقات السياسية والاقتصادية المشبوهة لرجال البنتاغون . من ذلك احتفاظ « باكارد » بصلات عمل مع شركته « هيوليت ــ باكارد » بعد تعيينه نائبا لوزير الدفاع في حكومة نيكسون ، واتخاذ هذه الصلات طابع الفضيحة السياسية مما اضطره الى تقديم استقالته . وحصول « غيلباتريك » الذي كان نائبا لماكنمارا في أعوام ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ على (٢٠) ألف دولار سنويا لقاء « خدماته » المقدمة لشركة « جنرال داينميكس » . أما « كورت » فلم يكمل مدته كوزير للاسطول في البنتاغون من جراء اضطراره الى تقديم استقالته بعد كشف عملية تواطؤ له مع « كونتيننتال نيشل بنك »، وقبل ذلك وتحت وطأة الفضيحة السياسية انهى وزير الطيران في حكومة ايزنهاور « تيلبوت » خدمته في البنتاغون ، فقد كتب بخط يده طلبات شراء عسكرية للشركة التي بقي فيها « زبونا خاصا » وهي شركة « ليتون ايندستريز » التي زادت حجم انتاجها الحربي من (١٨٠) مليون دولار حتى (٤٦٥) مليون دولار . وقد تم ذلك ــ كما اتضح فيما بعد ــ بفضل « موريس » مساعد وزير الدفاع لشؤون التموين والامداد والانشاءات . وعندما بدات أعمال

« موريس » الخفية تظهر على السطح عمد الى تبديل مكتبه في البنتاغون الى مكتب في نفس تلك الشركة « ليتون اندستريز » .

تشكل في الولايات المتحدة الاميركية عدد من التنظيمات التي تجمع قادة الدوائر الصناعية والعسكرية ، وتعمل هذه التنظيمات بشكل نشيط اذ تقوم بمعالجة ومناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وتعد الاجراءات ليس فقط ذات الطابع الاقتصادي وانما ذات الطابع السياسي أيضا .

كانت الرابطة الاميركية للتسليح قد تأسست في عام ١٩١٩ ، لكن اتحادات الصناعيين والعسكريين الاكثر قدرة ونفوذا قد انبثقت في سنوات ما بعد الحرب من جراء عسكرة الاقتصاد والسياسة في الولايات المتحدة الاميركية . هيأ هذا النوع من التعاون بين العسكريين والصناعيين بشكل خاص لنشوء المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي . اما في الدول الراسمالية الاخرى ، حتى تلك التي تتمتع بمستوى عال من العسكرية لم تنل المجمعات الصناعية ــ الحربية مثل ذلك التطور .

شكل قادة القوات المسلحة الجوية وشركات صناعة الطيران في عام ١٩٤٦ رابطة القوات المسلحة الجوية التي دخلت فيها مئات الشركات الصناعية العاملة في حقل انتاج الطائرات والسلاح الصاروخي و (٩٠) الف عضو من رجال الصناعة . وتساهم حوالي (٣٠٠) شركة من شركات الطيران والفضاء في برنامج الرابطة المسمى « بالبرنامج الصناعي » ، وتمارس رابطة القوات المسلحة الجوية نفوذا جوهريا على هيئة الطيران وعلى ضباط القوات المسلحة الجوية الاميركية . وتقوم الرابطة باصدار مجلة شهرية « مجلد الطيران العسكري والفضاء » الذي يقراه ٩٨ بالمئة من ضباط وجنرالات القوات المسلحة الجوية . وقد كان العدد من هذا المجلد الذي صدر في شباط ١٩٦٩ مثلا يضم (٣٥) صفحة من الاعلانات والدعايات لشركات الصناعة الحربية .

وقد سمى الجنرال « شادب » الذي كان قائدا لفرقة المشاة

البحرية والذي اصبح بعد احالته على التقاعد من اشد معارضي البنتاغون مجلد « الطيران العسكري والفضاء » بوقا رسميا لمنطلقات القوات المسلحة الجوية الاميركية ووجهات نظرها ودعاياتها. والمجلة تنادي بسياسة للقوات المسلحة الجوية يتحفظون عليها حتى في وزارة الدفاع . وهذا المزيج المستفيض من دعايات رجال الصناعة الحربية ومنطلقات سلاح الطيران المردد بشكل دائم على القارىء ، يفعل فيه فعل التنويم المغناطيسي » (١) .

تتجمع حول رابطة الجيش في الولايات المتحدة الاميركية الشركات التي يقوم انتاجها بتلبية احتياجات قوات المشاة الاميركية، وغالبا ما يلجأ مسؤولو هذه المجمعات الصناعية الى طلب مساعدة الضباط والجنرالات الموجودين في الخدمة الفعلية (المجموع الكلي أكثر من (١٠٠) الف رجل) ، وقد اعلنت الرابطة أن المهمة الرئيسية لها هي تأمين « فهم ودعم الراي العام لأهداف الجيش » اي بمعنى آخر فهم ودعم التحضيرات العدوانية والمتطرفة . ويتم تمويل هذه المنظمة بسخاء كبير ، فدخلها يشكل (١٦٥) مليون دولار ، الى جانب أن ثلث هذا المبلغ يرد من اعلانات المنتجات الحربية في المجلة التي تصدر عن الرابطة « الجيش » ، وقد وصف احد مسؤولي الرابطة هذه المجلة بأنها حلقة الاتصال بين الجيش والصناعة العاملة لحساب البنتاغون . ويقوم دورها على تأمين المعلومات الضرورية للاحتكارات الصناعية ـ الحربية عن طلبات شراء وزارة الدفاع الرابحة .

يطلق قادة الرابطة البحرية للولايات المتحدة الاميركية على انفسهم لقب « الذراع المدنية للاسطول » ، وتضم هذه الذراع اكثر من (٤٠) الف عضو من رجال الصناعة (لا يمكن أن يكتسب صفة العضوية في هذه الرابطة الضباط الموجودون في الخدمة الفعلية بخلاف رابطتي الجيش والطيران) ومئات من الشركات الصناعية ، وتساهم المجمعات الصناعية ـ العسكرية هذه بشكل

1) «Atlantic», April 1969.

نشيط في الصراع الحاد الدائر بشكل دائم بين مختلف فروع الاسلحة والشركات الصناعية من أجل تنفيذ وتحقيق المشاريع الجديدة لأنظمة التسلح والطلبات الرابحة .

في عام ١٩٥٠ أسست في الولايات المتحدة الاميركية رابطة صناعية للامن القومي ، وتقوم أهداف هذه الرابطة كما جاء في أعلانها الرسمي على أساس « اقامة علاقات عمل وثيقة بين الشركات الصناعية وتلك المؤسسات التنفيذية للحكومة الاميركية التي تقود بشكل كامل أو جزئي الامن القومي وقبل كل شيء وزارة الدفاع ولجنة الطاقة الذرية وغيرها » . تضم هذه الرابطة أكثر من (٥٠٠) شركة صناعية عاملة في حقل الانتاج الحربي . ويتابع زعماء هذه الرابطة مسائل السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، ويساهمون في إعداد بعض أجزاء المخططات السياسية العسكرية.

سمى الادميرال « ريكوفير » المجلس الاستشاري الصناعي « بالهيئة العليا لمناقشة ولقاء المساهمين الاساسيين في المجمع الصناعي ــ الحربي من زعماء البنتاغون وعالم رجال الاعمال في أميركا » ، يضم هذا المجلس رؤساء « جنرال داينميكس » و « بوينغ » و « آفكو » و « جنرال الكتريك » وعمالقة الصناعة الحربية الآخرين ، يجتمع المسؤولون الاساسيون في البنتاغون مع مسؤولي الشركات الصناعية الرائدة أربع مرات في السنة ، وذلك على مدى يومين كاملين من الاجتماعات لمناقشة قضايا الانتاج الحربي وتحضير أنواع جديدة من الاسلحة وابرام العقود ، واثناء عمل المجلس يجري التعرض لمسائل السياسة الخارجية والاوضاع الاستراتيجية .

تتحول العقود التي يتم الحصول عليها من البنتاغون بواسطة مختلف أساليب غش وخداع « الناس الضروريين » المتواجدين في المراكز القيادية لوزارة الدفاع الى أرباح خيالية بالنسبة لأرباب صناعة الاسلحة ، في الوقت الذي يسعى فيه قادة المجمع الصناعي ــ الحربي الى اخفاء الابعاد الحقيقية لأرباحهم ، وتبذل شتى

المحاولات لتخفيض دخل الصناعيين العسكريين ، فقد جاء في أحد التقارير الرسمية للبيت الابيض بدون استعارات : « يمكن للاحاديث المتكررة بشكل فائض عن الارباح أن تصرف الانتباه عن مسائل أخرى للانتاج الحربي ، لذا من الافضل عدم تأزيم هذا الموضوع من أجل المصلحة » (١) .

في الواقع ينال رجال صناعة الاسلحة أرباحا أعلى بنسبة ٢٠ — ٣٠ بالمئة من أرباح الشركات الصناعية العاملة في حقل الانتاج غير الحربي . وغالبا ما تظهر حالات تتحقق فيها أرباح عالية بشكل فاضح حتى بالنسبة للمجمع الصناعي — الحربي ، ففي عام ١٩٦٩ مثلا حلل جهاز المراقبة العام لنفقات الحكومة الاميركية (٢٢) عقدا لشراء قطع تبديلية الطيران ، كانت قد أبرمت مع شركة « لايونيل باسيفيك » (كاليفورنيا) ، وتبين أنه بموجب هذه العقود حصلت الشركة على (٨٨) ألف دولار ، في حين أن قرار جهاز المراقبة العام في أن قيمة البضاعة فعلا بما فيها النفقات العامة تشكل (٢٥) ألف دولار فقط . أما الـ (٦٣) ألف دولار الباقية فانها تعتبر ربحا صافيا . وبقدر ما تحصل الشركات الصناعية — الحربية على طلبات شراء بمليارات الدولارات سنويا بقدر ما يشكل سباق التسلح بالنسبة للمجمع الصناعي — الحربي يوما ذهبيا .

— التكنوقراطيون والعسكريون

ربط الرئيس ايزنهاور في خطابه الوداعي نمو المجمع الصناعي — الحربي في الولايات المتحدة الاميركية بالثورة التكنيكية اذ قال : « في الوقت الراهن أصبحت أعمال البحث أكثر ضبطا وتشعبا وأغلى قيمة . . . فقد أخلى المخترع — الفرد مكانه لمجموعات العلماء الباحثين العاملين في المختبرات ومراكز البحث والدراسة . وحلت

1) Report to the President and the secretary of defense on the department of defense, 1974.

مكان اللوح القديم مئات من الآلات الالكترونية الحاسبة (الكمبيوترز)، وخيم على العلوم الوطنية الشبح الكامد لسيطرة السلطات الفيدرالية وتوزيع الاعتمادات وقوة المال » .

ان العلم في أميركا هو عبارة عن شبكة عريضة من مؤسسات البحث العلمي الموضوعة في خدمة المجمع الصناعي ــ الحربي ، ولم يكن هنالك بالنسبة لقادة الولايات المتحدة الاميركية أي تردد فيما يتعلق باختيار مسالك للثورة العامية ــ التكنيكية المعاصرة . فمنذ البدء كان النشاط العلمي ــ التكنيكي يصب في قنوات العسكرية مع حساب مصالح « سياسة القوة » ، وقد تحولت الاكتشافات العلمية العظيمة المعاصرة في ظروف الراسمالية ضد الانسان ، وأصبحت مصدرا للكوارث والاخطار . لقد كتب كارل ماركس : « كل شيء كما لو انه محتوم بتناقضه الذاتي ، فنحن نرى الآلة التي تملك قوة رائعة للتخفيف من الجهد الانساني وجعله أكثر رفاهية تقود الى الجوع والبؤس ، ومصادر الثروة المكتشفة حديثا تصبح مصادر للاستلاب » (١) .

اصبحت ثمار نشاط العلماء في مجالات العلم والتكنيك الاكثر أهمية والواقعة بين يدي آلة الحرب الاميركية مصادر لمآسي كبيرة للشعوب ، فهكذا وبصرف النظر عن احتجاجات العلماء كانت الجهود في مجال الفيزياء النووية والتكنيك النووي خاضعة لمتطلبات الاتجاه العدواني للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، وأصبح السلاح النووي أساسا في الحسابات العسكرية ــ السياسية للطبقة المسيطرة في أميركا في السنوات

---

(١) كارل ماركس . وفريدريك انجلز ، المؤلفات المختارة . الجزء الاول . اصدار ١٩٥٥ . ص ٣١٨ .

الاولى لما بعد الحرب .

عندما دخلت البشرية عصر الفضاء سعى قادة المجمع الصناعي ـ الحربي الى وضع التكتيك النووي والفضائي في خدمة إستراتيجية « الانتقام الشامل » والمنطلقات السياسية ـ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية . وفي الوقت الراهن تستخدم اكتشافات ونتائج أبحاث الخبراء والعلماء في الالكترونيك والسوبرنيتيك وفروع العلوم الاخرى للاغراض الحربية . وقد حازت العلوم الاميركية من جراء تطورها العسكري على الامكانيات المالية الضخمة والقاعدة الصناعية الضرورية .

لقد نشأت في الولايات المتحـــدة الاميركية شريحة مـــن التكنوقراطيين والدوائر التكنيكية ـ العلمية التي تعيش برمتها في كنف عمالقة الصناعة الحربية . وقد ربط هؤلاء بشكل وثيق نشاطاتهم المبدعة وإمكاناتهم التكنيكية بالمهام التكتيكية ـ التكنيكية للبنتاغون ومتطلباته واحتياجاته . وان ما يسمى « بالعسكريين المدنيين » ليسوا هم الا جيش كبير من العلماء والاختصاصيين في مجال العلوم الدقيقة والتكتيك ومنظري التاريخ والفلاسفة وعلماء الاجتماع . وقـــد أورد الباحث العسكري الاميركـــي في كتابه « عباقرة السياسة » أنه : « ليس فقط الزعماء العسكريون يؤثرون بأنفسهم في نمو العسكرية الجديدة ، وانما أيضا تلك الفصيلـــة الجديدة التي نشأت من المحاربين المدنيين والمسؤولين الذيـــن صنعتهم « الحرب الباردة » والتكنولوجيا الحديثة ، فهم يشغلون مكانا هاما في حل مسائل الامن القومي » (١) . ويقوم المجمـــع الصناعي ـ الحربي بتوجيه فكر وطاقة هؤلاء العلماء والمهندسين لخدمة حاجاته العسكرية العدوانية ، ولا يفكر هؤلاء الناس في ضرورة تحديد الاسلحة أبدا ، ويدور ضمن هذه الشريحة صراع دائم وخفي بين الخبراء في مختلف مجالات التكنيك الحربي مؤديا

1) J. Donovan, Makers of policy, New York, 1970, p. 17.

ذلك الى نشوء حلقات جديدة في سياق تطور سباق التسلح ، وخلق أجيال جديدة من الاسلحة وتطوير تكنولوجيا انتاج الاسلحة « والمباراة الخيالية بين انظمة التسليح الهجومية والدفاعية » .

في اطارات المجمع الصناعي ـ الحربي التحم العلم وآلة الحرب والصناعة الحربية في تجمع وثيق واحد للمصالح والتأثير المتبادل لصالح توسيع الصناعة الحربية وملء مستودعات البنتاغون بأنواع جديدة من الاسلحة الحاملة للموت والدمار . كانت سنوات الخمسينات هي الشاطىء الذي ترعرعت منه بشكل حاد أبعاد تسخير العلم في أميركا لصالح المجمع الصناعي ـ الحربي . وقد استقبل زعماء البنتاغون اطلاق القمر الاصطناعي ـ الارضي السوفياتي الاول كاشارة لتكثيف جديد للجهود وبشكل خاص في المجال العلمي ـ التكنيكي . واحتلت مكان الصدارة مسألة اتخاذ الاجراءات السريعة لتطوير العلم والتطبيق السريع والانتاجي للاكتشافات في الاغراض الحربية .

في منتصف الخمسينات وصل قادة آلة الحرب الاميركية الى استنتاج مفاده أن امكانياتهم الذاتية في مجال الابحاث العلمية والتطوير كانت غير كافية بشكل واضح من أجل ملاقاة تحديات الثورة العلمية ـ التكنيكية فيما يتعلق بالحرب واعداد اجيال جديدة من الاسلحة لم تعرف سابقا من حيث التعقيد والتكاليف قبل كل شيء .

اعتمد البنتاغون سابقا على المؤسسات والشركات الخاصة فقط في انتاج الاسلحة ، تاركا لقواه الذاتية القيام بأعمال البحث والدراسة ، والآن نشأت ضرورة تقتضي الاعتماد على القطاع الصناعي الخاص في مسائل التصميم واعداد انظمة التسليح . وقد نشطت بشكل خاص في هذا الاتجاه القوات المسلحة الجوية واضعة في الصناعة الحربية عقودا بعدة مليارات لاعداد تصاميم ومخططات السلاح المتطور المعاصر .

في الظروف الراهنة تغير بشكل جوهري طابع تحضير السلاح

الجديد نفسه ، وذلك تحت تأثير تعقيدات السلاح التكنيكية نفسها المتنامية بشكل حاد ، اذ يرى الاخصائيون الاميركيون انه لا يمكن أن يكون هنالك الآن حديث عن المخطط المبسط : اكتشاف علمي ــ اعداد تكنولوجي ــ صنع نموذج جديد للسلاح . اذ يعتبر النظام المعاصر لصنع السلاح مركبا لكثير من الانجازات في مختلف مجالات العلم والتكنيك ، لذا فان ايجاد مثل هذا النظام يتطلب تنسيق وتوجيه نشاط عدد كبير من الفرق العلمية والتكنيكية .

في العلاقات المتبادلة بين الجهاز الحكومي العسكري الاميركي والقطاع الصناعي الخاص انبثق حيز جديد من الروابط اكثر شمولا ووثوقا ، فقد حصلت الصناعة الحربية على دفع قوي لزيادة حجم الانتاج ، وفي هذه المرحلــة بالذات وفي اطار العمل الصناعــي الحربي تتطور بشكل مكثف عمليــة تصنيــع الاختراع والاعمال التكنيكية ــ العلمية . وتزدهر مجموعات البحث العلمي الهائلة ومختلف « مصانع الادمغة » التي لا تخضع للدولة والتي تعمل حسب متطلبات البنتاغون واحتياجاته . وتوجه لحاجات البحث العلمي ــ العسكري في أميركا الامكانيات المادية الهائلة ، فقــد زادت نفقات الابحاث العلمية في الولايات المتحدة الاميركية من (٣) مليارات دولار في عام ١٩٥٠ حتى (٣٠) مليار دولار في بداية السبعينات ، وكانت حصة الاسد مــن هذه الاعتمادات تذهب لحاجات العسكريين . فحسب راي الرئيس كيندي فقد امتصت برامج الفضاء والدفــاع والذرة في الولايات المتحــدة الاميركية ثلثي الاخصائيين العاملين في مجال الابحاث العلمية . وقد أقر بأن الولايات المتحدة الاميركية مضطرة لأن تدفع ثمنا عاليا لتحديدها الشديد لكوادر العلماء والمهندسين اللازمين للعمل في قطاعات الاقتصاد المدني . ولم تقف « القبعات النحاسية » أمام أي شيء من أجل تأمين تقدم البحوث العلمية ــ التكنيكية ذات الغرض الحربي ، فقد سعوا بهذا الى رفع فعالية فروع الصناعة المنتجة لأحدث أنواع الاسلحة . وتركز وقتئذ جهــد

خاص على الابحاث في مجال الصناعات المتعلقة بالفضاء والطيران والراديو والالكترونيك وفروع الصناعة الاخرى العاملة لحساب البنتاغون .

اجرت الحكومة الاميركية اعادة تنظيم حاسمة في مجمل نظام ادارة النشاطات العملية . وكانت تتبع الهدف الرئيسي وهو تعبئة المصادر العلمية ـ التكنيكية لخدمة « سياسة القوة » وتركزت ادارة نشاط العلماء في ايدي الحكومة ، وتشكلت هيئات رسمية مركزية مسؤولة عن الاتجاهات العلمية ـ التكنيكية الكبيرة مثل لجنة الطاقة الذرية والادارة القومية لأبحاث الفضاء .

تتراكم حول البنتاغون ـ كما لو انها قائمة على براكين ـ أعمال العشرات من مؤسسات البحث العلمي الضخمة مع آلاف الاشخاص العاملين في اعداد وتحضير المشاريع بدءا من الترانزيستور حتى الصواريخ العابرة للقارات .

تنظم قيادة البنتاغون ـ احتذاء بما يسمى « مشروع مانفتن الذي احدث ابان الحرب للعمل من اجل صنع القنبلة الذرية ـ مجموعات المهمات الخاصة التي تجمع فيها العلماء الرواد والمهندسين من مختلف الاختصاصات لاعداد وتحضير انظمة تسليح معينة . وغالبا ما ترأس هذه المجموعات اخصائيون من العسكريين المحترفين . فقد قاد الادميرالان « ريكوفير » و « ريبورن » مشروعا لصنع غواصة ذرية ، وعمل الجنرالان « شريفر » و « تيرهورن » على الصواريخ الموجهة للقوات المسلحة الجوية ، وترأس عدد من ذوي الرتب العسكرية العالية في الطيران والاسطول والجيش عددا من المجموعات الخاصة الاخرى .

تمول وزارة الدفاع الاميركية نصف مجموع الابحاث في مجال العلوم الطبيعية التي يجري العمل فيها في الجامعات والمعاهد الاميركية . فقد صرح « باكارد » نائب وزير الدفاع حول هذا الموضوع قائلا : « لقد اصبح البنتاغون العامل الرئيسي في تطوير الابحاث في السنوات العشر الاخيرة . ولقد احتفظت طبعا بعض

الهيئات الرسمية الاخرى ببرامج موجهة نحو التقدم العام للتكنولوجيا ، لكن عملها كان بمستوى أكثر انخفاضا من مساهمة وزارة الدفاع » .

باتجاه العمل الصناعي الحربي تحول معهد « ماساتشوسيت للتكنولوجيا » الى مؤسسة متشعبة ، تدخل الآن في عداد الـ (٢٥) مؤسسة حربية الاولى الرائدة في الولايات المتحدة الاميركية . ويعتبر معهد « ستينفورد » للابحاث العلمية مركزا علميا ضخما من المراكز العاملة لحساب البنتاغون ، ولقد نفذ هذا المعهد في عام ١٩٧٠ طلبات للبنتاغون بما يزيد عن (٦٠) مليون دولار ، بالاضافة الى أن نصف هذه الطلبات تشكل عقودا عسكرية . وبناء على طلبات البنتاغون تجري في هذا المعهد اعداد الاطروحات المتعلقة بتطوير الاسلحة الكيميائية والجرثومية وتصميم الهياكل الاساسية لأحدث انظمة التسليح . وقد شارك المعهد أيضا في التأمين « العلمي » للمغامرات العسكرية للسياسة الاميركية في جنوب شرق آسيا . وقد أجرى العاملون في هذا المعهد أبحاثا سرية في منطقة دلتا نهر الميكونغ لصالح القوات المسلحة البحرية ، فقد درسوا شروط رفع فعالية محطات الارسال والاتصالات (الراديو) في الادغال . وأرسل (٥٥) من العاملين في هذا المعهد بمهمة الى المركز العسكري الاميركي — التايلندي في بانكوك ، حيث تم هناك اعداد أساليب وطرق القتال في الحرب مع الانصار .

بمثل هذا الطابع يتميز نشاط جامعة جون غوبكينس المرتبطة بالبنتاغون ومعهد التحليلات الدفاعية ومعهد « ميتركوربوريشن » وكثير من المؤسسات العلمية الاخرى للولايات المتحدة الاميركية . ووفق عقود البنتاغون تعمل هذه الجامعات في اعداد ودراسة مختلف القضايا .

على مدى سنوات طويلة يقوم البنتاغون بتنفيذ مشروعه الطويل الاجل « تيميس » بغية « تنسيق اقامة المراكز العلمية الاضافية

وتنشيط مؤسسات الابحاث القائمة سابقا » المتخصصة بالاعمال ذات الطابع الحربي . وقد خصصت لوزارة الدفاع ضمن نطاق هذا المشروع الاعتمادات اللازمة لأعمال الابحاث في (٥٢) جامعة اميركية (بلغ حجم هذه الاعتمادات في عام ١٩٧٠ (٣٠) مايون دولار) . والقضية لا تنحصر فقط ضمن حدود أميركا ، فأعمال الابحاث وفق مشروع « تيميس » تجري في (٦٢) جامعة تابعة لـ (٤٤) دولة أجنبية (١) .

في مختبرات التجاب التابعة للبنتاغون يستخدم على نطاق واسع العلماء الاجانب القادمين الى الولايات المتحدة الاميركية من جراء عملية « هجرة الادمغة » من الدول الاخرى . ففي عام ١٩٦٧ وحده فقط هاجر الى الولايات المتحدة الاميركية أكثر من (٤٠) ألف انسان يعملون في حقل التكنيك والعلوم ، ووقع عدد غير قليل منهم في خدمة عسكرية الولايات المتحدة الاميركية ، وأحيانا كان يحدث ذلك دون معرفتهم ، اذ ان عملية الاستخدام تقوم بها مراكز الابحاث المستقلة استقلالا ذاتيا التي تجذب بواسطة تركيبها « المدني » اهتمام العلماء الذين لا يحبذون التعاون الصريح مع البنتاغون . وتقوم هذه المراكز بتأمين أفضل الكوادر لوزارة الدفاع من بين العلماء الاجانب المهاجرين الى الولايات المتحدة الاميركية وذلك بانتقائها العاملين في العلوم بصفة مستشارين وموظفين خارج الملاك ، وبترشيحها منفذي هذه أو تلك من العقود في مجال الابحاث العلمية للاغراض الحربية ، وبتوفيرها منطقة « حيادية » للقاء الجنرالات مع العلماء .

يستخدم المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي بادئا سباق الابحاث العسكرية بشكل أعظمي مصادر علوم السوبرنيتيك والالكترونيك والرياضيات والفيزياء وبقية العلوم من أجل مسائل

---

1) W. Proxmire. Report from Westland American Military industrial complex, p. 10.

التحضير للحرب العلمية ــ التكنيكية .

في الستينات اندلع داخل المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي نشاط محموم من التخطيط والاعداد المركز لمسائل المنهجية وتوقع احتمالات تطور العمليات الاجتماعية والتطور العلمي ــ التكنيكي والاقتصادي . وابتدأ البحث في الطرق العلمية ــ التكنيكية للتنبؤ في نظام وزارة الدفاع الاميركية ، وقد تم تعميم هذه الطرق من ثم على الهيئات الرسمية الاخرى ، واتخذت هذه العملية ابعادا صناعية واسعة ، وصاروا ينتقلون من عملية اعداد البرامج قصيرة الاجل ذات الطابع الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والمالي (الميزانية) الى الابحاث المركبة والمعقدة والمحسوبة لمرحلة طويلة .

أوصلت مؤسسات المجمع الصناعي ــ الحربي نفقات التنبؤ بامكاناتهما الذاتية في نهاية الستينات حتى (١٠٠) مليون دولار ، وحوالي (١٠) ملايين دولار لامتلاك منتجات المؤسسات المتخصصة المناسبة .

تسعى الدوائر العسكرية بمساعدة الآلات الحاسبة الالكترونية والاساليب الرياضية الى حل المسائل العامة للنظرية العسكرية وللميزانية ولاتجاهات بناء القوات المسلحة ، وتستخدم هذه الدوائر نظرية الاحتمالات ونظرية التشغيل والصيانة الشاملة لدى تقييم فعالية وجاهزية مجمعات الاسلحة الحديثة . كما تسمح البرمجة الرياضية المطبقة في عملية أعداد أساليب جديدة في ادارة الحرب بحل مسائل التطوير الافضل لأنظمة الاسلحة مع حساب المؤشرات الاقتصادية، وبحث تأثير مختلف الاكتشافات العلمية ــ التكنيكية على فعالية نماذج الاسلحة المحدثة . وتجد الاساليب الشبكية أكثر فأكثر تطبيقاتها في مجالات قيادة القوات.

في السبعينات نشأت في الولايات المتحدة الاميركية مجموعة مركبة من مؤسسات البحث العاملة لصالح المجمع الصناعي ــ الحربي والمتخصصة في شؤون التطور اللاحق للاستراتيجية

العسكرية والاقتصاد والعلاقات الدولية على أساس التطبيق الواسع لأساليب تحليل الانظمة والنموذج الرياضي واستخدام الآلات الحاسبة الالكترونية (التكنيك الالكتروني الحاسب) وأنظمة المعلومات الآلية . وفي بداية السبعينات عمل أكثر من (٦٠٠) مؤسسة صناعية ضخمة وعشرات من معاهد الابحاث العلمية والمؤسسات الحكومية على اعداد التنبؤات ذات الطابع العلمي ـ التكنيكي العسكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أحدثت في الولايات المتحدة الاميركية اجهزة خاصة ، وقد انيطت بها مسألة تعميم أعمال معاهد التنبؤ على المستوى القومي. ولدى الكونغرس الاميركي لجنة قومية للتكنيك والاوتوماتيك والتقدم الاقتصادي . وتم تأسيس رابطة التخطيط القومية « لجنة عام ١٩٧٦ » وعدد من مراكز البحث الاخرى . وتأسست في واشنطن جمعية « مستقبل العالم » ، وتم تشكيل المجلس الاستشاري للشؤون الاجتماعية لدى البيت الابيض . وتم احداث اللجنة الاجتماعية المشتركة للكونغرس من أجل معالجة التنبؤات الاجتماعية ـ السياسية السنوية وتقديمها للرئيس ، أما التنبؤات الطويلة الامد فتعمل لـ ١٠ ـ ٣٠ سنة للامام . وتبنى هذه التنبؤات الى حد كبير على أساس حساب متطلبات الدوائر العسكرية الاميركية ومن خلال مؤشر وجهات نظرهم حول طابع التطور القادم للعلاقات الدولية .

ذكر انجلز في وقته في معرض تحليله للتغيير في مجال السياسة والحرب الناتج عن تطور العلم والتكنيك ما يلي : « أن العملية التكنيكية قد ثوّرت كل العمل الحربي . ومن الاجدر أن يكون هذا صحيحا بالنسبة للتطور الحالي الهائل في وسائل ادارة الحرب ، هذا التطور الذي أمكن احرازه على أساس الثورة العلمية ـ التكنيكية الكبيرة الجارية في العالم في الربع الاخير من هذا القرن . لقد غيّر السلاح الذري ومن بعده السلاح الحراري ـ النووي والطيران الاستراتيجي والصواريخ العابرة

للقارات بشكل جذري طابع العمل الحربي ، وصار من الضروري اجراء عملية اعادة النظر الدورية للنظريات الاستراتيجية واعادة تقييم مسائل وأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية .

في الآونة الاخيرة لوحظت عناصر الواقعية في السياسة الخارجية الاميركية الحالية وقد تجلى ذلك بوجه خاص في تسوية القضايا المعلقة في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، الا ان المجمع الصناعي ـ الحربي لا يميل للخضوع أمام سير الاحداث ، مهما كان ذلك مرغوبا من قبل أكثرية الاميركيين .

تنطلق الصيحات أعلى فأعلى داعية الى تقليص النفقات الحربية كما تصرح بذلك الصحافة الاميركية ذاتها ، ويزداد قلق القادة العسكريين من جراء هذه الدعوات . وينبعث قلقهم الرئيسي من « التعمق الممكن في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، الشيء الذي يمكن أن يشكل أساسا لاضعاف القوات المسلحة الاميركية بشكل كبير » . وتأمل الدوائر المرتبطة مع المجمع الصناعي ـ الحربي بانها سوف تستطيع القيام بهجوم معاكس ضد تخفيف حدة التوتر بانقضاء بعض الوقت (١) .

يتابع حلفاء هذه القوى (آلة حرب حلف الناتو القلقة من « امكانية تخفيف الالتزامات العسكرية الاميركية تجاه حلفاء أميركا ») سلوكهم كما لو أن العالم لم يخرج بعد من قمقم « الحرب الباردة » .

في نفس الوقت من غير الممكن عدم ملاحظة نشاطات القوى العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية الساعية بكل إصرار ومهما حدث الى تأمين التفوق العسكري ـ التكنيكي للولايات المتحدة الاميركية ، حيث الآن تعقد الآمال المتزايدة على أعمال الابحاث العلمية ـ التكنيكية وأعمال الاختبارات التصميمية ،

---

1) (Pravda), 3 July 1973.

التسيء الذي تتحدث عنه زيادة الاعتمادات والمخصصات المالية . اذ تنمو الالتزامات المالية لأعمال الابحاث العلمية ــ التكنيكية والاختبارات التصميمية العسكرية بعد تقليص وجيز وغير هام في نهاية الستينات ، وقد بلغت هذه الالتزامات للعام المالي ١٩٧٣ رقما قياسيا (٨،٥) مليار دولار (١) .

في السبعينات يبذل قادة البنتاغون الرجعيون اكثر فأكثر محاولاتهم لربط القضايا ذات الطابع المعقد والمطروحة من جراء التقدم العلمي ــ التكنيكي بالمنطلقات السياسية والسياسية ــ العسكرية والامكانات الاقتصادية للدولة ، آملين بذلك وضع قاعدة نظرية لسياسة عسكرية ــ تكنيكية مثلى . عندئذ يمكن اعطاء التفوق التكنيكي تلك الاهمية التي تجعله عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة الاميركية العسكرية . ولهذا السبب صرح « ميلفين ليرد » الذي كان وزيرا للدفاع في ذلك الوقت قائلا : « ان أي تقييم لاحتياجات الولايات المتحدة الاميركية العسكرية القادمة يجب أن يشمل برنامجا لتأمين تفوقنا التكنيكي المستمر » (٢) .

يشكل تأمين التفوق التكنيكي في مجال التسلح المحتوى الاساسي للسياسة العسكرية ــ التكنيكية المعاصرة لأميركا .

في وقتنا الراهن يلاحظ في الولايات المتحدة الاميركية نمو تأثير العوامل السياسية على الكثير من الاعمال العلمية ــ التكنيكية ، ويطرح بشكل اكثر حدة موضوع حساب معطيات العلوم العسكرية وتجارب الاعمال الحربية .

---

1) (Pravda), 3 July 1973.

2) Statement of secretary of defense M.R. laid before the Senate Armed Services Consulte on the February 1973 defense budget and February 1973-1977 programm. February 1st, 1972, Washington D.C. p. 8.

لدى تحليل البرامج المعتمدة لاعداد وتحضير أنظمة جديدة من الاسلحة وكذلك التصريحات الرسمية لقادة وزارة الدفاع يتضح عدد من الاتجاهات الاساسية للسياسة العسكرية ــ التكنيكية للولايات المتحدة الاميركية في السنوات القريبة والتي تتوافق وتتطابق مع أغراض السياسة الخارجية الجارية لواشنطن .

وهذه الاتجاهات هي التحديث المتتابع للاسلحة الاستراتيجية والتطوير الواضح للوسائط القتالية للقوات ذات الاستخدام العام وتعزيز الاهتمام بتطوير وسائل القيادة والاتصالات ورفع كفاءتها وتدعيم التعاون العسكري ــ التكنيكي للولايات المتحدة الاميركية مع حلفائها ضمن الاحلاف العسكرية ، والتحسين المتتابع لتنظيم أعمال الابحاث والاعداد ، وتطوير أساليب شراء الاسلحة والتكنيك العسكري ... الخ .

يسارع البنتاغون في تحويل اكتشافات واختراعات العلماء الى اسلحة معاصرة ، ففي مرحلة ما بعد الحرب تعاقب لا أقل من خمسة أجيال من الاسلحة الجديدة المختلفة نوعيا الواحد تلو الآخر وذلك حسبما جاء في تدقيقات المفتشين الاميركيين .

يبذل جهد خاص في السباق التكنولوجي نحو التطوير النوعي للاسلحة الاستراتيجية ، فقد انفقت الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٧٢ على القوات الاستراتيجية بشكل اجمالي حوالي (٢٠) مليار دولار (اذا حسبت النفقات المبذولة على اعمال الابحاث العلمية وعلى انتاج واستخدام الصواريخ وعلى وسائط الادارة والقيادة والاستطلاع) .

تتابع القيادة السياسية ــ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية اعطاء اهتمام كبير لتطوير الطيران . فعلى أساس المنجزات العلمية في مجال ديناميك الطيران وديناميك الصواريخ وعلم المقذوفات وبقية العلوم الاخرى تجري محاولات لصنع أجهزة طائرة تسير بسرعة خمسة أضعاف سرعة الصوت .

أما في مجال الاسلحة الصاروخية فانه يجري في الولايات

المتحدة الاميركية العمل على انجاز الصواريخ الموجهة باتجاه رفع ميزاتها التعبوية ودقتها وحماية اقلاعها وزيادة امكانية التغلب على الصواريخ المضادة الدفاعية ، ويحاولون في الولايات المتحدة الاميركية حل هذه المسائل العسكرية ـ التكنيكية عن طريق صنع اجيال متتابعة من الصواريخ الموجهة .

في ميزانية البنتاغون لعام ١٩٧٤ رصدت عدة مليارات من الاعتمادات الاضافية لتسريع وتيرة صنع صاروخ جديد ذي مدى مجدي كبير للغواصات وللفواصات حاملة الصواريخ من طراز « ترايدنت » التي تعمل على الطاقة النووية ومن طراز جديد من الناحية المبدئية . ولتطوير القاذفة الاستراتيجية ب ـ ١ ، ولبناء ثلاث طائرات نفاثة كبيرة لاستعمال الرئيس كمركز قيادة وتوجيه ، ولاجراء عدد من برامج الابحاث العلمية المرتبطة بصنع أنواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية .

يشكو الجنرال غيفن « من أن كل اللغز يكمن في أن الادارة العسكرية تصر على ضرورة استخدام كل صغيرة من المعارف التكنيكية الجديدة على حساب اقتصادنا ، طالبة رصد إعتمادات هائلة في ميزانية الدفاع ، ومن جراء هذا يعاني الاقتصاد ومن بعده استراتيجيتنا » .

لقد كشف قادة الدوائر العسكرية الاميركية أبعاد السباق التكنيكي ـ العلمي الهادف الى صنع الاسلحة المعاصرة لدى تصريحهم بأنه في بداية السبعينات كان يوجد لدى وزارة الدفاع برامج لصنع انظمة جديدة من التسلح بما قيمته الاجمالية (١٠٠) مليار دولار . من الانظمة الجديدة التي بدىء العمل بها صواريخ « بوسيدون » و « مينيتمن ـ ٣ » واربع حاملات للطائرات نووية وغواصات وانواع اخرى من الاسلحة . ومن المشاريع التي تقف على العتبة مشروع طائرة نفاثة قاذفة ـ مطاردة ، ومشروع طائرات نفاثة مطاردة ...

لقد تمت عملية برمجة العلم في أميركا المسخر لخدمة جنرالات

البنتاغون وجيش التكنوقراطيين ـ العسكريين في سبيل اعداد وتحضير مشاريع صنع النماذج الحديثة للاسلحة .

– محيط المجمع

يشمل نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي اليوم كل انحاء اميركا عمليا ، والتيار الهائل من اعتمادات البنتاغون لا يلف فقط رجال صناعة الاسلحة ، فمن فضلات آلة الحرب تتغذى القطط المحلية من البرجوازية الصغيرة وقادة النقابات والارستقراطية العمالية ، فهؤلاء جميعا يساعدون اصحاب المصانع الحربيـة على استغلال العمال لدرجة عظمى . وهذه المجموعات من هيكل المجتمع الاميركي تشكل محيطا للمجمع الصناعي ـ الحربي وتلتصق بشريكيـه الرئيسيين ـ آلة الحرب ورجال الصناعة الحربيـة . ان نفوذ ومواقع المجمع الصناعي ـ الحربي وتبعية مختلف دوائر المجتمع الاميركي والمواطنين به أقوى كلما كانت الصناعة الحربية في هذه الولاية أو تلك أكثر أهمية . وهناك توضع معين للانتاج الحربي في مختلف مناطق الولايات المتحدة الاميركيـة . اذ تزود الولايات الشمالية ـ الشرقية والوسطى وقبل كل شيء ولاية ميتشغان المشهورة تاريخيا بتطور صناعة الآليات فيها القوات المسلحة بأكثر من ثلثي الدبابات والعربات . وتحوز الشركات المنشأة على شاطىء المحيط الهادي على أكثر من نصف طلبات شراء الاسلحة الصاروخية والانظمة الفضائية ، ويتزود البنتاغون بحوالي نصف التجهيزات الالكترونية من الولايات الشمالية ـ الشرقية وولايات الاطلنطي الوسطى بما فيها إنكلترا الجديدة ، ماساتشوسيتس ، نيويورك ونيوجرسي ، ويرتبط المواطنون والسلطـات المحليـة والحركات النقابية بتبعية قوية مع آلة الحرب .

في الوقت الاخير تجري تغييرات جوهرية في جغرافية المجمع الصناعي ـ الحربي . مع الاحتفاظ بأهمية مناطق اميركا الشرقية

والشمالية الشرقية في الصناعة الحربية ، انتقل مركز الثقل لانتاج أحدث الاسلحة الى بعض الولايات الجنوبية والغربية . ففي خمس من هذه الولايات يتوضح ما يشكل ٨٠ بالمئة من صناعة الطيران ، ويرد اليها ٧٠ بالمئة من الاعتمادات التي تقدر بمليارات الدولارات المخصصة لبرامج الفضاء والصواريخ ، وقد نشأت في هذه الولايات بالذات في الوقت الاخير مصانع جديدة ضخمة لصناعة الطيران والفضاء : « جنرال داينميكس » في تكساس ، و « لوكهايد » في جورجيا ، و « دوغلاس » في ميسوري ، و « ن. آ. روكفل » و « لوكهايد » في كاليفورنيا ، و « بوينغ » في ولاية واشنطن .

هنالك ولايتان تحتلان مكانا خاصا في منظومة المجمع الصناعي ــ الحربي وهما كاليفورنيا وتكساس ، اذ انهما تتوزعان ثلث عقود البنتاغون .

تحتل كاليفورنيا المكان الرائد في حجم طلبات الشراء للاصناف الاساسية من المنتجات الحربية : الاسلحة الصاروخية والانظمة الفضائية (٤٦ بالمئة من الحجم العام) ، التجهيزات الانشائية ــ العسكرية (٤٤ بالمئة)، التجهيزات الالكترونية وتجهيزات الاتصالات اللاسلكية (٢١ بالمئة) ، تجهيزات الطيران (٢٠ بالمئة) .

يتنافس بشكل قوي رجال صناعة الاسلحة الكاليفورنيون مع زملائهم من رجال الصناعة الحربية التكساسيون ، فحسب معطيات وزارة الدفاع حازت ولاية تكساس للعام المالي ١٩٦٩ على (١٧ بالمئة) من اجمالي طلبات الشراء العسكرية ، عندئذ كانت حصة كاليفورنيا (١٥ بالمئة) ، وتحتل تكساس أحد الامكنة الاولى من بين الولايات الاميركية الاخرى في حجم انتاج الطائرات ومحركات الطيران والوقود ومختلف انواع الاسلحة .

في كل مكان من الولايات الاميركية وفي المناطق التي تنصب عليها طلبات البنتاغون الرئيسية تبرز قيادات النقابات المهنية واتحاد نقابات العمال كحلفاء غيورين وكزبائن للمجمع الصناعي ــ

الحربي . اذ توجه آلة الحرب جزءا من الامكانات والوسائل لشراء القادة النقابيين الرجعيين . ويشكل القادة النقابيون الكبار شريحة « سوبر بيروقراطية » ، اذ يحصلون في العام ما بين ١٠٠ — ٢٠٠ الف دولار . وهم يتميزون بوجهات نظرهم الرجعية ، ويقومون بالنشاطات المعادية للشيوعية ، ويدعمون بدون تحفظ الاتجاهات العدوانية للعسكرية الاميركية .

يقوم القادة النقابيون بدور المراقبين على جيش العمال الذين يعملون في مصانع المجمع الصناعي — الحربي من اجل تحطيم الاتجاهات المعادية للحرب بين العمال . ويلجأون الى الدس الرخيص والديماغوجيا والغش ، وربما كانت أكثر الاساليب الديماغوجية انتشارا الادعاء بأن انتشار الانتاج الحربي وسباق التسلح والقيام بالمغامرات العدوانية خارج الحدود يوفر امكانية العمل من أجل لقمة العيش لملايين الاميركيين ، أما تقليص البرامج الحربية فانه كما لو انه سيؤدي الى تهديد العمال الاميركيين بالفقر والعوز ، وهنا يتحدث القادة النقابيون باسم مسؤولي البنتاغون الذين ينادون بتوسيع العمل الصناعي الحربي تحت شعار « ازدهار الدولة » .

لقد صرح وزير الدفاع السابق كليفورد في الجمعية الصناعية للامن القومي قائلا : « اننا نمتلك بشخص البنتاغون ودوائر الصناعة الحربية للولايات المتحدة الاميركية فريقا صناعيا — عسكريا متمتعا بمصادر التجربة الفريدة والموهبة الهندسية والتجربة القيادية وامكانيات حل أية مسائل ومن ضمنها مسائل التقدم الاجتماعي والتعليمي » . وعن طريق ادخال مثل هذه الافكار في اذهان الكادحين الاميركيين يحاول رجال الدعاية في البنتاغون والنقابات ضمان مساهمة العمال الخانعة في انتاج السلاح الحامل للموت والدمار .

من مواقع مشابهة قاد مسؤولو اتحادات النقابات العمالية والمهنية حملة واسعة لتبرير ودعم خط العسكريين العدواني في

الهند الصينية ، وكانوا يقولون للاميركيين البسطاء : ان للحرب طبعا جوانبها المظلمة والبائسة ، لكنها مع ذلك تساعد على امتصاص البطالة ، واحكموا أنتم بأنفسكم : اذ في أعوام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ أي في المرحلة الاكثر تصعيدا للعدوان زادت فرص العمل في الصناعة الحربية الى حوالي المليون ، وعندما أعلنت حكومة نيكسون عن نيتها في خفض تعداد القوات المسلحة الاميركية في جنوب فيتنام قرع رجال النقابات أجراس الانذار ، فتقليص المساهمة الاميركية العسكرية في الحرب الهندية ــ الصينية تؤدي الى خفض عدد أماكن العمل (فرص العمل) في مجال صناعة الاسلحة وزرعوا الخوف بين العمال ، ساعين بذلك الى خلق شعور بالاستياء لدى الطبقات الواسعة بين المواطنين من اية اجراء لخفض سباق التسلح .

والبنتاغون لا يقف مكتوف الايــدي فالمسؤولون العسكريون يعملون على مساعدة القادة النقابيين في اثارة الكادحين بشكل لا اخلاقي ، فمثلا في آذار من عام ١٩٧٠ صرح ليرد بأنه سيكون هنالك توفير في الميزانية العسكرية بمقدار (٩١٤) مليون دولار على حساب (٣٧١) منشأة دفاعية ، في اليوم التالي صرح الناطق الرسمي للبنتاغون للرأي العام الاميركي بأنــه سوف يتم تسريح بضعة عشرات الآلاف من المستخدمين على مدى سنتين وستفقد كاليفورنيا (١١٠) ملايين دولار من الرواتب وتكساس (٦٢) مليون دولار . وصرح ليرد قائلا : « ان هذا البرنامج ينطلق من اعتبارات الميزانية وليس من تصورات البنتاغون ، وان عاقبة تقليص الميزانية من قبل الكونغرس سوف لا تكون بكل الاحوال الالغاء الاخير لأماكن العمل في العام الجاري » . ولم تتلكأ القيادة النقابية المأجورة في استخدام مثل هذه التصريحات لتعزيز الحملة الرامية الى دعم المجمع الصناعي ــ الحربي . فقد اتخذ مجلس نقابات عمال الصناعة التعدينية للولايات الشمالية ــ الشرقيــة بوجه الخصوص قرارا يطلب فيــه مــن الرئيس نيكسون ومن الكونغرس وضع نهاية لخفض الميزانية العسكريــة الذي « يهدد

الامن القومي » ، وتحركت جميع أجهزة الدعاية لمنع خفض نفقات آلة الحرب الاميركية .

ان لتأييد النقابات أهمية كبيرة بالنسبة للعسكريين وللصناعة الحربية ، فاتحادات النقابات العمالية والمهنية (أكثر من (١٣) مليون عضو) يملك ناديا من أكثر النوادي نشاطا في الكونفرس وفي البلاد. فحسب المعلومات المنشورة في « كونفرشنل كاوترلي » سبق هذا النادي النقابي كل التنظيمات القومية الاخرى في نفقاته على مدى عشرين سنة من عام ١٩٤٧ ولغاية عام ١٩٦٦ ، وجاءت بعده « الرابطة الاميركية » الحليف الآخر للمجمع الصناعي ـ الحربي.

يمسك المجمع الصناعي ـ الحربي بشكل قوي بين يديه الحياة السياسية والاقتصادية ومصير ملايين الاميركيين في مناطق عديدة من أميركا بامتلاكه العديد من أذرعة التحريك الهامة .

يحاول المجمع الصناعي ـ الحربي بشرائه قادة الحركة النقابية وبتغذيته الارستقراطية العمالية أن يحبط الحركة التقدمية المعادية للعسكرية في البلاد ، وتحويل الجماهير نحو اغراءات الحصول على الارباح من جراء عسكرة سياسة واقتصاد الولايات المتحدة الاميركية .

بالرغم من توجيه الحياة الاقتصادية للبلاد نحو تلبية حاجات الاتجاه العدواني وانفاق قدر غير معقول من المصادر المادية والبشرية والمالية على سباق التسلح والمغامرات العسكرية للبنتاغون لم تتمكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية من بلوغ الاهداف الموضوعة أمامها . فقد عمّق نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي المتناقض مع المصالح الجذرية للامة الاميركية أزمة السياسات الداخلية والعسكرية والخارجية للولايات المتحدة الاميركية .

تعتبر النفقات الهائلة غير المنتجة للمجمع الصناعي ـ الحربي سببا لتزايد النزاعات السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة الاميركية والتي لم يسبق لها مثيل في حدتها ، فقد خرج حلزون التضخم من تحت المراقبة والضبط ، وظهر بشكل جلي عدم

امكانية (استطاعة) البرجوازية الاميركية المعاصرة ان تقدم للشعب أية أهداف أو مثل مقبولة ومعقولة ، ويستمر لف ودوران الدوائر الرجعية الباحثة عن مخرج من مآزق المغامرات العدوانية ، وتتحول معارضة الاتجاه الرسمي للدوائر الحاكمة من ومضات خافتة الى حركة جماهيرية متنامية معادية للحروب . ان كل ذلك يتحدث عن التراكمات السياسية داخل الولايات المتحدة الاميركية التي تنذر بالتمخض عن نتائج جدية وعـن عمـق الازمـة التي جلبتها العسكرية للبلاد .

لقد أصبح واضحا جدا لعدد كبير من الاميركيين الخط الحامل للهلاك السائر نحو عسكرة اقتصاد اميركا وانفاق آلة الحرب غير المراقب وغير المضبوط للامكانيات والوسائط والاموال . والكثيرون يعتقدون بأن تلبية مطالب المجمع الصناعي ـ الحربي التي لا تقاس على مدى ربع القرن الاخير لم تحول اميركا الى دولة عسكرية أكبر من عظمى ، وقد اعترف يارمولينسكي مساعد وزير الدفاع سابقا بأنه بالرغم من ان نصيبا عاليا ومتزايدا باستمرار لمعدل انتاج الدخل القومي ينفق للاغراض الحربية لم تستطع الولايات المتحدة الاميركية أن تفترض أن هذا يجعل مواقعها آليا أكثر أمنا ، وذلك لأنه في مجال الاسلحة الهجومية الاستراتيجيـة تجري تغييرات تكنولوجية ضخمة وتنخفض « امكانية الحد من الخسارة » على كل دولار من الاعتمادات . ويلخص يارمولينسكي ذلك بكلمات أخرى وهي أنه في الوقت الذي تستطيع فيه القدرة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية أن تنمو بمفهوم مطلق ، يمكن للامـن القومي أن يتقلص » (١) .

تتوسع في الولايات المتحدة الاميركية حملات انتقاد نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي مـع كشف أعمال الغش والاحتيال والتلاعب التي تقوم بها فصائل هذا المجمع . فبتأييد مـن بعض

1) A. Yarmolinsky, op. cit., p. 238.

أعضاء الكونغرس وممثلي دوائر رجال الاعمال غير العاملين في حقل الصناعة الحربية قام « فيتسجرالد » وهو مسؤول معروف سابقا في وزارة الدفاع الاميركية بنشر مقالة لاذعة بعنوان « بطاركة التبذير » (٢) يعرض فيها الوقائع والوثائق بأن قيمة صنع طائرة (س ـ ٥ أ) قد تم رفعها بشكل غير مبرر من قبل صانعي الطائرات (٢) مليار دولار . وحسب معلوماته زادت نفقات صواريخ « مينيمتن » بمقدار (٤) مليار دولار عن النفقات المقدرة سابقا . أما من أجل الطائرة « ت ف × » فقد دفع البنتاغون للموردين مبلغ (٢،٥) مليار دولار . ويذكر المؤلف في وثيقته بأن الهدف الرئيسي للنفقات الحربية يقوم على أساس اغناء المجمع الصناعي ـ الحربي . كما يورد المؤلف أن الشبيبة لا تريد أن تخضع خانعة للاوامر ، وأن ترتمي في البركان الجهنمي الذي يهيؤه لها الجنرالات ، و « بطاركة البنتاغون » مضطرون للاعتراف بذلك ، لكنهم ممتلئين اصرارا على ايقاف أية « هرطقة » واخضاع كل الهراطقة واجبار الجميع على الانصياع ، وكما يستطرد فيتسجرالد: لم تعد الملاحقات العنيفة ومطاردة الناس الذين يفكرون بشكل مغاير ذلك « الاحتمال البعيد البغيض » وانما هو واقع أميركا الراهن .

تثار ضد مجموعة أعضاء الكونغرس الذين أبدوا رأيهم في جدوى النفقات الحربية الباهظة الاتهامات « في السعي الى نزع للسلاح وحيد الجانب » ، ويتهم أعضاء آخرون في الكونغرس « بالتعاون مع منظمات يسارية سرية » ، وقد طرد بعض الاخصائيين المدنيين من العمل واتهموا بالخيانة لتسريبهم معلومات الى الكونغرس حول عدم صلاحية منتجات بعض المصانع الحربية . وقد حظّر على مساعدي المؤلف المعروف الذي قام بفضح أعمال البنتاغون بالوقائع المادية اقامة اية علاقات معه كشيوعي ومجنون . والاخصائي الذي كشف الزيادة المتعمدة بمقدار (٣٠٠) مليون دولار في حساب

2) E. Fitzgerald. The Might priests of Waste. New York. 1920.

مشروع النظام الالكتروني للطائرة (ف ــ ١١١) عزل وعرض للامتهان الاجتماعي والمهني . والمكتب الاستشاري الذي كشف زيادة بمقدار (٥٠) مليون دولار لصنع محرك نفس تلك الطائرة وصنع من قبل السلطات العسكرية في موقف اضطر معه اوقف كل العمليات .

ويذكر المؤلف أن الناس الذين يرتبطون بعلاقات مع البنتاغون يعرفون « مغزى أية همسة عن طريق البوليس السري والتصنت وتفتيش كل شيء حتى سلال القمة ، انه مغزى التحطيم الاخلاقي والعنف الاقتصادي » .

لا يمكن للهيمنة والقوة اللتين تتمتع بهما العسكرية الاميركية والمليارات الذاهبة مع الريح أن تمضي بدون اثر بالنسبة لأميركا ، فالممارسة غير المراقبة وغير المضبوطة للعسكريين تؤدي الى « خطر ضياع آمال وايمان الشعب الاميركي في الحكومة » . وأولئك الناس الذين يتقبلون بشكل جدي التصريحات الرسمية التي تقول بأن النفقات المتزايدة على الدفاع تمليها اعتبارات صد التهديد الخارجي يصبح عددهم اقل فأقل . ويتابع فيتسجرالد « لقد ساعد استيقاظ الوعي بشكل خاص على اخفاق المغامرة الاميركية في جنوب شرق آسيا » .

في الظروف الراهنة تجمع الحركة المعادية للعسكرية في الولايات المتحدة الاميركية وقواها ، وقد استطاعت هذه الحركة أن تلف شرائح عديدة من المجتمع الاميركي ، فهنالك مسؤولون أميركيون يطرحون اقتراحات ملموسة بشأن تحديد السلطة المالية ــ الاقتصادية للمجمع الصناعي ــ الحربي وتقليص ميزانية البنتاغون . وقد جذب مرشح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٢ عواطف ملايين الاميركيين ببرنامجه القاضي بخفض مستوى النفقات الحربية خفضا جوهريا ، وتوجيه الامكانيات المحررة نحو الاحتياجات المدنية .

يعتقد البروفسور ميلمان من جامعة كولومبيا في كتابه « رأسمالية البنتاغون ، الاقتصاد السياسي للحرب » بأن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية يمكن أن تخفض بمقدار (٥٠) مليار دولار . وحسب رأيه يكفي مبلغ (٢٥) مليار دولار من الاعتمادات (بالاسعار الجارية) لامتلاك « قوى استراتيجية مضمونة للدفاع » وحراسة شواطىء الولايات المتحدة الاميركية والمساهمة في العمليات الدولية من أجل الحفاظ على السلم .

نشرت منظمة « ائتلاف المدينة القومي » كتابا يتناول دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي بالنقد بعنوان « الميزانية المضادة : مخطط تغيير المكتشفات القومية » . يتوقع مؤلفو هذا الكتاب خفض الميزانية العسكرية في المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٣ ولغاية ١٩٧٦ تقريبا الى (٥٠) مليار دولار . ويصل بنسون أحد هؤلاء المؤلفين وهو مسؤول سابق في ادارة التفتيش المالية للبنتاغون الى استنتاج يفيد بأن « القوات الاميركية الاستراتيجية في الوقت الراهن أكثر من كافية » ، ويقترح بنسون ايقاف الاعمال على مشاريع مختلفة بما فيها انجاز صواريخ « مينينمن » واعداد القاذفة الجديدة (ب ـ ١) ، والعدول عن النظام الدفاعي المضاد للصواريخ وخفض النفقات على القوات المسلحة العادية بمقدار (١٠٥) مليار دولار .

تحوز مثل هذه الاقتراحات في اميركا على تأييد متزايد اكثر فأكثر ، فقد اشارت مجلة « فورتشون » الناطقة باسم الدوائر الصناعية في الولايات المتحدة الاميركية في معرض تعليقها على اتجاهات التطور في المجتمع الاميركي في بداية السبعينات الى أن « المشاعر الجديدة تظهر في كل مكان ، واميركيون كثيرون متأكدون بصدق من أن أكبر تهديد للولايات المتحدة الاميركية يأتي من جهة المجمع الصناعي ـ الحربي نفسه ، هذا المجمع المؤلف من قادة البنتاغون والصناعيين والمشرعين والقادة النقابيين والعلماء الرجعيين يسعى الى السيطرة الامبريالية العدوانية واشعال الحروب » .

وهكذا تتغلب المشاعر المعادية للعسكرية اكثر فأكثر في الحياة السياسية للولايات المتحدة الاميركية ، وينمو فهم ذلك الواقع وهو أن دور النفقات الحربية كحافز للنشاط الاقتصادي قد استنفذ نفسه ، وان هذه النفقات تتحول أكثر فأكثر الى مثبطات للتطور الاقتصادي وتبدي تأثيرا هداما على اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية باتجاهات عديدة .

في مثل هذه الظروف تلتقي مع النشاط المضاد للعسكرية الاميركية العدوانية دوائر البرجوازية اللاراضية عن أرباح الاحتكارات الضخمة العسكرية ، والتي تتخوف من المغامرات السياسية لقادة المجمع الصناعي ـ الحربي في وضع جديد لتوازن القوى الدولي .

ان الوضع الراهن لاميركا يؤكد استنتاج المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية القائل : « بأن التناقضات تحتد داخل الدوائر الحاكمة في البلدان الراسمالية بين المجموعات الاكثر عسكرية والمعتمدة على الممارسات المتطرفة والحروب وبين أولئك الذين يميلون الى المعالجة الواقعية للمشاكل الدولية وحلها بروح التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة انطلاقا من التوضح الجديد للقوى الطبقية في العالم » .

حسن يوسف الدويشي

الفصل الثالث

المجتمع الصناعي ـــ الحرب والايديولوجيا



— ديماغوجيات الحرب الباردة

جاء في كتاب الناشر الاميركي « لاد » المكرس للمجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي : « لقد بات من المعروف على نطاق واسع أن سيطرة ونفوذ البنتاغون في المجتمع الاميركي ينبعان من مصدرين : المال والسلاح المشترى به . ويلفت اهتماما اقل المصدر الثالث للسلطة وهو السيطرة على الايديولوجيا . وتمتع فئة العسكريين بامكانية احكام السيطرة على الايديولوجيا اكثر من اية هيئة حكومية أخرى بامتلاكها الوسائل والامكانات الهائلة .

تتدخل العسكرية الاميركية ومعها حلفاؤها من الدوائر المالية ـ الصناعية على نطاق واسع ونشيط في الحياة الثقافية والروحية للولايات المتحدة الاميركية ، وتبدي تأثيرا هائلا على تشكيل المناخ السياسي في البلاد وعلى طريقة تفكير الجماهير الواسعة من المواطنين ، وينعكس تأثيرها على طابع ومحتوى الفلسفة الرسمية لواشنطن والتعاليم والمذاهب التي يحاولون في الولايات المتحدة الاميركية وضعها ضد افكار الاشتراكية . الشيء الذي يجعل نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي في مجال الايديولوجيا يتخذ ابعادا واسعة ومتعدد الخطط .

يشترك في اعداد وتكوين نظرية وموضوعات العسكرية الاميركية العديد من الشخصيات المرموقة من الدوائر الاكاديمية والمؤسسات

العلمية و « مصانع الادمغة » الخاصة التي تعيش على حساب الصناعة الحربية . اذ تقحم الدوائر الصناعية ــ العسكرية المنظرين والعلماء في إعداد وتنفيذ فصول معينة من السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الاميركية تبعا للتعليلات النظرية والتاريخية لمنطلقات كل مرحلة من مراحل « سياسة القوة » . وتستخدم الدعاية الامبريالية كل الاساليب المتقدمة والوسائل الاعلامية الجماهيرية الضخمة من صحافة وتلفزيون وراديو وسينما.

تختلط المزاعم العلمية ظاهرا المسخرة لاخفاء الجوهر الخطر للعسكرية في الدعاية البرجوازية مع الدعوات الصريحة للعدوان والعنف . وفي الوقت اصبحت هذه النشاطات الايديولوجية المشبوهة متحفظة بعض الشيء من جراء الاحداث التي جرت في السنوات الاخيرة والتي اظهرت بشكل قاطع الاخفاق الكامل لمحاولات الامبريالية بزعامة الدولة الامبريالية الرئيسية ــ الولايات المتحدة الاميركية ، لتجميد تطور العملية الثورية العالمية . فالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى حققوا نجاحات هائلة على صعيد الاقتصاد والثقافة والعلم ، مدعمين بذلك قدراتهم الدفاعية ورفع سمعتهم العالمية . وانهار النظام الاستعماري للامبريالية وأصبحت الحركة الشيوعية والعمالية العالمية القوة السياسية التي لا يمكن التغلب عليها ضد السياسة العدوانية للامبريالية العالمية وبشكل خاص الامبريالية الاميركية ، هذا وقد جرت تغييرات جذرية في توازن القوى على المستوى الدولي لصالح الاشتراكية .

تحت تأثير هذه العوامل أخذت تظهر اكثر فأكثر عناصر الواقعية في سياسة الكثير من الدول الرأسمالية . وظهرت مثل هذه العناصر أيضا في السياسة الاميركية . ووجدت هذه العناصر الواقعية في السياسة تعبيرها في إنهاء الحرب العدوانية في فيتنام واعادة بناء العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . لكن لم تتغير ولا يمكنها أن تتغير الطبيعة الطبقية لهذه السياسة . فالولايات المتحدة الاميركية تبقى دولة امبريالية وقلعة للامبريالية العالمية .

والدوائر العدوانية في العالم الراسمالي تقاوم بعناد العملية الصحيحة لتخفيف حدة التوتر الدولي وتغذي سباق التسلح .

ان الاعتراف بمبادىء التعايش السلمي لم يلغ أو يخفف التناقض الاساسي لعصرنا ـ التناقض بين الراسمالية والاشتراكية ـ ولم يفقد الصراع الايديولوجي بينهما حدته ، لذلك من الضروري المحافظة على اليقظة السياسية والعسكرية فيما يتعلق بالنشاطات المشبوهة للدوائر الامبريالية ، واستمرار النضال ضد الايديولوجيا والدعاية الرجعيتين .

لقد جاء في التحية الموجهة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى الاجتماع العام لسكرتاريي المنظمات الحزبية في القوات المسلحة ما يلي : « يعلمنا التاريخ انه طالما بقيت الامبريالية طالما بقي هنالك خطر نشوء حروب عدوانيـة جديدة ، لذا فان التدعيم الكلي للقدرة الدفاعية لدولة السوفياتات وللقدرة القتالية لقواتها المسلحة كان دائما ويبقى الواجب المقدس لحزبنا وللدولة السوفياتية وللشعب » (١) .

بغض النظر عن تحسن الموقف الدولي في البلدان الراسمالية ما زالت قوية بعض القوى العدوانية الامبريالية العاملة ضد الانفراج ومن أجل العودة الى « الحرب الباردة » ، ومثل هذه المجموعات غير قليلة في الولايات المتحدة الاميركية ، خاصة بين أوساط المجمع الصناعي ـ الحربي ، فلهؤلاء مصالح معينة في سباق التسلح وزيادة حدة التوتر الدولي ، ويحاولون بواسطة المناورات الايديولوجية نسف أسس الامن الشامل والسلام الوطيد على الارض .

تتحدد التوجهات الايديولوجية العسكرية بالاهداف العدوانية المشبوهة للامبريالية الاميركية ، وكل نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي يتحدد بمصالح الراسمال الاحتكاري . وينشط العسكريون الاميركيون في مساعيهم أكثر من ممثلي الدوائر الاخرى في الولايات

---

(١) البرافدا ٢٨ اذار ١٩٧٣ .

المتحدة الاميركية لصالح الاتجاه العدواني الرجعي ، وينشطون ضد تخفيف حدة التوتر الدولي ، وقد إستقبل هؤلاء بتوجس عملية البدء باعادة بناء العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، ولم ترم السلاح بعد تلك القوى المعادية لأفكار الانفراج والتعاون الدوليين ، فهي تسعى للطرق العسكرية رافضة قابلية تحسين العلاقات الدولية وامكانيات حل القضايا المتنازع عليها بين البلدان الاشتراكية والبلدان الراسمالية . ولا يأخذ المنظرون الاكثر تهورا بعين الاعتبار وقائع العالم المعاصر ، ويستمرون في طلب تنفيذ سياسة « استراتيجية الانتصار » على الشيوعية بواسطة الضغط العسكري المتنامي .

ما تزال تبذل في الولايات المتحدة الاميركية محاولات الاعتماد على القدرة العسكرية لأميركا كعامل رئيسي من عوامل تخفيف حدة التوتر الدولي في العالم ، وليس هنالك من شيء يمكن أن يكون بعيداً عن الحقيقة اكثر من هذا الشيء الذي برهن عليه بوضوح كامل تاريخ الايديولوجيا العدوانيةللولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاخيرة .

ابتدات الدعوة الى امتلاك القوة والقبضة المدرعة ورسم المخططات العدوانية في الولايات المتحدة الاميركية بالفعل في السنوات الاولى لما بعد الحرب ، فقد أورد الكاتب العسكري الاميركي « دونوفان » في كتابه « عسكرية الولايات المتحدة الاميركية » (1) :.« في الحياة الثقافية ـ الروحية الاميركية لتلك المرحلة صعد عاليا أولئك الناس الذين اصيبوا بعدوى الشوفينية ـ الوطنيون الخطرون ـ والذين يظهرون حماسا أعمى للاعمال العسكرية ، والذين ينحنون اجلالا أمام العسكرية وافكار الحرب والمجد . ان الشكل الحربي للوطنية يؤجج هوى لا ينطفىء نحو السياسة الحربية والبرامج العسكرية ، وهم لا يرون الا مجرد

---

1) J. Donovan. Militarism, USA, P. 47.

أعداء كثيرين لا يمكن التعامل معهم الا بواسطة القوة العسكرية » (١).

ينظر زعماء الدوائر الاحتكارية والجنرالات والسياسيون الرجعيون الى القدرة العسكرية كراس صدامية تفتح الطريق نحو حل القضايا الدولية لصالح الامبرياليين الاميركيين .

ترعى أيديولوجيا العسكرية وتعد وتسلح بمختلف المعادلات العلمية الكاذبة على أكثر المستويات اختلافا ، في الحكومة والاجواء السياسية ، في دوائر الجنرالات وفي أبحاث أطروحات (دبلومات) خدم البرجوازية ، وهم يؤكدون بأنه خارج حدود « سياسة القوة » ليس هنالك من اتجاه آخر يمكن ان تأخذه الولايات المتحدة الاميركية .

تستخدم جملة من التأكيدات المزيفة والفارغة عن « التهديد السوفياتي » كمبررات لعسكرة البلاد واتباع الاتجاه العسكري خارج الولايات المتحدة الاميركية . على مدى ربع القرن الاخير ، يكتب دونوفان ، كان عدو اميركا — حسب راي العسكريين — « الشيوعية العدوانية » نتاج « المؤامرة الشيوعية العالمية » ، مما يحتم على العسكريين ابقاء مواطنيهم في حالة دائمة من التوتر ازاء الخطر الناجم عن اي عدو ما محتمل . ويعتبر « المعتدون الشيوعيون » انسب عدو دائم وغير محدد ، ولو لم يكن هنالك معسكر شيوعي لكان على العسكريين أن يخترعوه » .

لقد اطلقت خرافة « التهديد السوفياتي » لتبرر واشنطن شنها « الحرب الباردة » . وكانت هذه الخرافة تبعث في كل مرة يضطر فيها العسكريون الى تمويه أعمالهم الحربية العدوانية ، وكانوا يبحثون عن مؤشرات هذا التهديد في أعماق المحيط الهندي وعلى قمم جبال كورديلير وفي السهول الاوروبية . وقد اعطى المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي ردا دقيقا وقاسيا على هذه الادعاءات ، فقد جاء في التقرير الختامي للسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف ما يلي : « ان محاولات الصاق الاتحاد السوفياتي بنوايا غريبة عنه

لا تخدع الشعوب » اننا نقول بكل المسؤولية : ليست لدينا اية ادعاءات اقليمية نحو أي كائن ما كان ، ونحن لا نهدد أحداً ، ولا ننوي الهجوم على أحد ، ونحن نقف من أجل التطور الحر والمستقل لجميع الشعوب . لكن لا يحاول أحد التحدث معنا بلغة العظمة والقوة ، فلدينا كل ما هو ضروري ، السياسة السلمية الصادقة والقدرة العسكرية وتلاحم الشعب السوفياتي ، من أجل ضمان عدم المس بحدودنا من اية تطاولات والدفاع عن مكتسبات الاشتراكية » (١) .

يجب القول بأن مسؤولين سياسيين اميركيين كثيرين وعلماء من المؤيدين بشكل كامل للسياسة الرسمية يتحفظون في الوقت الاخير في تأييد ما يتعلق « بالخطر الشيوعي » أو « التهديد السوفياتي » الذي بالاستناد اليه يحاولون في واشنطن تبرير رفض الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية لتقاليد التعاون مع الاتحاد السوفياتي التي انبثقت في سنوات النضال المشترك ضد الهتلرية والانتقال الى سياسة العداء . وهؤلاء مع تأييدهم الكلي لاتجاه قادة الولايات المتحدة الاميركية في مرحلة ما بعد الحرب الذين اخذوا خطا نحو تثبيت « الزعامة » العالمية يتناولون بشكل أكثر حذراً تلك الكليشيهات مثل « عدوانية الشيوعية » و « العدوان من الشرق » و « الخطر السوفياتي » وضرورة مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في « الحرب الباردة » .

في الوقت الراهن بدأت تظهر في أوساط الباحثين الاميركيين البرجوازيين محاولات التقييم الموضوعي لأسباب نشوء « سياسة القوة » مع التأكيد على مسؤولية الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية في تسعير « الحرب الباردة » . فالمنظر المعروف شلينزنجر يفضي هذه التقييمات بشكل عام الى انه « بعد موت فرانكلين روزفلت وانتهاء الحرب العالمية الثانية رفضت الولايات

---

(١) وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي . ص ٢٨ .

المتحدة الاميركية بشكل متعمد سياسة التعاون التي سادت ابان الحرب . وتحت تأثير عامل امتلاك القنبلة الذرية وضعت الولايات المتحدة الاميركية نفسها على طريق العدوان ، هادفة من ذلك الى القضاء على نفوذ روسيا في اوروبا الشرقية ، واقامة دول ديمقراطية رأسمالية على حدود الاتحاد السوفياتي ، هذه السياسة الاميركية الجديدة المتطرفة لم تترك لموسكو أي اختيار آخر غير اتخاذ كل الاجراءات التي من شأنها تأمين الدفاع عن حدودها نفسها، الشيء الذي نشأت عنه « الحرب الباردة » (١) .

ان مثل هذا النوع من التقييمات لمنابع « سياسة القوة » الاميركية التي تظهر في الولايات المتحدة الاميركية بعد سلسلة من الهزائم الجدية واخفاقات الاتجاه العدواني لواشنطن يشهد على ان المواقع الايديولوجية للعسكرية الاميركية لا تقوم على اية اسس، ويدل على افلاس الدعوات الملحة حول ضرورة « الرد على عدوانية الاتحاد السوفياتي » ، وتبدد الاوهام حول « التهديد السوفياتي » بعوامل نضال الاتحاد السوفياتي المستمر من أجل الامن الدولي والسلام الشامل .

كل هذه التغييرات الهائلة على المستوى الدولي لم تهمل حتى من قبل أنصار « العصا الغليظة » الاميركية في العلاقات الدولية المتحمسين ، فهؤلاء يتحدثون أيضا عن ضرورة التلاؤم مع الموقف الجديد في العالم ، غير أن مناقشات هؤلاء المسؤولين تدور — من حيث الجوهر — فقط حول ادخال بعض التصحيحات في أساليب عمل السياسة الخارجية ، اذ لا تغير هذه التصحيحات أبدا من المحتوى الامبريالي العدواني للسياسة الدولية للطبقات الحاكمة في أميركا .

من هذه الناحية يعتبر رائعا ذلك الكتاب « استراتيجية للغد »(٢)

---

1) Schlesinger. The Crisis of Confidence. Boston, 1969, P. 104.

2) H. Baldwin. Strategy for Tomorrow. New York, 1970.

الذي أصدره أحد « الصقور » الاميركيين في نهاية السبعينات ، إذ عرض « بالدوين » – وهو استراتيجي عسكري – في هذا الكتاب بالتفصيل برنامج عمل بسط النفوذ الذي من شأنه تلبية مصالح المجمع الصناعي – الحربي لعشر سنوات قادمة ، ويؤكد المؤلف أن « الوحدات العسكرية الاميركية الحالية – كما في أيام روما القديمة – منتشرة أكثر من اللازم ، لتأمين الدفاع الاكيد عن المواقع الخارجية للرأسمال الاحتكاري الاميركي . ان كسب العالم أو السيطرة عليه بالقوة لم يعد ممكنا الآن طالما لم يتم ذلك في العهد القصير للاحتكار النووي من قبل الولايات المتحدة الاميركية . يذكر المؤلف ذلك شاكيا . الآن – والقول لبالدوين نفسه – لا تستطيع الولايات المتحدة الاميركية اخضاع روسيا لارادتها بدون ثمن لا بد من بذله وخسارة للولايات المتحدة الاميركية نفسها وللعالم المحيط » .

باجراء محصلة على هذا الشكل للجهود المبذولة لتحقيق « موقع القوة » والتفوق – التي بالاعتماد عليها يمكن مد الدرب نحو قمم العالم – يقترح بالدوين ك « وصفه » للثلث الاخير من القرن العشرين اختبار ما يسمى ب « الخط المتقدم للنشاطات الدولية » ، وهو يعني بذلك « المساهمة النشيطة – السياسية والاقتصادية والعسكرية – في الشؤون الدولية بغية الدفاع عن المصالح الاميركية الهامة ومصالح الاستقرار الشامل لكل الارض . وفي هذه المعادلة يتم التأكيد بشكل خاص على عبارة « نشيطة » .

ومن بعد يقوم بالدوين برحلة مفصلة في اليابسة والمناطق الاساسية للكرة الارضية ، وكل منطقة يمر بها بالدوين يعتبرها « لا أقل من هامة حياتيا » لأمن الولايات المتحدة الاميركية . ويدعو مؤلف النظرية العسكرية الى الاحتفاظ بكل ما هو واقع خارج حدود المعسكر الاشتراكي – أوروبا ، آسيا ، الشرق الاوسط ، أفريقيا ، الشرق الاقصى – تحت السيطرة الحديدية لواشنطن ، وينادي بتدعيم التواجد العسكري الاميركي في كل مكان ، واعطاء

عناية كبيرة لزيادة حجم القوات المسلحة العسكرية ــ البحرية .

بهذا الشكل يعترف بالدوين بالانتشار الفائق للقوات العسكرية الاميركية ، غير انه لا يسارع الى أن يخلص من هذا الى استنتاجات عملية حكيمة .

بغض النظر عن واقعية وقتنا الراهن لم يصل الصحو بعد الى ابدان أولئك الايديولوجيين الرجعيين الذين ربطوا مصيرهم بالمجمع الصناعي ــ الحربي .

ما كان من الممكن أن يكون صحيحـا التفكير بأن آثار المرحلـة الطويلة من « الحرب الباردة » قــد اندثرت في الماضي ، وان التغلب على هذه الآثار في الولايات المتحدة الاميركية لا يمكن أن يتم بدون جهد . فالقوى المعادية للانفراج وللتعاون الدولي لم ترم اسلحتها بعد ، فما زالت هذه القوى مستمرة في تبرير الاعمال الاجرامية للامريالية ، وتعـد مختلف انواع النظريات والمفاهيـم الرامية الى تعزيز المجمع الصناعي ــ الحربي بعسكرة الولايات المتحدة الاميركية عمليا .

تفضي احدى الموضوعات الشهيرة لفلسفة العسكرية الى التأكيد على أن الحرب منذ القدم الساحق تعتبر وسوف تبقى الى الابد جزءا عضويا من الحياة البشرية . وبهدف تعزيز مبررات هذا الافتراض يتناول بعض المؤرخين والفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء المستقبل فترات من التاريـخ الغابر ، وبمعالجتها بواسطة علـم « السوبرنيتيك » على الآلات الحاسبة الالكترونية يعطون نماذج للمجتمع البشري القادم . ان التوجه الايديولوجي لكل عمليات التنبؤ هذه واحد وهو اعطاء أسس تبريرية « لسياسة القوة » ولمجموعة الاجراءات الهادفة الى التحضير للحرب .

وبالحكم استنادا الى ما مضى وبنتائج دراسة الطبيعة البشرية ــ يعطي بالدوين استنتاجا علميا كاذبا ــ يتضح أن الحرب هي خصوصية مترافقة مع الانسان ، وتشكل جزءا كبيرا من التقاليد

والتاريخ والاخلاق والعادات واللاوعي الى الحد الذي تبدو فيه النزاعات المسلحة بين المجموعات البشرية باقية الى امد غير محدد وربما الى الابد طالما وجـــد الانسان (١) . وبالتالي فان الحرب - حسب منطق البالدونيين ـ حتمية ، ويجب أن تسخر السياسة والحياة في الدولة الاميركية من أجل التحضير لهذه الحرب وخلق طاقات سياسية ـ عسكريـــة متفوقـــة وتحويل أميركـا الى « دولة ـ قلعة » .

يبحث أعداء الايديولوجيا الشيوعية المتعصبون عـــن أسس وتأكيدات لنظرياتهـم في المذاهب العلمية الطبيعية والفلسفيـة الرجعية في التاريخ الغابر والمعاصر ، ويقحمون في ذلك أحدث الاكتشافات العلمية وحتى كذلك الديماغوجيات الدينية البالية . فقد كتب عالم الاجتماع الاميركي « آردري » قائلا : ان الشيء الاساسي في الطبيعة البشرية يقوم على العدوانيـة ، والانسان ـ برأيه ـ هو قرد بدون شعر يعاني من مرض الشيزوفرينيا وراثيا. وبهذه الهيكلية اللاحكيمة يفترض المؤلف كل التاريخ البشري : نهوض وسقوط الجنس البشري ومنجزات الانتاج والعلوم والفنون والمعارك الطبقية والثورات والحروب . ويعلن المؤلف من معرض معالجته العشوائية للابحاث البيولوجية حول الانسان في أفريقيا أن : « الانسان في عملية الارتقاء انحدر من اكلة اللحوم الصاعدة وليس من الملائكة الهابطة » و « تحركه الغرائز الحيوانيـة التي لا يمكن التخلص منها » . لذا فان « الحرب ـ برأيه ـ تعتبر أكثر الاشكال طبيعية للسلوك البشري » (١) .

هنالك باحث « محترم » آخر أسير لنظرياته شبه العلمية وهو « ك . لورنس » ، فهذا الباحث يورد في كتابه « حول العدوان »

---

(١) استراتيجية للغد . ص ٨ .

1) R. Ardrey. Territorial Imperative. New York, 1966, P. 323.

ما يلي : « ان الميزة الرئيسية للطبيعة البشرية وللحيوان هي غريزة الصراع الموجهة ضد تجانس الخاصة » . وان امثال هؤلاء الممثلين الرجعيين القائمين في خدمة المجمع الصناعي ـ الحربي ليسوا بنادرين .

هذه هي الخدعة الايديولوجية التي يكمن جوهرها في تضليل الراي العام فيما يتعلق بالاسباب الحقيقية للنزاعات المسلحة وتمويه واخفاء مسؤولية الامبريالية في اندلاع الاعتداءات الاجرامية ضد حرية واستقلال الشعوب ، والقاء الذنب في كل الحروب السافكة للدماء على عاتق الاصل الحيواني للانسان ، وتبرير لا جدول الاحتجاجات ضد جرائم الامبرياليين . « طالما انه لا يمكن الذهاب ضد الطبيعة ، فالانسان اذن بيولوجيا مبرمج للحرب » يحكم بذلك بشكل قاطع الباحث الحديث في الغرب فيدال .

يجب البحث عن سر « الميل نحو الحرب » لدى الانسان ليس في أصوله . فالامبريالية هي التي تجبر الانسان على صنع عملية الارتقاء في الاتجاه المعاكس الى الوراء نحو الحالة الحيوانية ، وتحويله الى قاتل مجنون ومنفذ أعمى لأعمال البنتاغون الاجرامية . والبحث عن اسباب النزاعات يجب ان يتم في البنية الطبقية للمجتمع وفي سياسة طبقات ودول معينة ، فقد وضعت الماركسية ـ اللينينية بأن الحروب هي ظاهرة مجتمعية وتاريخية واسبابها تكمن ليس في البيولوجيا أي الفيزيولوجيا ، وانما في طابع البنى المجتمعية ـ الاقتصادية المتناقضة ، فالامبريالية واهدافها العدوانية هي التي تشكل التهديد الدائم لقضية السلم والتقدم الاجتماعي .

ان احدى المهام الرئيسية التي يضعها قادة العسكرية الاميركية نصب أعينهم تقوم على الاعداد الايديولوجي للمواطنين ولأفراد القوات المسلحة للحرب المعاصرة . وتشغل معاداة الشيوعية المكان

المركزي في عملية الاعداد الايديولوجي هـــذه . الا ان الدوائر العسكرية الاميركية العدوانية مضطرة لأن تأخذ في حسبانها مـا جرى في الوقت الاخير من تحولات ايجابية على المستوى الدولي لصالح تخفيف حدة التوتر الدولي واعادة العلاقات الطبيعية بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

في مثل هـذه الظروف والشروط يسعى أيديولوجيو المجمـع الصناعي ـ الحربي لاخفاء الطابع اللاانساني والمقيت للحرب وذلك بابتداع ما يسمى بالمبادىء الاخلاقية العالية التي تبرر عملية القتل مثل « الدفاع عن الحرية » ومقاومـــة « العدوان الشيوعــي » و « شرف الالتزامات والاتحادات القومية » و « الدفاع عن العالم الحر » و « المحافظة على السلام الشامل » . هذه هي نماذج من الافكار والشعارات التي تروج لها العسكرية الاميركية .

في الماضي القريب وقبل ابرام اتفاقية درء الحرب النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية شغلت نظرية امكان استخدام الحرب النووية ـ الحرارية مكانا بارزا في مخططات البنتاغون ، وكان يقوم على اعداد مثل هذه النظرية عدد معين من الباحثين ومؤسسات علمية بكاملها . وقد كان أيديولوجيا العسكرية الاميركية يؤكدون بأن الصدام النووي ـ الحراري ليس خطرا على اميركا الى ذلك القدر فيما لو اتخذت الاجراءات التحضيرية المناسبة .

عمل النكرة « فرنيك » علـى تعليم الاميركيين حول « كيفيـة الوقاية من القنبلة الهيدروجينية » ، وقام العقيـد « مورنس » و « كيمبال » بطمأنة الاميركيين « يمكنكم اتقاء القنبلة » ، كما صرح المعلق الصحفي فريكلاند بكل ثقة : « بأن الناس الذين يموتون من جراء حوادث السيارات ودخان السجائر هـم اكثر من الذيـن سيهلكون من جراء تساقط الغبار الذري بعـد حرب نووية » ، والفيزيائي العسكري المعروف « تيلر » في كتابه « آثار هيروشيما » قام بشن هجوم على الخط الرافض لاستخدام السلاح النووي في النزاعات ، اذ ـ برايه ـ يحمل الولايات المتحدة الاميركية خسارة

ليست بقليلة .

في السبعينات وفي مجال تكوين نظريات ونماذج (موديلات) الصدام النووي ـ الحراري الذي من الممكن الاقدام عليه اكتسب « كان » Khan مدير معهد غودزونف ومؤلف نظرية « التصعيد النووي » شهرة كبيرة . يعالج « كان » في كتبه المبكرة « حول الحرب النووية ـ الحرارية » و « افكار عن اللامعقول » احتمالات مختلفة بحجومها وأبعادها عن الصدام النووي هادفا بشكل واضح التخفيف من آثار مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في هذا الصدام ، فالولايات المتحدة الاميركية ـ حسب حساباته ـ تستطيع ان تنفذ مخططات الحرب النووية ـ الحرارية بشكل يمكن فيه للضربة الجوابية أن تدمر ٥ بالمئة فقط من المناطق الصناعية من بين (٥٣) مركزا رئيسيا للولايات المتحدة . أمام هذا الاحتمال ـ الذي من الواضح انه يقوم على فكرة الحرب الوقائية ـ يلزم للولايات المتحدة فقط بضع سنوات ـ كذا ـ لاستعادة طاقتها الصناعية .

ويؤكد « كان » بأنه حتى في حالة تدمير المناطق الرئيسية الـ (٥٣) للولايات المتحدة فان ذلك سوف لا يشكل هلاكا لأميركا . وفي غمرة التفاؤل هذه اندفع « كان » في هوة اللامعقول اذ كتب يقول : حتى ولو تلوثت (١٠٠) منطقة من أميركا ، فان الولايات المتحدة الاميركية مع ذلك سوف لا تفقد القدرة على الحياة .

في عام ١٩٦٥ صدر كتاب « كان » « حول التصعيد » . في هذا الكتاب يعطي « كان » (٤٤) درجة (موزعة على سبع مجموعات) للاطوار الانتقالية المختلفة بدءا من زيادة حدة « الحرب الباردة » حتى « الحرب التشنجية » ، وهو يشبه تصعيد النزاع النووي بمصعد كهربائي في بناء تجاري عام مؤلف من سبعة طوابق ، ولدى كل طابق هنالك خيار معين من وسائط واحتمالات الحدة المختلفة .

تضم « الطوابق » الاولى مختلف مراحل زيادة حدة التوتر السياسي والبسيكولوجي والعسكري الذي من جرائه تبدأ الحرب

العادية الكبيرة ، ومن ثم تندلع الحرب النووية الساخنة . وحسب درجة التصعيد تتسع بشكل حاد أبعاد الاعمال النووية ، ومن الدرجة (٣٩) حتى الدرجة (٤٤) تتحول هذه الاعمال النووية الى صدام نووي ـ حراري شامل مع ضربات توجه الى المراكز المأهولة بالسكان بهدف تدمير المصادر البشرية والمادية للجهة المعادية » (١) .

في نهاية الستينات وبداية السبعينات صار يؤثر بشكل واضح على المناظرات الاميركية حول قضايا الحرب النووية ـ الحرارية ذلك العامل وهو النمو الجدي للقدرة الدفاعية للاتحاد السوفياتي ، لذلك بدأ « كان » يصبح أكثر حذرا في تكوين « وصفاته » في استخدام الحرب النووية ـ الحرارية « المسيطر عليها » كأداة سياسية ، وقد اعترف « كان » بأن توازن القوى في مجال الاسلحة الصاروخية ـ النووية قد تغير فعلا بشكل دراماتيكي على مدى السنوات الاخيرة . وقد فقدت الولايات المتحدة الاميركية « التفوق الاستراتيجي » ، ولاحت « حالات التوازن التام في الاسلحة الاستراتيجية » ، غير انه لم يرتبك من جراء ذلك العامل وهو تهاوي الموضوعة الرئيسية لمخططات تصعيد التهديد والصدامات المسلحة القائمة على أساس افتراض التفوق العسكري الاميركي . ومع أن « كان » يعترف بالحالة الاستراتيجية الجديدة والتي هي في غير صالح أميركا الا انه لا يقوم بعمل استنتاج لصالح العدول عن خط « سياسة القوة » الذي تكشف عدم صحته .

يطرح منظر المجمع الصناعي ـ الحربي « الموقر » هذا عددا كاملا من الحجج لدعم وتأييد مخططات التعزيز الحاد لسباق التسلح ، ويدعو الى عدم التلكؤ في البدء بانتاج أنواع جديدة نوعيا من الاسلحة الاستراتيجية . فبالنسبة للولايات المتحدة الاميركية من المهم جدا ذلك العامل بحد ذاته وهو البدء بامتلاك تكنولوجيا

---

1) H. Kahn. On Escalation. London, 1965.

عسكرية جديدة ، يؤكد هذا الخبير في تصعيد العدوان ، ومن الواضح أن الحساب يقصد الى جر الولايات المتحدة الاميركية نحو حلقات دورية جديدة من سباق الاسلحة الصاروخية . وبذلك يتم لقادة المجمع الصناعي ــ الحربي الحصول على اعتمادات جديدة بعشرات بل ومئات المليارات من الدولارات لصنع أنواع جديدة من الاسلحة . وقد كان « كان » احد أكثر الدعائيين عنادا لاقامة شبكة دفاعية مضادة للصواريخ ، ويؤكد « كان » أن هذه الشبكة الدفاعية المضادة للصواريخ يمكن أن تكون كسيف تستطيع الولايات المتحدة الاميركية في ظله أن تمارس بنجاح أكبر الحرب السياسية والبسيكولوجية وسياسة التهديد والانذار ، وفي حال اندلاع صدام نووي ــ حراري يمكن لهذا النظام المضاد للصواريخ ــ يطمئن هذا العالم العسكري ــ أن يجنب أميركا « الآثار الخطيرة للغاية » .

يعتبر « كان » تحليله محاولة نظرية بحتة « للنظر في اللامعقول » واخضاع الحرب النووية « للتفكير العاقل » ، ويقوم المغزى السياسي لنظرية « التصعيد » على التالي : حتى في ظروف التطور الحالي الذي لم يسبق له مثيل لوسائط التدمير الشامل يبقى لدى الولايات المتحدة الاميركية مع ذلك امكانية استخدام السلاح الصاروخي النووي ــ الحراري كوسيلة معقولة لسياسة الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية .

كانت أبعاد النشاط الايديولوجي للدوائر العسكرية الاميركية تنمو بشكل حثيث . فمن أجل تلبية متطلبات واحتياجات آلة الحرب في سنوات ما بعد الحرب أصبحت تقام « مصانع للادمغة » كاملة . وقد كانت هذه المصانع في حوزة البنتاغون وتقوم باعداد فصول معينة من الحسابات العسكرية ــ السياسية للولايات المتحدة الاميركية . يوضح العالم الاميركي المعروف ليب « مصانع الادمغة » قائلا : انها تجمع لعدد من الخبراء والاخصائيين وادارة أعمالهم من أجل حل القضايا المعقدة عن طريق اختيار المعطيات المناسبة وجعلها على شكل نظم التحليل العملياتي وغالبا ما يتم هذا بواسطة النماذج

(الموديلات) الرياضية والآلات الحاسبة الالكترونية . وهنا في هذه « المصانع » يقومون بالابحاث حول المسائل العامة للسياسة والاستراتيجية ، ويعيرون اهتماما كبيرا للاعمال في مجال تحليل النظم ونظرية « اللعب الحربية » والدراسة الشاملة « للعوامل البشرية » (من ضمن ذلك استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية). على مثل هذه الابحاث حصلت عشرة من أضخم المراكز العلمية في عام ١٩٧١ على ربع مليار دولار ، وعمل في هذه المراكز حوالي (١٢) ألف عالم .

ذكر ديكسون مؤلف كتاب « مصانع الادمغة » الذي صدر في عام ١٩٧١ في أميركا أن تغييرات قد طرأت مؤخرا في وسط المراكز العلمية التابعة للبنتاغون « فقد صعد الى المكان الاول معهد التحليلات الدفاعية L.D.A. ضمن ترتيب « مصانع التفكير » العسكرية . وقد أحدثت هذه المؤسسة السرية الاكثر شأنا من حيث التصنيف فيعام ١٩٥٦ عندما حاول وزير الدفاع « ويلسون » حل الخلافات بين مختلف فروع القوات المسلحة الاميركية بواسطة التحكيم ، وبشكل خاص الخلاف الذي كان ناشبا بين القوات المسلحة الجوية والقوات المسلحة البحرية حول صواريخ « مينيتمن » و « بولاريس » ، غير أن المعهد لم يستطع أن يكون حكما ، اذ لم تكن لا القوات المسلحة الجوية ولا القوات المسلحة البحرية مهتمين بالحل الموضوعي للخلاف . ومع ذلك فان دور معهد التحليلات الدفاعية L.D.A. في الحياة السياسية ــ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية استمر في الازدياد . وقد تم في هذا المعهد تجميع عدد كبير من النظريين الاميركيين المعروفين ، هذا ويقوم المعهد بانتظام باصدار المجلدات الضخمة عن الابحاث التي تم اجراؤها حول قضايا العصر الحساسةالسياسية والاستراتيجية. كذلك تجري في هذا المعهد أعمال بحث ذات طابع تطبيقي لصالح البنتاغون ، فالعاملون فيهذا المعهد اعدوا مثلا توصيات واقتراحات لعمليات الجيش الاميركي ضد حرب العصابات (الانصار) في

بلدان جنوب ـ شرق آسيا ، وقاموا بأبحاث حول دور العسكري الاميركي في القوات المسلحة للدول الخاضعة للولايات المتحدة الاميركية ، واصدروا مراجع بالحرب النفسية للبنتاغون .

عارضت إدارة معهد التحليلات الدفاعية بشكل حازم التسوية السياسية في فيتنام ، وقد كان العاملون في هذه المؤسسة التابعة للبنتاغون مهتمين بالبحث عن « وصفات » تؤمن للدوائر العسكرية امكانية متابعة العدوان في الهند الصينية لأمد غير محدود . وقد ورد في احد التقارير الصادرة عن المعهد مؤخرا بأنه يجب ألا تلغى مخططات حل المسألة الفيتنامية بواسطة القوة العسكرية . وحسب راي واضعي التقرير فقد ابدت الولايات المتحدة الاميركية فهي فيتنام « حذرا غير ضروري » ، فالاعتبارات السياسية غالبا ما « حددت » نشاطات العسكريين ، وعرقلت عليهم متابعة الحرب في فيتنام حتى النصر . وان مثل هذه الآراء كانت معروفة منذ زمن الجنرال « ماكارثر » الذي كان يدعو الى الاستخدام اللامحدود للقدرة الاميركية في كوريا . ان مثل هذه الممارسات التي على هذا القدر من العدوانية كانت تعتبر وقتها غير قائمة على أساس علمي ومبرر حتى في واشنطن الرسمية نفسها. لكن كما يبدو فان اخفاقات « سياسة القوة » السابقة قليلا ما علمت أيديولوجيي عسكرية الولايات المتحدة الاميركية شيئا ما .

يبقى معهد « ريندكوربوريشن » واحدا من أهم معاهد الابحاث الاميركية ، وقد تأسس هذا المعهد من قبل القوات المسلحة الجوية في عام ١٩٤٨ بهدف « التمكن من استخدام المنجزات العلمية والثقافية والابداعية من اجل تأمين سلامة وامن الولايات المتحدة الاميركية » . وان أعمال العاملين في هذا المعهد ـ في جزئها الاكبر ـ تعتبر سرية للغاية ، وفي كل أقسام المعهد يجري اعداد مغلق للغاية لمسائل الاستراتيجية وتطوير النظم الصاروخية الضاربة للقوات المسلحة الجوية . وتبذل محاولات للتنبؤ في مسألة الحرب ، وغالبا ما تساعد استنتاجات العاملين في معهد « ريند » على تهيئة

الاجواء في الدوائر الاميركية الحاكمة لصالح التسلح الحاد .

ويوجد هنالك معهد « غودزونف » الذيانفصل عن معهد « ريند » في عام ١٩٦١ ، وهو قريب منه « مـــن حيث الاختصاص » ، وتتسم اعمال المعهد بدعوة ثابتة للحكومة الاميركية من أجل اعطاء مسألة « الاستخدام الاعظميلعامل القوة العسكرية » اهتماما كبيرا.

فمثلا في التقرير الضخـم الـذي أعـده معهد « غودزونف » « الازمات والسيطرة على التسليح » يتم التأكيد على أن السبب الرئيسي للازمات الدولية واخفاقات الولايات المتحدة الاميركية في مجال السياسة الخارجية يكمن « في عدم الاستقرار في مجال التسليح » . ومثل هذه الافكار أيضا تتطور في التقرير المعنون ب « أسس المجادلات الاستراتيجية لأعوام ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ » والذي تم اعداده لصالح وزارة الدفاع الاميركية ، والـذي كلف دافعي الضرائب الاميركيين (٢٣٠) ألف دولار . ويذكر كراس معهـد غودزونف الذي يحمل عنوان « العوالــم الاحـد عشرة لبداية السبعينات » بأبشع صفحات الروايات الخياليـــة حيث تسرد الكوارث المحيقة بالجنس البشري .

وفي هذا المعهد لا يتوفر الا مكان ضئيل جدا للاستشارات حول الطرق السلمية لحل القضايا الدولية ، اذ أن مثل هذه الاستشارات والاقتراحات تعتبر « استسلامية » من قبل العسكريين الاميركيين .

لا يقدم معهد « غودزونف » أفكاره للبنتاغون فقط ، فهذه الافكار تجد لنفسها رواجا واسعا أيضا في دوائر الاحتكارات العسكرية التي تعيش على حساب « الحرب الباردة » وسباق التسلح ، ففي المعهـد تجري حلقات بحث ودراسة منها موضوع « السبــاق السياسي ــ العسكري للحرب الاستراتيجية » ، ويشترك في هذه الحلقات ممثلو شركات « هورت أميركان افييش » و « لوكهايـد ايركرافت كوربوريشن » واحتكارات صناعية أخرى ، وهؤلاء جميعا يتمتعون بامكانية الوصول الى المعلومات السرية .

تقوم « مصانع الادمغة » البنتاغونية وكذلك معهد ماساتشويتس

للتكنولوجيا وجامعة جورج واشنطن والجامعة الاميركية وجامعة بريستون وجامعات أخرى (حوالي النصف من بين (٧٥٠) جامعة اميركية موجودة في الولايات المتحدة الاميركية يملك قسما للعلاقات الدولية) حسب العقود المبرمة مع البنتاغون باجراء أبحاث واسعة حول « المشاكل الاجتماعية » للحرب ودراسة الخصائص السياسية والاقتصادية لمناطق النزاعات المسلحة والحركات الثورية الاكثر احتمالا .

بهذه الطريقة تم اعداد العملية الخسيسة « كاميلوت » التي تم تنفيذها في تشيلي من قبل البنتاغون ووكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٦٥ ، ففي أثنائها ظهرت وجوه مستعدة لأن تساعد على قيام أنظمة سياسية عميلة للولايات المتحدة الاميركية في بلدان أميركا اللاتينية ، كما كانت قد وضعت كذلك « قوائم سوداء » للمسؤولين غير المرغوب فيهم من قبل واشنطن والمعرضين للتنحية . وقد كشفت أوساط الرأي العام التقدمية في أميركا اللاتينية النشاط العدواني لآلة البنتاغون الحربية المتسترة بقناع الابحاث العلمية ، مما اضطر البنتاغون للعدول عن « كامياوت » ، ولكن عوضا عن هذا المشروع الفاشل بدأت في مختلف مناطق أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا عمليات أخرى مثل « سيمباتيكو » و « جوب ــ ٤٣٠ » ...

في عمليات البحث النظرية والممارسات العملية يحفظ قادة آلة الحرب الاميركية مسألة المتانة الايديولوجية لهيكل سياسة العدوان الاميركية في حالة من الانتباه واليقظ الدائم . اذ تبرز هذه المسألة أمام قادة الولايات المتحدة الاميركية من جراء اشتداد الحركة المعادية للعسكرية في البلاد واستياء الرأي العام من سيطرة المجمع الصناعي ــ الحربي وزيادة حدة الصراع الاجتماعي . ففي الاجواء العليا لسياسة واشنطن وفي « مصانع الادمغة » يجري اعداد النظريات والمفاهيم التي تكمن وظيفتها وأدوارها الاجتماعية في تحويل أفكار الاميركيين لصالح الخط السياسي العسكري للولايات

المتحدة الاميركية .

يخدم برنامج النشاطات الداخلية لوزارة الدفاع الاميركية نفس هذه الاهداف ، فمجموعة الاجراءات الثقافية والعملية التي اعلنتها حكومة نيكسون تهدف الى « حل المشاكل الداخلية الحادة » وكسب دعم وتأييد المواطنين لنشاط المجمع الصناعي ـ الحربي وأعمال النظام العسكري على المستوى الدولي ، اذ يشير المعلقون العسكريون ـ السياسيون البرجوازيون الى أن « البنتاغون القلق جديا من عدم ضمان مؤخرته يعتقد أنه بهذا الشكل يؤمن تدعيم الامن القومي » (١) . أي بمعنى آخر العمل على قمع الحركة المعادية للحرب في البلاد قبل كل شيء ، والمهيأة لأن تبلغ درجة عاليا في الولايات المتحدة الاميركية . وأفضل دليل على ذلك تلك المظاهرات التي تعد بالآلاف والتي انطلقت في سنوات السبعينات من أجل انهاء الحرب ـ العار في فيتنام .

بالرغم من انه توجد في الولايات المتحدة الاميركية دوائر اخرى ذات نفوذ ترتبط مصالحها المشبوهة بسباق التسلح ، الا أن عددا أكبر من الاميركيين يعي بأن تلبية المصالح القومية للبلاد تتم بتحديد الاسلحة الاستراتيجية وليس بزيادتها ، وبدرء الحرب النووية ـ الحرارية وليس في التحضير اها والنفخ فيها .

بين عناصر الواقعية التي ظهرت مؤخرا في سياسة الولايات المتحدة الاميركية لا تقل أهمية تلك التوجيهات نحو الحل البناء العملي للقضايا المتعلقة بدرء الحرب في القرن المعاصر وتحديد الاسلحة الاستراتيجية .

ان في هذا مصلحة على قدم المساواة للاتحاد السوفياتي ـ الذي يشكل النضال من أجل السلم ونزع السلاح توجها تقليديا في السياسة الخارجية ـ وللولايات المتحدة الاميركية وللشعبين السوفياتي والاميركي ولكل الشعوب المحبة للسلام .

---

1) J. Donovan. Militarism. USA, P. 208.

وبالذات فان وجود مجالات هامة من المصالح المشتركة والمتفقة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يسمح باقامة قاعدة متينة للتعاون الواسع والدائم بين كلتي الدولتين ، والموجه لصالح كل الشعوب ولصالح قضية السلم في كل العالم . فقد اعتبرت نتائج المحادثات السوفياتية ـ الاميركية على مستوى القمة في حزيران ١٩٧٣ وبشكل خاص الاتفاقية غير محدودة الامد المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول درء الحرب النووية ، والمبادىء الاساسية الموقعة في واشنطن للمفاوضات حول الحد المستمر من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية خطوة هامة على الطريق نحو تقليص خطر الحرب النووية وفي نهاية المطاف نحو ازالتها ، وحددت نظاما من الضمانات الواقعية للامن الدولي .

– ايديولوجية العنف مع التوريد الى البيت

لم تأت التغييرات الايجابية الحالية في الموقف الدولي التي استقبلت بالتأييد من قبل شعوب العالم على مزاج أولئك الذين كانوا يؤكدون على « التهديد الشيوعي » ويحضرون لحرب جديدة ، وبشكل خاص القادة العسكريين لحلف ناتو الاكثر تهورا وقادة المجمع الصناعي ـ الحربي للولايات المتحدة الاميركي ، اذ لم يلائم هذه الدوائر انتهاء « الحرب الباردة » والتغييرات الايجابية الجارية على المستوى الدولي ، ويستمر سباق التسلح الذي سعَّره الامبرياليون . وفي الدول الامبريالية العظمى لا يجري اي تقليص في النفقات العسكرية، ويستمر تواجد العديد من القواعد العسكرية على حدود الدول الاشتراكية .

في الخطاب الذي القاه ليونيد بريجنيف أمام التلفزيون الاميركي قال : « في ايامنا ـ وانتم تعرفون عن هذا أيضا ـ ما زال هنالك

بعد كثير من هواة تعزيز التحضيرات العسكرية وسباق التسلح وليس مناقشة مسائل الانفراج والتعاون السلمي بروح بناءة » (١).

تسعى المجموعات العسكرية للدول الامبريالية بمختلف الطرق لحل مسألة الاعداد الايديولوجي والاخلاقي – البسيكولوجي للمواطنين ولأفراد القوات المسلحة . ففيما يتعلق بهذا الموضوع يمكن الاشارة مثلا الى قرار حكومة وكونغرس الولايات المتحدة الاميركية حول التحويل الكامل اعتبارا من تموز ١٩٧٣ الى التشكيل المحترف والمتخصص للقوات المسلحة ، والى الاجراءات المتخذة لزيادة الاهتمامات المادية للعسكريين في الجيش الاميركي وجيش المانيا الغربية .

تنفق الهيئات العسكرية في الدول الامبريالية وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية الاموال الطائلة على الاعداد الايديولوجي للمواطنين ولأفراد القوات المسلحة بروح الاخلاص للنظام البرجوازي والكراهية نحو الشيوعية . ان احتدام الصراع الايديولوجي في العالم المعاصر – الشيوعي والبرجوازي – هو قانون موضوعي يعكس بذاته التناقض الاساسي لهذا العصر في المجال الايديولوجي ، وهو التناقض بين الراسمالية والاشتراكية ، وهذا الصراع لا يمكن له أن يهدأ وعلى العكس فانه يزداد حدة أكثر فأكثر .

كتب لينين في كتابه « ما العمل » في عام ١٩٠٢ ما يلي : « ان المسألة تتلخص في شيئين فقط : اما الايديولوجيا البرجوازية أو الايديولوجيا الاشتراكية ، ليس هنالك وسط طالما لم تخرج البشرية بأية ايديولوجيا اخرى ثالثة . نعم وبشكل عام لا يمكن في الاشتراكية او اي ابتعاد عنها يعني تعزيزا للايديولوجيا المجتمع المزق بالتناقضات الطبقية أن تكون هنالك أيديولوجيا لا طبقية او (فوق طبقية) ، لذا فان اي تساهل في الايديولوجيا

---

(١) البرافدا ٢٥ حزيران ١٩٧٣ .

البرجوازية » (١) .

ان أيديولوجيا العسكرية متعددة الوجوه والاشكال ، فهي تظهر في النظريات والمفاهيم المعدة من قبل العلماء العاملين في خدمة المجمع الصناعي ـ الحربي ، وفي كل نشاط يومي لقادة الدوائر العسكرية في قيادة وتوجيه الصحافة والتلفزيون والراديو ووسائل الاعلام الاخرى في الولايات المتحدة الاميركيـة ، وفي المؤتمرات والاجتماعات وحلقات البحث التي تعقد بانتظام من قبل آلة الحرب بغية ممارسة النفوذ على تيارات الراي العام الاميركي .

لقد اصبحت الاجراءات الدعائية عنصرا لازما لنشاط الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية العسكري والسياسي ـ الخارجي ، ففي قسم من أجواء واشنطن العليا وبظروف اعادة الموقف العام في العالم الى حالته الطبيعية والبدء بتحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يعمد بشكل خاص الى تعزيز الوسائل الايديولوجية للصراع .

ان قادة المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي بالمقارنة مع الدوائر الرسمية على استعداد للذهاب الى ما هو ابعد في الدعاية اليومية والموجهة لنشر وجهات نظر وآراء العسكرية . فأجهزة الاعلام من راديو وتلفزيون وسينما وصحف ومطبوعات ينظر اليها مـن قبل هؤلاء القادة على أنها الساحة التي تدور فيها المعركة من أجل كسب عقول الناس ومن أجل تثبيت هذا الخط أو ذاك . ويعتقد قادة المجمع الصناعي ـ الحربي انه بمساعدة الحملة الدعائية الجارية على نطاق واسع يمكن تحويل الرأي العام لصالحهم وتأجيج الميول الشوفينية وهوس العسكرية في البلاد والحصول على تأييد برامج السياسة الخارجية البعيدة عـن المصالح الحقيقيـة للشعب . ويستخدم قادة المجمع الخدمات التي يقدمها منافقو الامبريالية من طلبة الدبلوم والصحفيين والمعلقين والناشرين بغية اعداد الرأي

---

(١) لينين ـ المؤلفات الكاملة الجزء السادس ص ٣٩ ـ ٤٠ .

العام الاميركي والاجنبي لصالح الاعمال السياسية والعسكرية الموجهة ضد دول المنظومة الاشتراكية وضد حركات التحرر الوطني، وقد شهدت فلسفة العنف السياسي في الولايات المتحدة الاميركية في تطورها عددا من مراحل الارتقاء .

في سنوات ما قبل الحرب كانت خدمات الدعاية في مجملها تشكل أقساما غير كبيرة في ادارة مخابرات الجيش والاسطول . والاحتكارات الكبيرة في ذلك الوقت والمرتبطة بالصناعة الحربية لم تعمل في حقل الدعاية بشكل انتظامي . وقد حدث الانعطاف في سنوات الحرب العالمية الثانية عندما قامت الهيئات العسكرية بشن حملة بسيكولوجية واسعة ضد ألمانيا الفاشية . ثم اخذت الاجهزة العاملة في حقل المعلومات في تلك المرحلة أبعادا هامة ، فبعد الحرب قام كل من الجيش والاسطول والطيران بتأسيس ادارات خاصة « للعلاقات مع الاوساط الاجتماعية » خاضعة للوزير المختص بكل فرع من فروع القوات المسلحة ، وبدات هذه الادارات اعدادا أيديولوجيا واسعا للمواطنين وحملة دعائية مضادة للشيوعية، يكمن محتواها الاساسي في التهجم على النظام الاشتراكي وتزوير وتشويه سياسة وأهداف الاحزاب الشيوعية وتعاليم الماركسية ـ اللينينية ، وتحت ظل الشعارات الزائفة المضادة الشيوعية قام الايديولوجيون الامبرياليون بملاحقة وتسميم كل ما هو طليعي وثوري ، وسعوا الى شق صفوف الكادحين وتجميد كل القوى التقدمية ، وتحت الراية السوداء لمعاداة الشيوعية توحّد وفي الوقت الحاضر كل أنصار « سياسة القوة » : الاوليغاريا المالية وآلة الحرب والفاشيون والتجمعات الرجعية وكل الاتباع السياسيين والفكريين للامبريالية الرجعية . ووجد قادة المجمع الصناعي ـ الحربي أنفسهم منقسمين أيضا في النشاط الايديولوجي . وفي هذا الاوركستر المعادي للشيوعية يشغل مكانا بارزا رجال الدعاية العسكريون ذوي الميول الرجعية والجنرالات والدوائر الصناعية في الولايات المتحدة الاميركية . وقام هؤلاء

بتطبيق برنامج ما يسمى « بالصلات الشعبية » للهجوم الواسع على عقول ونفوس ملايين الناس . ويحاولون الحط من السياسة اللينينية الخارجية للاتحاد السوفياتي ومن خطواته المحبة للسلام على المستوى الدولي ومن مبادىء التعايش السلمي للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وتبرير « ضرورة » تعزيز الاستعدادات العسكرية ... وبمحصلة كل هـــذه التغييرات صار ينظر الى البنتـــاغون ليس فقط كمركز يجــري فيــه اعــداد المخططــات الاستراتيجية وتعيين وتحديد أفراد القوات المسلحــة أو الانواع الجديدة من الاسلحة ، وانما أحيانا صارت تصدر عن وزير الدفاع ومساعديه المقربين التوضيحات حول مسائل السياسة الخارجية وصياغة مبادىء وتوجيهات النشاط الدبلوماسي في مناطق معينة من العالم . واذا ما قورنت مــن حيث المحتوى خطابات وزيري الدفاع والخارجية للولايات المتحدة الاميركية فانه من غير الممكن التمييز : أيــن ينتهي رأس المؤسسة العسكريــة واين يبـــدأ ناظر الخارجية .

ليس نادرا ما يأخذ قادة البنتاغون على عاتقهم دور مجلس الدولة ويعرضون في تصريحات عامة الخط الرسمي للولايات المتحــدة الاميركية على المستوى الدولي . ففي هذا الشأن تؤكــد جريدة « نيويورك تايمز » أن « البنتاغون يلعب الآن دورا أكثر أهمية في التصريحات حول السياسة الخارجية ، وفي تنفيذ هذه السياسة اكثر من أي وقت مضى » . وبالمناسبة فقد أكدت بشكل رسمي حكومتا الحزب الديمقراطي لدى كل من الرئيسين كيندي وجونسون أسبقية البنتاغون على مجلس الدولة (مجلس الوزراء) في اعطاء المعلومات للرأي العام عن العلاقات الدولية . عندئذ انيطت بوزير الدفاع مسؤولية تقديم تقرير سنوي للكونغرس عن الموقف العسكري في العالم . في عام ١٩٧٠ حاول وزير الخارجيــة وليم روجرز استعادة امتيازات مجلس الدولة وتقديم مشروع مناسب ، الا أن الرئيس نيكسون نفسه تقـــدم الى الكونغرس برسالته عـــن

السياسة الخارجية .

لقي النشاط الايديولوجي والدعائي للبنتاغون نهوضا خاصا بعد التعليمات الخاصة لمجلس الامن القومي والمصادق عليها من قبل الرئيس ايزنهاور في عام ١٩٥٨ حول اعطاء الهيئة العسكرية صلاحية « مهمة ايصال المعلومات الى المواطنين المدنيين عن الاخطار التي تهدد الولايات المتحدة الاميركية » ، عندئذ كان من الطبيعي أن يدور الحديث قبل كل شيء عن « التهديد الموهوم من جانب الشيوعية » ، وكان قد أشار ايزنهاور نفسه الى ذلك عندما أكد في عام ١٩٦٢ لدى معالجة مسائل الدعاية في الكونغرس على أن « الحاجة الى دعاية مناهضة للشيوعية هي أكثر من واضحة » (١).

حسب رأي المعلقين السياسيين ـ العسكريين الاميركيين أعطيت للضباط الكبار حرية كبيرة فيما يتعلق بطرق تنفيذ تلك التعليمات ، وفي الدوائر الصناعية ـ العسكرية لم يتلكؤا في استخدام الحرية الموفرة لهم للقيام بحملة دعائية نشيطة مناهضة للشيوعية في اوساط الطبقات الواسعة من السكان . وقد أصبح هذا النوع من النشاط باعتباره شكلا من أشكال الصراع الطبقي دائما وصار يتخذ ابعادا أكبر فأكبر .

عمليا من غير الممكن تحديد الجهة المشتركة في أعمال الدعاية للمجمع الصناعي ـ الحربي بدقة ومهما بذل من جهد على ذلك . وفي كل الاحوال حتى رجال الكونغرس المهتمين بشكل خاص بهذا الموضوع لم يتمكنوا من الحصول على معلومات كاملة حول ذلك . وفي حال ظهور بعض المعلومات في الصحافة من وقت لآخر عن نفقات وزارة الدفاع على برنامج « الصلات الشعبية » ، فان الاحتكارات الصناعية تمتنع قطعيا عن رفع الستار عن ابعاد عملها الايديولوجي الذاتي في اعداد الراي العام بروح ديماغوجيا العسكرية الاميركية .

---

1) **Military Cold War Education and Speech Review Policies. US Senate, 87th Congress, 2nd Session 1962, Part I, P. 6.**

مــن عام ١٩٥٢ ولغاية ١٩٥٩ وضع الكونغرس سقوفا ماليــة خاصة ، الا أنه كان يتم تجاوزها دائما مــــن جراء نفقات أعمال الدعاية لوزارة الدفاع ، وفي عام ١٩٦٠ الغيت هذه السقوف ولم تتجدد نهائيا . وزادت نفقات الدعاية بشكل حاد ، ففي عشر سنوات زادت أكثر من عشر مرات . ووفق الحسابات التقريبية المعمولة على أساس المعطيات الرسمية لوازرة الدفاع الاميركية تنفق مختلف اجهزة البنتاغون سنويا حوالي (٢٨) مليون دولار علــى برنامج « الصلات الشعبية » ، ومن الواضح أن هذه المعطيات الرسمية مخفضة ، فوفق حسابات « فوند القرن العشرين » مثلا تشكل النفقات العامة للبنتاغون على الدعاية (١٩٠) مليون دولار سنويا .

في الصراع من أجل الاستحواز علــى فكر المواطنين المدنيين وأفراد القوات المسلحة تستخدم الدوائر العسكرية الاميركية بشكل نشيط احدث منجزات العلم والتكنيك ، هذا وان التطور العاصف في الوسائل التكنيكية للدعاية الذي مكن مــــن ايصال الصحف والراديو والتلفزيون الى كل عائلة سمح عمليا بجعل كل انسان موضوعا للتأثيرات الايديولوجيــة ، وفي المستقبــل القريب فان احتمالات التطور في هذا المجال أكثر ضخامــة ، وفي البنتاغون يعتقدون أن دور وسائط الدعاية في السياسة والاستراتيجيــة سوف يزيد باطراد .

يتمتع الجنرالات الاميركيون الآن بامكانات تكنيكية هائلة من أجل نشر افكارهم الرجعية داخل البــلاد وفي الخارج . « اذا أخــذ بالحسبان أن (٢٤) مليون ميل من اصل (٣٠) مليون ميل لشبكة الاتصالات القومية في الولايات المتحدة الاميركية تتبع للبنتاغون او تخضع له بشكل أو بآخر فانه يصبح من الواضح جدا دور الدوائر العسكرية في هذه الشبكة » . ذكر ذلك « شيللر » البروفسور في جامعة أيلينوي في كتابه « وسائط الاعلام والمعلومات والامبراطورية الاميركية » الذي صدر في عام ١٩٧٠ ، ويضيف المؤلف مشيرا الى أن « كل الوسائط التكنيكية لنشر المعلومات الاكثر ضخامة تبدو

في الولايات المتحدة الاميركية تحت تصرف المجمع الصناعي ــ الحربي وبدون مراقبة » ــ وبرأيه ــ « تعتبر مراقبة وسائط الاعلام والمعلومات اول خطوة نحو السلطة السياسية » .

تعتبر الولايات المتحدة الاميركية أعظم دولة صحفية في الغرب ، وتلعب أجهزة الاعلام الاميركية دورا رائدا في « سوق الاخبار » لنجزء الاشتراكي من العالم . وان للموضوعات العسكرية توارد دائم في الكثير من الـ (١٥٠٠) صحيفة تصدر يوميا في الولايات المتحدة الاميركية وآلاف المجلات والمطبوعات الدورية الاخرى . وتقوم وكالتا الانباء الرئيسيتان « اسوشيتدبرس » و « يونيتدبرس انترنشل » بتزويد كل الدول الاجنبية عمليا بالمعلومات . وبالتالي فان هذه الدول مضطرة بالنتيجة لأن تنظر الى العالم بعيون هاتين الوكالتين . وتعتبر شبكات الراديو والتلفزيون « أي ــ بي ــ سي » و « سي ــ بي ــ سي » و « ان ــ بي سي » مصادر للاخبار بالنسبة لملايين الناس في الولايات المتحدة الاميركية وخارجها ، وعن طريق هذه الشبكات تنتشر على نطاق واسع وجهات نظر العسكرية الاميركية ، وتقوم بعض دور الطباعة والنشر الاميركية بخدمة المجمع الصناعي ــ الحربي بشكل صريح مثل مجلة « يونايتد ستيس نيوز اند وورلد ريبورت » . ويقوم المجمع الصناعي ــ الحربي باستخدامه وسائط الاعلام والاتصالات الضخمة بتوجيه دعاياته المسمومة الى كل بيت اميركي . وان لسمات المقالات الصحفية المحشوة بالاضاليل وبرامج الراديو والتلفزيون المليئة بما يلائم العسكريين والرجعيين في الولايات المتحدة الاميركية لهي كما قال الشاعر يفغيني ايفتوشنكو:

تدخل الجسم
تضرب الاضلاع من طيرانها
كما السهام المسمومة
ومن جديد تنطلق في أحد ما . (١)

---

(١) يفغيني يفتوشنكو ، باطن تمثال الحرية . مجموعة « الجسر الشادي » . موسكو ، ١٩٧٢ ، صفحة ١٣٤ .

في دولة « النموذج الاميركي للحياة » الخادع و « حرية الصحافة » و « الديمقراطية » تخضع أجهزة الاعلام لرقابة السلطات الكاملة . ان تنسيق نشاط الدعاية الاميركية يجري بمختلف الطرق والاساليب ، الا ان خيوط الادارة والتوجيه تتجمع دائما في أعلى مستوى وتتركز في أيدي القيادة العليا ـ في البيت الابيض والبنتاغون والحكومة . وتحفظ آلة الحكومة المعقدة تحت مراقبتها بكل فصول النشاط الدعائي والايديولوجي وكل مؤسسة كبيرة للنشر والراديو والتلفزيون عمليا . وتحتل دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي في هذه الآلة المعقدة المكان البارز ، اذ تلعب وزارة الدفاع دورا جوهريا بالغا في ادارة وسائط الاعلام والثقافة الاميركية . أن مهمة قيادة النشاط الدعائي والايديولوجي مناطة بوزير الدفاع الاميركي . ويدير العمل في هذا المجال بشكل عملي مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة مع الاوساط الاجتماعية الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة .

حسب أوامر وزير الدفاع الاميركي الصادرة بتاريخ ١٩ تموز من عام ١٩٦١ تتكون دائرة مسؤوليات مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة من (١٢) مسألة أساسية . وتشمل هذه المسائل الاساسية اعداد خط دعائي عام للبنتاغون ، واقامة رقابة على كل المواد والمواضيع التي لها علاقة بشؤون نشاط وزارة الدفاع والنظر في الخطابات الرسمية والتصريحات الصحفية بغية تأكيد مطابقتها للخط الرسمي واعداد تحليل للاخبار والمعلومات لوزارة الدفاع وهيئة رؤساء الاركان ... (١) . ويعتبر مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة شخصية ذات نفوذ في نظام التسلسل الانضباطي للبنتاغون ، وهو يتمتع بحق المشاركة في اجتماعات القمة المدنية والعسكرية للبنتاغون لدى تقرير السياسة العسكرية العامة ، واتخاذ القرارات حول بناء نظم أسلحة جديدة ، ويملك

---

1) A. Yarmo Linsky. The Military Establishment, P. 200.

حق الاطلاع على المعلومات السرية لوكالات استخبارات الولايات المتحدة الاميركية ، وهو في الوقت نفسه على صلة وثيقة ودائمة مع وزير الدفاع ونائبه الاول واعضاء هيئة رؤساء الاركان ، ويقوم بتنظيم تقرير يومي لوزير الدفاع عـن مواد ومواضيع الصحافة والراديو والتلفزيون فيما يتعلـق بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، ويعمل مع الوزير على اعداد مخططات دعم هذا الخط الدعائي أو ذاك في الصحافة وتكذيب الانباء غير المرغوبة فيها من قبل البنتاغون .

إلى جانب المؤتمرات الصحفية يقوم ديوان مساعد الوزير بتنظيم لقاءات وزير الدفاع في الاحوال غير الرسمية مع المراسلين الاوائل المعتمدين لدى البنتاغون ، ويترأس مساعد الوزير للعلاقات العامة عملية وضع المخططات الدعائية ـ المعلوماتية الطارئة للاحوال غير المتوقعة والمشاريع العملياتية للحملات الدعائية المرتبطـة باتخاذ القرارات الهامة والكبيرة في مجال السياسة العسكرية .

تعتبر مديرية المعلومات العسكرية فرعا قياديا من فروع ادارة شؤون العلاقات العامة ، وهي تقوم بدور « تروست دماغي » للادارة ، وهنا يجري اعداد التوجيهات والتعليمات لآلة البنتاغون الدعائية واصدار كل البيانات الصحفية للوزارة .

يهتم العاملون في مديريـة شؤون الرقابـة بالعمل مـــن أجل الا تحتوي مطبوعات وزارة الدفاع على أنباء قد تكشف معلومات سرية ، ولدى كشف أي تسرب في المعلومات السرية يتم التحقيق في ذلك بتكليف من مساعد الوزير ، وبذلك يتم تحقيق هدف منع نشر معلومات صحيحة عن نشاط البنتاغون .

أنشأ البنتاغون على نطاق واسع مراكز لوسائل الدعاية التكنيكية الضخمة ، ففي مديرية المعلومات العسكرية يوجد قسم ضخم لانتاج البرامج الاذاعية والتلفزيونية والافلام المصورة التي يتم توزيعها على نطاق واسع في أميركا وفي الخارج. ويقوم المخرجون الاميركيون الكبار بالتعاون مع رجال الدعاية العسكريين برغبه ، اذ ان هؤلاء

الرجال لا يعانون من نقص في الامكانيات والوسائط ، ويلزم هؤلاء الرجال لدى تمويلهم الافلام المخرجين – المنتجين بالتقيد بكل تعليمات وتوجيهات الضباط العسكريين ، لذا فان قسما كبيرا من مثل هذا الانتاج السينمائي يتميز بالمستوى الفني المتدني وبمديح مضجر ممل للعسكرية . وكمثال على ذلك يمكن ايراد فيلم « القبعات الخضراء » الذي يمجد الاعمال الاجرامية للمعتدين الاميركيين في فيتنام .

تملك وزارة الجيش برنامجا ذاتيا ومستقلا لانتاج الافلام بما يعادل (١) مليون دولار . ويستخدم الانتاج السينمائي والاذاعي للجيش من قبل (٣٠٠) محطة تجارية و (٥٠٠) محطة ثقافية في الولايات المتحدة الاميركية و (٤٠) محطة نقل وارسال للقوات المسلحة الاميركية المنتشرة في الخارج .

اضافة الى ذلك وخارج اطار ادارة العلاقات العامة هنالك في البنتاغون شبكة للراديو والتلفزيون تخضع لمساعدة الوزير لشؤون الافراد (الذاتية) . تعطى برامج هذه الشبكة طابعا « تعليميا » ، وتستخدم هذه البرامج من قبل (٣٢٠) محطة للراديو و (٧٠) محطة للتلفزيون في (٢٧) دولة أجنبية ومن قبل سفن البحرية الاميركية المنتشرة في أعالي البحار . وهذه الافلام شكليا موجهة فقط للجنود الاميركيين ، اذ يتم توزيعها في الواقع على الدول الاخرى وتستخدم من أجل الدعاية لأفكار « العسكرية » .

يشمل نشاط مديرية أخرى بعد – وهي مديرية العلاقات مع اجهزة الادارة المحلية – كل انحاء أميركا . وهذا الجزء من البنتاغون يهتم بشكل اساسي بالدعاية « بحسن سلوك » آلة الحرب الاميركية ، ولهذا الهدف تنظم المعارض الدعائية وتقام التمثيليات والمسرحيات وتعزف الموسيقى وتلقى الخطابات في مختلف اللقاءات والاجتماعات . ففي واشنطن فقط وعلى مدى سنة واحدة نظمت المديرية مئات الحفلات للفرق الموسيقية العسكرية أمام أكثر من (٥) ملايين انسان . ومن أجل الدعاية

للعسكرية تستخدم الفرق التمثيليـة ــ الفنائية ذات الطابـع الكنائسي ، ففرقة الجيش المظلية « الفرسان الذهبيون » معروفة ، وكذلك الفرقة البهلوانية « طيور النورس » التابعة للقوات المسلحة الجوية ، وكذلك فرقة القوات المسلحة البحرية « الملائكة الزرق » ، وقـد شهد تلك الحفلات علـى مدى سنة أكثر مـن (١٥) مليون انسان .

يقوم قسم المحاربين القدماء والمنظمات القومية المدنية التابع لمديرية العلاقات العامة بتوثيق الصلات مع حوالي (٥٠٠) منظمة ، بدءا من الفتيان الكشافة وانتهاء باتحادات المحاربين القدماء .

يعتبر قسم شؤون العمل قسما بالغ الاهمية ضمن نظام ادارة شؤون العلاقات العامة ، فهنا يلتقي ممثلو البنتاغون مع مجموعات رجال الاعمال والقادة النقابيين ، وأثناء اللقاءات الخاصة أو العامة تناقش مسائل الانتاج الحربي والسياسة والاستراتيجية . ويصدر القسم نشرة شهرية مجانية « نشرة الصناعة الدفاعية » ، غير أن الصفقات الاساسية بين العسكريين والشركات لا تتم هنا بالطبع . ويقوم هذا القسم في كثير من أدواره من أجل صرف انتباه الناس عن النوابض الخفية لآلية المجمع الصناعي ــ الحربي .

يقوم البنتاغون على نطاق واسع بتنظيم الرحلات للصحفيين الى مناطق المنشآت العسكرية داخل الولايات المتحدة الاميركية وخارجها بهدف الدعاية السياسية . وغالبا ما تمت هذه الرحلات الدعائية على طائرات سلاح الجو الاميركي بالتحديد وبشكل خاص الى فيتنام حيث ذهب مئات المراسلين ، وبالمقابل كان يطلب من الصحفيين تأييد المغامرة العدوانية للولايات المتحدة الاميركيـة في الهند الصينية . كذلك تقوم الاحتكارات الضخمة من جهتها بتنظيم رحلات للمحققين الصحفيين الى المصانع والمعامل من أجل الدعاية والترويج للانتاج الحربي . فقد قامت شركة « جنرال داينميكس » مرة بتنظيم رحلة لأكثر من (٢٠) صحفيا الى معاملها في تكساس حيث كان يصنع طراز جديد لقاذفة ــ مطاردة . وكانت حصيلة

هذه الرحلة مقالات عديدة في الدفاع عن هذه الطائرة بالرغم من أن تصميمها تميز بعدم الدقة وفي نهاية المطاف عدلوا عن المشروع .

تعير قيادة وزارة الدفاع الاميركية انتباها مركزا لعملية اعداد الاخصائيين في مجال الدعاية . ففي حصن هاريسون (ولاية انديانا) يملك البنتاغون مدرسة للمعلومات العسكرية . في هذه المدرسة يتلقى الطلاب محاضرات نظرية ودروسا عملية في الصحافة والدعاية ، ويتعرفون على العمل في الراديو والتلفزيون ، ويتقنون أسرار أنواع أخرى من تكنيك المعلومات . ويتعلم في هذه المدرسة سنويا أكثر من الفي طالب من مختلف فروع القوات المسلحة الاميركية .

الى جانب المراكز والخدمات الدعائية التابعة لمساعد وزير الدفاع لشؤون العلاقات العامة يوجد هنالك في وزارات الجيش والاسطول والطيران أجهزة دعائية مستقلة يبلغ عدد العاملين فيها الدائمين والمؤقتين بضعة آلاف .

تقيم الهيئة العسكرية ــ البحرية الاميركية صلات تماس مباشرة مع (٦٠٠) محطة تلفزيون و (٥٠٠٠) محطة راديو ومئات من أجهزة الاعلام الاخرى ، ويقود رجال الدعاية من القوات المسلحة البحرية عملا واسعا لنشر افكار العسكرية بين المواطنين في كثير من المدن الاميركية التي تبعد مئات الاميال عن شواطىء المحيطات . وهذا يشمل المطبوعات من الصحف والمجلات وملحقاتها الاسبوعية والرسائل البريدية والصلات المباشرة والارسال بواسطة الراديو والتلفزيون والدعاية والمنشورات واللوحات على الطرقات والتجهيزات الالكترونية ...

كل هذا النشاط الدعائي موجه لتبرير المخططات الباهظة الثمن لدى الراي العام الاميركي لتوسيع القوة البحرية الاميركية التي يناط بها دور هام في الحسابات السياسية ــ العسكرية الحالية للدوائر الحاكمة في اميركا .

وان مثل هذا الاعداد الايديولوجي الواسع للافراد تقوم به ايضا

وزارات الجيش والطيران في الولايات المتحدة الاميركية . اذ تملك القوات المسلحة الاميركية حوالي (٢٥٠) محطة راديو وعشرات من المراكز التلفزيونية المنتشرة في مختلف مناطق العالـم . وتعتبر الصحافة البرجوازية وسيلة هامة لتكوين وجهات النظر السياسية لدى عسكريي الجيوش الامبريالية ، فوزارة الدفاع تصدر العديد من مختلف انواع المنشورات السياسية والكتب والمجلات بمعدل (١٠) ملايين نسخة في العام . وتوزع الموضوعات الصحفيـة الدورية بانتظام على حوالي (١٥٠) صحيفة عسكرية . ويعرض سنويا على شاشات السينما (٢٤) مجلة ـ سينمائية معدة حسب طلبات البنتاغون . كل هذه « البضاعة » وغيرها تسخر لاقناع الناس وافراد القوات المسلحة بأضاليل الطابع التحريري والمهمة الديمقراطية والدور السلمي لآلة الحرب الاميركية .

تكمل روابط الجيش والبحرية والطيران امكانات البنتاغون في الاعداد الايديولوجي للرأي العام والمواطنين ، فهي تلعب أكثر الادوار نشاطا في نشر وجهات نظر المجمع الصناعي ـ الحربي ، وكما يقول دونوفان « تقوم هذه الروابط بحملة علنية باسم القوات المسلحة لصالح توسيع الجيش والاسطول والطيران ومن أجل تسليح أكبر وأفضل، وتحمل اعتقاداتهم طابعا حربيا وعسكريا معاديا للشيوعية » وتبدي الروابط نفوذا هاما في تكويـــن وتغيير وتسعير نظرات المجتمع » . وتتركز بين أيدي الروابط أذرعة هامة للتأثير السياسي حتى في الاجواء العليا لواشنطن .

يوجد هنالك شكل خاص لتوزيع العمل بين الجنرالات وأرباب الصناعة الحربية ، فهؤلاء الاخيرون يبدون نشاطا اكثر لدى حل مسائل توزيع العقود وبرامج صنع نظم جديدة من الاسلحة ... ففي مثل هذه الاحوال ـ كما يقول الباحث الاميركي هانتغتون في كتابه « العسكري المحترف » ـ تبدو الروابط ملكية أكثر من الملك ـ أي البنتاغون . وهي لا تتأخر في الدفاع عن مصالح القوات المسلحة الى تلك الدرجة مثل قادة القوات المسلحة انفسهم ، لذا

فهي تملك حرية أكبر بكثير في الترويج لهـذه المصالح وتقدمها بمساعدة مجموعة أكبر من الوسائل السياسية » (١) .

لقد جرى عدد غير قليل من الحملات الدعائية لصالح قادة المجمع الصناعي ــ الحربي بغية دفع الحكومة نحو الاتجاه السياسي الذي من شأنه تلبية مصالح الدوائر العسكرية بشكل أكبر والحصول من البيت الابيض على قرارات لتعزيز سباق التسلح وزيادة الميزانية العسكرية . وقام قادة المجمع على نطاق واسع وعلى مدى سنوات عديدة ــ حتى لقاء موسكو بين قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ــ بنشاط فعال في مسألة اقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ .

في نهاية الستينات نظم المجمع الصناعي ــ الحربي حملة دعائية شاملة لتحييد المعارضة في البـلاد وفي الكونغرس ضد برنامج جديد لتعزيز سباق الصواريخ النووية. وعندما بدأت في الكونغرس مناقشة مشروع « سيفغراد » كانت قد أعدت في البنتاغون مذكرة من سبع عشرة صفحة تتحدث عن ضرورة « استخدام كل أشكال العلاقات مع الرأي العام والاوساط الاجتماعية بهدف تأمين قرار ايجابي حول مسألة الشبكة الدفاعية المضادة للصواريخ » ووقعت على العاملين في وزارة الدفاع مهمـة اعداد أنفسهم ومساعـدة الصحفيين المعروفين والكتـاب والمخرجين السينمائيين لتحضير واعداد « المقالات الملائمة » لنشرها في الصحف والمجلات وعمل الافلام واللوحات والمعارض واقامة المؤتمرات لدعم أفكار نظام الدفاع المضاد للصواريخ .

انطلقت مسيرة في البلاد مـن جيش كامل مـن المسؤولين السياسيين والعسكريين الحكوميين الذين يشغلون مناصب هامة والعلماء والاساتذة لاقناع الرأي العام والمواطنين في « الضرورة الحياتية » للشبكة الدفاعية المضادة للصواريخ . ولقد قام شخصيا

---

1) S. Huntigton. The Common Defense. New York, 1961, P. 397.

كل من وزير الدفاع ليرد ووزير الخارجية روجرز باتخاذ خطوات لجذب اعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال الذين لم يأخذوا لذلك الحين موقفا بعد لصالح النظام الدفاعي المضاد للصواريخ نحو جهتهم . وبدأ الضغط على النقابات يفعل فعله واتخذت قيادة النقابات موقفا يؤيد اقامة شبكة « سيفغراد » المضادة للصواريخ ، وقد عارض اقامة هذه الشبكة فقط اتحاد نقابات عمال صناعة السيارات والطائرات الذي صار رئيسه والتر ريز منذ القطيعة مع الاتحاد العام لنقابات العمال يشغل مواقع ليبرالية و « باتشيه » (١) . وكذلك اتحاد عمال المناجم الذي يناهض مبدئيا تطوير الطاقة النووية المنافسة للفحم ، وتبنى قادة الاتحاد العام للنقابات موضوعة قادة المجمع الصناعي ـ الحربي القائلة بأن اقامة الشبكة المضادة للصواريخ تعتبر نعمة للبلاد ، اذ ان برنامج « سيفغراد » يهيء على وجه الاجمال عملا لمليون انسان في (١٥) ألف مصنع في (٤٢) ولاية .

لم تقف الاجهزة الدعائية للاحتكارات العسكرية الضخمة التي لها مصلحة مباشرة في المليارات من الدولارات التي ستنفق على اقامة شبكة « سيفغراد » بدون تأثير ، فبفضل جهودها نظم اختبار للراي العام وكانت نتائج الابحاث السوسيولوجية « باعثة على الارتياح » : صوت ٨٤ بالمئة من الاميركيين لصالح الدفاع المضاد للصواريخ ، وقام (٣٥٥) من الشخصيات المعروفة بتوقيع عريضة لصالح هذا البرنامج . وكلف نشر هذه العريضة ما يسمى بلجنة السلم والامن (٧٠) ألف دولار . كان من بين موقعي العريضة (٦٤) مديرا أو مسؤولا اداريا كبيرا للشركات المدعوة لأن تساهم

---

(١) باتشيه : صفة من كلمة باتسيفيزم : وهو مذهب سياسي برجوازي مخادع يرفض كل أنواع الحروب بما فيها حروب التحرر الوطني والحروب الثورية والحروب العادلة الاخرى .

(المترجم) .

في تنفيذ برنامج الدفاع المضاد للصواريخ . ووزع مجلس شيكاغو للامن الاميركي في ذلك الوقت (٢٠) ألف نسخة من منشور مكرس لبرنامج « سيفغراد » . وقد استقبلت دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي بتحفظ شديد المعاهدة السوفياتية ـ الاميركية الموقعة في ايار من عام ١٩٧٢ في موسكو حول تحديد الشبكات المضادة للصواريخ ، وتحت قبة الكابيتول انطلقت اصوات غير قليلة من انصار توسيع السباق الصاروخي ـ النووي تنادي ضد الانفراج ومن اجل العودة الى « الحرب الباردة » وحاولت هذه الاصوات التشكيك في مدى الحاجة الملحة لهذه المعاهدة الدولية البالغة الاهمية .

ان نظام مراقبة وسائل الاعلام المعقد والمختلف الاشكال المطبق في اميركا يصل الى أهدافه بالمساهمة النشيطة لدوائر المجمع الصناعي ـ الحربي ، وان الجزء الاساسي من الصحف والراديو والتلفزيون بتناوله القضايا الدولية الرئيسية يقوم بنشر المعلومات بالشكل والحجم الملائمين للدوائر الرسمية ، وان امكانيات القاء الضوء بشكل موضوعي على الاحداث محدودة ، وأجهزة الدعاية انحطت حتى اصبحت سلاحا طيعا لاتجاه السياسة الخارجية للراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية ، تلك الدولة ذات آلاف الصحف والمجلات وذات اكبر شبكة متطورة للوكالات الاعلامية نجد سكانها مزودين اعلاميا بشكل سيء ، وليسوا مطلعين على القضايا والاحداث الجارية على المستوى الدولي ، ولا يملكون تصورا صحيحا عن التغييرات الجارية في العالم .

الا انه على وجه الاجمال امكن للعسكريين الاميركيين باستخدامهم لامكانيات الجهاز الدعائي والايديولوجي الاحتفاظ بالمواطنين الاميركيين وبطبقات معينة في دول اخرى تحت تأثير دوغمائياتهم ، وتتابع الدوائر العسكرية الاميركية زرع مفاهيم « سياسة القوة » وما يسمى بنظرية « عدوانية » الاتحاد السوفياتي في اذهان الناس . وبالاستناد الى هذه الاسطورة المجردة والمفتقدة الى اية

ارضية على الاطلاق تسعى الدعاية الرجعية الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية الى اعاقة العملية الايجابية للتخفيف من حدة التوتر الدولي البادية بعد زيارة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى الولايات المتحدة الاميركية . وبغض النظر عن كل محاولات الدوائر العسكرية لقلب واقع الامور في داخل الولايات المتحدة الاميركية وخارجها فان الشعب الاميركي يحيي التحسن الملحوظ في العلاقات السوفياتية - الاميركية . وكثيرون الآن يعتقدون أن الارادة المتوفرة لدى الطرفين بشكل واضح في احترام حقوق ومصالح كل الشعوب تعتبر العنصر الهام للتحسين الجذري للموقف الدولي ، وتفتح امكانيات كبيرة للتعاون البناء بين كل الدول الاخرى ، وهذا هو ما يفسر سعي بعض المنظرين البرجوازيين الى اخفاء المحتوى الحقيقي لسياسة المجمع الصناعي - الحربي بأي شكل من الاشكال وطمس تعارضها مع المصالح الجذرية للشعب الاميركي والخطر الجدي الكامن في هذه السياسة على قضية السلام الشامل .

يعطون في الاجواء القيادية للمجمع الصناعي - الحربي أفضلية لأشكال الدعاية الهجومية لا الدفاعية . وهذا المبدأ يتجسد في الاعلام السريع وبشكل أعظمي للصحافة عن الخطوات أو الاعمال المتخذة أو المخططة وفي معالجة الاحداث الجارية أو تكذيب الانباء غير المرغوب فيها من قبل الدوائر العسكرية . ولدى التفكير والبحث في الحلول المتعلقة بمختلف فصول السياسة يجري في البنتاغون وفي المراكز العسكرية الاخرى اعداد مجموعة كاملة من الاجراءات المناسبة من اجل تأمين رد الفعل اللازم للراي العام والكونغرس . بهذا الهدف مثلا تنظم المؤتمرات الصحفية لوزير الدفاع ولنائبه وللمسؤولين الكبار الآخرين في البنتاغون ، وتخطط حملات خطابية لرئيس هيئة الاركان ولجنرالات وادميرالات البنتاغون ... والموضوع الاساسي لخطاباتهم هو محاولات وضع اسس لضرورة « الوحدة الوطنية من اجل احراز النصر » والترويج

لصالح تحضير أنواع جديدة من الاسلحة وتبرير النشاطات العسكرية الاميركية التي تشكل خطرا على قضية السلم في مختلف مناطق العالم .

يقف فيلق المراسلين الاميركيين المعتمدين لدى وزارة الدفاع الاميركية على اهبة الاستعداد دوما ، ويبلغ عدد هؤلاء المراسلين ثلاثة آلاف شخص ، ومن خلالهم تنشر أسبوعيا كتلة ضخمة من المواضيع والمواد والصور ودعايات الشركات الكبيرة العاملة في حقل الصناعة الحربية في الصحف ومجالات الاعلان الاخرى ، وان هذا التيار الدعائي الصادر عن البنتاغون يضع البصمة الضرورية للجنرالات على طابع نشاط الجزء الاساسي من وسائل الاعلام حتى ولو من جراء حجمه الكبير .

أما فيما يسمى « لائحة الاسماء » للبنتاغون فيرد عدد أقل بكثير من الصحفيين . فهنا يرد حوالي (٧٠) اسما من المحققين الصحفيين الموثوقين بشكل خاص ، والذين يحاطون علما قبل الجميع في وزارة الدفاع بالاحداث الجارية ، وينتمي كذلك الى أصحاب الامتيازات الملقون في واشنطن ومحرري الاقسام الرئيسية في الصحف والاذاعة . وفي النتيجة يوجد هنالك حوالي (٢٥٠) شخصا ممن يشكلون الشريحة الصحفية لوزارة الدفاع الاميركية . وبواسطة هذه الشريحة يتم تأمين النشر الدوري والمنظم « للمقالات والتعليقات القيمة مع شرح لمواقع ومواقف المجمع الصناعي ـ الحربي وللمواضيع المقررة للقارىء العادي بذلك القدر الذي تقرر فيه لدوائر كونغرس وحكومة الولايات المتحدة الاميركية » (١) .

تلتزم قيادة البنتاغون بمبدأ آخر وهو الانتقاء الدقيق للمواضيع ذات الصفة المستقبلية والمعدة للنشر في الصحافة والالتزام الصارم بالسرية ويجب الا تضلل أحدا وفرة المعلومات الصادرة عن

---

1) A. Yarmolinsky. The Military Establishment, P. 211.

البنتاغون والبساطة الظاهرية في الوصول الى مصادر الاخبار : فهذا الشيء يحفظ فقط يافطة « الحكومة المفتوحة » و « حرية الصحافة » في أميركا .

في الواقع الامر مختلف فكل قنوات المعلومات في البنتاغون هي موضع اهتمام ثابت من قبل السلطات العسكرية . اذ أن القنوات التي من الممكن عبرها نشر معطيات غير مرغوب بنشرها بالنسبة للعسكريين ورجال الصناعة الحربية هي مغلقة حتى الصمم .

تتوافر بين أيدي موزعي المعلومات العاملين في البنتاغون مجموعة كاملة من اجراءات الملاحقة التي من الممكن تطبيقها ضد الصحفيين الذين يتجاوزون الحدود غير المسموح بها ، وأقل هذه الاجراءات ضررا هو الابعاد الكامل عن مصادر المعلومات . فمثلا بعدما قامت صحيفة « نيويورك تايمز » بنشر موضوعات ومواد عن مخططات لارسال مجموعة جديدة من الجنود الاميركيين الى فيتنام ، منع المراسل الحربي لهذه الصحيفة من تخطي عتبة البنتاغون على مدى أشهر عديدة حتى بأبسط المواضيع .

غالبا ما تلجأ آلة الحرب الى اجراءات أشد قساوة وتقوم بتنظيم حملات الافتراء والملاحقة ضد الناس الذين يقومون بنشر مواد ومواضيع من المفروض أن تبقى في حيز السرية والكتمان ، وتلصق بهم تهمة « خيانة الامة » و « مساعدة أعداء أميركا » ، وتجرهم الى المحاكمات القضائية ، وبواسطة مثل هذه الاساليب البوليسية تحاول الدوائر العسكرية الاميركية ابقاء « الصحافة الحرة » في الولايات المتحدة الاميركية في حالة طواعية دائمة .

يعتقدون في الاجواء العسكرية العليا في واشنطن ان الخاصة اللازمة للمعلومات المنشورة هي أن تكون هذه المعلومات ذات توجه مستقبلي وذلك لكي تتم عملية التضليل المباشر للرأي العام فيما يتعلق بجوهر سياسة الطبقة الحاكمة .

من المعروف على نطاق واسع في هذا الشأن تصريح مساعد وزير الدفاع الاميركي للعلاقات العامة سيلفرستر : « ان لأجهزة

الاعلام الحكومية الحق في الكذب وخداع الشعب نفسه في سبيل الانقاذ القومي » (١) . وقد اعترف غولدينغ الذي خلف سيلفرستر في منصب مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة في السنوات الاخيرة من رئاسة جونسون في الكتاب المنشور « صادق أو انقض » انه على مدى أربع سنوات « ضلل الشعب الاميركي وزوده بمعلومات مغلوطة » .

ان الكذب والخداع يملأ كل سياسة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية وخاصة في المسائل المتعلقة بتحضير وشن الحروب العدوانية والتدخل المسلح في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى وسباق التسلح ، وقد ترافقت الحرب في الهند الصينية التي امتدت لسنوات عديدة بحملة من النفاق والكذب الفظ لم يسبق لها مثيل . لقد كان جوهر سياسة حكومة الولايات المتحدة الاميركية في فيتنام مغطى بغيمة كثيفة من المعلومات المغلوطة . قال ذلك أوثانت السكرتير العام السابق للامم المتحدة ، وقد رجع في ذلك عندئذ الى عوامل ملموسة تشهد على أن الانباء الواصلة الى المواطنين الاميركيين عن الاعمال العسكرية في الهند الصينية هي أنباء محضرة وتمت تصفيتها رسميا بشكل يلائم البنتاغون والدوائر العسكرية الاميركية .

كان الخداع والطابع المجرم لأعمال المعتدين الاميركيين ضد الشعب الفيتنامي مكشوفين بشكل كامل ومفضوحين أمام الرأي العام العالمي في الوثائق الرسمية العديدة وفي شهادات شهود العيان وفي المقالات الصحفية وفي الابحاث المتخصصة العائدة لمؤلفين من مختلف بلدان العالم . من بين هذه الادلة تحتل وثائق البنتاغون السرية حول سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الهند الصينية المنشورة في عام ١٩٧١ اهمية خاصة ، اذ بان فيها من الداخل المطبخ السياسي القذر الذي قام بتحضير واعداد مخططات

---

1) A. Yarmolinsky. The Military Establishment, P. 220.

الحرب الاميركية القذرة . وقد اتسمت بالكذب الوقح كل المراحل الاساسية لتصعيد العدوان الاميركي على فيتنام . وقبل أن تتخذ حكومة جونسون قرارها بالبدء بالقصف الشامل لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية وبالمساهمة المباشرة للقوات العسكرية الاميركية في الاعمال الحربية فقد تمت عملية تحضير مسبق « لرواية التمويه » بغية خداع الشعب الاميركي والكونغرس والرأي العام البرجوازي مرة اخرى . فلقد ورد في الوثائق الرسمية المعلنة للبنتاغون أن الحكومة انهت لتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٦٤ وضع مشروع قرار يؤمن « المبرر القانوني » للهجوم على جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وتلا ذلك ـ حسب السيناريو المعد سلفا ـ التحرش الاستفزازي في خليج تونكين الذي جرى خلاله « تعرض مدمرتين اميركيتين لهجوم من قبل الفيتناميين الشماليين » . وهكذا في ٧ آب ١٩٦٤ ظهر الى النور « بيان كونغرس الولايات المتحدة الاميركية بشأن تونكين » الذي سمح لجونسون ببدء الاعمال الحربية ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية . وفي الحقيقة يمكن أن تأخذ هذه الوثيقة الباعثة على العار مكانها في « القائمة السوداء » الى جانب « اعلان بسمارك » و « برقية إيما » وتحرش الهتلريين ضد الاذاعة في « غليفتسه » وأعمال العنف والقرصنة الاخرى . واستنادا الى « الحق » الصادر عن « بيان تونكين » بدأت حكومة الولايات المتحدة الاميركية في الايام الاولى من عام ١٩٦٥ بشن قصف جماعي وشامل لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وتابعت أعمال القصف في السنوات التي تلت بقسوة متزايدة ، الا أن هذا الفصل من عدوان الامبريالية الاميركية لم يحطم ـ كما هو معروف ـ ارادة الشعب الفيتنامي في النضال من أجل الحرية والاستقلال بالرغم من الخسائر الفادحة التي الحقها به هذا العدوان .

وصفت صحيفة « نيويورك بوست » أعمال العسكريين الاميركيين بأنها « ملف من الكذب تراجيدي ومليء بالوقائع » ، وبالنسبة لهذا الموضوع فقد أثارت استياء خاصا لدى الرأي العام الاميركي وقائع

انتخابات عام ١٩٦٤ المرتبطة مباشرة بقرار حكومة جونسون حول توسيع أبعاد العدوان في الهند الصينية .

حاز ليندن جونسون عند ذاك على أكثرية الاصوات بفضل نقده للمواقف المتطرفة لمنافسه في صراعه على البيت الابيض « صقر الحروب » باري غولدووتر . فقد كان جونسون يردد : « هنالك من يؤكد بأنه يجب علينا أن نرمي بالقنابل على الشمال ، نحن لا نريد أن يجد شبابنا الاميركي نفسه متورطا في حرب برية في آسيا » .

في نفس اللحظة صادق جونسون على قرار تصعيد العدوان . ومن المفهوم طبعا أن « قرار تونكين » كان قد تم وضعه من قبل ، الا ان تنفيذه العملي كان مؤجلا انطلاقا من حسابات سياسية . وقد ذكر في الوثيقة السرية للبنتاغون أن « عددا من الاجتهادات التكتيكية قد أعاق عملية الانتقال المباشر الى حيز العمل ، وقد كانت الحملة الانتخابية للرئيس على أشدها ، وقد ظهر فيها مرشحا تقوده مبادىء الحكمة والتريث على عكس المتهور باري غولدووتر » .

بعد كشف أسرار القصر في واشنطن لـــدى الشعب صرح غولدووتر قائلا : « انني كنت إعرف دائما بشكل جيد المخططات الحربية لزعيم البيت الابيض » . فعلا يا له من منظر للآلهـــة . فزعيما حزبي الولايات المتحدة الاميركية المتنافسان والمتطلعان نحو شغل أهم منصب سياسي مسؤول في السياسة الاميركية يعرفان بشكل رائع انهما بعد الانتخابات سوف يتبعان خطا محفوفا بأكثر العواقب الدولية جدية . فأحدهم رائد لهذا الخط ــ يقول تقرير البنتاغون بأنه لا يمكن أن يكون هنالك شك في ان « الرئيس نفسه كان الشخصية الرائدة فيعملية اذكاء القوة في بداية عام ١٩٦٥ » ــ والآخر مطلع بشكل كامل على مخططات منافسه ، لكنه يحتفظ بصمت مطبق حول ذلك ، وكلاهما يقولان « الحقيقة » للناخبين ، ولا يخفيان شيئا عنهم في شروط « الديمقراطية الاميركيـــة » . وهذا لا يعتبر المثال الوحيد على الانحطاط واللامبدئية . فتقرير البنتاغون المؤلف من (٤٧) جزءا يحتوي عليها بوفرة .

نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » في أحد اعدادها مقتطفات من تقرير البنتاغون ، وقارنتها بالتصريحات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الاميركية ، فكانت المحصلة مدهشة ، فلقد كان هنالك تناقض تام بين ما يحكى للناس وبين ما يطرح في المجالس الخاصة فيما يتعلق بنفس المواضيع .

من بين مختلف الفصول الدعائية لحكومة جونسون يعطى مكان خاص لمذكرة بعنوان « خمس وعشرون جهدا سلميا للولايات المتحدة » ، وقد كرست هذه المذكرة اساسا لكيل المديح « للتوقعات » الدورية المعلنة من قبل واشنطن للقصف المجرم لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية . أما التعرف على الوثيقة السرية للبنتاغون المتعلقة بهذا الموضوع فانه يقنع في عكس ذلك : فقد تمت التوقعات في القصف الجوي على جمهورية فيتنام الديمقراطية باصرار من الكونغرس بهدف تبرير واعداد التصعيد اللاحق للحرب . وقد كانت القيادة العليا للولايات المتحدة الاميركية تعتبر الانقطاعات في القصف « وسيلة لاضعاف ومن ثم تعزيز التوتر » . واستخدم رفض الجانب الفيتنامي الشمالي « التجاوب » مع ايقاف القصف تنوع من « الحجة » لصالح التصعيد اللاحق للعدوان الاميركي . اذ جاء في البرقية الايضاحية المرسلة من الحكومة الاميركية إلى كل السفارات الاميركية في الخارج ما يلي : « يجب عليكم أن توضحوا أن هانوي ترفض خطط الايقاف الجزئي للقصف مع المقترحات المرافقة له في كل الاحتمالات ، وبذلك تفتح لنا أيدينا » . ومن المفهوم أن ذلك يعني تنفيذ فصول عدوانية جديدة ضد الشعب الفيتنامي .

« كذب ، كذب ، وليس هنالك شيء غير الكذب ، الخداع والغش في كل مكان . وهذا طبعا ينسف ثقة الشعب الاميركي بالحكومة » بمرارة قال ذلك السيناتور ماكغفرن حول « أخلاق الغابة » في القمة الحاكمة في واشنطن لدى تعليقه على ما نشر في ملف البنتاغون .

أثار فضح الميكانيكية الكواليسية للعدوان الاميركي استياء واسعا ومشادات حادة خارج الولايات المتحدة الاميركيــة أيضا . ففي الدوائر السياسية وأوساط الرأي العام للعديد من البلدان بما فيها حلفاء واشنطن في الاحلاف العسكريـــة تضاعف نقد العدوان الاميركي والسياسة المخادعة ، وتزايدت العوامل التي تؤكد مخاطر العمل المشترك مع المسؤولين العسكريين الاميركيين .

لقد أثارت التعليقات الاستفزازية لجونسون حول أفكار الرئيس الفرنسي ديغول بشأن حياد الهند الصينية والتي عرفت من وثائق البنتاغون رد فعل حاد في الدوائر السياسية الفرنسية . وقد أعطى الرئيس الاميركي امرا في تعليماتــه لكاوت لودج بالرفض الحازم لوجهات النظر الفرنسية . والرأي العام الكندي كان مستاء من أن الولايات المتحدة الاميركية قــد إستخدمت لأكثر مــن مرة المندوب الكندي في لجنة المراقبة الدولية في فيتنام مــن أجل تنفيذ مهماتهم السرية . والحكومة البريطانية التي ساندت بالاساس كل « روايات التغطية » كانت مضطرة تحت تأثير ضغط الراي العام لأن « تعبر عــن قلقها » ازاء تصرف الاميركيين في الهنـــد الصينية . ويتضح من وثائق البنتاغون كيف أن واشنطن أبدت القليل من الحياء في جرها لكل من استراليا ونيوزلاندا الى المغامرة الفيتنامية . وتزايد الالحاح بالابتعاد عن سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الهند الصينية في بلدان غربية كثيرة بعد افتضاح ما كان ينطوي عليه ملف البنتاغون .

كتب لينين في معرض فضحه لنشاطات الدعاية البرجوازية ان هذه النشاطات تفضي الى المبدأ القائل : « اكذب ، أصرخ ، أصنع ضجيجا ، ثم كرر الكذب فان شيئا ما سيبقى » . فبهذه القاعدة بالذات يتمسك العسكريون الاميركيون اكــان ذلك ابان الحرب الطويلة العدوانيـــة في فيتنام او في الظروف الحاليـــة للانفراج الدولي والتعاون البناء السلمي ذي المنفعة المتبادلة بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . غير أن الزيف والافتراء والكذب اكثر

ما تنقلب ضد المسؤولين العسكريين أنفسهم ، فكم من مرة وجد قادة المجمع الصناعي ـ الحربي انفسهم في زاوية العار من جراء فضح مخططاتهم المغامرة واعمالهم الاجرامية .

وهكذا ففي بحث من الابحاث الاولى لنتائج الحرب بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية كتب المعلق المعروف جيمس ريستون ما يلي : « تخرج اميركا الآن من فيتنام بعد اطول نزاع مرير منذ الحرب الاهلية ، الا أن فيتنام لم تخرج من اميركا ، اذ أن تأثير هذه الحرب ـ على الارجح ـ سوف ينعكس على الحياة الاميركية لسنوات عديدة، وبالرغم من السابق لاوانه بعد اجراء عملية تمييز بين الآثار المؤقتة والآثار البعيدة المدى ، الا أنه هنالك شيء واضح جلي : لقد طرأ من جراء هذه الحرب تدن حاد في احترام الشخصيات المسؤولة في الولايات المتحدة الاميركية ، تدن ليس فقط في احترام السلطة المدنية للحكومة ، وانما كذلك السلطة الاخلاقية المدارس والجامعات والمطبوعات والكنائس وحتى الاسرة ... » (1) .

يعطي الاتحاد السوفياتي ـ انسجاما مع برنامج السلام ـ أهمية مبدئية لازالة بؤرة الحرب في الهند الصينية على أساس احترام الحقوق المشروعة للشعوب المتعرضة للعدوان .

ان ما جرى تثبيته أثناء المحادثات السوفياتية ـ الاميركية في حزيران من عام ١٩٧٣ من ضرورة التنفيذ الصارم لاتفاقية باريس حول فيتنام بدون أي تدخل من الخارج ليخدم قضية السلام ، الشيء الذي يؤمن لكل شعوب الهند الصينية تحقيق امكانية العيش بسلام .

ـ الاداة الصلبة

في مقالته « الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي » أكد لينين

1) «The New York Times», January 24, 1973.

على ان « الجيش في الدول الامبريالية هو اداة صلبة للحفاظ على النظام القديم والسند الاكثر صلابة للانضباط البرجوازي والمحافظة على سيطرة راس المال ، والحفاظ على الخضوع العبودي والتربية عليه ، واخضاع الكادحين له » (١) .

هذه الكلمات اللينينية ذات الدقة المتناهية تكشف الوظيفة الاجتماعية ـ السياسية للقوات المسلحة المعاصرة للولايات المتحدة الاميركية وجوهر النظرة العالمية لآلة الحرب وذلك الجزء من الراسمال الاحتكاري المرتبط بها . ولقد كان الشيء المميز بالنسبة لزعماء المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي هو الحقد العارم نحو دول المعسكر الاشتراكي وأفكار التقدم ، ووقوفهم بعداء ضد سياسة التعايش السلمي وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

ما زال البعض من هؤلاء المسؤولين الذين حازوا على « مجد » من جراء « الحرب الباردة » ، والذين يشعرون بالضيق في الموقف الجديد يحاول العمل كالسابق ، فهم يظهرون الشكوك في اخلاص الدول الاشتراكية ويحذرون الناس من « التهديد السوفياتي » الخفي ، ويكررون الشعارات القديمة « لدالاس » عن « ابعاد الشيوعية » .

ان تفكيرهم موجه نحو الحفاظ على حدة التوتر الدولي وتنمية القوة العسكرية لبلوغ الاهداف العدوانية التآمرية .

بالرغم من نشاطات وادعاءات هذه المجموعات فانه ليس باستطاعتها الآن عرقلة الانفراج في أوروبا وفي العالم كله ، ومن البديهي انه لا يمكنها الا تحذير الناس من الارادة الطيبة . هذا بالاضافة الى ان الامبريالية الاميركية تتابع بشكل نشيط عملية سباق التسلح ، والنفقات الحربية لم تتقلص ، وما زالت تحتفظ تحت السلاح بالجيوش الجرارة والقواعد العسكرية العديدة .

بالرغم من ان القوات المسلحة الاميركية ولدت ابان الحركة

---

(١) لينين ـ المؤلفات الكاملة ـ الجزء ٣٧ ص ٢٩٥ .

السياســة الثوريــة والنضال ضد الاستعمار ، الا أن الجيش الاميركي كان تاريخيا سندا لأكثر الدوائر رجعية . ففي هذا الجيش تغلبت وجهات نظر المزارعين الجنوبيين الذين تمكنوا من ابقاء عدد كبير من المناصب القيادية تحت نفوذهم حتى بعد انتصار الشماليين عليهم في الحرب الاهلية .

تكونت فلسفة الدوائر العسكرية الاميركية و « قواعد شرف » القوات المسلحة الاميركية تحت تأثير أفكار الارستقراطيــة التي خاضت المستعمرات الاميركية المعارك ضدها ، وكانت التقاليـد وطرق التفكير في الجيش والاسطول منقولة من العالم القديم من حيث خرجت الكتلة الاساسية من الضباط .

في وقتنا الراهن نجد ان الضباط العسكريين الاميركيين ميالين نحو العادات الارستقراطية وتقاليــد الجيوش القديمة لانكلترا وفرنسا والمانيا . وهم يقلدون حتى الانظمة المتبعة في الدكتاتوريات العسكرية في اميركا اللاتينية . وقد استعارت الشريحة العسكرية الاميركية من التقاليد القديمة للارستقراطية الانكليزية مثل هذه الاوضاع مثل : يعتبر الضباط فقـط « جنتلمانيون » ، وتعتبر اطاعة القائد واجبا شخصيا للمرؤوس ، والعسكريون المحترفون هم عبارة عن أخوة مغلقة لها قوانينها الذاتية وهكذا ... وفي الحيز السياسي للولايات المتحدة الاميركية أخذ الجزء الاكبر مـن العسكرية الاميركية جانب اليمين من هذا الحيز .

كان الجيش الاميركـي يعتبر تقليديا مستودعا واسعا للافكار الرجعية ، وفيما يتعلق بهـذا الموضوع فقــد بدت باهرة تلك الاستنتاجات التي خرج بها الاستاذان الاميركيان « مينسلنـد » و « ريذفي » ، فقد قاما بعملية بحث سوسيولوجية بهدف اظهار وجهات النظر السياسية للقيادة العليا للقوات المسلحة الاميركية ، فقد أعطي لحوالي (٦٠٠) عقيد وجنرال من ضباط الجهاز المركزي لوزارة الدفاع والهيئة المشتركة لرؤساء الاركان السؤال التالي : هل تعتقدون انفسكم في مجال السياسة الداخلية محافظين أو

قريبين منهم أم ليبراليين أو قريبين منهم ؟ فكان هنالك حوالي ٢٢ بالمئة من الجنرالات الاميركيين الذين لم يجدوا انه من اللازم اخفاء توجهاتهم الرجعية جداً ، وحوالي ٤٥ بالمئة من الذين طرح عليهم السؤال عبروا عن وجهات نظر قريبة من المحافظين ، و٥ بالمئة فقط من القادة العسكريين الاميركيين بدوا انصاراً لفلسفة الدوائر الليبرالية البرجوازية (١) .

من بين الاوساط العسكرية الاميركية خرج أكثر من مرة مسؤولون فاشيون يتطلعون نحو اقامة دكتاتورية عسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، ففي سنوات الثلاثينات بات معروفاً من وجود تآمر بنكي – جنرالي هادف الى زرع الفاشية في الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٣٥ وفي جلسة للكونفرس الاميركي اعترف الجنرال – ماجور « باتلر » بفخر عن اقتراح قدّم له لترؤس هذه المؤامرة . فقد وعد رجلا الاعمال من « وول ستريت » المليونيران « ماكفاير » و « كلارك » الجنرال « باتلر » بتقديم (٣) مليون دولار من أجل إنشاء جيش فاشي مؤلف من (٥٠٠) ألف رجل . وأخذت الشركة الصناعية – الحربية « ريمنفتون آرمز » على عاتقها مسؤولية تزويد هذا الجيش بالسلاح . « جوهر الاقتراح – صرح الجنرال باتلر – هو أن أترأس منظمة عسكرية في واشنطن ، وآخذ على عاتقي ادارة الدولة » . ماكفاير سمى أيضاً اسماءمرشحين اثنين لمنصب « جنرال على حصان أبيض » .

بذلت مثل هذه المحاولات أيضاً في السنوات اللاحقة ، ففي حمى النشاط الفاشي الاسود للسيناتور ماكارثي أقام العقيد « ماكورميك » منظمة عسكرية « في سبيل أميركا » التي كانت مركز تجمع لأكثر ممثلي العسكرية الاميركية والدوائر المالية رجعية الذين لا يخفون آراءهم الفاشية . وقد دخل في عضوية مجلس القيادة عسكريون معروفون أمثال الجنرالات : ستر تيمير ، فان

---

1) M. Janowitz. The Professional Soldier, 1960, P. 238.

فليت ، كلارك ، فيديمير وعدد من رجال البنوك الكبار . يفضي برنامج منظمة « في سبيـــل أميركا » الى الغـــاء بقايا الحريات البرجوازية في البلاد وغرس الانظمة الدكتاتورية . وفي مجال السياسة الخارجية دعت مجموعة ماكورميك بصراحة من أجل اندلاع الحرب العالمية . في الولايات المتحدة الاميركية وفي تلك المرحلة نشطت ما تسمى بلجنة « الحرية المحاربة » التي نشأت بوصاية وحماية رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال « ريدفورد » تحت شعار « النصر سيكون حليف اولئك المحاربين في أمنياتهم » . وقد جمعت اللجنة الاتحـادات الفاشيـــة السوداء للعسكريين والاحتكاريين .

على مشارف سنوات الخمسينات ــ الستينات اصبح « خطر اليمين » في الولايات المتحدة الاميركية يزداد بوتائر حادة ــ عملية تنشيط حركة التطرف ــ . وقد اعتمد هذا النهوض الرجعي بدرجة بالغة على نشاط دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي ، وقد نمت الفاشية الجديدة في كثير من جوانبها من « العسكرية » . وكان المجمع الصناعي ــ الحربي يعتبر « الاب الروحي » لحركة التطرف التي تستمد قوتها من المواقع المادية والمالية والسياسية لقادة آلة الحرب ورجال صناعة السلاح .

لم يأت نهوض الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية في بداية الستينات عبثا ، فأحداث هذه الفترة والفترة التي سبقتها ــ التعزيز الدائم لجبروت الاتحـــاد السوفياتي ودول المنظومـــة الاشتراكية ونمو رواج افكار الاشتراكية في كل العالم ونجاحات حركات التحرر الوطني ــ غيرت من توازن القوى على المستوى الدولي وانزلت ضربة قاصمة بالمعتقدات المعلنة عن جبروت أميركا .

اصيب المجتمـع الاميركي بانقسام عميق ، ففي الوقت الـذي تجمع فيه انصار العدوان المتعصبون حول قطب واحـد نما على القطب الآخر معسكر متزايد من معارضي العدوان . وقد ساعدت الحرب العدوانية ضد الشعب الفيتنامي على تنامي الافكار الرجعية،

فأبان هـذه الحرب اشعل العسكريون الاميركيون نيران التيارات الشوفينية ، وكانوا يلحون على تكثيف كل الجهود والطاقات من أجل « ضرب الشيوعية » .

تعززت يمينيـة الآراء والنظريات في ظروف الازمة الجديـة للسياسة الاميركية والايديولوجيا البرجوازية في دوائر الجنرالات والاحتكارات الاميركية . ففي أحد البحوث كتب المؤرخ البرجوازي الاميركي المعروف هانفتون عن القلق العميق الذي أصاب هـذه الدوائر بشأن الضعف الجدّي في مواقـع السياسة الخارجيـة الاميركية ، وانهيار الآمال في بسط « الزعامة العالمية » لاميركا ، ويشير الباحث الى أنه « من الصعب بالنسبة للعسكريين التكيف مع الوضع الجديد وخيبة الامل تضطرهم على الانصياع لصوت المتطرفين اليمينيين » .

تعززت الآراء لصالح الانتقال الى اتجاه أكثر رجعية في البلاد وعلى المستوى الدولي في موقف الازمة الجدية وفي الجزء الاكثر عدوانية ورجعية من الدوائر الاحتكارية الاميركية التي كانت ترنو الى جعل الحياة الاميركية فاشية وبسط حكم « اليد الصلبة » ونفي الديمقراطية كوسيلة انقاذ مـن اجـل استعادة الجبروت الاقتصادي والعسكري للولايات المتحـدة الاميركية وتعزيز وضع اميركا الدولي .

في اميركا اليوم من براهن على الفاشية الجديدة بشكل اساسي هي احتكارات الجنوب والجنوب ـ غرب اي بمعنى آخر احتكارات المناطق الاساسية للصناعة الحربية . وكما ورد سابقا فهنا بالذات تراكمت في الفترة الاخيرة مجموعات رجال صناعة أحدث العتاد الحربي ـ صناعة الصواريخ ـ الفضاء ـ الالكترونيك . ومن أجل طرد المراكز المالية القديمية للشمال ـ شرق من مواقع السيطرة في الاقتصاد والسياسة الاميركيتين يلجأ قادة المجمع الصناعي ـ الحربي في الجنوب والجنوب ـ غرب الى حركة التطرف ، معتبرين اياها كرأس صدامي من أجل ضرب كل مقاومة يمكن لها ان تظهر .

وقد كتبت مجلة « التايم » مرة قائلة : « تحمل حركة اليمين طابعا معينا معاديا للشرق ، الشيء الذي يعكس المنافسة الجوهرية بين المناطق » . وكذلك تلعب المجموعات الشمالية ـ الشرقية القيادية دورا كبيرا في الصناعة الحربية ، اذ لا تنهض دوما وبشكل دائم ضد حركة « التطرف » . وتمثل الفاشية بالنسبة لها احتياطيا خفيا تلجأ اليه عند احتداد الحالة السياسية والاقتصادية . تتلقى حركة « التطرف ـ (الاولترا) » الدعم والتمويل المالي بشكل اساسي من شركات الصناعة الحربية في تكساس وكاليفورنيا والولايات الاخرى الجنوبية والغربية التي تشكل مركزا لنشاط ومصالح المجمع الصناعي ـ الحربي . وفي هذه المنطقة بالذات يلاحظ النشاط الاكبر لحركة اليمين المتطرف . ولولا الدعم المقدم من جانب « الاموال الفتية » لاحتكارات تكساس وكاليفورنيا المكتنزة من التوريدات العسكرية لما تمكنت حركة « اليمين المتطرف » من اكتساب تلك القوة التي اكتسبتها متنقلة من الاضطرابات المكارثية التي سببتها مجموعة غير كبيرة نسبيا من غلاة الرجعيين الى النشاطات الواسعة في كل أنحاء البلاد . في عام ١٩٦٤ وخلال انتخابات الرئاسة الاميركية نظم هجوم جبهوي لليمينيين من مناطق الغرب والجنوب بالذات بهدف نسف كل ما تبقى في السياسة الاميركية من « الآفاق الجديدة » لكيندي . وقد حاز السيناتور غولدووتر في ذلك الوقت على (٢٧) مليون صوتا من أصوات الناخبين . وكان غولدووتر يصرح بانه : « يجب الانتصار على الشيوعية قبل ان يتوطد السلام المتين » ، وكان هذا يعكس رأي الدوائر العسكرية العازمة في البداية على تدمير الشيوعية وبسط الهيمنة العالمية للاقلية المالية « الاوليفاريا » للولايات المتحدة الاميركية ومن ثم تأكيد السلام . في تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ اصبح حاكم ولاية الاباما ويليس الحائز في الانتخابات القومية العامة على (١٠) ملايين صوت حاملا للواء الرجعية ، ونهض معه للعمل جنرال الطيران الرجعي المعروف « ليمي » المتعطش للحصول

على منصب نائب الرئيس . يكرس لنشاط المجمع الصناعي ـ الحربي في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية العدد الاكبر من المنظمات اليمينية المتطرفة الموجودة اليوم في الولايات المتحدة الاميركية والتي يبلغ عددها حوالي (١٠٠٠) منظمة ، وهي عبارة عن روابط ولجان ومنظمات فاشية مختلفة من حيث العدد والتركيب والشعارات مثل « رابطة جون بريتش » و « الحملات الصليبية » ، وبعض هذه المنظمات مثل « الائتلاف الاميركي للروابط الوطنية » تعد بضعة مئات الآلاف من الاعضاء . اما فروع اللجنة التي تحمل الاسم الصارخ « نحن الشعب » فان نشاطها يمتد في كل انحاء الولايات الاميركية . في السنوات الاخيرة نشأت في الولايات المتحدة الاميركية « لجنة النضال من اجل حقوق الولايات المتحدة الاميركية » و « مجلس الغضب القومي » و « رابطة عموم اميركا » وعشرات اخرى من منظمات اليمين المتطرف . بعد الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٨ وفي اجتماع لقادة « الحزب الاميركي المستقل » ـ حزب ولِيس ـ وعدد آخر من التجمعات المتطرفة كان قد اتخذ قرار بوضع أسس لتأسيس حزب قومي عام للرجعية الاميركية ، واتخذ اعضاء هذا الاجتماع عددا من التوصيات التي طلبوا في احداها شن حرب شاملة مع استخدام الانواع الضرورية من الاسلحة ضد الشعب الفيتنامي .

يحمل نشاط الصهيونية المتطرفة في الولايات المتحدة الاميركية طابعا اجراميا . و « رابطة الدفاع عن اليهود » والمنظمات اليهودية الرجعية الاخرى توجد منذ زمن بعيد ، غير أنه فقط في الوقت الاخير اصبحت هذه المنظمات تنشط بشكل خاص وعدائي ضد القوى التقدمية في اميركا ، وتنظم التحرشات الوقحة المعادية للسوفيات . وتلمس بشكل واضح العلاقة بين الصهيونيين والمجموعات المالية الاكثر رجعية والدوائر العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية التي تقوم بدعم السياسة العدوانية « لاسرائيل » في الشرق الاوسط . على مدى السنوات العشرين الاولى من

اقامة « اسرائيل » قدمت لها المنظمات الصهيونية (٤) مليار دولار فقط كنوع من الهبة . « عندما يسيل الدم تجري الاموال » ـ هذه الكلمات تعود لمدير منظمة « الوكالة الاوروبية من أجل اسرائيل » هامر الجامع الرئيسي للتبرعات لصالح « تل أبيب » التي تزداد بشكل خاص ابان تأزم الموقف في الشرق الاوسط نتيجة تحرشات « اسرائيل » . ويعمل المتطرفون الاوروبيون على توسيع أي نوع من أنواع المساعدة وقبل كل شيء ما يتعلق بالامدادات العسكرية للمعتدين « الاسرائيليين » . ويمارسون الضغط على الحكومة الاميركية ويلحون على السلطات في واشنطن لدعم خط تل ابيب المعرقل للتسوية السلمية للنزاع في الشرق الاوسط .

هنالك مغزى هاما من وجهة نظر تأمين سلم وطيد في هذه المنطقة لما جرى تثبيته في البيان المشترك السوفياتي ـ الاميركي عن السعي لتسوية النزاع في الشرق الاوسط انطلاقا من مبادىء تأمين حقوق ومصالح كل شعوب ودول الشرق الاوسط بما فيها مصالح الشعب الفلسطيني. وفي المباحثات السوفياتية ـ الاميركية على مستوى القمة في حزيران من عام ١٩٧٣ تم عرض الموقف السوفياتي فيما يتعلق بهذه المسألة . ان أساس الحل العادل لقضية الشرق الاوسط هو في انسحاب « القوات الاسرائيلية » من كل الاراضي العربية المحتلة . ان كل محاولات الصهيونيين المتطرفين وانصار « الحرب الباردة » الرامية الى عرقلة تحسين المناخ السياسي في هذه المنطقة من العالم سوف تبوء في نهاية الامر بالاخفاق والفشل . فعلى هذا يشهد كل سير تطور الاحداث على المستوى الدولي في السنوات الاخيرة . وبدون شرط يجب عدم المبالغة في تثمين التأثير المتزايد لهذه العوامل على الواقع المعاصر . فمن غير الصحيح عدم الاخذ بالحسبان النشاطات المشبوهة للدوائر الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية وعدم اعطائها التقييم الموضوعي اللازم .

يسمي « بيرلينفيم » الكاتب الاميركي البرجوازي مباشرة كل

التجمعات المختلفة لليمين المتطرف في أميركا « بالطابور السادس » الذي يتكون أعضاؤه من « الادعياء المعادين للشيوعية الذين يقومون بنشر الخوف والذعر بين الشعب الاميركي ، ويثيرون الاصدقاء والجيران ضد بعضهم البعض ، ويشيعون الطرق البوليسية للدولة، ويحاولون سحق حرية الكلمة والاجتماع » . ويلخص بيرلينغيم بحثه ــ المسمى « الطابور السادس » ــ قائلا : « ان اليمين المتطرف اكثر خطرا على الولايات المتحدة الاميركية من « **الطابور الخامس** » الذي كان يتمثل منذ زمن الحرب الاهلية في إسبانيا بتلك القوى المشبوهة في داخل البلاد التي تعمل بتوجيهات من الخارج » (١) .

من بين « طابور » الرجعيين والمتطرفين الاميركيين تجد الخطوة الاكثر عرضا ووقاحة لدى تلك الفصائل التي ترتبط بشكل وثيق بالمجمع الصناعي ــ الحربي .

تعتمد الاكثرية الغالبة من قادة اليمين المتطرف ــ « الاولترا » بدءا من زعماء عموم اميركا أمثال « غولدووتر » أو « ويليس » وانتهاء بمتزعمي خلايا المتطرفين لمدينة أو مقاطعة معينة على آلة الحرب وعلى الهبات التي تقدمها شركات الصناعة الحربية ، وتستخدم فلسفتهم العدوانية وامكانياتهم المادية الواسعة ، وتقوم حركة اليمين المتطرف بمساعدة آلة الحرب الرجعية وشركائها من دوائر الصناعة الحربية بتوسيع مواقعها في السياستين الداخلية والرجعية للولايات المتحدة الاميركية واختراق أوجه عديدة من الحياة الاميركية .

كان المجمع الصناعي ــ الحربي يعتبر « الاب الروحي » لاضخم تنظيم متطرف « رابطة جون بيرتش » ، اذ يمكن تكوين هيئة اركان كاملة من الجنرالات من بين اعضاء هذه الرابطة الذين يعملون من حيث الجوهر كمنظمة عسكرية ، وهم يرون هدفهم في التوسيع الاعظمي للرابطة واقامة « مجموعات ارهابية سرية » لاستخدامها

1) R. Burlingame. The Sixth Calumn. New York, 1962.

في « عمليات القضاء على الخيانة » ، وهنالك اعتماد خاص على القوة وعلى استخدام السلاح . فقد قامت « رابطة جون بيرتش » بتوزيع منشور على أعضائها يدعوهم الى اقتناء السلاح والذخيرة والتعرف على « أساليب النضال السري » ، وقد كتبت صحيفة « التايمس » الصادرة في فلوريدا في معرض تعليقها على مخططات زعماء الرابطة هذه قائلة : « لقد تجاوز اعضاء رابطة جون بيرتش بدعواتهم الصريحة للتسلح حدود ما هو مسموح به ، وهذا يعني الفوضوية والدعوة لاستخدام القوة والعنف » .

تلعب منظمة ما يسمون بـ « المينيتميين » (١) دور « العضيل الضارب » الممول من قبل المجمع الصناعي ـ الحربي . وكما صرح احد زعمائهم « فانهم يقومون بالتدريب على الاعمال العسكرية معتبرين انفسهم آخر خط دفاعي ضد الشيوعية ، ومن الواجب وقف التفكير فيما اذا كانت الحرب العالمية الثالثة ستنشب ومتى ، فهذه الحرب بدات ونحن انغمسنا فيها حتى الآذان » ، وغالبا ما سعى « المينيتمينيون » في انتخابات الرئاسة الى تأمين فوز غولدووتر وويليس . بعد اخفاق قادة التطرف هؤلاء ـ كما كتبت عنهم الصحيفة تحت تسمية مميزة : « على الدريئة » ـ فقد المتطرفون الايمان في قوة البيانات الانتخابية . « مضى ذلك الوقت الذي كان الشعب الاميركي فيه يستطيع انقاذ نفسه بواسطة النظام الانتخابي السياسي ، وتبددت في الهباء آمال ملايين الاميركيين في امكان الكواكب الانتخابية وقف هجوم الشيوعية عوضا عن

---

(١) « مينيتميين » : تسمية أطلقت على الرجال الوطنيين الاوائل الذين أول من امتشق السلاح في عام ١٧٧٦ من أجل حرية واستقلال الولايات المتحدة الاميركية ضد المستعمرين الانكليز ، وكانت هذه التسمية تعني انهم موجودين في حالة استعداد دائم وآني من أجل امتشاق السلاح ضد العدو . أما الآن فان « مينيتميين » الاسم المجيد في الماضي اتخذه لانفسهم فاشيون صغار رافعون لشعارات تتفق مع ادعاءات أعداء الثورة الاميركية في القرن الثامن عشر .

الرصاص » ـ تخلص الى ذلك الصحيفة . كيف يمكن اذن انقاذ الشعب الاميركي ؟ لدى « المينيتمينيون » الجواب الجاهز : يستطيع الاميركيون عمل ذلك بانضمامهم الى جيش سري وتلقيهم التدريب العسكري .

في وضع نهضت فيه القوى الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية صار الفاشيون العلنيون يرفعون رؤوسهم ايضا . وهؤلاء بخلاف « البرتشيين » و « المينيتمينيين » لا يعتقدون بضرورة اخفاء آرائهم النازية . فقد اعلن المدعو روكويل الذي قام بتأسيس الحزب النازي الاميركي نفسه خليفة لهتلر في عام ١٩٥٩ . في سنوات الحرب كان روكويل في الطيران البحري معتقدا ذلك أكبر خطيئة . « لو كنت قرأت وقتئذ كتاب « كفاحي » لهتلر لذهبت الى رئيسي وطلبت منه ارسالي الى الجانب الالماني » ـ صرح بذلك روكويل في عام ١٩٥٨ لدى وجوده في الاحتياط . فقط في عام ١٩٦٠ سرحت قيادة القوات المسلحة البحرية روكويل بسبب « نشاطه المدني » .

أقيم مقر اركان الحركة الفاشية في أرلنفتون ولدى الحزب الاميركي النازي فروع في المدن الاميركية الكبرى . ويرتدي النازيون اللباس العسكري مع شارة مميزة حمراء وبيضاء على الذراع ، ويرد الحزب النازي الاميركي رسميا في دليل التلفون ، وتظهر بياناته الجديدة في الاكشاك مرتين في الشهر ، ويصدر مجلته « الصاعقة » ست مرات في السنة ، وقد ظهر روكويل نفسه بشخصية مرشح « مستقل » لمنصب حاكم ولاية فيرجينيا في الانتخابات التي جرت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٦ ، لكنه هزم جامعا كمية مهملة من الاصوات ، وبعدها بوقت قليل قتل على يد احد اعضاء المنظمة ، غير انه بعد موت « الفوهرر » يتابع النازيون الاميركيون نشاطهم ، واعلنوا أن « هدفهم » العام هو الاستيلاء على السلطة في الولايات المتحدة الاميركية .

غالبا ما يطلقون على امتداد المجمع الصناعي ـ الحربي في تكساس تسمية كو ـ كلوكس ـ كلان . وكم هي متينة روابط وصلات رجال كو ـ كلوكس ـ كلان مع الشركات الرائدة في الجنوب . وتمتد حدود « الامبراطورية غير المرئية » لكلان الى الغرب والشمال ، ويزداد عدد اتباعها ، ففي الوقت الاخير يجتمع بمناسبة « حرق الصليب » ما يقارب الثلاثة آلاف انسان أحيانا او ما يزيد .

اذا كان قادة المجمع الصناعي ـ الحربي عادة ينشطون في أكثرية منظمات اليمين المتطرف ـ الاولترا ـ من وراء الكواليس ، ويوجهون من الخلف نشاطات وشعارات وبرامج « البرتشيين » و « المينيتميين » ، فانهم في عدد من الحالات ينشطون بدون قناع . ففي أميركا يوجد عدد من منظمات العسكريين ورجال الصناعة الحربية والمتمتعة بنفوذ للغاية . وتعتبر « الرابطة الاميركية ـ ليجيون ـ » الاكثر اهمية من بين هذه المنظمات ، فهذه الرابطة تعد (٢،٥) مليون عضو متوزعين على (١٧) الف فرع في كل انحاء الولايات . وهنالك حوالي مليون زوجة وأخت وابنة لرجال « الليجيون » متجمعات فيما يسمى « **بالليجيون الاميركي** المساعد » ، وكل ممارسات رجال « اللجيون » مكرسة وموجهة ومحسوبة من أجل تثبيت تفوق المواطن الاميركي مئة في المئة على القوميات الاخرى وعلو منزلة الولايات المتحدة الاميركية على الشعوب الاخرى في اذهان المواطنين وخاصة في المدن غير الكبيرة وفي الارياف . « يبقى الليجيون ـ يصرح زعماؤه ـ مناهضا دائما للشيوعية وللتيارات الاخرى غير الاميركية ويفتخر بأنه عدو خطر ودائم للشيوعية » (١) .

يقبل « المحاربون القدماء المشاركون في الحروب الاجنبية » في صفوفهم العسكريين الحاملين للاوسمة لمساهمتهم في العمليات

1) **A. Yarmolinsky. The Military Establishment. P. 206.**

الخارجية فقط ، وهم يرون هدفهم الرئيسي ـ كما هو الامر بالنسبة لرجال « الليجيون » في تأكيد « الوطنية الاصيلة » والدفاع عن أميركا من « كل أعدائها » ويبلغ تعداد هذه المنظمة العسكرية (١،٥) مليون عسكري متقاعد .

أعلن حوالي (٦٠) ألف عضو في جمعية الضباط ـ الاحتياط برنامجهم في « دعم تلك السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية التي تضمن أمنا قوميا أكيدا » ، وبلغة مبسطة تعني هذه المعادلة انشط مساهمة في اشعال جو الحمى الحربية في البلاد والدعوة الى سباق التسلح ، وحسب أقوال السيناتور راسيللا تملك الجمعية « واحدا من أضخم النوادي « لوبي » في واشنطن ، الذي تسخره للعمل من أجل مصالح المجمع الصناعي ـ الحربي .

تحولت « الجمعية القومية للسلاح » المؤسسة في عام ١٨٧١ من قبل مجموعة من الضباط الآن الى واحدة من المنظمات العسكرية الرائدة في الولايات المتحدة الاميركية (أكثر من مليون عضو) . وتمارس الجمعية تحت شعار متواضع « مساندة الامن القومي من خلال دراسة السلاح الشيطاني » نشاطا دعائيا واسعا لصالح البنتاغون . ومن خلال أعضاء هذه المنظمة تنتشر على نطاق واسع في كل أنحاء أميركا مختلف الاسلحة من المسدسات حتى المتفجرات التي يستخدمها المتطرفون في أعمال ارهابية ضد الرجالات البارزين التقدميين المساهمين في حركة الزنوج السود (الملونين) والحركة المناهضة للحرب .

يمارس قادة المجمع الصناعي ـ الحربي باستخدامهم « البيرتشيين » و « المينيتميين » ومنظمات التطرف الاخرى اوسع نشاط « توجيهي » متسم بطابع شبه رسمي ، ويقيمون حلقات البحث والمناقشة والمؤتمرات في وحدات الجيش وفي اوساط السكان المدنيين . وان مثل هذا النشاط يحتل مكانة هامة في حساباتهم . اذ يعطي الطابع « الاجتماعي » « للارشاد والتوجيه » للقادة العسكريين في الولايات المتحدة الاميركية امكانية الترويج

للآراء والافكار العسكرية الاكثر تطرفا بشكل لا رسمي . والمؤتمرات وحلقات البحث والدراسة والمناقشات تستخـــدم كمنبر لأكثر الرجعيين انحطاطا ، وهم بنشاطهم « الارشادي » يدعون الى جعل النظم في « دولة الحرب » الاميركية قوانين فاشية . يتلخص جوهر فلسفة « العسكرية » في استحضار تقاليد الماضي الديمقراطي للدولة في محاولة لجر الامــة الاميركيــة نحو طريق الرجعيــة والطوطمية .

كان من الممكن عدم تسمية الرجعي العريق الذي شغل منصب قائد الفرقة الرابعة والعشرين للجيش الاميركي السابع المرابط في جمهورية المانيا الاتحادية الجنرال « ووكر » الــذي كان يتفاخر بشكل يبعث على الاسى بنشاطه الفاشي العلني . الا انه للعــدالة نشير الى ان احدى موضوعاته الرئيسية كانت التأكيد على وجود « خيانة » في واشنطن وعلى مشاركة غير مباشرة لمسؤولين حكوميين معروفين ، بمن فيهم الرئيس السابق ترومان « بمؤامرة شيوعية » ، ويشارك في مثل هذه التأكيدات التي تبدو ظاهريا مجردة الكثير من دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي وخلف التصريحات المعادية للشيوعية والاتهامات في « الخيانة » تتستر عمليــة اغتيال كل النظام الديمقراطي البرجوازي . بما ان نظام الحكم القائم حاليا لا يمكن ان يقي الولايات المتحدة مــن السلسلة المتواصلة مــن الاخفاقات والفشل على المستوى الدولي ، لذا من الواجب تغيير هذا النظام بنظام حكم آخر ذي « شكل اشد تأثيرا » ــ هذا ما صرح به المتطرفون .

تشكل البرجوازية الديمقراطية حتى في ذلك الشكل الممسوخ الذي توجد عليه اليوم في الولايات المتحدة الاميركيــة عقبة على طريق تحقيق مآرب الرجعية . فلدى زعماء هذه الرجعية « وصفة » جاهزة لشكل الحكم الذي يمكن أن يحل محل المعتقدات القديمة المتخلفة للحكومة الانتخابية . انه دكتاتورية « الرجل القوي » ، والصورة القادمة لمثل هذا الشكل من الدكتاتورية يمكن أن تؤمنها

بشكل خاص منظمة « رابطة جون بيرتش » . هناك لا يتحملون أية انتخابات ولا أية محاسبة ، ويعتبر « البيرتشيون » الديمقراطية « جملة خادعة وسلاحا للديماغوجية والكذب » ، والدكتاتورية السياسية « للشخصية القوية » نفهم مئة بالمئة على انها دكتاتورية الاوليفاريا المالية ـ العسكرية التي تخضع كل شيء من أجل مسألة تأمين الارباح القصوى للشركات الراسمالية . ومن البديهي أن تكون ارباح المساهمين الماليين محصلة من جراء تكثيف استغلال العمال المنتزعة حقوقهم وافلاس المزارعين الصغار والمتوسطين .

بالرغم مما يبدو مفارقة فان قادة المجمع الصناعي ـ الحربي المستنفذين عمليا لكل فوائد نظام راسمالية الدولة الاحتكارية ينادون في نفس الوقت بالنظام الراسمالي « البحت » . وهذا مبعثه قلقهم على مستقبل الراسمالية الاميركية اذ تقف امامهم اليوم صعوبات كبيرة . نظراتهم متجهة نحو الماضي ، ويبدو لهم أن وضع النظام الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الاميركية وقتها كان أكثر إستقرارا . وقد لاحظ المسؤول السياسي المعروف « باولس » بحذاقة أن هؤلاء الناس يصرون كل الوقت على قول : « أوقفوا العالم ، نحن نريد أن نسير » . وبالرغم من أن عمالقة المجمع الصناعي ـ الحربي لا يستطيعون أن يشكوا بشكل خاص لا من واقع الحال في الصناعة الحربية ولا من الابعاد الهائلة للعقود والارباح الناتجة عن صنع الاسلحة للبنتاغون ، الا أنهم كانوا يرغبون بالعمل والنشاط دون تدخل الاجهزة الاتحادية والتمتع بالحرية الكاملة في مجال الصناعة الحربية .

ان نشاطات الجزء الرجعي لآلة الحرب والدوائر الاحتكارية مشبعة بالتفرقة العنصرية . اذ يمكن لمختلف المجموعات داخل المجمع الصناعي ـ الحربي ان تختلف حول بعض المسائل الا فيما يتعلق بالتمييز العنصري ، فهنالك لديهم وحدة متينة حول هذه المسألة . فقد صنعت مجموعة كاملة من العناصر للبرهان على عدم مساواة المواطنين السود . ففي ولاية أوكلاهوما على وجه الخصوص

كانت قد أجريت حلقة بحث ونقاش حول قضايا التفرقة العنصرية . وقد شارك في هذه الحلقة عدد من أعضاء الكونغرس وأصحاب الرتب العسكرية ، وقد صرح أحد المحاضرين للمستمعين قائلا : « لقد سبق العرق الابيض العرق الاسود لآلاف من السنين ، وممارسة التعليم المشترك في المدارس هي تزييف علمي لهذا القرن تم تحقيقه تحت تأثير الشيوعيين » .

يساند ارباب الصناعة الحربية الهذيان العنصري للمتطرفين طالما ان العنصرية تسمح بابقاء الجماهير السوداء تحت نير العبودية والاستغلال المضني للعمال السود في المصانع الحربية وحرمانهم من ابسط الحقوق المدنية . وتأتي أيديولوجيا التفرقة العنصرية ملائمة تماما لقادة البنتاغون ، اذ انها تساعدهم على اخفاء الجندي الاسود ، ورميه كقطعة لحم رخيصة في أتون المغامرات المسلحة للامبريالية الاميركية .

يؤكد قادة آلة الحرب الرجعية ان مناقشة « الصراع مع الشيوعية » والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي في حلقات البحث والدراسة لا تعتبر عملا « سياسيا » ، كما لا يمكن اعتبار ذلك تدخلا في الخط الذي تتبعه الحكومة الاميركية على المستوى الدولي . وبذلك فان توجهاتنا تعتبر غير ذات شأن « سياسيا » ، لذا لا يمكن أن يكون هنالك اعتراض من جانب السلطات الرسمية على ما يقال في اجتماعات المتطرفين من حملة البزات العسكرية والاطقم المدنية ، ويشهد على ذلك بشكل باهر محضر جلسة لاحدى لجان مجلس الشيوخ التي كان يراسها السيناتور العسكري ـ الرجعي « تيرموند » الذي استدعي فيما بعد للاستجواب من قبل مدير ادارة المعلومات في وزارة القوات المسلحة البحرية الاميركية الادميرال سميث : السيناتور تيرموند : اعتقد أن اكثرية الناس بمن فيهم انت وانا موافقين .

على أن كل الضباط العسكريين يجب الا يدلوا بالتصريحات الرسمية ، والا يشتركوا في النشاط اللارسمي غير المطابق لخط

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية .
« الادميرال سميث : نعم ، سيدي .
السيناتور تيرموند : ادميرال ، ان التصريحات حول الشيوعية كعدو محتمل هي موضوع آخر ، اليس كذلك .
الادميرال سميث : انا موافق ، كذلك هو الامر ، سيدي .
السيناتور تيرموند : بكلمات اخرى . انتم لا تعتبرون العمل ضد الشيوعية تدخلا في السياسة الخارجية ؟
الادميرال سميث : كلا ، سيدي .
السيناتور تيرموند : ان الشيوعية هي العدو المشترك للولايات المتحدة الاميركية والعالم الحر ، وكل وطني حقيقي ملزم بالنضال ضدها ؟
الادميرال سميث : نعم ، سيدي .
السيناتور تيرموند : لذلك لا يمكن ان يكون هنالك اعتراض على قيام العسكريين بطرح آرائهم والقاء خطاباتهم بشأن الشيوعية .
الادميرال سميث : نعم ، سيدي » (١) .
تنتشر الدعوات المناهضة للشيوعية على نطاقات واسعة وبدون معيقات في كل انحاء اميركا بجهود النواة الرجعية للمجمع الصناعي ـ الحربي واولئك الرجعيين الغلاة من دوائر واشنطن أمثال السيناتور تيرموند .
يبنى النشاط « الارشادي » الثقافي بأشكال مختلفة حسب خصوصيات القاعة ، فمثلا في الكلية العسكرية القومية تمارس الدعاية المعادية للشيوعية « بكل جدية » في حلقات البحث والدراسة ، ويضم البرنامج السنوي لضباط الاحتياط محاضرات حول مسائل « الصراع مع الشيوعية » والوضع الدولي العام والقضايا الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . ويصرح

1) Military Cold War Education and Speach Review Policies, Hearings before the Special Preparedness. Subcommittee on Armed Forces. US Senate, 87th Congress, 2nd Session, 1962, Part A, PP. 1819-1820.

مسؤولو حلقة البحث بأن : كل المواطنين المسؤولين يقفون في الخط الامامي من جهة « الحرب الباردة » مع أولئك الذين يقفون الآن أمام الصواريخ ويشاركون في معارك « الحرب الساخنة » في الخارج » (٢) .

على هذه الصورة جرت ايضا حلقة بحث في الكلية الصناعية التابعة للقوات المسلحة الاميركية . وعن دور هـذه المؤسسة في نظام النشاط « الارشادي » يحكي العامل التالي : في عام ١٩٦٨ وجه رئيس الولايات المتحدة الاميركية رسالة الى طلاب هذه الكلية قائلا فيها : « ان الكلية أداة هامة لزرع مبادىء الحياة في العالم الحر لدى العدد المتزايد من الناس » . وهنـا يقوم مسؤولون سياسيون وعسكريون معروفون بالقاء المحاضرات ، وهم يحاولون عدم تقييد مستمعيهم بآرائهم في المسائل المطروحة باستثناء مسألة واحدة وهي : « الخطر الذي تشكله الشيوعيـة علـى الولايات المتحدة الاميركية » .

لدى مواقف أخرى لا يعتقد العسكريون أن التحفظ ضروري وخاصة في المحاضرات والمؤتمرات المنعقدة في القواعد العسكرية خارج المدن المركزية الاميركية وبشكل خاص في الولايات الجنوبية والجنوبية ـ الغربية ، حيث تشكل هـذه الولايات مناطق نفوذ للمجمع الصناعي ـ الحربي .

تحمل طابعا استفزازيا حلقات البحث والدراسة المنظمة في ولاية أركانساس المكرسة لمناقشة « استراتيجية المحافظة على البقاء في موقف التهديد الشيوعي » ، وقد كتب أحد الحقوقيين الذين حضروا هذه الحلقات وهو من أركانساس قائلا : « أن ما يقلقني اكثر من أي شيء هو دور الجيش في تخطيط وإعداد مثل هـذه النقاشات ، فقد قام قائد المنطقة العسكرية الجنرال ـ ماجور ويليم بلوك برحلـة خاصة الى مدينـة ليتل ـ روك (عاصمـة

2) **Defense Strategy Seminar. June 17-18, 1968, «Syllabus», the National War Collegee. Washington D.C.**

اركانساس) لاقناع لجنة القوات المسلحة لدى غرفة التجارة بتنظيم مثل هذه الحوارات في هذه المدينة . وقد استدعي احد ضباط الاحتياط الى الخدمة الفعلية ، وانيطت به مهمة اعداد مثل هذه الحوارات ، وتم توزيـــع الدعوات بمساعــدة الحرس الوطني لأركانساس وفصائل الاحتياطيين ، وبهذا الشكل تبدو حلقات البحث والحوارات في عيون الجمهور متمتعــة بموافقــة الجيش والحكومة القومية للولايات المتحدة الاميركية » .

في مدينة بتسبرغ (ولاية بنسلفانيا) جرت حلقة بحث ودراسة حول « الحرب في البعد الرابع » مكرس « للنشاط المشبوه للحلف السوفياتي ضد الولايات المتحدة الاميركية » . وتم تعريف دوائر رجال الاعمال والاحتياطيين « بتكتيك الشيوعيين المشبوه والماكر ضد الولايات المتحدة الاميركية » ، وعين مسؤولا عن الحلقة مساعد وزير الدفاع « هيوز » . وقد تضمن البرنامج المطبوع للحلقة برسالة هيوز للاعضاء المشاركين في هذه الحلقة ، وقد كتبت الرسالة على أوراق وزارة الدفاع الرسمية مع خاتم « المساعد المدني لوزير الدفاع » . وفي مكان آخر من البرنامج يرد ما يلي : « يذكر مسؤولو الحلقة بامتنان مساعدة ودعم قائد الجيش الثاني الاميركي الجنرال ـ ليفتنانت وأركانه وقائد الفرقة (٢١) الجنرال ـ مايو « كوبر » ومساعديه وكذلك الآخرين .

ضم برنامج الحلقة قائمة مقترحات تحت عنوان مشترك : « ماذا يمكنكم أن تفعلوه من أجل النضال ضد الشيوعية » ، واقترح على الحاضرين بشكل خاص ما يلي :

« ـ البحث عن العناصر المتعاطفة مع الشيوعية في كل دائرته ، وابداء الثقة بالذيـــن يصيغون الراي العـــام والوعي العالمـي لدى الشبيبة .

ـ ابداء الحذر فيما يتعلق بدعم مختلف الحركات الى الدرجة التي يتم فيها ابرام صفقات العمل .

ـ قبل الانضمام الى عضوية هذه المنظمة أو تلك أو التوقيع على

اية وثيقة من الضروري التأكد من سلامة هذه المنظمة واللجوء من اجل هذا الى طلب مساعدة اجهزة الامن المحلية .

ـ التصدي للمسؤولين الذين يظهرون ليونة تجاه الشيوعية ومطالبتهم بابداء وجهات نظر وطنية .

ـ تجنب الافلام التي تركز الاهتمام على الشرور الاجتماعية والاخلاقية » .

كان الادميرال المتقاعد وورد المحاضر الرئيسي في الحلقة . في بتسبرغ كان الادميرال قبل كل شيء يقول لـ (٣٠٠) مستمع أن كل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية كانت « بشكل خائن في صالح الروس » . في عملية الاعداد الايديولوجي التي تمت ممارستها في تكساس وكاليفورنيا وأوكلاهوما والولايات الاخرى للمواطنين الاميركيين والعاملين العسكريين بروح ديماغوجيا معاداة الشيوعية يتم التأكيد كيفما كان على عدم امكانية التعايش السلمي مع دول المعسكر الاشتراكية ولا معقولية علاقات حسن الجوار مع تلك الدول التي تم فيها الغاء النظام الراسمالي . ويلح العسكريون بتخويفهم المواطنين الاميركيين بنظرية « الصدام الحتمي » مع الاتحاد السوفياتي المختلقة من قبلهم على توجيه كل الامكانات والطاقات من أجل التحضير لهذا الصدام ، ويستمرون في خطهم الاستفزازي ، وبحماس يلاحقون مسألة تلبية كل متطلبات وزارة الدفاع من النفقات العسكرية الاضافية التي تقدر بمليارات الدولارات .

يجري مجلس الامن الاميركي مثلا الذي يضم بين صفوفه الجنرالات ورجال الصناعة الحربية بشكل منتظم ما يسمى بعملية « الانذار » وهي عبارة عن حملة دعائية على امتداد كل اميركا للالحاح على اجراء زيادة حادة في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية .

في عام ١٩٧٢ من أجل اجراء عملية اقناع اكبر اجريت مسرحية ماكرة بين مجلس الامن الاميركي وقيادة وزارة الدفاع الاميركية .

في رسالة مساعد وزير الدفاع المنشورة والمتعلقة بعملية « الانذار » ردت الاتهامات الموجهة الى الحكومة بسبب « الاهتمام غير الكافي » باحتياجات آلة الحرب . وكان يتم التأكيد عندئذ على أن « البنتاغون بحاجة الى كل دولار يطلبه لدى الكونفرس من أجل المحافظة على المواقع » ، وقد أثار تصريح وزارة الدفاع حفيظة العسكريين ، فقد قام رئيس مجلس الامن الاميركي بشن هجوم على اعضاء الكونفرس ماسكي وبروكسماير وآخرين من الذين ينادون بتحديد النفقات العسكرية ، ووصف نشاطهم بأنه « انتحاري » . ان الجناح العسكري للسياسة الاميركية على استعداد لأن يسخن حدة التوتر الدولي حتى الانفجار الشامل ، ومعارضة اي اجراء لا يحمل طابعا حازما معاديا للشيوعية بشكل كاف ، ووضع نشاطات الهيئات الحكومية الاميركية بشكل دائم تحت المراقبة الصارمة .

تزداد عملية الاستقطاب والتوضع الطبقي للمجتمع حسب القضايا الملحة للعصر الراهن كمحصلة لتعارض مختلف توجهات الحياة السياسية الاميركية ، وتتباين الآراء ووجهات النظر ، وتنشط حملات الناس المعادين للعسكرية انصار الحقوق الديمقراطية في الاحتجاج على تعزيز دور دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي ، وتشكل الشبيبة وجماهير السود وبعض فصائل الطبقة وممثلي المثقفين القاعدة الجماهيرية للمعارضة . ويزداد الانحلال والتفسخ في الجيش الاميركي ، ففي سنوات الحرب الفيتنامية سجلت حالات عديدة رفض فيها الجنود بشكل جماعي تنفيذ اوامر القيادة ، وكان الهروب من الجيش الاميركي شيئا عاديا كاحتجاج ضد السياسة المجرمة العدوانية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية التي ورطت البلاد في حرب طويلة الاجل ضد شعوب الهند الصينية .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع لا يمكن الا الاشارة الى تلك الظاهرة المعبرة لدرجة عالية وهي اصدار صحف عسكرية ذات نفس سلمي

بحوالي (٥٠) تسمية وبحدود (٣٠٠) الف نسخة ، وكانت « البوند » أول صحيفة ظهرت في عام ١٩٦٧ من هذه الصحف ، ومن ثم بالقرب من القواعد العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربية واليابان وحتى في جنوب فيتنام صارت تظهر صحف أخرى للجنود تنتقد العسكرية الاميركية .

تصدر في كاليفورنيا أكبر صحيفة للجيش الاميركي « ايلاي » ، وتتألف هيئة تحرير هذه الصحيفة الصغيرة (مجموع عدد أعضاء الهيئة (١٥) إنسانا) من الجنود السابقين ، وبعضهم ممن كان في فيتنام ، وقد اكتسبت « ايلاي » شعبية كبيرة من جراء مناهضتها للحرب المجرمة لواشنطن في الهند الصينية ونقدها لرجل المجمع الصناعي ـ الحربي .

اعلنت الصحيفة في المقالة الافتتاحية لعددها الاول عن استعدادها للاجابة على أسئلة الجنود الاميركيين حول مغزى الحرب الفيتنامية وعن الضحايا التي أوقعوها وعن الدمار الذي أحدثوه ... وباختصار عن كل شيء تصمت عنه الحكومة الاميركية . وتركت الصحيفة في أعدادها مكانا كبيرا لرسائل الجنود الاميركيين ، وكانت تتحدث عن الرشاوي والسوق السوداء وعمليات القتل الجماعية وعن التسيب والاهمال تجاه الجنود الجدد وتعاطي المخدرات على نطاق واسع .

فضحت المواضيع المنشورة في صحيفة « ايلاي » السياسة العدوانية لأمبرياليي الولايات المتحدة الاميركية الذين قاموا باشعال حرب قذرة في فيتنام ضاربين بعرض الحائط مصالح الشعب الاميركي . وقد طرحت الصحيفة في أحد اعدادها وبمقالة مؤلفة من عمودين تاريخ المغامرة الفيتنامية للولايات المتحدة الاميركية ، وقد كشفت هذه المواضيع المصالح الجشعة للدوائر الاحتكارية الاميركية في هذه الحرب . في أوكتوبر من عام ١٩٧٠ وفي مقال بعنوان « الشرق الاوسط مسرح قادم لعملياتكم الحربية ! » ذكر ان « السبب الاصيل لاستعراض القوة الذي قام به نيكسون

بالنسبة لعبد الناصر ولحلفائه الروس هو النفط ، واذا كان هنالك شيء ما مقـــدس في الشرق الاوسط فهو الارباح الهائلـــة للاحتكارات الضخمة » .

في شباط من عام ١٩٧١ نشرت في « ايلاي » مواد عن وثائق رسمية ورد فيها انه في حال استخدام السلاح النووي التكتيكي في فيتنام فان القيادة العليا للبنتاغون كانت على استعداد للتضحية بالقوات المستخدمة لهذا السلاح .

في السنوات الاخيرة نشطت في القوات المسلحـــة حركـة المستخدمين العسكريين السود من اجل رفع مكانتهم . ففي عام ١٩٦٩ نشبت معركة حقيقيـة بين رجال المشاة البحرية البيض والسود في القاعدة البحرية العسكرية كيمب ليدجون (كارولينا الشمالية) . وقد افاد أحد الجنود السود لنائب مساعـد وزير الدفاع الذي وصل الى القاعدة للتحقيق عن اسباب التمرد قائلا : « هلك الكثيرون من اخوتي في العرق في فيتنام . وانا نفسي غامرت بحياتي هناك . والآن وبعد العودة الى الوطن أرى أنه لم يتغير شيء بالنسبـــة لاخوتي واخواتي في نيـويورك وشيكاغو وتسينيتسيناتي ، في كل مكان تمييز عنصري » . ومع ذلك لا ينوي زعماء البنتاغون حل ملزمـــة الاضطهاد العنصري في الجيش ، ويعتقدون بامكانية ترسيخ لا مساواة السود في القوات المسلحة الاميركية الى الابد بمساعدة المتطرفين والمنظمات الرجعية .

ان نهوض ومحتوى نشاط المجمع الصناعي ـ الحربي في الاعداد العسكري المعادي للشيوعية للمواطنين وللجيش يستدعيان القلق لدى قسم من ممثلي القيادات السياسية العليا للولايات المتحدة الاميركية ، حيث تظهر المخاوف مـن انه لدى تحويل اميركا الى « دولة ـ قلقة » ، سيجد القادة المدنيون انفسهم في المستقبل وبمثل تلك الوتائر السريعة مضطرين لترك مناصبهم في واشنطن للجنرالات . فمنذ بضع سنوات فقط اعد السيناتور فولبرايت مذكرة خاصة لوزير الدفاع « النشاط الدعائي للفرد العسكري

المعد للراي العام » . في هذه الوثيقة الموجهة من السيناتور الى وزير دفاع البلاد يتم التذكير بالتقاليد الاميركية القديمة التي « تفرض على العسكريين الخضوع لمراقبة الوجوه المدنية ، وليس من شأنهم ارشاد الجمهور في المسائل السياسية » . من المحتمل أنه كان الامر هكذا في الماضي ، الا أنه تغير الكثير في الولايات المتحدة الاميركية ، وهذا ما يعترف بـه السيناتور فولبرايت اذ يقول : « الآن فهمت ضلالاتي ، فكما يبدو فان مبدأ الدستور الذي يسمح للوجوه المدنية بممارسة رقابة على القوات المسلحة يشكل الآن في الواقع مسألة سياسة مختلف عليها » . ويورد السيناتور في معرض تأكيد استنتاجه عوامل عديدة لتدخل آلة الحرب في الحياة السياسية للبلاد ، اذ يقول : « كقاعدة تشهد الادلة على مساهمة العسكريين في البرامج المتعلقة بطابع التهديد الشيوعي وبطرائق الصراع معه . ويساهم العسكريون من مختلف الرتب وصنوف الاسلحة على نطاق واسع في الاجراءات المعروفة بكل التسميات الممكنة « حلقات البحث والدراسة » ، « الاشكال المقبلة للحرية » « مؤتمرات اعداد استراتيجية المحافظة على البقاء » ، « حلقات البحث حول الاساليب غير العادية للحرب » . . . الخ » .

ان المخاوف الجدية للسيناتور فولبرايت يستدعيها محتوى النشاط الدعائي للمجمع الصناعي ـ الحربي اذ يستطرد قائلا : « طبعا برامج مختلفة ذات محتوى مختلف ، الا انها جميعا تتناول موضوعا مركزيا : الخطر الرئيسي بالنسبة لبلادنا يجسده التغلغل الشيوعي الداخلي . ولهذا الخطر بالذات غالبا ما تنسب التعقيدات الدولية الراهنة ، أو يفسرونها « بالليونة » و « بالتراجع » و « بالمهادنة » . . . الخ ، بمثل هذه البرامج ينهض بشكل اساسي ممثلو اليمين المتطرف » .

ان السيناتور فولبرايت متأكد من أن « العسكريين الاميركيين مصابين بفيروس الراديكالية اليمينية » ، وان اشاعة هذه العدوى في الشعب الاميركي من جراء « النشاط الارشادي للعسكريين »

من الممكن أن تؤدي الى تزايد هذا الخطر . في عام ١٩٧٠ أصدر فولبرايت كتابا بعنوان « آلة دعاية البنتاغون » ، في هذه الدراسة لآلية الاعداد الايديولوجي للمواطنين الاميركيين ولأفراد القوات المسلحة التي يقوم بها البنتاغون وعواقب عملية الاعداد هذه يشير السيناتور بتحديد أكبر الى تدخل آلة الحرب والدوائر الصناعية في الحياة الروحية لأميركا (١) .

في الماضي غير البعيد عندما بدأ الحديث في الولايات المتحدة الاميركية عن الخطر المتزايد من اليمين ، كان الجواب التقليدي يفضي الى العبارة المهدئة للنفس « عندنا هذا مستحيل » ، لم يكن المواطن الاميركي البسيط يستطيع أن يتصور ان الحركة الجماعية للمتطرفين يمكن أن تجد لها ارضية في بلاده ، اما لا يستطيعون وراء المحيط أن يقطعوا في تأكيد ذلك بشكل نهائي . فقد أعطى التاريخ السياسي لأميركا في السنوات العشر الاخيرة أسس جدية جدا لقلق ملايين الاميركيين الواعين يوميا للخطر الواقعي من اليمين.

اصبح نشاط المتطرفين العسكريين وحركة اليمين المتطرف يشكل ازمة حادة في الولايات المتحدة الاميركية ، فبغض النظر عن الظاهرات الايجابية الجديدة في المناخ الدولي تستمر في اميركا عملية اشاعة الآراء المحافظة في الطبقات الواسعة للحياة السياسية الاميركية . ان دعم ملايين الناخبين لفولدووتر وويليس ، « والاكثرية الصامتة » المؤيدة لأكثر القرارات مغامرة والمواقع الراسخة « للصقور » في الاجواء القيادية ليدل على أن « الخطر من اليمين في اميركا أصبح جديا للغاية . وجوهر الخطر من اليمين لا يكمن في التهديد بالقيام بانقلاب فاشي في الولايات المتحدة الاميركية ، وانما فيما يقوم به اليمين المتطرف من عملية تسميم للمناخ السياسي العام في البلاد ، والدفع باتجاه الاعمال الخطرة على المستوى الدولي ، ومحاولة بعث جو « الحرب الباردة » .

كل هذا يجري في ظروف بالاضافة الى مشاكل السياسة

1) W. Fulbright. The Pentagon Propaganda Machine. New York, 1970.

الخارجية يتفاقم فيها عدد من المسائل الداخلية ـ التضخم ، حركة السود ، انتفاضات الشبيبة ، الحملة المعادية للحرب ، الجريمة . ولقد لعب العدوان الاميركي على فيتنام دورا منشطا ومتعدد الاشكال في كل تلك المسائل الى ان بلغت حد الازمة ، وزاد الاستياء حدة ، ونسفت الثقة بالقيادة السياسية .

ان جو الحرب المؤجج من قبل أرباب المجمع الصناعي ـ الحربي ، وحمى العنف التي لم تعرف سابقا والتي أودت دائما بحياة أولئك الساسة الذين أثاروا استياء اليمين المتطرف ، واغتيال الرئيس جون كيندي والسيناتور روبرت كيندي وزعيم الزنوج السود الحائز على جائزة نوبل مارتن لوثركنغ ، واعمال القمع القاسية ضد قادة حركات السود والشبيبة والنقابات ، والدعاية العلنية المكشوفة للآراء المنحطة الحاقدة على الانسان ، كل ذلك بدد ما كان يزعم به كما لو انه لا يمكن أن تنبت في التربة الاميركية بذور الفاشية ، اذ يبقى الجيش الاميركي الاداة الصلبة لدعم سيطرة راس المال والدوائر الرجعية للمجمع الصناعي ـ الحربي .

ومع ذلك لا يمكن اخفاء وقائع العالم الجديدة وراء حواجز الدعاية الكاذبة ، الشيء الذي يتحدث عنه تغير الامزجة الفكرية لدى الرأي العام الاميركي الذي صار يعطي بشكل أوضح أفضلية للتعايش السلمي ولتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وليس « للحرب الباردة » . هذا التغير حددته بدقة استفتاءات الرأي العام التي اجريت مؤخرا من قبل مؤسستين كبيرتين ـ غيلاب وهاريس . فقد وضعت استقصاءات هاريس انه اذا كان حوالي ٦٠ بالمئة من الذين جرى الحوار معهم في عام ١٩٧٢ عشية لقاء القمة يعتقدون أن « الحرب الباردة » ما زالت تسود العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، فانه في عام ١٩٧٣ كان هنالك ٦٦ بالمئة من الاميركيين الذين يعتقدون بأن العلاقات بين الدولتين الاعظم تتحسن . وقد صوت حينئذ حوالي ٧٠ بالمئة لصالح الاتفاقيات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية

حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتطوير العلاقات الاقتصادية وتصل غيلاب في معرض تقييمها لنتائج الاستفتاء الى الاستنتاج التالي : « ان التغيير في علاقات الاميركيين تجاه الاتحاد السوفياتي لم يسبق له مثيل في تاريخ استفتاءات الرأي العام » (١) .

---

(١) البرافدا ٢٣ حزيران ١٩٧٣ .



الفصل الرابع

المجمع الصناعي الحربي والسياسة الخارجية



جبابرة البنتاغون

– سراب الامبراطورية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغلب في السياسة الخارجية الاميركية خط « سياسة القوة » باسم الهدف البراق لتحقيق السيطرة الاميركية على العالم . واصبحت دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي تمارس خطا متصلبا في المجابهة والعدوان المسلح ضد الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني . في تلك المرحلة لم يترسخ بعد ذلك الحلف الصلد بين الجنرالات ورجال صناعة الاسلحة ، كما هو الحال بعد مضي عشر سنوات . ومع ذلك كانت مواقعهم حينئذ في الجهاز الحكومي والاقتصاد والايديولوجيا متينة لدرجة كافية من أجل ممارسة التأثير الفعال على السياسة الخارجية الاميركية .

كان قادة دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي في نواياهم ومخططاتهم يسيرون على أقل تقدير بخطوة متقدمة على البرامج والمفاهيم الاكثر عدوانية وتطرفا التي كانت الحكومة الاميركية تقوم باعدادها كخط رسمي في مجال السياسة الدولية . فهم لم يتقبلوا فقط موضوعات السيطرة العالمية للاحتكار الراسمالي الاميركي المطروحة من قبل واشنطن في الايام الاولى لما بعد الحرب ، وانما كانوا يسعون ايضا الى بلوغ هذه الاهداف بالطرق الخاصة . وقد اوّل العسكريون اعلان ترومان « ليس هنالك دولة اقوى من الولايات المتحدة

الاميركية ، ونحن بامتلاكنا هذه القوة ملزمين بأن نأخذ على عاتقنا قيادة العالم » كدعوة الى التصرف بحزم وتنظيم « حملة صليبية » ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى .

كان قادة الدوائر المالية ــ الصناعية على مدى خمس عشرة سنة واثقين من أن أميركا من القوة بحيث تصنع الدول الاخرى في تبعية لها متينة وطويلة الاجل ، وقد ترامت أطراف « الامبراطورية الاميركية » في كل أنحاء قارات الارض ، وكان الاعتماد بالدرجة الاولى على القوة العسكرية لأميركا يشكل احد أساليب احراز السيطرة العالمية .

لم يكن كل الساسة في واشنطن يقفون على عتبة (بلاتفورم) التوسع ومناهضة السوفيات او يشاطرون أفكار « الامبراطورية الاميركية » ، وكان البعض منهم ينظر بشيء من الحذر الى العهود المقطوعة « بضرب الشيوعية » . لذا حاول العسكريون اقناعهم بشتى الاشكال بعدم خطورة نشوب صدام شامل مع الاتحاد السوفياتي بالنسبة لأميركا . وبرايهم كما لو أن ظروفا خاصة امنت لاميركا أمكانية القضاء على مقاومة أي منافس بالقوة المسلحة وفرض « قيادتها للعالم » على الآخرين .

وقد عمد « حزب العسكر » في السياسة الاميركية الى الاعتماد الخاص على السلاح النووي ووسائط نقله الى اي مكان من الكرة الارضية وعلى الافضلية الجغرافية لأميركا على الدول الاخرى . وكان العسكريون الاميركيون يحاولون تبديد المخاوف في دوائر واشنطن وأوساط الرأي العام بشأن مخططاتهم ، فقاموا باشاعة الاعتقاد عن « منأى » الولايات المتحدة و « عدم قهرها » بضربة من الخارج . في دوائر البنوك والجنرالات كانت تنطلق في الولايات المتحدة الاميركية الدعوات النشيطة المجردة من اية مخاوف للقيام بعدوان مباشر ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى . وكانت قد شنت حملة شعواء من الملاحقات والمطاردات والافتراءات ضد معارضي مخططات « الامبراطورية الاميركية » . وقوطعت

محاولات تحويل تطور سياسة واقتصاد اميركا في دروب السلم ، واطلق في المناخ الروحي للبلاد تيار « الحرب الباردة » ، وكان الغرض من كل هذه الاعمال واحد وهو زرع العداء بين الشعبين الاميركي والسوفياتي .

استخدم الايديولوجيون البرجوازيون وضع عدم التعايش بين الايديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية للبرهنة على عدم امكانية قيام علاقات طبيعية بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وكان يتم التأكيد حينئذ على أن العداء ينطلق حصرا من الايديولوجية الشيوعية للاتحاد السوفياتي ، فقد كتب كينان الذي شغل منصبا مرموقا في حكومة الولايات المتحدة الاميركية في تلك السنوات قائلا: « ان عداء الاتحاد السوفياتي هو العامل المؤثر الدائم الذي لن يضمحل طالما لم يتم تدمير العالم الراسمالي » (١) .

من بين المبررات التي كانت تبرز لصالح التصرفات « الحاسمة » بالاضافة الى ما سبق ذكره كانت الرجوعات الى الازمة الداخلية الجدية في كل النظام الراسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية . فقد نما بشكل حاد مستوى الحركة الشيوعية والعمالية في الدول الراسمالية المتطورة ، في الوقت الذي تراجعت فيه المواقع السياسية للاحزاب البرجوازية ، وخرجت الى الابد دول بكاملها من العالم الراسمالي ، ونمت حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا ، لذا قرر الرجعيون الاميركيون التدخل باصرار في هذه العمليات .

عمل « احتكار » القنبلة الذرية ووسائط نقلها والقوة العسكرية المبالغ بها بغية تخويف الشعوب الاخرى كأساس لمنطلقات « التصدي » التي صاغتها حكومة الرئيس ترومان . وهذه المنطلقات موجهة بحدتها ضد طليعة القوى التقدمية ـ الاتحاد السوفياتي . وفي الاجواء القيادية لواشنطن كانوا يعملون على عزل دول المنظومة

---

1) «Foreign Affairs», July, 1947.

الاشتراكية عن طريق تصعيد التسلح وتدعيم السيطرة الرجعية في دول المعسكر الغربي وخاصة في تلك الدول التي تقع بالقرب من حدود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، وكذلك عن طريق الاستخدام المباشر للقوات المسلحة الاميركيــة . كانت استراتيجية « التصدي » تدعم الدور القيادي لأميركا في العالم الغربي الذي وضعت طاقاته وامكانياته في خدمة الاهداف التوسعية للولايات المتحدة الاميركية . وتنطلق من المساعي العدوانية الشاملة للدوائر الاحتكاريـــة ـ الماليـــة الاميركيـــة لبسط السيطرة العالمية لأميركا .

كانت التوجهات « الامبراطورية » الاداة الهامة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية لما بعد الحرب المتجسدة في منطلقات « التصدي ». ولمثل هذا الاستنتاج يصل مؤرخون أميركيون معروفون ليس فقط من عداد العلماء التقدميين وانما باحثون برجوازيون أيضا . اذ يشير المؤرخان المعروفان د. كولكا و غ. كولكا في بحثهم الصادر في عام ١٩٧٢ بعنوان : « حدود القوة . السياسة الخارجيـــة الدولية والاميركية في أعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ » (١) الى أنه « في مرحلة ما بعد الحرب كانت النوايا والحسابات في الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة لاحراز السيطرة على العالم عاملا مثيرا للجدل في اتجاه السياسة الخارجية الاميركية ، وكانت الاختلافات تظهر فقط في المسائل التي تدور حول أساليب وطرق احراز السيطرة العالمية . في المراحل الاولى استخدمت بشكل فعال أكثر مـــن أي شيء ممارسات الضغط الاقتصادي ، بالاضافة الى أن الكثير مـن هذه الممارسات ـ مثلا تقديم القروض لانكلترا والدول الاخرى ـ كان يمس حلفاء واشنطن وبهدف لف هـــذه الدول بحبل التبعيـــة الاقتصادية . وبراي المؤرخين هنالك ميل في أجواء واشنطن نحو اعداد الوصفات والاقتراحات المنطلقة مـن الجزء الاكثر رجعية

---

1) **D. and G. Kolko. The Limits of Power. The World and United States Foreign Policy, 1945-1954. Harper and Row, 820 pp., 1972.**

للرأسمال الاحتكاري وآلة الحرب . ومن ثم تتابعت الاعمال ذات الابعاد « العالمية » والمنحى العسكري الواضح ـ « منطلقات ترومان » ، « مشروع مارشال » ، اقامة حلف ناتو ، اعادة تسليح أوروبا الغربية ، عسكرة أوروبا الغربية وألمانيا الغربية واليابان .

لقد تمت ممارسة كل هذه النشاطات والاعمال تحت ستار الرواية المختلقة عن « التهديد الروسي العسكري والسياسي » ، أما في حقيقة الامر لم يكن الخطر الحقيقي بالنسبة لزعماء واشنطن يأتي من جانب روسيا ، وانما من امكانية تدعيم السلام وتقليص الخوف كما يذكر المؤرخان . وكان قادة الجناح اليميني في السياسة الاميركية يصرون على ابقاء حالة الحرب البسيكولوجية مع روسيا . فالولايات المتحدة الاميركية تستطيع أن تفوز فقط في حالة تحويلها الجزء الاكبر من العالم الى انصاف مستعمرات تابعة لها ، وبدون ذلك لا يكون بالامكان تأمين الارباح الضرورية لبقاء الرأسمال الاميركي .

يشير المؤرخان الى أنهم في واشنطن يقدسون القوة العسكرية ، وقد كان القادة العسكريون المتجمعون حول الادارة الديمقراطية مقتنعين بأن الدبلوماسية بدون الاعتماد على القوة العسكرية المتفوقة تعتبر اعتدالا بسيطا ، لذا اعلنوا عن أن مهمة السياسة الاميركية هي حشد امكانات الولايات المتحدة في المجال السياسي والاقتصادي وبشكل رئيسي في المجال العسكري من أجل صد « التهديد الشيوعي » .

إن الاجراءات الاساسية لمرحلة « التصدي » قد بنيت من زاوية نظر متطلبات دوائر الرأسمال الاميركي الاكثر عسكرية . ومثل هذا الطابع بالذات حمل الفصل الاول من السياسة الخارجية لهذه المرحلة وهي « منطلق ترومان » : العدوانية بالنسبة للاتحاد السوفياتي ولقوى الاشتراكية والتقدم ، وحساب المصالح « العالمية » للولايات المتحدة الاميركية ، والمحافظة على الانظمة الرجعية ودعمها ، والعمل على استقرار النظام الرأسمالي .

لدى اعلانه في خطابه بتاريخ ١٢ آذار عام ١٩٤٧ امام الجلسة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب لهذا البرنامج (النضال ضد الاشتراكية والتقدم) وبالرجوع الى راي المستشارين العسكريين والسياسيين لفت الرئيس الاميركي الانتباه الى الوضع الحرج بشكل خاص في تركيا واليونان (عنهي بذلك مواقع الدوائر الرجعية المحلية) قائلا : « مع سقوط تركيا واليونان يمكن ان تسود الفوضى والاضطرابات كل الشرق الاوسط وحتى مناطق اخرى . والامن الاميركي يتعلق بالمحافظة على مثل ذلك النظام الدولي الذي تستطيع معه الشعوب ان تدعم معاهدها الحرة وسلامتها القومية ضد الحركات العدوانية الرامية الى فرض انظمة فردية استبدادية عليها » . وطلب الرئيس الاميركي من الكونفرس تخصيص مبلغ (٤٠٠) مليون دولار لتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان .

كان للاجراءات التي اتخذت بموجب « منطلق ترومان » توجها عدوانيا بارزا ، وقد أثارت هذه الاجراءات المخاوف حتى لدى بعض أنصار الاتجاه الرسمي للبيت الابيض . فقد اثار مثلا حجم التحضيرات الحربية (الاستعدادات العسكرية) استياء أحد واضعي سياسة « التصدي » الرئيسيين د. كينان . فقد اعترض هذا على حجم المساعدة العسكرية المزمع تقديمها الى اليونان وتركيا اذ أن ذلك ـ برأيه ـ يمكن أن يؤدي الى حرب شاملة في ظروف استراتيجية غير مناسبة للولايات المتحدة الاميركية .

وقد أبدى أيضا المعلق الاميركي المعروف ليبمان مخاوفه فيما يتعلق بمتطلبات آلة الحرب ، وقد كان من الصعب عليه فهم فكرة تدخل الولايات المتحدة الاميركية بهدف « صد الشيوعية » في أي مكان من العالم ، وكان يعتقد ان مثل هذا الخط في اتجاه السياسة الخارجية الاميركية من شأنه أن يفرض على أميركا التزامات عسكرية لا تستطيع البلاد تأمينها لا ماديا ولا سيكولوجيا . وقد أبدى مثل هذا الاهتمام القلق بعض أعضاء الكونفرس ، اذ كانوا يطرحون

بعدل التساؤل التالي : « أوليس مـن الممكـن ان يؤدي « منطلق ترومان » الى الافلاس بتوريطه أميركا في محاولات لا نهائية لمساندة الانظمة البالية بالقوة العسكرية ؟ وكتب معلق صحيفة « نيويورك تايمز » ريستون فيما يتعلق بالجدل العسكري حول « منطلـق ترومان » قائلا : « لم يعرف التاريخ على مدى الوقت الاخير حالة كتلك التي استدعى فيها مشروع قانون جائر على قدر موج مـن الاصوات ذلك القدر من الخلافات ، وبذر مثل ذلك الاضطراب في العقول » (١) .

غطيت أصوات معارضي « منطلق التصدي » المبعثرة هنا وهناك بفيض من قبل تجمع الاحتكاريين الاميركيين وزعماء آلة الحرب الذين قادوا حملة عسكرية في كل أنحاء البلاد . وبدا « منطلق ترومان » طردا بريديا للسياسة الخارجية الاميركية . وبعده إمتدت سلسلة كاملة من فصول السياسة الخارجية الاميركية التي مارستها الحكومة الاميركية والتي غيرت بشكل حاد طابع العلاقات الدولية ، ودفعت بأميركا الى طريق المغامرات والصدامات العسكرية . الآن وفي أيامنا هذه صرحت صحيفة « نيويورك تايمز » قائلة : « أدى « منطلق ترومان » الى اعتماد « مشروع مارشال » واقامة معاهدة حلف شمال الاطلسي ، وتشكيل شبكة من الحلفاء العسكريين في أوروبا وآسيا ، وفي النهاية قاد الى التدخل العسكري الاميركي في جنوب فيتنام » (٢) .

اذا كان « منطلق ترومان » مدعوا لأن يملأ فكرة « التصدي » بالمحتوى العسكري فان « مشروع مارشال » المتخذ في حزيران ١٩٤٧ كان محسوبا لتدعيم القاعدة الاقتصادية لراسمالية الولايات المتحدة الاميركية في اوروبا ، والمحافظة على الانظمة الرجعيـة واستقرارها في دول اوروبا الغربية ، وتعزيز الهجوم على المعسكر

1) «New York Times», May 11, 1947.
2) «New York Times», March 11, 1967.

الاشتراكي . وقد هيأت اجراءات « مشروع مارشال » الارضية لاقامة حلف شمال الاطلنطي العدواني (١) . في هذه المرحلة بالذات ظهر بشكل خاص عامل التعاون الوثيق بين الدوائر المالية-الصناعية الاميركية وزعماء آلة الحرب . فلقد كان سعي هذه الدوائر الى ربط أوروبا الغربية بتبعية اقتصادية لا يتعارض مع اهداف أولئك في تحويل القارة الاوروبية الى ساحة عمليات للبنتاغون . وقد أوضح الرئيس ترومان الخلفية العسكرية للاجراءات الاقتصادية « لمشروع مارشال » بشكل واضح وكاف عندما صرح في رسالته الى الكونغرس حول ميزانية عام ١٩٥٢ قائلا : « يجب أن يكون برنامجنا للمساعدة الاقتصادية لأوروبا موجها نحو دعم اعادة التسلح، وليس نحو التوسع الاقتصادي العام » (٢) .

بدأت الولايات المتحدة باقامتها لحلف ناتو تحضيرا مكثفا لحرب شاملة ضد معسكر الاشتراكية ، وقد حازت وقتئذ على مساندة الدوائر الحاكمة في البلدان الغربية الاخرى . وقد كتب دالاس مباشرة ان زعماء البنتاغون رأوا مغزى حلف ناتو في تحويل أوروبا الى مسرح عسكري يؤمن « تفوقا استراتيجيا معينا » ، وبالذات

---

(١) في ٤ نيسان ١٩٤٩ وقعت في واشنطن كل من : الولايات المتحدة الاميركية وكندا وانكلترا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ والدانمارك والنرويج وايسلندا والبرتغال معاهدة حلف شمال الاطلنطي (ناتو) ، وقد قبلت في عضوية هذا الحلف في عام ١٩٥٢ كل من تركيا واليونان ، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت المانيا الاتحادية العضو الخامس عشر في هذا الحلف . في ١٢ أيلول من عام ١٩٤٧ وفي ريو دي جانيرو وقعت معاهدة بين دول أميركا اللاتينية والولايات المتحدة الاميركية ، وقد اعترف جون فوستر دالاس بأن الحلف المعقود في ريو دي جانيرو يعتبر السابقة التي على اساسها انتقلت الولايات المتحدة الى اقامة حلف ناتو الاكثر أهمية .

---

2) «The Budget of the U.S. Government for the Fiscal Year Ending June 30, 1952». Washington, 1952, P. 20.

القواعد العسكرية في غرينلاندا وايسلندا وفي جزر الآزور وفي ممرات جبال الالب » . وفي سبيل هذا الهدف جرت تركيا ـ الدولة الآسيوية الى « العائلـــة الاوروبيـــة » ناتو ، فالمعوقات الجغرافية عوضت بالاهميـة الاستراتيجية الكبيرة لهـذه الدولة الواقعة على المشارف الجنوبية للاتحـاد السوفياتي . وجلست البرتغال الفاشية صاحبة جزر الآزور الهامة من الناحية العسكرية على طاولة واحدة مع ايسلندا التي لا تملك حتى جيشا خاصا بها ، ولدى اختيار الدول الاوروبية في حلف شمال الاطاسي من قبل الاميركيين أخذت بعين الاعتبار العوامل التالية : صلاحيـة هذه الدولة أو تلك كمسرح للعمليات العسكرية وأبعاد الطاقات والمصادر البشرية والمادية والقدرة الكامنة الاقتصادية ـ العسكرية .. الخ .

قامت الدوائر الحاكمة الاميركية بجرها الدول الاوروبية الغربية الى حلف ناتو العدواني بربط هذه الدول باجراءات تكوين « حالة القوة » . اذ في يناير مـن عام ١٩٥٠ أقر مجلس حلف ناتو أول مشروع مشترك أعده العسكريون الاميركيون لتحديد مساهمات دول الاطلنطي . وقد التزمت الولايات المتحدة الاميركية بموجب هذا المشروع بتقـديم الطيران الاستراتيجـي والاسطول البحري العسكري بالاشتراك مع انكلترا ، واعطي لدول اوروبا القارية دور تقديم « قوات المشاة » ، وقد أعلنت الدورة الرابعة لمجلس حلف ناتو (أيار ١٩٥٠) رسميا أن تشكيل القيادة العليا للقوات المسلحة لحلف ناتو يجب أن يتم من بين القادة العسكريين الاميركيين . وفي عام ١٩٥٠ نفسه كانت قد وضعت أسس استراتيجية « الدفاع المتقدم نحو أقصى الشرق » ، ومن هنا كان العزم على انشاء الجيش الاطلنطي المؤلف مـن (٦٢) فرقة مـــن بينها عشر فرق مـــن المانيا الغربية .

كان نشاط دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي للولايات المتحدة الاميركية في مجال السياسة الخارجية في الكثير سببا في انقسام أوروبا ، فقد جزء « مشروع مارشال » أوروبا اقتصاديا ، وأدى

حلف ناتو الى المجابهة في أوروبا بين حلفين عسكريين متعارضين ، وداست حكومة ترومان نهائيا مبادىء التعاون الودي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية والدول العظمى الاخرى ، تلك المبادىء التي ترسخت في سنوات النضال المشترك ضد المانيا الهتلرية ، ولو تمت المحافظة على مبادىء ذلك التعاون لأمكن تأمين امكانات واقعية لتنظيم العلاقات الدولية لما بعد الحرب على قاعدة من الامن الجماعي والسلم الوطيد على كل الارض ، لكن العسكريين الاميركيين وضعوا اهدافا اخرى تماما .

دفع قادة المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي السياسة الاميركية باستخدام نفوذهم المتزايد في حكومة ترومان الى طريق العدوان والمغامرة . فقد كانوا يسعون بالاضافة الى التحضير لحرب نووية عالمية ضد الاتحاد السوفياتي الى اثارة النزاعات المسلحة على امتداد حدود المعسكر الاشتراكي ، واعادة الانظمة الرجعية الى الديمقراطية الشعبية . وهكذا أثيرت في عام ١٩٤٨ أزمة برلين ، وفي العام التالي حاولت الدوائر الرجعية في تشيكوسلوفاكيا بمساعدة من الدوائر الغربية القيام بانقلاب برجوازي ، وعززت الولايات المتحدة تدخلها في الحرب الاهلية في الصين ، وقدمت لطغمة تشان كاي شيك مساعدة بحوالي (٦) مليار دولار ، وفي ٢٥ حزيران من عام ١٩٥٠ شنت الحرب ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

سعى جنرالات البنتاغون لاستخدام الحالة الكورية من اجل تكثيف التحضيرات الحربية ، فقد كتب الباحث البرجوازي الاميركي هيموند حول هذا الموضوع في كتابه « التنظيم من اجل الدفاع » ما يلي : « كان اهتمام الحكومة في سنوات الحرب الكورية منصرفا للدرجة القصوى نحو المسائل التي تشمل التوسيع الطويل المدى للقوات المسلحة الاميركية ، وتسريع اعادة تسليح حلفائنا » . في ٣٠ تموز من عام ١٩٥٠ رفع الرئيس ترومان « سقف » تعداد القوات المسلحة الاعظمي حتى (٥) ملايين انسان ، وبعد مضي

سنة صدر قانون الخدمة الالزامية للشباب البالغين من العمر (١٨) سنة ، وفي ٣٠ آب من عام ١٩٥١ وقعت معاهدة عسكرية بين الولايات المتحدة الاميركية والفيليبين . وفي اليوم التالي ابرمت معاهدة مماثلة مع كل من استراليا ونيوزيلندا ، وبذلت الولايات المتحدة الاميركية اهتماما خاصا « بعسكرة » اليابان ، وحصلت الولايات المتحدة الاميركية بموجب معاهدة الامن المبرمة مع اليابان على قواعد عسكرية كثيرة من أجل مرابطة قواتها العسكرية فيها .

في هذه المرحلة بدأ قادة حكومة ترومان الاكثر رجعية بتبني مشروع الاستيلاء على الهند الصينية . وقد أشار معلق « نيويورك تايمز » « شيين » الذي نشر التقرير السري للبنتاغون حول المسألة الفيتنامية الى أن « قرار حكومة ترومان حول تقديمها المساعدة العسكرية لفرنسا في حربها الاستعمارية ضد فيتنام التي يقودها الشيوعيون قد أدى الى المساهمة المباشرة للولايات المتحدة في احداث فيتنام ، وأعطى ملامح السياسة الاميركية لكل المرحلة المقبلة » . ان الحقد على حركة التحرر الوطني والسعي لتحويل جنوب شرق آسيا الى مسرح عمليات للبنتاغون ـ كمصدر للارباح ـ دفع السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية الى التدخل المسلح في شؤون الهند الصينية .

في الدوائر العسكرية وقوات أركان الاحتكارات العاملة في حقل صناعة الاسلحة كانت تجري عملية اعداد آلة الحرب الاميركية للعدوان على الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر الوطني وصياغة النظريات الاستراتيجية الملائمة . وبما أن الدوائر الحاكمة الاميركية في تلك السنوات كانت تفكر في بسط السيطرة العالمية فان الاستراتيجية الاميركية لمرحلة « التصدي » قد حملت ملامح « العالمية » فشملت كل مناطق العالم . وكانت حدة المخططات الاستراتيجية لواشنطن موجهة ضد العقبة الرئيسية على طريق هذه الاهداف ـ الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى .

في القيادة السياسية العسكرية العليا للولايات المتحدة الاميركية

كان قد ساد تحت تأثير حجج قادة البنتاغون حول « الاحتكار النووي الاميركي » في تلك المرحلة استنتاج خاطىء يقول بأن الولايات المتحدة الاميركية تتمتع بأرجحية عسكرية غالبة على الدول الاخرى بما فيها الاتحاد السوفياتي ، لم يأخذ هذا التحليل الكاذب بالحسبان العوامل الهامة السياسية والاجتماعية والعسكرية ، لذا قاد هذا التحليل الولايات المتحدة بالنتيجة الى عدد من الهزائم الجدية على المستوى الدولي ، في الوقت الذي وضع فيه هذا التحليل على أساس المذهب الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية في مرحلة « التصدي » ، وكانت المبادىء الاساسية لهذا المذهب قد صيغت في عام ١٩٤٨ في اجتماع عقد في مصيف « كي — وست » بمساهمة وزير الدفاع فوريستول وقادة كل فروع القوات المسلحة الاميركية .

أمام اجتماع « كي — وست » كانت تقوم الى جانب المسائل الاخرى مسألة صعبة وهي التوفيق بين مصالح ومطامع كل من الجيش والاسطول والطيران . فقد كان كل فرع من فروع القوات المسلحة الاميركية يتطلع الى الدور القيادي في اعداد وتنفيذ مخططات الحرب النووية ، وخرج المجتمعون بنتيجة نقاشهم الحاد برأي تسووي (من كلمة تسوية) يقول « بالقوات المسلحة المتوازنة »، وقد تم التأكيد في المنطلقات المتخذة على توزيع دقيق للاوامر : يقوم الطيران بالسيطرة على الاجواء ، ويقود الجيش عمليات القوات البرية ، أما الاسطول فيقوم بتأمين التفوق في البحار والمحيطات ، وينزل الضربات النووية بالاهداف البحرية البالغة الاهمية . وتم تخصيص اعتمادات متساوية تقريبا لكل فرع من فروع القوات المسلحة .

صار السلاح الذري الاساس الاول لكل المخططات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . وقد اصبح التفوق النووي يشكل الخط العام « لسياسة القوة » للقيادة العسكرية الاميركية . وقد كتب الباحث البرجوازي الاميركي المعروف اوسكود عن عملية

صياغة المنطلقات العسكرية لادارة ترومان ما يلي : « ان الاميركيين مأخوذين الى حد التنويم المغناطيسي بالقوة الهائلة وغير العادية للقنبلة الذرية ، وقد أظهرت حكومة الولايات المتحدة الاميركية ثقة عمياء تقريبا في احتكار هذا السلاح » .

لم تنل القوات المسلحة الجوية في السنوات التي سادت فيها نظرية « القوات المسلحة المتوازنة » ، بغض النظر عن استقلالها الذاتي ، ذلك الوضع الرائد كالذي نالته فيما بعد ، اذ تصدرت القوات المسلحة الجوية في نهاية الاربعينات المقام الاول في النظام العسكري الاميركي ، وجرى العمل على تهيئة الطيران الاميركي للقيام بالحرب النووية ــ الحرارية ، وعلى نطاق واسع تم انتاج نماذج جديدة من الطائرات القاذفة الحاملة للسلاح النووي الذي ازدادت مخزوناته بسرعة فائقة . وفي عام ١٩٤٧ تم تشكيل القيادة الاستراتيجية للطيران التي اتخذت من قبل قادة البنتاغون « كسيف نووي » ، وفي حزيران من العام التالي اتخذ الكونغرس قانونا حول زيادة القوات المسلحة الجوية الاميركية حتى (٧٠) جناحا عوضا عن (٥٥) جناحا تم اقتراحهم سابقا .

سعى كذلك قادة القوات المسلحة الجوية والجيش الى احتلال المكان المتصدر في المخططات الاستراتيجية للبنتاغون ، أما المسؤولون العسكريون البحريون فقد كانوا يؤكدون بشكل خاص على أهمية حاملات الطائرات كوسيلة هامة من وسائل الحرب النووية . وقد شاركت في هذا الصراع بشكل مباشر الدوائر الصناعية المرتبطة بهذا الفرع أو ذاك من فروع القوات المسلحة .

يذكر الكاتب البرجوازي « تاغويل » بأن سياسة واستراتيجية « التصدي » كانتا تهدفان الى محاصرة العالم الشيوعي في الفم الكراكاديلي (من كلمة كراكاديل ــ تمساح) للشبكة المنتشرة المزودة بالقاذفات العابرة للقارات ، وفيما بعد بالصواريخ المهيئة لايصال القنابل الذرية الى أي مكان في الاتحاد السوفياتي » . حاز الطيران الاستراتيجي الاميركي على أول قواعد أجنبية له في صيف عام

١٩٤٨ عندما وافقت الحكومة البريطانية على وضع (٦٠) قاذفة في انكلترا . وبمضي عام على تشكيل حلف الاطلسي اقدمت آلة الحرب الاميركية على انشاء قواعـد جديدة في الدول الغربيـة الاخرى . وفي السنوات الاولى لما بعد الحرب انشئت المئات من مراكز الاستناد للبنتاغون على طول حدود المعسكر الاشتراكي وفي دول اوروبا وآسيا وأقيمت القواعد العسكرية العديدة في أفريقيا واميركا اللاتينية .

كان القادة العسكريون الاميركيون ينشطون في الاستعـــداد للعدوان على الاتحاد السوفياتي كما لو أنهم واثقين من أن أميركا في مأمن من « الضربة الجوابية » ، وعلى مدى كل تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ، كانت القارة الاميركية محمية بشكل مضمون بواسطة المحيطات ، ولم تجر عمليا هناك أية عمليات حربية ، ولم تلمس كذلك الحرب العالمية الثانية حدود أميركا : فقـــد بلغت الضحايا بين السكان المدنيين للولايات المتحـــدة الاميركية (٦) أشخاص قتلوا صدفة نتيجة انفجار قنبلة يابانية . بعد الحرب افترضت آلة الحرب الاميركية بمنتهى الثقة أن « احتكار المنأى » ستبقى المحافظة عليه ، وأعدت في البنتاغون مخططات أكثر الحروب هجومية ، مع الاخذ بالحسبان القيام بالاعمال الحربية على بعد آلاف الاميال من شواطىء أميركا .

بنيت المخططات الحربية لذلك العهد الى درجة هامة على أساس توجيه ضربة مفاجئة للاتحاد السوفياتي ، فقد نوقشت في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات مسألة الحرب الوقائية ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة بشكل جدي في الاجواء الاحتكارية ــ العسكرية لواشنطن ، فقد ضمنت القنبلة الذرية بالاشتراك مـــع الطيران الاستراتيجي ــ حسب مقترحات قـادة البنتاغون ــ امكانية انزال « الضربة الخاطفة الناجحة » بالاتحاد السوفياتي . وقد دعا العسكريون الاميركيون ذوو الرؤوس الحامية الى استخدام التفوق من اجل تصفية الحسابات مـــع المنافس

الرئيسي للولايات المتحدة الاميركية في السياسة العالمية ، وكانوا يلحون على استخدام القوة العسكرية لآلة الحرب الاميركية بدون تلكؤ لانزال الضربة الخاطفة الاولى بالاتحاد السوفياتي . كانت توجهات ادارة ترومان نحو الهجوم الوقائي وكل « سياسة القوة » اللاحقة تعكس مخططات الحكومة الاميركية العدوانية ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

شكل جبروت الاتحاد السوفياتي حاجزا ضخما علـى طريق المساعي التوسعية (العالمية) للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، ومع الاتحاد السوفياتي سارت على طريق التقدم دول الديمقراطيات الشعبية التـي ترسخت فيها أسس المجتمـع الاشتراكي . وباتت أهداف الدوائر الحاكمة الاميركية مستحيلة التحقيق ، الا انه أمكن للولايات المتحدة في المرحلة الاولى « لسياسة القوة » أن تقوم ببعض الممارسات التي عززت الوضع القيادي لأميركا في المعسكر الغربي من جراء زيادة حدة التوتر الدولي .

لم تتمكـن لا الاعمال الدبلوماسيـة ولا الحصار الاقتصادي ولا النشاطات التآمرية ولا استخدام القوات المسلحة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها من اعاقة عملية تقدم ونمو المنظومة العالمية للاشتراكية . فلدى الاتحاد السوفياتي كان وما يزال كل ما هو ضروري ـ سياسة السلم الصادقة والجبروت العسكري وتلاحم الشعب السوفياتي ـ من أجل تأمين عدم المساس بحدوده من قبل أي معتدي والدفاع عن منجزات الاشتراكية . ولقد وقف الشعب السوفياتي على طريق التطوير المخطط والمنظم لاقتصاده بانجازه في مرحلة قصيرة جدا مهام مرحلة بناء ما كان قد فقد ، وفي عملية تدعيم الامكانات الدفاعية للاتحاد السوفياتي كانت قد حلت مسألة السلاح الذري ، وبذلك تم انتزاع « الاحتكار النووي » من الولايات المتحدة الاميركية . وازدادت الاشتراكية قوة من سنة الى سنة ، مما اضطر جون فوستر دالاس لأن يعترف في عام ١٩٥٢ بأن « التصدي » لم يستطـع ايقاف الشيوعيـة

السوفياتية جوهريا » .

في نهاية عمل ادارة ترومان الديمقراطية لوحظ في الولايات المتحدة الاميركية مد جديد لنشاط الدوائر الرجعية ـ العسكرية ، فقد اثارت اخفاقات سياسة « التصدي » والحرب الكورية في أوساط رجال صناعة الاسلحة والساسة الرجعيين إستياء كبيرا بسبب عدم الاستخدام الفعال ـ برايهم ـ « للقوة المتفوقة » في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي .

لامت الدوائر العسكرية حكومة الديمقراطيين « لليونتها » و « سلبيتها » و « عدم حزمها » بشأن الشيوعية . واعتبرت الضعف الذي أصاب المواقع السياسية الخارجية والعسكرية لاميركا نتيجة للاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الادارة الديمقراطية حتى في مؤتمرات طهران وبوتسدام التي هيأت الارضية « للمد الشيوعي » فيما بعد الحرب .

في انتخابات الرئاسة التي جرت في عام ١٩٥٢ تجمع العسكريون الاميركيون حول المجموعة الرجعية للجنرال ايزنهاور وجون فوستر دالاس المعروف بعدائه الشديد للشيوعية . ولم يكن هؤلاء القادة يخفون استعدادهم للمحافظة على مصالح الرأسمال الاحتكاري الاميركي . وقد طربت الدوائر الصناعية ـ الحربية لشعارات البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري التي كانت تعد باتخاذ الاجراءات السريعة لرفع القدرة القتالية للولايات المتحدة الاميركية وتعزيز سباق التسلح .. الخ .

تعلق العسكريون بالتصريحات الديماغوجية لجون فوستر دالاس حول أن « اميركا تبذل جهودها وتتحمل وتنفق الاموال ، لكن ليس في سبيل التخلص من الخطر الشيوعي ، وانما للتعايش معه وربما بشكل دائم » ، اذن تنحصر مهمة السياسة الاميركية ـ حسب اقوال دالاس ـ « ليس في التعايش الى أمد غير محدود مع عامل وجود خطر شيوعي » ، وانما في ازالة هذا الخطر .

استقبل العسكريون الاميركيون بترحاب برنامج السياسة

الخارجية لادارة الجمهوريين الرجعيــة ، ويقوم جوهر هــذه السياسة على محاولة بلوغ توسيع أجواء سيطرة الراسمال الاميركي في العالم على أساس تقويض المنظومة الاشتراكية وعلـى رأسها الاتحــاد السوفياتي . تميزت سياسة « التحرير » عــن اتجاه السياسة الخارجية الاميركية السابق بالعدوانيــة الاكبر وبروح المغامرة . ونالت « الحرب الباردة » نهوضا جديدا . اذ تبقى هذه المرحلة في التاريخ المعاصر واحدة من أكثر المراحل توترا . فمن جراء نشطات قادة الدوائر الاحتكارية وآلة الحرب الاميركيــة الرجعيين بدا العالم اكثر من مرة على حافة صدام نووي ــ حراري ، حوّل قادة الحزب الحاكم في واشنطن عملية التهديد باشعال حرب عالمية الى أسلوب لتحقيق أهـداف السياسة الخارجيــة لاميركا ، وقد اعتقــد الزعماء الاميركيون أنهم بسياستهم هــذه يستطيعون ممارسة الضغط علــى الاتحــاد السوفياتي والدول الاشتراكية وكسر ارادتهم واصرارهم على الصد ، وبلوغ اهداف سياسة « التحرير » .

في دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي عولجت بشكل علني مخططات الهجوم علــى الدول الاشتراكيــة . ففي كتاب « الاستراتيجية الاميركية في العصر النووي » يبرهــن الباحث الرجعي « رينهرد » على أن « سياسة « التحرير » يجب أن تعتمد على القوات المسلحة المرابطة بشكل فعّال وصحيح استراتيجيا التي تستطيع في اللحظة الضرورية أن تدخل الى أراضي هذه الدولة أو تلك من دول المعسكر الاشتراكي ، وسوف لن يستطيع الاتحاد السوفياتي تقديم المساعدة للدولة المتعرضة للتدخـل ، وسوف يتراجع أمام التهديد باندلاع حرب عالميــة يستخدم فيها السلاح النووي » . بمثل هذا الصوت وهذه الآراء التوسعية العدوانية تصدح دعوات العالم العسكري « برنغهام » حول استخدام السلاح من اجل تحقيق اهداف « تحرير الشعوب المستعبدة » ، وهدف برنامج « التحرير » يتلخص ــ حسب اعتقاده ــ في العودة القسرية

(بالعنف) للرأسماليــة الى بلدان الاشتراكية وتفكيك الاتحــاد السوفياتي وفي نهاية الامر تفتيت المعسكر الاشتراكي الى دول متناحرة فيما بينها .

لم يكتف العسكريون الاميركيون بالتصريحــات الاستفزازية الفاشية ، وانما حاولوا الاقدام علــى مغامرات خطرة ، ففي ١٧ حزيران عام ١٩٥٣ نظمت العملية الاستفزازية في برلين الموجهة ضد جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وقد استهدف منظمو العملية الاستفزازية اثارة التمرد في كل انحاء المانيا الديمقراطية ، وفصلها عن دول المنظومة الاشتراكية ، الا انهم اخطأوا الى حد كبير ، فقد أعطى كادحوا جمهورية ألمانيا الديمقراطية الملتفون حول الحزب الاشتراكي الالماني الموحد المتمردين ردا صاعقا .

في أوكتوبر من عام ١٩٥٦ نظمت قوى الرجعية الدولية تمردا مضادا للثورة في هنغاريا ، فقد تجسد التطبيق العملي لسياسة « التحرير » في محاولة لاخراج هنغاريا مــن صفوف المعسكر الاشتراكي ، وضرب وحدة بلدانه . وقد قام الشعب الهنغاري بصد كل محاولات المس بالاستقلال الوطني وسيادة البلاد .

لم تبخل قيادة واشنطن في الامكانات والوسائل في سبيل النشاط المشبوه التآمري ضد الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي . ففي صيف عام ١٩٥١ اقترح عضو مجلس النواب « كيرسن » اضافة تعديل استفزازي علــى قانون الامن المتبادل يقضي باضافة (١٠٠) مليون دولار للحرب السرية ضد الاتحــاد السوفياتي ودول الديمقراطيات الشعبية ، وقد أقر التعديل فيما بعد وأصبح قانونا . وبامكانات الحكومية انشئت عشرات المراكز التجسسية ومعاهــد المهمات الخاصة . وخصصت امكانات غير قليلة لتنظيم النشاط التآمري المشبوه مــن خلال وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الاميركية ، وقد بلغت الحرب السرية للولايات المتحدةالاميركية ضد الاتحادالسوفياتي والدول الاشتراكية في هذه المرحلة أبعادا واسعة للغاية .

في ظروف الخمسينات وفي بعض مناطق العالم كانت الولايات المتحدة الاميركية من القوة بحيث قامت بأعمال عدوانية تآمرية من مؤامرات وانقلابات وتدخل سافر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . الا أنه بعد مضي عدة سنوات لم تعد الولايات المتحدة الاميركية لتتشجع على مثل هذا التصعيد للعدوان بسبب التغيير الجوهري الذي طرأ على توضع القوى لصالح الاشتراكية العالمية . جهد الجنرالات والساسة الرجعيون « في غلق الدائرة » حول الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية بانشاء حلف بغداد ، الا أن هذا الحلف سرعان ما سقط ، وسمي بحلف « السنتو » بعد خروج العراق ، وكذلك أقيم حلفا « سياتو » و « انزوس » ، وقامت الامبريالية الاميركية بتنظيم مؤامرة قلب حكومة مصدق في ايران ، وازاحة حكومة آربنس الشرعية في غواتيمالا . في تلك السنوات مورست « سياسة القوة » بقسوة وعدوانية فائقتين .

كانت الدوائر العسكرية ــ الاحتكارية تنظر بشغف الى جنوب شرق آسيا ، فقد بدأت هذه المنطقة تحتل مكانا هاما في برنامج الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية . فقد كانت سياسة هذه الدوائر موجهة نحو اكتساب المواقع المتفوقة في الهند الصينية ، وتأكيد « الهيمنة العالمية » لأميركا ، ومن البديهي أن واشنطن لم تعط أية أسس لمبرراتها ، فكثيرا ما كان الايديولوجيون الرجعيون الاميركيون يتحدثون عن « الدفاع عن الديمقراطية » وعن مصالح « العالم الحر » في جنوب ــ شرق آسيا .

في المذكرات السرية « ملف البنتاغون الفيتنامي » المنشورة في الصحافة الاجنبية والمؤلفة من (٤٧) جزءا كانت اللغة أبسط ، وصار الهدف ملموسا أكثر وهو عدم السماح بتوحيد فيتنام على بدايات ديمقراطية ، وعدم تمكين الشعب الفيتنامي من التعبير عن رأيه بشكل حر ، والحفاظ على جنوب ــ شرق آسيا كمنطقة محرمة للنهب الامبريالي ، ومن تحليل وثائق البنتاغون السرية يخرج استنتاج أكيد : وراء مخططات التدخل الاميركي في فيتنام

كان يقف قبل كل شيء المجمع الصناعي ــ الحربي للولايات المتحدة الاميركية . في التصريح المبرمج « حول مهام الولايات المتحدة وخطها فيما يتعلق بجنوب ــ شرق آسيا » يحكى بشكل مباشر عن أن « فقدان جنوب ــ شرق آسيا يستدعي « عواقب اقتصادية جديدة » بالنسبة لدوائر الاعمال الاميركية . كان العمل (البيزنس) الاميركي الضخم يلح على مسلك هذه المنطقة بين يديه . اذ « تعتبر هذه المنطقة مصدرا عالميا للكاوتشوك والزيتون ، وهي غنية بالنفط وبالثروات الدفينة الاخرى ، بالاضافة الى ذلك تعتبر هذه المنطقة سوقا كامنا هاما للتصريف بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية .

كانت الاهمية الاستراتيجية لجنوب ــ شرق آسيا تلعب دورا حاسما من بين دوافع التدخل . فالنوابض الحقيقية التي تحرك المغامرة الاميركية في الهند الصينية هي النهب المغلف بالعبارات الكاذبة عن « نصرة الحرية » ، والسعي نحو ضم هذه المنطقة الى جو استراتيجية البنتاغون .

في بداية عام ١٩٥٤ عندما أصبح من الواضح جدا انهيار السياسة الاستعمارية الفرنسية في الهند الصينية ــ وهذا بغض النظر عن الدعم الثمين المالي والعسكري الذي قدمته واشنطن ــ تدخلت حكومة ايزنهاور بدون تردد في شؤون الهند الصينية . وبدأ جنرالات البنتاغون ــ بكلمات المذكرة السرية لايزنهاور ــ بتخطيط « الاجراءات الفعالة الضرورية من أجل الحيلولة دون فقدان اية دولة من دول جنوب ــ شرق آسيا .

تكشف وثائق البنتاغون كيف تم في عهد حكومة الجمهوريين الاعداد التفصيلي والتنفيذي لعملية اسقاط قرار مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ حول اجراء الانتخابات في فيتنام . فقد وضع ساسة وجنرالات الولايات المتحدة الاميركية هدفهم الرئيسي في عدم السماح بالانتخابات لأنها يمكن أن تعني في نهاية الامر توحيد

---

(١) « وثائق البنتاغون » .. تورنتو ــ نيويورك ــ لندن ١٩٧١ .

فيتنام تحت قيادة هوشي منه » . وقد ارسلت هذه التعليمات ببرقية ـ شيفرة الى عدد من سفراء وزير الخارجية دالاس .

على كل لم يكن ليلائم واشنطن أي قرار يصدر من الشعب ضد نظام العمـلاء في سايغون . ويعترف واضعوا التقـرير السري للبنتاغون بأن « قرارات حكومة ايزنهاور حول انقاذ جنوب فيتنام ، وحول محاولة اسقاط النظام الشيوعي الجديد في فيتنام الشمالية أدت الى أن تقرر الحكومة بأن تأخذ على عاتقها في نهاية الامر دورا مباشرا في نقض معاهدة جنيف حول الهند الصينية التي تم التوصل اليها في عام ١٩٥٤ » (١) .

مع انهيار معاهدة جنيف سدت الطريق أمام التسوية السياسية في الهند الصينية ، واعتمدت حكومة ايزنهاور في سياستها بشكل اساسي على الوسائل العسكرية والقوة المسلحة . واستمر بالتزايد تأثير دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي على ما كان يدور من نقاش في الحكومة الاميركية حول مسائل الهند الصينية . وعلى الخط الامامي للصراع مع الحركة الوطنية تتقدم القوات العميلة المحلية التي تم انشاؤها بأموال واشنطن ، والتي تمثل الصورة المبدئية لما عرف فيما بعد « بالفتنمة » . اذن في يناير مـن عـام ١٩٥٤ نوقشت مسألة ارسال القوات الاميركية المزودة بالعتاد الحربي الى فيتنام ، وحسب مقتطفات من وثيقة عائدة لمجلس الامن القومي كان الاستراتيجيون العسكريون الاميركيون يعتقدون في ذلك الوقت بأنه « من أجل احراز النصر في فيتنام يلزم لواشنطن (٧) فرق عسكرية مع الدعم البحري والجوي اللازم » . ولـدى مناقشة الحكومة الاميركية للتدخل العسكري في فيتنام عرض رئيس هيئة الاركان الادميرال ريدفورد عندئذ مخططا للهجوم الذري ليس على الاهداف الواقعة في فيتنام فحسب ، وانما على الاهداف الواقعة أيضا في أراضي الصين .

وبالتالي أصبحت قضية الهند الصينية حتى في عهد حكومة

---

1) «New York Times», June 13, 1971.

ايزنهاور واحدة من قضايا الحياة السياسية الاميركية المركزية والاكثر حدة ، فالاهداف الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية فرضت الحرب ، وقد اندلعت هذه الحرب بمساعدة الوسائل الامبريالية بشكل نموذجي ، وكان قد أعطي الامر بالتدخل المباشر للولايات المتحدة ، وجعل منطق وجوهر « سياسة القوة » من المحتم توسيع أبعاد التدخل ، وصياغة المخططات الاكثر عدوانية ، واستخدام الوسائل الاجرامية للحرب ضد شعوب هذه المنطقة المدافعة عن حريتها واستقلالها ، وصارت عملية توسيع مشاركة قادة المجمع الصناعي ـ الحربي في اعداد وتنفيذ السياسة الخارجية الاميركية أمرا لا مندوحة عنه ، فقد تمت بمساهمة مباشرة من قبل دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي مراجعة المنطلقات الاستراتيجية للولايات المتحدة باتجاه تعزيز توجهاتها العدوانية ، وقد صاغ دالاس استراتيجية « الانتقام الشامل » التي أصبحت تشكل الاتجاه العسكري الرسمي للولايات المتحدة على الشكل التالي : « ان المبدأ الرئيسي لسياستنا يقوم على توفير إمكانات واسعة تحت تصرفنا من أجل توجيه الضربة الجوابية الخاطفة بواسطة الوسائل وفي الامكنة حسب اختيارنا المناسب » . وهكذا وضعت الاستراتيجية الجديدة عملية التحضير لحرب نووية شاملة ضد الاتحاد السوفياتي وعلى راس ابرة ، اذ يقول واضعوا استراتيجية « الانتقام الشامل » : لقد قام قادة أميركا السابقون بهدر الامكانات العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، فقد « كانوا يستعدون للقتال في أميركا ، وخط الاستواء ، وآسيا والشرق الاوسط وأوروبا ، في البحر والبر والجو وبواسطة الانواع القديمة والجديدة من الاسلحة » عوضا عن « الاستخدام المبعثر للطاقة العسكرية الاميركية طرح زعماء حكومة الجمهوريين مذهب التحضير لضربة مكثفة في وقت يحدده البنتاغون مسبقا وفي مكان ملائم بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية » .

في الدوائر العسكرية ـ المصرفية كانوا يفترضون بأن الولايات

المتحدة الاميركيـــة تمتلك تفوقـــا في السلاح الذري والطيران الاستراتيجي ، وتحافظ كذلك على « احتكار المنأى الآمن » لأميركا . وقد أعطى هذا أساسا للدوائر الحاكمة في أميركا لأن تعتقد بأن الحرب الشاملة يمكن أن تكون سلاحا واقعيا من أسلحة السياسة .

يرى واضعوا استراتيجية « الانتقام الشامل » أن أي تصادم يشترك فيه الاتحاد السوفياتي يمكن أن يكون ذريعة لتوجيـــه « الضربة الخاطفة المكثفة » ، فيما اذا اعتبر هـذا التصادم في واشنطن « ماسا بالمصالح القومية لأميركا » . ومع انتشار حركات التحرر الوطني اصبحت مخططات حكومة ايزنهاور موجهة بشكل اكثر تحديدا ضد الشعوب المناضلة أيضا من اجل استقلالها الوطني، من وجهة النظر هذه كانت « استراتيجية الانتقام الشامل » تفهم كما لو انها تحذير موجه للاتحاد السوفياتي ضد الخطوات الممكنة لدولتنا (الدولة السوفياتية) لدعم شعوب آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية . كان الحساب يقوم على الآتي : ان الاتحاد السوفياتي لدى وقوفه أمام حرب لا خيار فيها أو عدم امكانية مقاومة الاعمال العدوانية للامبريالية سيتجنب ويتراجع تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية .

صارت استراتيجية « الانتقام الشامل » اساسا لنشاط حلف « ناتو » ، ففي كانون الاول من عام ١٩٥٤ وفي الدورة الخامسة عشر لمجلس حلف شمال الاطلسي اتخذ قرار لاجراء اعـداد كل مخططات أركان القائد الاعلى للقوات المسلحة في أوروبا مع حساب « امكانية استخدام القذائف النووية » ، وقد أعطي دور المنفـذ الرئيسي للمخططات الاستراتيجية الجديدة لحلف ناتو للطيران الاستراتيجي التابع للولايات المتحدة الاميركية وللوحدات النووية الاميركية الخاصة المرابطة في أوروبا ، وقـد بقيت استراتيجية « الانتقام الشامل » محور البرامج العسكريـة الجديدة لحلف شمال الاطلسي على مدى (١٣) سنة . فقط في أيار من عام ١٩٦٧ صادق مجلس حلف ناتو على مفهوم « التفاعـل المرن » كأساس

لاستراتيجية الحلف .

كان الجوهر العدواني للمخططات الجديدة لآلة البنتاغون الحربية واضحا جدا بالنسبة لطبقات واسعة من الرأي العام ولمسؤولين كثيرين في الدول الاخرى التي ترتبط مع واشنطن بأحلاف عسكرية، حتى في ظروف تفشي وهيمنـــة الكارثيـــة في أميركا تعرضت استراتيجية « الانتقام الشامل » الى نقد حاد جدا ، وبصعوبة أمكن للدبلوماسية الاميركية أن تقوم بتهدئة شركائها ، فقد استدعى تبني استراتيجية « الانتقام الشامل » مخاوف جدية في أوساطهم .

في الدوائر الحكومية للدول الغربية كانوا ينظرون بحذر وخوف الى عزم الولايات المتحدة الاميركية على « توجيـــه ضربة خاطفة بالوسائط وبالمواضيع حسب الاختيار المناسب » ، ففيما يتعلـق بهذا الشأن توجه بشكل علني الى الحكومة الاميركية وزير خارجية كندا « بيرسون » نيابة عن عدد من دول حلف « ناتو » وعدد من القادة الآخرين لدول ناتو بالتساؤلات التالية : هل يجب فهم تعبير « خاطفة » بالمعنى الحرفي ؟ اذا كان الجواب بالايجاب أفلا يستدعي هذا من جانب الولايات المتحدة التصرف المنفرد في حالة الازمة دون اية استشارات مع الحلفاء ؟ هــل يعني « حسب الاختيار المناسب » استخدام الامكانات العسكرية لكل الدول أعضاء حلف ناتو ؟ اذا كان الجواب بالايجاب أفلا يعني هذا أن التخطيط العسكري للبنتاغون يتجاهل المبدأ المتفق عليه وهو « اجماع دول حلف ناتو » الذي يقول بأن أي جزء من القوات المسلحة لاتحاد شمال الاطلسي (بما فيها القوات الاميركية المرابطة في اوروبا) لا يمكن استخدامه دون موافقة ومصادقة كل أعضاء الحلف ، اذ ان استخدام القوات الاميركية في اوروبا من الممكن أن يورط آليا كل دول الحلف في حرب نووية من أجل مصالح الولايات المتحدة الاميركية . ماذا يختفي وراء تعبير « الوسائط » ، أفلا يشمل ذلك القنبلة الهيدروجينية ؟ اذا كان الجواب بالايجاب فان ذلك يعني أن كل الدول التي تتواجد على اراضيها قواعد عسكرية أميركية ستجد نفسها متورطـة في

صدام نووي .

كان المسؤولون الاميركيون يحاولون عبثا اخفاء الجوهر العدواني لمنطلقات البنتاغون الجديدة ، غير أن كل هـــذه المحاولات باءت بالفشل ، فقد بقيت استراتيجية « الانتقام الشامل » في نظر الراي العام استراتيجية عدوانية ومغامرة .

بموجب حيثيات استراتيجية « الانتقام الشامل » أعلـن في التخطيط العسكري الاميركي عما يسمى « بالخط الجديد » في التأكيد على تطوير السلاح النووي ووسائط نقله . وتم تثبيت القوات المسلحة الجوية نهائيا كفرع رئيسي للقوات المسلحة الاميركية (تشمل الصواريخ والقذائف الموجهة المتمركزة في الاساس بين أيدي قادة القوات المسلحة الجوية) . وقـد كانوا يصرحون في دوائر صناعة الطيران قائلين : « نحن متأكدون من ان نفوذ الولايات المتحدة الاميركية في السياسة الدولية يزداد أو يتناقص تبعا لحالة الطيران الاميركي ، فباستخدام القدرة الضخمة للقوات المسلحة الجوية يمكن التوصل الى نتائج حاسمة في ممارسة سياستنا القومية في سائر أجواء العلاقات الدولية » (١) . لقد تم الترويج للطيران الاميركي الاستراتيجي كضمانة في أية أزمة دولية حادة ، في الحروب المحدودة والشاملة .

في الدوائر العسكرية للولايات المتحدة الاميركية أصبحت من جديد مشهورة نظريات « دوي » و « ميتشل » حول « الانتصار العام » بواسطة الحرب الجوية ، فلدى اعداد مخططات العدوان ضد الاتحاد السوفياتي فكر قادة القوات المسلحة الجوية قبل كل شيء بتدمير الوسائط النووية على اراضيه ، وبالرغم مـــن أن واضعي « الحرب الجوية » نادوا بتدمير الاهداف العسكرية بالدرجة الاولى ، إلا أن المراكز المدنية وملايين السكان المسالمين كانوا سيعانون قبل كل شيء من الضربة الذرية .

---

1) «Reporter», Febr. 6, 1958.

في تلك المرحلة تعوضت في الصناعة الحربية الاميركية واصبحت تعمل بشكل نشيط فروع جديدة من الصناعة ـ الفضائية ، الالكترونية ... الخ المرتبطة أساسا بالقوات المسلحة الجوية الاميركية ، كان أصحاب هذه الشركات الصناعية الضخمة الجديدة يدعمون بشكل كامل ادعاءات أنصار استراتيجية « الانتقام الشامل » حول اعطاء الاولوية لتطوير وسائط الضربة النووية من طيران وصواريخ . هذه الاستراتيجية « الوحيدة والفعالة » مدعوة لأن تؤمن لأميركا الفوز في النزاع الشامل وفي نفس الوقت ضمان الولايات المتحدة الاميركية من الحرب المحدودة ، وذلك لأن الاتحاد السوفياتي سيكون متخوفا من التورط في حرب ساخنة قد تتطور الى حرب شاملة . كان ممثلوا صناعة الطيران والصواريخ يأملون في مناهضة التهديد بالحرب المحدودة بدون اجراءات تحضيرية خاصة ، يمكن ـ برأيهم ـ أن تؤخذ بالحسبان لدى التحضير للحرب الشاملة . هذه الاجراءات كما لو أنها يمكن ان تضر « بفعالية نظام التخويف (الردع) » : اثارة الشك في الاقدام على استخدام قوى الردع (الانتقام) في حال الازمة .

يخصص سنويا لاحتياجات وزارة الطيران حوالي نصف الميزانية العسكرية ، ولايضاح ذلك يمكن اجراء المقارنة التالية : اذا كان تعداد أفراد القوات المسلحة الجوية الاميركية الداخلة في عداد وزارة الحربية عشية الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز الـ (١٨) ألف عسكريا ، وكان بحوزتها (١٣) طائرة ـ قاذفة من طراز (ب ـ ١٧) ، فانه في عام ١٩٥٧ بلغ تعداد أفراد القوات المسلحة الجوية الاميركية (٩٢٠) الفا ، وفي نهاية الخمسينات ضم سلاح الطيران الاستراتيجي حوالي الفي قاذفة ـ استراتيجية .

كان الاسطول الجوي للطيران الاستراتيجي موجها نحو النشاطات العدوانية ضد المعسكر الاشتراكي ، فمنذ نهاية عام ١٩٥٧ وثلث هذا الاسطول يوضع في حالة التأهب الدائم والصعود الى الجو خلال (١٥) دقيقة من لحظة اعطاء الامر . وكما يستدل من كتاب

قائد سلاح الجو الجنرال « باويرا » فقد بنيت مخططات الطيران الاستراتيجي على أساس الاعتقاد الجازم بامكانية انزال الضربة الجوية النووية الاولى في الحرب المقبلة . وقد كتب الاخصائي العسكري الاميركي المعروف « برودي » في معرض تحليله لاستراتيجية حكومة ايزنهاور ما يلي : « تنتصق فكرة الردع (الانتقام) الشامل في بعض الممارسات مع مبدأ الحرب الوقائية »، ومن الممكن العثور على مثل هذه الآراء في أعمال ومؤلفات مسؤولين سياسيين وعسكريين في تلك المرحلة .

بالاضافة الى القوات المسلحة الجوية اعطي للاسطول البحري ـ العسكري الاميركي مكان كبير في مخططات الردع (الانتقام) الشامل . وقد استخدمت القوات المسلحة البحرية الاستراتيجية الجديدة وتطور التكنيك البحري انطلاقا من اعتبار امكانية المساهمة المباشرة للاسطول في الهجوم الذري والقصف الاستراتيجي لأراضي الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي . وكان الادميرالات يؤكدون أن الاسطول البحري ـ العسكري من القوة بحيث يتمتع بدائرة واسعة من المهام لتنفيذ الهجوم النووي . وكان قادة الاسطول عندئذ يتمسكون بالرأي القائل بأنه لا يمكن الانتصار على الاتحاد السوفياتي بالاعتماد فقط على القصف الذري للقواعد الجوية والصاروخية والاهداف العسكرية الاخرى ، اذ يرى الادميرالات أن الطيران نحو النصر يمتد ليس من خلال تدمير المراكز العسكرية فحسب ، وانما المراكز الآهلة بالسكان ايضا .

طرح الادميرالات الاميركيون ورجال الصناعة الحربية المرتبطون بدوائر الاسطول من اجل تبرير أطماعهم في احتلال دور « الفرع الرئيسي » من فروع القوات المسلحة عددا من الموضوعات ، وقد جرى التأكيد في واحدة منها على أن القواعد الثابتة للطيران الاستراتيجي الاميركي يمكن أن تكون خارجة من المعركة خلال وقت قصير من بدء العمليات الحربية . فالقواعد العسكرية البرية لحلف ناتو ولغيره من الاحلاف المزروعة بالقرب من حدود الاتحاد

السوفياتي يمكن الا تستخدم نتيجة رغبة الحكومات المحلية المعنية في عدم التورط في صدام خطير . بينما تبقى القوات المسلحة البرية المتنقلة بعيدة المنال . « بعد ثمان وأربعين ساعة من بدء الحرب المقبلة ـ يقول رئيس أركان القوات المسلحة البحرية الاميركية الادميرال بيرك ـ من الممكن أن تبقى لدينا قوات الاسطول في البحر فقط » .

ادت استراتيجية « الردع الشامل » المتطلبة لتركيز الكتلة الاساسية من الوسائط النووية لدى القوات المسلحة الجوية والبحرية الى التقليل المعروف من دور جيش المشاة ضمن النظام العام للقوات المسلحة الاميركية .

انعكس الوضع المتغير للجيش على حجم الاعتمادات المخصصة لاحتياجات وزارة الجيش ، فقد انخفضت حصة الجيش من الميزانية العسكرية العامة للولايات المتحدة الاميركية بمقدار الضعف لعام ١٩٥٩ ، وتوزعت اعتمادات مشتريات الاسلحة الجديدة على الشكل التالي : حصلت القوات المسلحة الجوية على حوالي ٦٠ بالمئة من الاعتمادات ، والقوات البحرية حصلت على ٣٠ بالمئة ، بينما بقي للجيش ١٠ بالمئة .

في هذه الظروف طابت قيادة الجيش والاحتكارات العسكرية المرتبطة بها اعادة النظر في المنطلقات الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الاميركية . وقد أبدى رئيس أركان الجيش السابق (حتى عام ١٩٥٨) الجنرال تايلور نشاطا خاصا ، فقد كان يبرهن باصرار على ضرورة تحويل آلة الحرب الاميركية نحو سكة منطلق جديد يشمل مفهوم « الحروب الصغيرة » . كان تايلور في معرض تعليله لوجهة نظره يؤكد على أنه منذ عام ١٩٤٥ جرت في العالم (١٧) حرب صغيرة ، شارك فيها (٧٥٠) ألف جندي اميركي . وقد اعتبر كتاب تايلور « الاستراتيجية اللامأمونة » ضربة محسوسة لاستراتيجية « الردع الشامل » ، وقد صدر هذا الكتاب في عام **١٩٦٠ بعد استقالة تايلور من منصبه من جراء خلافه مع المفاهيم**

الاستراتيجية الرسمية لحكومة ايزنهاور .

تشدد الالحاح على اعادة النظر في السياسة العسكرية الاميركية بعد اطلاق أول قمر صناعي سوفياتي ، فقد كان قادة الجيش يؤكدون على انه في الظروف المتراكمة تفقد استراتيجية « الانتقام الشامل » فعاليتها ، وتحتفظ بقيمتها « كوسيلة لدرء الحرب الشاملة » ، وبتأثير ذلك انبثقت ضرورة الاهتمام من جديد بالتحضيرات التي من شأنها أن تؤمن نشاطا ناجحا في الحالات الاخرى ، وقد كان جنرالات المشاة يتحدثون عن أنه في شروط التصدي المتبادل من الضروري اعطاء تحديد جديد لمفهوم « الحرب المحدودة » مع الاخذ بعين الاعتبار احتمالات النزاعات المسلحة في منطقة حلف ناتو ، اذ ان التحديد السابق كان يستثني مثل هذه النزاعات ، وكانوا يصرون على انشاء قوات خاصة ، تتحدد مهمتها في خوض الحروب المحدودة .

بلغ الخلاف أشده بين الطيران والاسطول والجيش في اجتماعات مجلس الامن القومي في ٢٥ تموز من عام ١٩٥٧ لدى مناقشة البرنامج العسكري للولايات المتحدة الاميركية لأعوام ١٩٥٩ — ١٩٦١ . بعدما جرى طرح لوجهات نظر قادة كل فرع من فروع القوات المسلحة ونقاش متوتر تم التأكيد مرة اخرى على أن أساس السياسة الاميركية يقوم على مخططات « الانتقام الشامل » ، وكان المرسوم الصادر عن مجلس الامن القومي ينظر في التعزيز اللاحق للاعتماد على السلاح النووي ، ولسوء حظ قادة الجيش اشير فقط بشكل ضبابي الى القوات ذات الاستخدام العام . وكان المرسوم يدعم مفهوم الحرب قصيرة الاجل (الخاطفة) ، ويحدد استعدادات القوات المسلحة حسب احتياجات الشهور الاولى فقط من الصدام ، عندئذ عولج مفهوم « الحرب المحدودة » بشكل اوسع ، وصارت تعبر عن شكل الصدام المسلح الذي يمكن أن يقوم فقط في المناطق المتخلفة من العالم ، والذي يمكن أن تتحمل اعباءه فصائل غير كبيرة من القوات المسلحة الاميركية .

كان الانجاز الوحيد لقادة قوات المشاة هو انشاء فيلق الجيش الاستراتيجي الذي يبلغ تعداده (٥٠) ألف رجل في أيار من عام ١٩٥٨ ، وتلقى تسمية مختصرة (ستراك) . يمثل (ستراك) ـ حسب تصريحات المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة الاميركية ـ « قوات متحركة من الجيش مستعدة للعمليات القتالية، ومخصصة لتلبية الحاجات الاولية للحرب المحدودة » ، وان هذا الفيلق لهو عبارة عن وحدات مهيئة بشكل خاص للاشتراك في العمليات الاستعمارية ـ الجديدة للامبريالية الاميركية في دول آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية . وقد كان أول « تدشين قتالي » لستراك في عام ١٩٥٨ عندما أنزلت بعض وحداته في فنزويلا ضد مواطني كاراكاس ، وبعد بضعة أشهر نقل عدد من وحدات فيلق الجيش الاستراتيجي إلى القاعدة العسكرية الاميركية في أضنة (تركيا) من أجل الاشتراك في غزو لبنان .

على وجه الاجمال بقيت السياسة الاميركية في مرحلة تواجد ادارة ايزنهاور الجمهورية في السلطة متوجهة حسب متطلبات استراتيجية « الردع الشامل » .

حتى نهاية حكم ادارة ايزنهاور استمر تغيير ميزان القوى العالمية العام لصالح الاشتراكية بوتائر أكثر سرعة بعد . وكان يلاحظ في المجال التكنيكي ـ العسكري الضعف في مواقع الولايات المتحدة الاميركية . فاذا كانت الولايات المتحدة الاميركية خلال مرحلة من مراحل سياسة « التصدي » تملك الاحتكار النووي ، فانه في مجال صنع السلاح الهيدروجيني لم تكن لتستطيع أن تتبوأ المكانة الاولى .

قرر الاتحاد السوفياتي حسم مسألة صنع القنبلة الذرية في أقصر وقت ممكن ، واستطاع أن يحرز نجاحات هائلة في انتاج السلاح الهيدروجيني ، وفي آب من عام ١٩٥٣ كانت اللجنة الاميركية لشؤون الطاقة الذرية مضطرة لأن تعلن ما يلي : « في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية جرى تفجير هيدروجيني

على مستوى تكنيكي رفيع » ، وقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تأمل باجراء مثل هذه التجربة في ربيع عام ١٩٥٤ فقط (١) .

في العرض العسكري للأول من أيار في عام ١٩٥٤ عرضت لأول مرة قاذفة استراتيجية سوفياتية مهيئة لان تتغلب على المسافات الهائلة مع حمولة كبيرة على متنها . وكان ذلك يبرهن بشكل ساطع على أن الاتحاد السوفياتي يملك صناعة طيران ضخمة مهيئة لأن تنتج الطائرات الضرورية للدفاع عن الحدود السوفياتية وردع المعتدي . وبدت الآن القاعدة المادية للبنتاغون غير كافية بشكل واضح من أجل تنفيذ مخططات « الضربة الشاملة » ، وأصبحت الامكانات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية غير متناسبة أكثر فأكثر مع مهام سياسة « التحرير » الاميركية . وقد أكد القمر الصناعي هذا بشكل نهائي .

كان القمر الصناعي الاول الذي أطلق في الاتحاد السوفياتي في ٤ أوكتوبر من عام ١٩٥٧ يمثل ظاهرة متعددة الوجوه ، فقد كان يشهد على المستوى الرفيع لتطور القوى الانتاجية والطاقة الصناعية الضخمة الكامنة للاتحاد السوفياتي ، وعلى قدرة الشعب السوفياتي على حل أكثر المسائل العلمية ـ التكنيكية تعقيدا ، وكذلك مسائل تدعيم القدرة الدفاعية لوطنه . وقد ترافق تغيير ميزان القوى الدولي الذي بدأ منذ تلك اللحظة بنتائج جدية على الوضع الاستراتيجي الدولي العام ، بالاضافة الى أن هذه النتائج سارت باتجاه غير ملائم بالنسبة الولايات المتحدة الاميركية . فقد كتب وزير الطيران الاميركي السابق « فينليتر » عن عواقب اطلاق القمر الصناعي بالنسبة للولايات المتحدة ما يلي : « انني لا أعرف اية أحداث أخرى بعد الثورة الروسية في عام ١٩١٧ غيرت الى تلك الدرجة ونحو الاسوأ أمن وقوة بلادنا » (٢) .

---

(١) د. ايب الذرات والناس موسكو ١٩٥٨ ص ١٥٧ .

---

1) F. Finletter. Foreign Policy: The Next Phase. New York. 1957, P. 23.

لم يكن رد فعل زعماء المجمع العسكري ـ السياسي ازاء اطلاق القمر الصناعي السوفياتي واحدا ، فمن جهة حاولوا في البدء تصوير النجاحات السوفياتية في الفضاء وكأنها « غير ذات معنى كبير » من الناحية العسكرية ، وان تغييرا جوهريا في ميزان القوى بين أميركا وروسيا لم يجر . ومن جهة ثانية قامت في الولايات المتحدة الاميركية حملة واسعة للقيام بانتاج الاسلحة الصاروخية على نطاق كثيف وتوسيع مخزونات الحرب النووية الشاملة من طيران استراتيجي وقنابل ذرية ، وأصبح سباق التسلح الصاروخي ـ النووي المكثف احدى المهام الرئيسية لادارة الجمهوريين في المرحلة الاخيرة من ادارتهم .

في ١١ تشرين ثاني من عام ١٩٥٧ أعطيت للجنة رؤساء الاركان التعليمات حول تحضير لائحة بأنظمة الاسلحة وأنواعها الضرورية التي لم تدرج في الميزانية الاساسية ، والتي تتطلب اعتمادات اضافية . في ١٧ تشرين ثاني من نفس العام قدمت اللجنة لوزير الدفاع اللائحة المطلوبة : كان المبلغ المطلوب والذي يقدر ب (١٠٥) مليار دولار يتعلق بمشروعات تطوير القذائف الموجهة ذات المدى البعيد والطيران الاستراتيجي وقوى الدفاع الجوي (١) . كان هذا بداية فقط ، ففي الشهور التالية اكتسب برنامج صنع الاسلحة الصاروخية في الولايات المتحدة الاميركية طابعا « استثنائيا » . فقد أعلن وزير الدفاع ماكلروي في خطابه أمام مجلس الشيوخ في ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩٥٧ عن قرار البدء في نفس الوقت بصنع الصواريخ الموجهة ذات المدى المتوسط « تور » و « جوبيتر » ، بالرغم من الضرورة التي كانت تفرضها عملية انتاج موسع لأحد هذين الصاروخين فقط . عندها وصف مدير برنامج القذائف الموجهة في وزارة الدفاع « هوليدي » هذا القرار بأنه « لعبة متحمسة » تتطلب « كتلة أموال » (حتى ذلك الوقت كان قد انجز

---

(١) م. تايلور « الاستراتيجية اللامامونة » . موسكو ١٩٦١ .

حوالي ١٠ بالمئة من الاعمال التحضيرية فقط) .

اجري أول اختبار ناجح للصاروخ الاميركي عابر القارات في تشرين ثاني من عام ١٩٥٨ فقط ، وحتى عام ١٩٦٠ لم تبلغ الصواريخ الاميركية العابرة للقارات تلك الضخامة التي تسمح بوضع هذه الصواريخ قيد الاستخدام ، فحسب شهادة الخبراء الاميركيين كان هيكل الصواريخ من هذا الطراز يحتوي على كثير من العيوب التكنيكية . وببطء كاف كان يتقدم موضوع صنع الصواريخ الموجهة ذات المدى المتوسط . ومن معلومات المصادر الاميركية يمكن الحكم بأنه لعام ١٩٦٠ لم يكن البنتاغون يملك عمليا صواريخا قيد العمليات من ذلك الطراز .

اقدمت القيادة العسكرية الاميركية وهي لم تمتلك بعد صواريخا جاهزة على بناء مكثف لقواعد الصواريخ . ثم البدء ببناء أول قاعدة من هذه القواعد في ولاية فايوميغ ، واقيمت المحطات من أجل ربط شبكات الصواريخ الموجهة العابرة للقارات كذلك في ولايات كاليفورنيا ، نبراسكا ، واشنطن ، كانزاس وكولورادو .

أعد البنتاغون مخططات واسعة لبناء قواعد الصواريخ الموجهة ذات المدى المتوسط في أوروبا الغربية . ففي دورة كانون اول لمجلس حلف ناتو في عام ١٩٥٧ انيط بالحلفاء الاوروبيين مخطط بناء قواعد للصواريخ الاميركية على اراضيهم . وقد عدل حلفاء البنتاغون عن متطلباتهم السابقة « بالمراقبة الثنائية » ، وأقروا « بحق المراقبة الاستثنائية للولايات المتحدة الاميركية » على منصات الاطلاق ورؤوس الصواريخ النووية . وانتقل حق استخدام الصواريخ الموجهة بشكل كامل الى قيادة الطيران الاستراتيجي الاميركية التي كانت مسؤولة أمام الرئيس الاميركي فقط فيما يتعلق بهذا الموضوع . كان القادة العسكريون الاميركيون يخططون لاقامة شبكة متفرعة لمحطات الهجوم النووي — الصاروخي بالقرب من حدود الاتحاد السوفياتي ، واعطاء « سيف » ناتو طابعا صاروخيا .

أول معاهدة حول نصب الصواريخ الاميركية كانت قد ابرمت

مع انكلترا في بداية عام ١٩٥٨ ، فقد أنشئت على أراضيها اربع قواعد للصواريخ الموجهة من طراز « تور » و « جوبيتر » ، كما استطاع البنتاغون أن يحصل على امكانية اقامة بعض قواعد للصواريخ في المانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا وتركيا . ونظر كذلك في مرابطة الصواريخ الموجهة في اليونان وهولندا والدول الاطلسية الاخرى .

نصبت الصواريخ « تور » و « جوبيتر » على أراضي أوروبا الغربية ، ووجهت على اهداف في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، غير أن اقامة هذه الصواريخ هناك لم تدم طويلا نسبيا ، اذ أن عدم نجاز بناء هذه الصواريخ وصنع صواريخ عابرة للقارات اكثر قدرة دفع بالقيادة السياسية ــ العسكرية الاميركية لأن تقوم في بداية الستينات باخلاء الصواريخ المتوسطة عن اوروبا الغربية .

نظرا لتوتر القوى الكبير أمكن لحكومة ايزنهاور صنع احتياطي محدد من الاسلحة الصاروخية ، الا انه لبداية الستينات لم يكن هذا الاحتياطي هاما بذلك القدر الذي يؤهله لأن يلعب الدور الاساسي من بين كل وسائط الحرب النووية الاخرى . عندها راى قادة البنتاغون المخرج في أن تعتمد مخططاتهم الاستراتيجية على « مزيج » يضم كل فروع الاسلحة بما فيها القاذفات وحاملات الطائرات والغواصات وأسلحة المشاة والصواريخ في النهاية .

بالاضافة الى التعزيز الحاد لسباق التسلح نشطت في دوائر المجمع العسكري ــ السياسي محاولات البحث عن حلول ومفاهيم جديدة ، الا أن جوهر هذه الحلول والمفاهيم لم يؤد الى تغيير سياسة الولايات المتحدة الاميركية بالتكيف مع الواقع ، وانما تجسدت في « شحذ » الطاقات العسكرية واستخدامها بشكل أكثر حدة ، واعداد نظريات سياسية ــ عسكرية جديدة مع الاحتفاظ بالتوجه السابق نحو القوة العسكرية . وقد طرحت هذه النظريات في عدد مما نشر في تلك المرحلة من كتب وتقارير

وابحاث . ففي اطارات مجلس العلاقات الدولية كان قد أعد كتيب هنري كيسنجر « السلاح النووي والسياسة الخارجية » الذي دفع بالمؤلف الى صفوف المنظرين الرواد للولايات المتحدة الاميركية .

في نهاية الخمسينات صدرت في الولايات المتحدة الاميركية سلسلة كتب : « السياسة العسكرية والامن القومي » لكاوفمان وهيلسمن وخبراء آخرين ، و « الحرب المحدودة ، تحدي الاستراتيجية الاميركية » لاوسكود ، و « الاستراتيجية السوفياتية في العصر النووي » لمفتش وزارة الدفاع غارتوف ، وقد جرى في هذه الكتب تحليل للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في ظروف لم تستطع فيها الامكانات الاستراتيجية للولايات المتحدة ان تؤمن بالشكل اللازم الاهداف البعيدة المدى على المستوى الدولي للطبقة الحاكمة لأميركا . فقد ادى نمو جبروت المعسكر الاشتراكي ومنجزات العلم والتكنيك السوفياتيين الى نسف أسس الاستراتيجية الاميركية واحدا تلو الآخر ـ من الاحتكار النووي ، الى التفوق في وسائط نقل السلاح النووي ، الى شبكة القواعد العسكرية الخارجية والاحلاف العدوانية .

في هذه الظروف كان يصرح منظروا العسكرية بأن الولايات المتحدة الاميركية يمكن ان تحرز نجاحات اكثر في مجال السياسة الخارجية ليس عن طريق التلويح بالحرب الشاملة كوسيلة لبلوغ اي هدف ، وانما عن طريق استخدام القوة المسلحة المتناسبة مع اهمية وحجم الهدف السياسي ـ الخارجي . اذ يجب استخدام القوة بشكل « متدرج » و « على دفعات » حسب ابعاد مقاومة العدو ، وسيكون التفوق لدى الجانب الذي يتمتع بامكانيات تنظيم وممارسة الاعمال الحربية ذات النطاق المحلي اللاتوسعي التي كما تسمى « بالحروب المحدودة » أو « الصغيرة » . وكنتائج عملية للجهود العسكرية يمكن ان يكون التراجع أو التحالف السياسي أو العسكري ذي البعد المحلي للعدو المحتمل .

بالرغم من أن هذه الآراء تعني اعادة تقييم نقدية لاستراتيجية

« الردع الشامل » ، فان أصحابها كانوا يصرون ـ بدون شرط ـ على متابعة الاستعدادات الكثيفة للحرب النووية الشاملة . واستراتيجية « الردع الشامل » مع التلويح بالحرب النووية الشاملة أكملت فقط مفهوم « الحروب الصغيرة » الموجهة ضد دول المعسكر الاشتراكي والدول المتحررة حديثا ، أو التي تناضل في سبيل تحررها من الاضطهاد الاستعماري . فقد عرض أحد أكثر « صقور » البنتاغون صراحة الجنرال تشيفولت جوهر الآراء الجديدة على الشكل التالي : « من المهم جدا تغيير سياستنا القومية، اذ يجب علينا أن نساعد أصدقاءنا في كوريا الجنوبية وفورموزا وفيتنام الجنوبية على تنظيم الحروب المحلية ، ان الحروب الوقائية خارج حدود الولايات المتحدة ضرورية » .

سعى قادة المجمع السياسي ـ العسكري باصرارهم على اعطاء استراتيجية الولايات المتحدة عدوانية أكثر بعد الى اقناع الرأي العام بأن مفهوم « الحروب الصغيرة » الذي أضيف الى استراتيجية « الردع الشامل » سوف لن يزيد من خطر الحرب الكبيرة ، وبالاحرى ـ على العكس ـ فانه يوفر امكانية السيطرة والتحكم بالصدام المحلي ، وعدم السماح له بالتطور الى صدام عام .

هذا ممكن عمله ـ كان منظروا العسكرية الاميركية يؤكدون ـ اذا اتفق الطرفان بشكل مسبق حول استخدام السلاح الذري التكتيكي فقط ، غير أنه لم يكن هنالك رأيا موحدا حول جوهر السلاح الذري التكتيكي ، فالبعض ينسب الى هذا الصنف من السلاح القنابل التي تصل استطاعتها الى (٥٠٠) كيلو طن ، والبعض الآخر يأخذ مستوى أعلى بكثير أو كان يتهرب بشكل عام من التحديد الدقيق . وقد بذلت محاولات نظرية عديدة « لتحديد » الحرب المحلية بمنطقة معينة ، وعدم السماح لها بتطورها الى حرب عالمية . فقد دعا واضعوا مفهوم « الحروب الصغيرة » الى التقيد بالاهداف العسكرية والمدنية وعزل المدن الكبرى الخالية من الاهداف العسكرية عن الهجوم الذري لدى القيام به .

لدى تقديمهم نظاما كاملا للتحكم بالصدامات الذرية « المحدودة »
كان منظروا البنتاغون يصرحون مباشرة بأن الصدام الذري يجب أن يجري بموجب النظم والقواعد الاميركية ، وعلى الجهة المعادية أن تقبل بدون تحفظ بشروط الحرب الموضوعة من قبل الولايات المتحدة ، وبدون ذلك تمتنع الولايات المتحدة عن اية « تحديدات » .
ولقد جاء في كتاب « السياسة العسكرية والامن القومي » ما يلي :
« ان السعي بشكل ما لتحديد الحرب شيء مشكور جدا ، الا أن محاولة عمل ذلك يمكن أن تكون مبررة اذا لم يجر تقليص للمصالح الجذرية للولايات المتحدة الاميركية ولا بدرجة من الدرجات أثناء بذل هذه المحاولة » (١) .

كان الهدف الرئيسي للبحوث النظرية التي كانت تجريها آلة الحرب الاميركية في نهاية الخمسينات هو محاولة استخدام الحرب كوسيلة واقعية لسياسة « التحرير » المتبعة من قبل الطبقة الحاكمة في أميركا في ظروف ميزان القوى الدولي الجديد . وقد كانت هذه البحوث واهية ، فقد بات بالنسبة للكثيرين في اميركا واضحا أكثر فأكثر أن التحرك الذري « الساخن » ضد الاتحاد السوفياتي الذي يمتلك كل انواع الاسلحة سوف يؤدي حتما الى عواقب مأساوية وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية . وفي نهاية الخمسينات بالذات وصلوا في دوائر واشنطن العسكرية الى استنتاج حول لا مستقبلية حساب الحفاظ على الصدام النووي ضمن « الاطار المحدود » ، وعدلوا عن مفهوم « الحروب الذرية الصغيرة » ، الا أن اعداد نظرية الصدام اللاذري والاقل مستوى من الحرب الشاملة استمر بنشاط .

حددت منطلقات المرحلة الاولى من « سياسة القوة » الاميركية تطور اتجاه السياسة الخارجية الاميركية كاتجاه عسكري وخطير على السلم . ولئن ذهبت في الماضي مفاهيم « التصدي »

---

(١) « السياسة العسكرية والامن القومي » . موسكو ١٩٥٨ . ص ١٢٤ .

و « التحرير » والبنى الاستراتيجية للبنتاغون المطابقة لها الا أن الشحنة الموضوعة في السياسة الاميركية في تلك السنوات من قبل الدوائر العدوانية في الولايات المتحدة الاميركية من مناهضة للشيوعية ومعاداة للاتحاد السوفياتي ولقوى التقدم الاجتماعي ما زالت تبدي تأثيرا على سلوك وممارسة القمة الحاكمة في أميركا .

– انهيار مفهوم الرسالة « المقدسة »

استبدلت مرحلة التوسع في السياسة الاميركية ما بين الخمسينات والستينات بمرحلة جديدة اضطرت فيها الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لا لأن تفكر بالتوسع المستمر لحدود « الامبراطورية الاميركية » ، بقدر ما هي مضطرة لأن تفكر بالاحتفاظ بما قد أحرزته . ومن الطبيعي أن الامبريالية الاميركية لن تمتنع ولا بأي حال من الاحوال عن محاولات بسط نفوذها على مناطق جديدة من العالم ، ووضع شعوب ودول العالم في تبعية دائمة لاحتكارات الولايات المتحدة الاميركية وتلك الدول والشعوب التي ما تزال واقعة خارج حدود الشهية النهمة للراسمال الاميركي.

اعلن جون كيندي بكل الثقة من على منبر الكابيتول لدى تسلمه منصب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦١ ما يلي : « سندفع أي ثمن ، وسنتحمل أي عبء ، وسنعاني أي تقشف ، وسندعم أي صديق ، وسننهض ضد أي معتدي من أجل الحفاظ على الحرية وانتصارها » . في هذا الاعلان وكذلك في عدد كامل آخر من خطابات كيندي وجونسون حول « زعامة أميركا في النضال من أجل الحرية » يتبين دون عناء السعي لتنشيط الصراع ضد افكار الشيوعية والتحرر الوطني ، وتظهر المساعي العدوانية للامبريالية ، وهنا يكمن الكثير من الفلسفة السياسية والممارسات العملية للحكومات السابقة ، الى جانب أن ادارة ايزنهاور الجمهورية ربطت بشكل عميق حكومة الديمقراطيين التي

خلفتها بالازمة في الهند الصينية ، وحول كوبا ، وفي المسألة الالمانية ، واورثتها الاعلانات الخادعـــة حول « تحرير الشعوب المستعبدة » ، فان الاهتمامات الاساسية للحكومات الديمقراطية لكيندي وجونسون التي تتابعت على السلطة في سنوات الستينات قد قادت في ظروف الازمة الجدية للرأسمال العالمي الى المحافظة على أجواء النفوذ الاميركي في الخارج في حجمها السابق ، وتجنب اضعاف النظام الرأسمالي وسقوط بعض دول هذا النظام التي كانت تسعى شعوبها للانتقال نحو طريق التطور التقدمي والمستقل ، كان زعماء الامبريالية الاميركية مضطرين قبل كل شيء الى التفكير في مسألة الدفاع أمام العملية التاريخيـــة لنهوض قوى التقدم الاجتماعي .

في الدوائر الحكومية لواشنطن كانت قد صيغت في تلك المرحلة نظرية « الحفاظ على توازن القوى العالمية » التي كان ينظر اليها كمنطلق لنشاط الولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي . وقد كانت هذه النظرية تقول بأنه في ظل تناسب القوى القائم بين المعسكر الاشتراكي والحلف الغربي من الضروري وضع تحفظ ، اذ ان كل تغيير لاحق لهذا التوازن ولغير صالح الولايات المتحدة الاميركية بما في ذلك خروج بعض البلدان في أفريقيا وآسيا من الحلف الغربي يعتبر خطرا على الوجود القومي لأميركا .

بكلمات أخرى طرح قادة الولايات المتحـــدة الاميركيـــة فكرة « تجميد » العالم ، وحاولوا أن يصيغوا السدود على طريق تطور التقدم التاريخي ، وكما لو أن حكومتي كيندي وجونسون اقترحتا على الاتحاد السوفياتي الانطلاق من معاهدة صامتة « البقاء هناك ، حيث يوجد كل طرف الآن » ، مع طلب كف الاتحاد السوفياتي عن دعم الحركة المناهضة للامبريالية في الدول الفتية لآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من تلقاء نفسه .

كان المسؤولون في حكومة الديمقراطيين مضطرين مع ذلك لأن يأخذوا في حسابهم الموقف الدولي المتراكم وغير الملائم بالنسبة

للولايات المتحدة الاميركية ، وادخال التصحيحات المناسبة في وجهات نظر السياسة الخارجيــة والممارسات العمليــة على المستوى الدولي .

اذا كانت الحكومات السابقة لاميركا ، من حيث الجوهر ، قد ساقت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحــاد السوفياتي الى المجابهة العسكرية العارية وتوازن جبروت القوات المسلحة ، فان ادارة الديمقراطيين كانت مضطرة لأن تجعل هذه العلاقات تأخذ اشكالا اكثر اختلافا وتنوعا ، فهم استخدموا الى جانب الوسائل العسكرية وسائط الدبلوماسية والاقتصاد ضمن اطارات التنافس المتوتر ولكن السلمي . كان جون كيندي في كتابه « استراتيجية السلام » الصادر في حمى الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٠ يشير – بوجه الخصوص – الى امكانية الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول « التخلص من الولادة المدمرة لسباق التسلح » ، وكان يؤكد على مصلحة الطرفين في درء الحرب النووية ، ووصف أمنيــة « تبادل البضائع والافكار والناس بين الدولتين على نطاق اكبر » (١) بأنها امنية مشتركة .

عزز كيندي طرح الملامح العامة لمفاهيمه في السياسة الخارجية « الآفاق الجديدة » بالسعي في أسرع ما يمكن لاظهار كل المجالات التي يمكن التعاون فيها مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى . اذ ان ذلك – حسب اعتقاده – من الممكن أن يساعد على « أستخدام معجزات العلم ، وليس تلك النواحي التي تثير الفزع » .

اثارت النواحي الجديدة ذات الطابع الايجابي في سياسة حكومة كنيدي معارضة حادة من جانب المجمع الصناعي – الحربي وكل القوى الرجعية في اميركا . وليس صدفــة ما لوحــظ في بداية الستينات في الولايات المتحدة الاميركية من تصاعد لحركة اليمين المتطرف وآلة الحرب . فقد أحتجت دوائر رجال الاعمال الكبار

---

(١) ج. كيندي « استراتيجية السلام » . نيويورك ١٩٦٠ ، ص ١٠١ .

والساسة الرجعيين ضد اية تراجعات عـن سياسة العداء نحو الاتحاد السوفياتي وعن الاتجاه المفلس للرأسمال الاحتكاري الاميركي في تحقيق السيطرة العالمية . وكانوا يلحون على متابعة هذا الخط بأي ثمن ، وليس نادرا ما حققوا مآربهم . فهكذا تراجعت حكومة كنيدي (وبدرجة أكبر ادارة جونسون) أمام ضغط اليمين ، وكانت تسير نحو كمية متطلبات آلة الحرب وقوى الرجعية . وفي النتيجة تميز خط السياسة الخارجية والسياسة العسكرية الولايات المتحدة الاميركية طوال سنوات الستينات بالتناقض وعدم التسلسل الشيء الذي شكل خطرا على السلام الشامل .

نتيجة للنشاط العدواني للجانب الرجعي من الصناعة الاميركية وآلة الحرب والجناح اليميني لساسة واشنطن تبدو ازمـة بحر الكاريبي في عام ١٩٦٢ اكثر تعقيدات الموقف الدولي خطرا في الوقت الاخير ، فالبنتاغون ومن يدعمه من المسؤولين الرجعيين من دوائر الاحتكارات الاميركية كانوا يطلبون من الحكومة خطوات حاسمة (من حيث الجوهر مقامرات) ، وكانوا يسعون الى تخويف الاتحاد السوفياتي « بالقوة » . واشيع الاعتقاد حول ازالـة « الانقطاع الصاروخي » (التخلف فيميدان الصواريخ) ، والتدعيم الجدي للقدرة الصاروخية ـ النووية ، لذلك يجب عدم تفويت الفرصة لاجراء « اختبار للادارة » في منطقة ملائمة استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، وبعيدة عشرات الآلاف مـن الكيلومترات عن حدود الاتحاد السوفياتي . وبدأت عملية حشد متسارعة قرب الشواطىء الكوبية لوحدات ضخمة من الاسطول والطيران ووحدات المظليين ومشاة البحرية ، وأرسلت التعزيزات العسكرية الى القاعدة الاميركيـة في غوانتانامو ، واعلنت وزارة الدفاع عن اجراء مناورات بحرية ضخمة في البحر الكاريبي . كما أعلن الرئيس كيندي في ٢٢ أوكتوبر الحصار على كوبا ، وأعلنت حالة التأهب في القوات المسلحة الاميركية وحلف ناتو ، وخيم على العالم شبح حرب نووية ـ حرارية .

لقد أمكن درء خطر حرب عالمية بشكل رئيسي بفضل الاجراءات المرنة للاتحاد السوفياتي من اجل المحافظة على السلام . ولم تمض الازمة الكوبية ودور الدوائر العسكرية الاستفزازي فيها بدون اثر بالنسبة لأميركا والاجواء الحاكمة العليا في الدولة . فقد اصبحت أحداث الكاريبي بالنسبة لكيندي نقطـــة بدء لاعادة التفكير في السياسة الخارجية الاميركية ، فلقد تعرضت آراء الرئيس كيندي « لتغييرات نوعية بعد كوبا . فقد بدا له العالم الذي تهدد فيـــه الدول بعضها البعض بالسلاح النووي الآن ليس فقط عالما غير عاقل فحسب ، وانما غير محتمل أيضا . . . كان شعوره الاول بعد ازمة الصواريخ استعادة الروابط مع معارضيه وتجديد البحث عن أجواء المصالح المشتركة » (١) .

في العاشر من حزيران عام ١٩٦٣ القى الرئيس كيندي خطابه المعروف في الجامعة الاميركية في واشنطن الذي يعتبر نوعا من الاعلان الرسمي عن ضرورة التعايش السلمي . « أنا اتحدث عــن السلم الوطيد . . . لأن للحرب وجها جديدا . . . ليس للحرب الشاملة أي معنى في عصر تستطيع فيه الدول العظمى أن تحتفظ بقوى نووية كبيرة وبعيدة المنال نسبيا » .

اما قادة المجمـــع الصناعـــي ـ الحربي فقد عملوا لأنفسهم استنتاجات اخرى . كلمة كيندي في العاشر من حزيران ـ كتبت جريدة « نيويورك بوست » « اثارت فورا حماس وغضب حمقانا وكتائب غولدووتر والقادة الاستراتيجيين في البنتاغون » الذين خلقوا في الولايات المتحدة ذلك الجو الذي صار مــن الممكن فيه اغتيال كيندي في دالاس بعد مضي نصف سنة ، بعد الازمة الكوبية صارت المجموعات العدوانية تصف أحداث الكاريبي بأنها نقطـة تحول أعادت الى الوراء التطور غير الملائم بالنسبة للولايات المتحدة للاوضاع في العالم . وقد اشتدت هذه الحملة بشكل خاص بعد

1) A. Schlesinger. A Thousand Days. John F. Kennedy in the House. Boston, 1965, P. 893.

اطلاق أول قمر صناعي سوفياتي . بالطبع لم يكـن لمثل هـــذه الاستنتاجات أية أسس . فقد تابع الاتحاد السوفياتي مسك زمام المبادرة بين يديه ، واستمر تغيير ميزان القوى العالمي بشكل دائم لصالح الاشتراكية . الا أنه لم يكن للعسكريين شأن بالحقائـــق والعوامل ، فقد سخروا كذبهم بصورة نشيطة بغية توجيه سياسة الرئيس جونسون ــ الذي جاء الى البيت الابيض بعد مأساة دالاســ في ساقية النشاطات العدوانية .

في الفصول الاولى من السياسة الخارجية لجونسون كانت ترى بوضوح تام بصمات تأثير ونفوذ الدوائر العسكرية ، اذ في نهاية عام ١٩٦٤ وبداية عام ١٩٦٥ أصبحت ترتسم في السياسة الاميركية عناصر جديدة من التصلب والعدوانية وعدم الرغبة في التعامل مع الواقع . فقـد كانت أفكار الجناح اليميني المتطرف من المسؤولين الاميركيين متناسقة مـع أمزجـة الرئيس نفسه . « سوف لن نجلس بدون اكتراث في الكراسي الهزازة ونشاهد كيف يستولي الشيوعيون على السلطة » ــ صرح بذلك جونسون في احدى المرات غامزا بذلك من سلبية كيندي ، وقد ترك للفهم بشكل واضح أنه لن يسمح بأي تراجع عن الخط المتصلب ، ولن تغره « المداعبة الليبرالية » في السياسة ، ورفضت موضوعة كيندي عن أن « لقدرة أميركا حدود » مـن وجهـة نظر امكانات الولايات المتحدة الاميركية للتأثير على الاحداث الدولية كموضوعة « لا تتجاوب » مع أهداف السياسة الاميركية .

تصريحات عديدة لجونسون تخللت الاعلانات عـــن « اللقب القيادي للولايات المتحدة الاميركية » ، وكم هي قريبة وغاليـــة بالنسبة لعمالقة الرأسمال الاحتكاري ــ المالي هذه الاعلانات . ففي جامعة برينستون في بداية عام ١٩٦٥ صرح الرئيس جونسون مثلا : « ان التاريخ ومنجزاتنا ألقوا علينا (أي على أميركا) المسؤولية الرئيسية في الدفاع عن الحرية في الارض ... ، ولم يملك أي شعب آخر أبدا مثل هذه الامكانية العظيمة للعمل والمخاطرة مـن

اجل حرية كل البشرية » .

بمثل هذا النوع من الفلسفة لرئيس الولايات المتحدة الاميركية ارتبطت حسابات معينة تماما لنخبة الجنرالات والاحتكاريين في الولايات المتحدة الاميركية . وقد اشاعت هذه النخبة في « الاروقة السياسية » لواشنطن التأكيدات عن الظروف الملائمة المقبلة من أجل الهجوم المعاكس على الشيوعية ، ونضجت نظرا لذلك فكرة محاولة الضغط على قوى الاشتراكية « من مواقع القوة المستعادة » وبكلمة كان الحديث يدور عن النوايا « في اعادة اللعب » بسير الاحداث على الجانب الرئيسي من السياسة الدولية ــ العلاقات السوفياتية ــ الاميركية المتبادلــة ، والعلاقات بين الاشتراكيــة والراسمالية .

الى جانب « الصراع مع الاتحاد السوفياتي » في أركان الراسمال الضخم كانوا يعتقدون أن قمع قوى التحرر الوطني في دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هي مهمة من الدرجة الاولى . فقد قامت الاحتكارات الاميركية الناهبة لشعوب كثيرة من « العالم الثالث » ومعها جنرالات البنتاغون الحالمين بتحويل دول هذه المنطقة من العالم الى ساحات مخططاتهم الاستراتيجية بقرع أجراس الانذار بسبب التصاعد الهائل فيما بين سنوات الخمسينات والستينات لحركة التحرر الوطني . وقد كان مقررا النظر الى حركة التحرر الوطني « كشكل معاصر للحركة الشيوعية » ، وكان يشار الى ان اميركا مستعدة لأقصى اجراءات الصراع معها . فالسلام الشامل ــ كانوا يؤكدون فيما وراء المحيــط ــ غير ممكــن اذا استمرت التغييرات الاجتماعية الداخلية والصراع الطبقي والحروب الاهلية .

شددت الاحتكارات الاميركية لدى وقوفها أمام احتمال حقيقي وواقعي لفقدانها مصادر الارباح الكبيرة في مناطق آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية من ضغطها على الحكومة ، وأصرت على ممارسة سياسة كولونيالية مكشوفة . وصيغت مجموعة كاملة من المنطلقات لمختلف مناطق العالم ، ويقود الفحوى العام لهذه المنطلقات الى انه

بغض النظر عن كل الاتفاقيات الدولية الراهنة أو آراء الحلفاء ستكون الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لأن تستخدم أية وسائل بما فيها القوات المسلحة من أجل الصراع ضد حركات التحرر الوطني ، وقد قام الامبرياليون الاميركيون ومعهم البريطانيون والبلجيكيون في نهاية عام ١٩٦٤ بالغزو المشترك للكونغو ، محاولين هنا القضاء على قوى حركة التحرر الوطني الكونغولية ، وراقبت الدوائر الرجعية الاميركية بانتباه تطور الاحداث في المناطق الاخرى من افريقيا ، وتعاونت مع المستعمرين البرتغاليين والعنصريين في روديسيا وجنوب أفريقيا .

كان المسؤولون العسكريون في الولايات المتحدة الاميركية والمرتبطون قبل كل شيء بالدوائر الصهيونية يصرون على ممارسة سياسة موالية لاسرائيل بدون تحفظ في مسألة الشرق الاوسط . ومن البديهي أنه بدون الدعم الاميركي المباشر لم تكن الدوائر الحاكمة الاسرائيلية لتخاطر بعدوانها على الدول العربية في حزيران عام ١٩٦٧ ، وتقوم بعرقلة التسوية السياسية لأزمة الشرق الاوسط في الآونة الاخيرة .

وقد أثار قلقا خاصا في الدوائر الاحتكارية للولايات المتحدة الاميركية تطور الحركة الوطنية في أميركا اللاتينية كانت تلك الدوائر تريد الاحتفاظ بها كارث . وكانت تلح على الحكومة الاميركية من أجل ان تأخذ على عاتقها التزاما يذهب بعيداً وهو « عدم السماح بظهور كاسترو آخر في نصف الكرة الغربي » ، وبوقاحة لا مثيل لها كان يصرح زعماء الاحتكارات وآلة الحرب عن « الحق الاعلى » للولايات المتحدة الاميركية لأن تقرر في المستقبل ومن طرفها فقط أي نظام اجتماعي يجب ان يكون في اية دولة من دول أميركا اللاتينية وبشكل مستقل عن ارادة الشعب . ولتنفيذ هذه الاطماع الامبريالية أرسلت المشاة البحرية الاميركية في ٢٨ نيسان من عام ١٩٦٥ الى جمهورية الدومينيكان من أجل قمع الحركة الوطنية في البلاد بالقوة المسلحة ٩٦، واقامة الدكتاتورية

الملائمة للاحتكارات الاميركية الشمالية .

كان قادة المجمع الصناعي ـ الحربي يرتكزون على القوة وعلى التفوق العسكري ـ التكنيكي للولايات المتحدة الاميركية ، وكانوا يعتقدون أن السلاح النووي ـ الصاروخي هو القاعدة الرئيسية للسياسة ، ويشكل « أرضية » للمجابهة السياسية مع الاتحاد السوفياتي . وكانوا في الدوائر العسكرية لأميركا يفترضون امكانية استخدام السلاح النووي ـ الصاروخي ، بغض النظر عن ادراك طابعه الانتحاري ، كنوع من الاجراءات المتطرفة في بعض الحالات . ومن هنا ينبع الاهتمام الاعظمي بالسلاح النووي ـ الصاروخي الذي بقي تكديسه على نطاق كثيف البند الرئيسي لبرامج رجال البنوك والجنرالات طوال مرحلة الستينات كلها .

في واشنطن الرسمية قوبلت بالموافقة طلبات الاحتكار وآلة الحرب عن طريق التعبئة الاعظمية للطاقات والمصادر وزيادة أعباء الميزانية الحكومية ليس فقط التغلب على تخلف الولايات المتحدة الاميركية في ميدان الصواريخ ، وانما خلق فائض أيضا للمستقبل في السنوات الاولى لوجود الديمقراطيين في السلطة . وكان يفترض عندئذ تأمين تفوق الولايات المتحدة الاميركية في أحدث أنواع التكنيك العسكري ، ومن « موقع القوة » بناء العلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى في العالم . وقد ازدادت النفقات العسكرية بشكل حاد ، وبموجب « نظام طوارىء » ابتدأت الاعمال على الانواع الحديثة من الاسلحة المعاصرة . وجرى سباق التسلح على نطاقات أوسع مما كان عليه الامر في عهد الجمهوريين .

في أول رسالة (كانون الثاني من عام ١٩٦١) من الرئيس كينيدي الى الكونفرس حول « وضع البلاد » أعلن عن قرار اتخاذ اجراءات سريعة لتسريع برنامج بناء الغواصات الحاملة لصواريخ « بولاريس » وانتاج الصاروخ الموجه العابر للقارات « مينيتمن » العامل على الوقود الجاف . في آذار عام ١٩٦١ زيدت النفقات العسكرية

بمقدار (٢) مليار دولار ، وبعد عدة أشهر ازدادت ميزانية وزارة الدفاع الاميركية بمقدار (٣،٥) مليار دولار تقريبا ، واضيف الى أفراد القوات المسلحة الاميركية (٣٤٢) ألف شخص ، وارتفع عدد المستدعين الى الجيش من الاحتياط حوالي مرتين ثلاث مرات . وتوقف العمل على فك الكثير من السفن والطائرات . ثم قادت الدوائر العسكرية الاميركية الامور بشكل واع نحو زيادة حدة التوتر الخطرة للموقف الدولي حاسبين بذلك كسر التطور غير الملائم بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية للاحداث العالمية وامتلاك زمام المبادرة .

إن استخدام القوة العسكرية كوسيلة للسياسة في المجال الدولي في سنوات الستينات قد خطط من قبل قيادة الولايات المتحدة الاميركية بموجب مبادىء استراتيجية « التفاعل (الرد) المرن » المصدقة في اجتماع خاص لمجلس الامن القومي في كانون الثاني عام ١٩٦٢ كمنطلق رسمي عسكري للولايات المتحدة . وقد انطوت هذه الاستراتيجية على ثلاثة عناصر أساسية : التحضير للحرب النووية ـ الحرارية ، مفهوم « الحروب الصغيرة أو المحدودة » ، ومخططات ما يسمى بالحروب « الخاصة » المضادة لحرب الانصار .

بهذا الشكل وضعت برامج السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية على قاعدة استراتيجية اوسع بالمقارنة مع استراتيجية « الردع الشامل » . وفي هذا كانت تظهر رغبة القيادة السياسية ـ العسكرية لواشنطن في التلاؤم والتكيف مع الظروف العالمية للستينات الاكثر تنوعا من السابق . وقد لعبت الاحتكارات العسكرية العاملة في حقل صناعة اسلحة الصواريخ دورا جوهريا في اعداد وتأكيد وتثبيت استراتيجية « التفاعل المرن » .

ان تحول آلة الحرب الاميركية نحو دروب الحروب المحدودة والحروب المضادة لحرب الانصار الى جانب سباق وسائط الحرب النووية ـ الحرارية قد فتح أكثر المجالات اتساعا أمام الشركات

المنتجة للاسلحة غير الذرية والذخيرة من اجل الحروب العادية .
لقد كان لكل الفرقاء في المجمع الصناعي ـ الحربي مصلحة حتى الدم في الممارسة الاكثر نشاطا لسياسة « التفاعل المرن » على المستوى الدولي .

في البداية أبدى المسؤولون المرتبطون بصناعة الطيران والصواريخ مخاوفهم ، اذ أفان يؤدي التوجه نحو الحروب المحدودة والمضادة لحرب الانصار الى اضعاف الاهتمام بمسائل الحرب النووية الكبيرة ، والن يتقلص دور السلاح النووي ـ الصاروخي في السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ؟ الا أن وزير الدفاع ماكنمارا وصف مثل هذه المخاوف بأنها « هراء » ، وحسب راي وزير العدل الاميركي روبرت كينيدي : يبقى الاعتماد على السلاح النووي ـ الحراري رئيسيا في السياسة الاميركية ، واميركا « مستعدة لأن تستخدم القنبلة النووية ـ الحرارية من أية طاقة كانت وبأية كمية » . وقد صدر عن الجهات العليا في واشنطن التوضيح التالي : ان محور السياسة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة الاميركية يبقى عمليا مفهوم « الضربة الشاملة » ، وان التوسع في التسليح العادي لن يمس ولا بحال من الاحوال مخزونات الحرب النووية الكبيرة ، وانما يتم من جراء الجهود الاضافية .

حازت الشركات العملاقة العاملة في حقل انتاج الاسلحة النووية الاستراتيجية وكذلك قادة البنتاغون الذين قاموا باعداد مخططات استخدام هذه الاسلحة على الحرية الكاملة ، فقد ازيلت كل التحديدات في مجال سباق وسائط الحرب النووية ـ الحرارية . كان التحديد الوحيد هو الاعلان عن طلب « امتلاك امكانية مضمونة لانزال ضربة ثانية » . بكلمات أخرى كان على الولايات المتحدة الاميركية أن تمتلك امكانية « امتصاص » الضربة النووية ـ الصاروخية ، والحفاظ على امكانية الرد . وبلغة البنتاغون كان هذا يعني تأمين « الاختراق المضمون » الى مراكز العدو الهامة حياتيا حتى في حالة اخراج جزء من القوى الاستراتيجية للولايات

المتحدة الاميركية من المعركة .

في الدوائر الحكومية الاميركية (خاصة في عهد وزير الدفاع ماكنمارا الميال الى العقلانية) كانت تبذل من وقت لآخر محاولات لاجراء تحديد تقريبي لحجم وحدات الاسلحة الصاروخية ـ النووية الضرورية لتأمين « الاختراق المضمون » ، الا أن كل الارقام كانت تعتبر غير كافية ، وكانت توضع ارقام جديدة . حتى هذه المحاولة التي بذلت لوضع سقف لاحتياطي السلاح النووي ـ الصاروخي ، والتي لم تعط نتائج عملية اثارت معارضة قادة المجمع الصناعي ـ الحربي . اذ ان آلة الحرب وصانعوا الاسلحة كانوا يلحون في الوصول الى « تفوق نووي دقيق وبارز » على الاتحاد السوفياتي ، ويصرون على تأجيج سباق التسلح الذي لم يكن ليحده شيء بدون ذلك .

من بين مخزونات وسائط العدوان المسخرة لتأمين احتياجات استراتيجية « السر المرن » أعطي الدور الرئيسي للصواريخ الموجهة العابرة للقارات « مينيتمن » التي لم يتم اطلاقها من حفر تحت الارض . حتى نهاية عهد ادارة الديمقراطيين شكل الوزن النوعي لتلك الصواريخ في الميزان العام للقوات الاستراتيجية الاميركية حوالي ٤٠ بالمئة ، والى جانب صواريخ « مينيتمن » وضع استراتيجيوا البنتاغون الصواريخ الموجهة « بولاريس » التي يتم اطلاقها من الغواصات . هذا وقد اعطي المكان الثالث في مخططات الحرب النووية ـ الحرارية للطيران الاستراتيجي الذي اعتبر لسنوات عدة مضت الواسطة الاساسية لحمل السلاح النووي الى اهدافه .

في أوساط عمالقة الصناعة الحربية بنيت الحسابات التي تذهب بعيدا فيما يتعلق بآفاق المستقبل لاقامة شبكة (نظام) دفاعية مضادة للصواريخ ، وقد عولج هذا الموضوع بشكل عملي على نطاق واسع في عهد كينيدي . ففي عام ١٩٦٣ بدىء في الولايات المتحدة الاميركية باعداد النظام الدفاعي المضاد للصواريخ

« نيكا ــ اكس » ، وفي السنوات التالية انتقلت الولايات المتحدة الاميركية الى مشروع اكثر انجازا « سينتينل » ، وفي ١٨ ايلول ١٩٦٧ كان قد أعلن عن قرار الحكومة الاميركية ببناء نظام « رفيع » أي جزئي للدفاع المضاد للصواريخ . وقد قامت الصناعة الحربية وآلة الحرب بدعم نشيط من رجال الكونغرس الرجعيين وآخرين من ساسة واشنطن بدفع الولايات المتحدة الاميركية باصرار نحو حلقة جديدة من حلقات سباق الاسلحة الاستراتيجية اكثر خطورة وتكاليفا . ولم تحدد حكومة جونسون بشكل نهائي مصير مسألة الدفاع المضاد للصواريخ واستمرت المشاورات الحادة في عهد ادارة نيكسون .

بالرغم من أن منظري العسكرية استمروا في التأكيد على انه وفي ظروف الستينات ما زالت امكانية « الحد » من الصدام النووي (حسب طاقة السلاح المستخدم » ، وحسب رقعة الاعمال الحربية ، وحسب الاهداف) تحتفظ بمكانتها ، الا ان الكثيرين من المسؤولين وحتى اليمينيين قد اعترفوا بالخطر الجدي لتصعيد قدرة السلاح النووي الى تلك الابعاد عندما يتطور الصدام الى حرب نووية عالمية ، ولذلك فانه الى جانب التحضير للحرب النووية ــ الحرارية ركزت دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي الانتباه نحو مسائل استراتيجية الحروب العادية وتوسيع مستودعات السلاح من أجلها .

قامت الولايات المتحدة الاميركية بتشديد ضغطها على حلفائها في حلف « ناتو » ، وطلبت منهم ان يأخذوا على عاتقهم نصيبا أكبر من المسؤولية لتأمين الكفاءة اللازمة لممارسة الحروب المحدودة . واذا كانت مسألة تزويد جيوش أوروبا الغربية بالسلاح النووي قد نوقشت في الولايات المتحدة الاميركية في نهاية الخمسينات ، فانه لم يعد الآن من الملائم للمصالح الاميركية اعطاء السلاح النووي للحلفاء الاطلسيين ، الشيء الذي يفسر دعوة الاميركيين للاوروبيين الغربيين لأن يجعلوا « اعتمادهم أكثر على القوات العادية لناتو » ،

وفي نفس الوقت اعلن عن عزم الولايات المتحدة الاميركية على « ابقاء وسائط الردع النووية قوية » . ولهـذا الهدف عبرت الولايات المتحدة عن استعدادها لاعطاء قيادة ناتو خمس غواصات حاملة لصواريخ « بولاريس » .

غير أن مثل هذه النية لم تتحقق وعوضا عن هـذا طرحت العسكرية الاميركية في النصف الثاني من الستينات مخططا لانشاء قوات نووية تابعة للحلف الاطلسي . وكان استراتيجيو البنتاغون يحسبون بسماحهم للدول الاوروبية الغربية لامتلاك السلاح النووي بشكل محدد ربط هذه الدول بسياسة الولايات المتحدة الاميركية بشكل أوثق ، واضعاف الميول في دول الغرب نحو تطوير التعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية . وفي هذا المخطط رات الاحتكارات الاميركية الضخمة مربحا لها ليس بقليل ، معتقدة بهذا الشكل ليس فقط الاثراء من جراء طلبات الشراء المقدرة بمليارات الدولارات ، وانما أيضا التغلغل النشيط في اقتصاد دول أوروبا الغربية .

كم أراد زعماء آلة الحرب وصناعة الاسلحة في انزال الاسطول النووي لناتو الى البحر ، الا أن ذلك لم يتم لهم ، فالموقع السلبي الذي اتخذته فرنسا ، والشكوك التي أبدتها حكومات كندا والنرويج وبعض الدول الاوروبية الاخرى حال دون تحقيق رغبتهم ، وان الشيء الرئيسي الذي قرر مصير الاسطول النووي لناتو هو النضال الحاسم للاتحاد السوفياتي ضد المخططات الخطرة . وفي النهاية تم رفع مسألة انشاء قوات نووية تابعة لحلف ناتو على الرف في نهاية رئاسة جونسون .

بعد الاخفاق الذي شهدته مخططات انشاء اسطول نووي تابع لحلف ناتو تابعت دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي الاصرار على توسيع مخزونات الاسلحة التقليدية لدى الحلفاء . وقد صرح وزير الدفاع ماكنمارا في معرض اشارته الى النمو المتزايد للقوات المسلحة التقليدية لحلف ناتو بأن القوات النووية الاميركية تعمل

« كدرع » ، أما القوات غير النووية فهي « نصلة سيف » الغرب ، كان هنالك تحت أمرة الاستراتيجيين الاميركيين ضمن قوام حلف ناتو في عام ١٩٦٨ ــ حسب مصادر الصحافة الاجنبية ــ ٦٧ فرقة وأكثر من (١٧) الف دبابة و (١٠) آلاف طائرة حربية ، وآلاف معدات اطلاق مختلف الصواريخ واسلحة المدفعية الذرية . وفي عام ١٩٦٨ انشئت قوات بحرية ــ عسكرية دائمة تابعة لحلف ناتو في المحيط الاطلنطي ، وقد دخلت فيها سفن الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وهولندا والدانمارك ، وتأسست كذلك القيادة العسكرية ــ البحرية ومقرها في نابولي من أجل ملاحقة تحركات السفن السوفياتية في البحر الابيض المتوسط . كان « سيف » العدوان هذا يوجد بين يدي واشنطن بشكل كامل بعد أن اختطفت بشكل غيور حق اتخاذ القرارات في حلف ناتو حول اهم مسائل الحرب والسلم دون التشاور الجدي الحقيقي مع الحلفاء .

في النصف الثاني من الستينات صار من الواضح جداً ان الافضليات لم تعد تعطى في دول أوروبا الغربية للمجابهة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، وانما لتطوير التعاون ضمن اطارة القارة الاوروبية كلها . وقد فقدت الآراء حول « التهديد السوفياتي » التي كانت من قبل تسمح لواشنطن بابقاء حلفائها في حالة التوتر الدائم ذيوعها . وبالعكس فقد وجد ادراك خطر الاستراتيجية الاميركية بالنسبة لأوروبا تعبيره في الحملات الواسعة لدول أوروبا الغربية ضد مخططات وحسابات البنتاغون .

بشكل خاص كان لخروج فرنسا من الجهاز العسكري لحلف ناتو عواقب جدية بالنسبة للسياسة الاميركية في الحلف . فحتى الاول من نيسان عام ١٩٦٧ تم سحب القوات التابعة للولايات المتحدة الاميركية ولحلف ناتو من أراضي فرنسا واغلقت المستودعات الاميركية والمنشآت العسكرية الاخرى . وكذلك تم سحب حوالي (٣٠) ألف عسكري من القوات الاميركية من المانيا الغربية وبلجيكا ، واضطر الامر الى البحث في الاراضي البلجيكية عن ملجأ لأركان

القوات الاميركية وقوات حلف ناتو ، وبذلك سقطت حلقة هامة من الآلية العسكرية لحلف شمال الاطلسي .

كثيرا ما يتوصل الامبرياليون الاميركيون في الآونة الاخيرة الى استنتاج غير مطمئن للذات ، وهو انه نتيجة لحركة التحرر الوطني تجري عملية اضعاف وتقويض الانظمة الموالية للغرب في دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . لذلك صاروا في الدوائر الحاكمة الاميركية يولون اهتماما خاصا بمنطلقات ما يسمى بالحروب المضادة لحرب الانصار التي تشكل العنصر الثالث من استراتيجية « التفاعل المرن » .

ان قمع حركة التحرر الوطني ـ كما كانوا يفترضون في واشنطن ـ سوف يجر الولايات المتحدة الاميركية الى صدامات مسلحة جزئية ، بالرغم من انه في مثل هذه الصدامات سوف لن يكون هنالك التحام مباشر بين القوات المسلحة السوفياتية والاميركية . وكان يعتبر من الواضح جدا أن الاتحاد السوفياتي اصبح يقدم مختلف أوجه المساعدة للشعوب المناضلة من أجل الحرية التي تضاعف من قواها وتجعل مسألة الغزو الاميركي المسلح مسألة بالغة التعقيد بما لا يقارن . وبالنظر لهذا فان الولايات المتحدة الاميركية ـ كما صرح بذلك الرئيس كينيدي ـ يجب أن تكون مستعدة لفرض « مساهمتها الجوهرية » في شكل صيغ خاصة من أجل تنفيذ مهمات « خاصة » للصراع مع حركة التمرد .

رد المجمع الصناعي ـ الحربي باستحسان كبير على طرح المخططات الجديدة بالنسبة للاستراتيجية الاميركية . وقد كان لمنطلقات الحروب المضادة لحرب الانصار طابعا استعماريا مكشوفا ، ففي هذه المنطلقات راى الراسمال الاحتكاري ـ الاميركي وسيلة لقمع حركة التحرر الوطني لشعوب « العالم الثالث » . وقد أشيد مثلا في احدى وثائق البنتاغون المعلنة الى ان « الحرب الخاصة تعتبر وسيلة للاطاحة بالانظمة غير المرغوب فيها بدون خطر نشوب حرب شاملة أو حتى حرب محدودة » . بتطويرهم هذه الفكرة كان

منظروا البنتاغون يأملون باقامة الانظمة العميلة لهم في اي بلد من البلدان عن طريق ارسال فصيل الى هذه الدولة أو تلك واقامة « قاعدة من أجل مختلف أوجه المساعدة الاميركية العسكرية والاقتصادية والسياسية والبسيكولوجية » .

لقد اكتسب التحضير للحروب المضادة لحرب الانصار ابعادا واسعة في الولايات المتحدة الاميركية . ففي « الرسالة الطارئة » التي بعثها الرئيس كيندي الى الكونفرس بتاريخ ٢٥ أيار من عام ١٩٦١ تمت الاشارة الى الضرورة الملحة « لزيادة واعادة توزيع « القوات الخاصة » والوحدات من أجل الحرب غير العادية » . في الولايات المتحدة الاميركية وفي القواعد الخارجية للبنتاغون كانت قد أنشئت المدارس من أجل اعداد وتدريب « القبعات الخضر »، وقد وجهت أولى فصائل « الخبراء » بالحرب المضادة لحرب الانصار الى جنوب فيتنام .

كانت الولايات المتحدة الاميركية وهي مواظبة على بذل محاولاتها لتأكيد سيطرتها العالمية مضطرة في بعض القضايا لأن تتكيف بعض الشيء مع الوضع العالمي الجديد . غير أنه في قضية مناهضة شعوب الهند ـ الصينية التي تنهض بدور الفصيل المتقدم لحركة التحرر الوطني بقي الارتكاز الرئيسي على السلاح بشكل ثابت . في عهد حكومة كيندي تم اتخاذ قرار الاشتراك المباشر للعسكريين الاميركيين في العمليات القتالية في فيتنام ، وقد تم الاشتراك في البداية تحت ستار « مستشارين » . أما عمليا فقد أخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية القيادة المباشرة للعمليات العسكرية التي كان يقوم بها نظام سايغون العميل .

في الحادي عشر من أيار عام ١٩٦١ صادق الرئيس كيندي بناء على « المذكرة السرية رقم ٥٢ » على « برنامج العمليات السرية » التي ورد فيها من جملة ما ورد عملية ارسال عملاء ومجموعات للمهمات الخاصة الى أراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية ولاووس، واقامة قواعد سرية هناك ، واختراق الطائرات الاميركية المجال

الجوي لفيتنام الشمالية (١) . في عام ١٩٦١ اقترح كل من رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال تايلور ومستشار الرئيس لشؤون الامن القومي روستوي ، الذي سبق أن كان في سايفون بمهمة خاصة ، على الرئيس ارسال فيلق ضخم من القوات المسلحة الى فيتنام على شكل « مجموعة عملياتية للتأمين الفني ـ المادي من أجل تقديم المساعدة لنظام نغو دين ديما العميل » .

أصر تايلور في برقيته التي أرسلها من الفيليبين في أوكتوبر من ذلك العام والممهورة بعبارة « للرئيس فقط » على عملية ارسال ثمانية آلاف من المشاة الاميركيين « بدون ابطاء » . وقد اعترف تايلور بأن « تدخل القوات المسلحة الاميركية يمكن أن يؤدي الى زيادة التوتر وخلق تهديد بتصعيد الحرب وتحولها الى حرب واسعة في آسيا » ، الا أن استخدام القوات الاميركية ـ برأيه ـ خلق تفوقا أكثر بدلا من المخاطر . وقد اضطر الرئيس كينيدي للتراجع تحت ضغط آلة الحرب ، فحتى نهاية فترة رئاسته تواجد في فيتنام الجنوبية (١٦) الف جندي وضابط اميركي ، كما ورد في التحليل المعد في عام ١٩٧٢ من قبل لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ فيما يتعلق بهذا الموضوع أن مجموعة الجنرالات مارست ضغطا على حكومة كينيدي وطلبت ممارسة « استعراض القوة في فيتنام من أجل تهدئة الحلفاء الآسيويين لأميركا » (٢) .

ان السياسة الاميركية التي بدون ذلك مشبعة بالروح العدوانية والمغامرة قد وصلت في الهند الصينية الى الحد النهائي في منتصف الستينات . ففي هذه المرحلة بذلت محاولة عامة للقضاء على حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة ، وربط الشعب الفيتنامي بما تمليه عليه واشنطن بقوة السلاح ، الامر الذي من شأنه ان ينزل ضربة جدية بمواقع الاشتراكية العالمية .

---

1) «The Pentagon Papers...», Toronto - New York - London, 1971.

(٢) نيويورك تايمز . آذار ١٩٧٢ .

سارت الامبريالية الاميركية في تصعيد العدوان في الهند الصينية حتى أعلى نقطة ، ونالت قمة الجنرالات ورجال البنوك في أميركا ما كانت تبغيه : ففي ٥ آب من عام ١٩٦٤ قام القراصنة الاميركيون بالهجوم على سفن الدورية التابعة لجمهورية فيتنام الديمقراطية ، وقصفوا سواحلها ، كما قام الطيران الاميركي بقصف عدة مراكز آهلة بالسكان شمالي خط العرض ١٧ . وبدأ عدوان الولايات المتحدة الاميركية المكشوف على جمهورية فيتنام الديمقراطية . في الاول من نيسان عام ١٩٦٥ اتخذت القيادة السياسية ـ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية قرارها حول الاستخدام الشامل لقوات المشاة الاميركية في جنوب فيتنام . هذا « التغيير الجذري في السياسة » كان قد جرى تثبيته في المذكرة رقم ٣٢٨ تاريخ ٦ نيسان الصادرة عن مجلس الامن القومي .

كان باستطاعة قادة المجمع الصناعي ـ الحربي ان يحتفلوا بالنصر ، فلقد تمكنوا من ربط الحكومة بخططهم العدواني السافر وقرصنتهم في الهند الصينية . وتمت مضاعفة القوات المرسلة الى فيتنام فورا الى (٤٤) لواء بتعداد عام يبلغ حوالي (٢٠٠) الف جندي ، لقد جرى تناول كل جملة الاجراءات هذه ـ كما ورد في احدى وثائق التقرير السري للبنتاغون ـ كمقدمة للاقدام على حرب آسيوية برية . وخلال السنتين التاليتين زادت حكومة جونسون حجم القوات الاميركية الفازية حتى بلغت نصف مليون عسكري . وبهذا الشكل بات الشعب الاميركي متورطا في مغامرة دموية في أقصى آسيا بدون أية حاجة لذلك .

في عهد جونسون وضع الجنرالات من جديد مسألة استخدام السلاح النووي التكتيكي في فيتنام ، وقد جرى الحديث عن القنبلة الذرية في الثاني من حزيران عام ١٩٦٤ في اجتماع للشخصيات الرسمية العليا في هونولولو والذي حضره وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ووزير الخارجية دين راسك وسفير الولايات المتحدة الاميركية في سايغون كابوت لودج والجنرال تايلور

وقائد القوات المسلحة الاميركية في المحيط الهادي فيلت ومدير وكالة المخابرات المركزية ماكاون . وقد ورد في محضر هذا الاجتماع ما نصه بالحرف : « ومن ثم بدأ الوزير ماكنمارا بالحديث عن أن إحتمال قيام عمليات برية ضخمة سيؤدي حتما الى طرح مسألة استخدام السلاح النووي ، اذ من غير الممكن صد الشيوعيين بالعمليات البرية وحدها دون استخدام السلاح النووي التكتيكي . هذا ما أكده بدوره الادميرال فيلت ، لذا من الضروري اعطاء القيادة الحرية لدى استخدام السلاح الضروري الذي عالجته مختلف المخططات » .

في وثائق الاجهزة الحكومية العليا الاميركية المتعلقة بالمسألة الفيتنامية في الآونة الاخيرة من رئاسة جونسون تظهر لغة جديدة ، اذ بالاضافة الى المخططات العدوانية والمغامرة اخذت تظهر الاعترافات بعدم امكانية بلوغ الاهداف الموضوعة ، واستحالة قهر الشعب الفيتنامي بقوة السلاح . وقد انقلبت مخططات الطبقة الحاكمة لأميركا في الغزو والتي كانت الولايات المتحدة الاميركية تسعى لتحقيقها أكثر من عشرين سنة الى افلاس للمعتدي ، وأفاقت القمة العسكرية في واشنطن على صحو مر بعد ليل مجنون معربد .

في الفصل الاخير من تقرير البنتاغون المسمى « ايبيلوغ » يرسم المؤلفون الآفاق البائسة للسياسة الاميركية بعد هجوم الوطنيين في راس السنة لعام ١٩٦٨ : « ان امكانية النصر العسكري ، كما يبدو، ضعفت والانفاقات أصبحت عالية على الصعيد السياسي كما على الصعيد الاقتصادي ، وهذا فقط ساعد على تقييم واعادة النظر في أهدافنا النهائية . والآن ندرك أن نصرا عسكريا بارزا، كما يبدو، لم يكن ممكنا ولا ضروريا » .

سابقا حدث ان وردت من بعض القادة الاميركيين والضباط العسكريين الكبار التقارير المتشائمة . وكقاعدة كان يتم هذا عن سابق عمد وتصميم ، وتداخلت الالوان وتكاثفت ، فالتشاؤم المتعمد استخدم من اجل نضج اعتمادات جديدة والوية جديدة من أجل

المعارك في جنوب شرق آسيا . عادة كانت تلبى هذه الطلبات على نحو كامل . اما الآن فان هذا التشاؤم يعود الى استيعاب عدم جدوى العمليات الحربية في الهند الصينية . وقد توصل الكثيرون الى الاستنتاج التالي : ان آلاف الجنود الجدد ، والطلعات الجوية الكثيفة لم تعد لتغير من شيء . وعندما طلب الجنرال ويستمورلند من البيت الابيض فيبداية عام ١٩٦٨ ارسال (٢٠٦) آلاف عسكري (زيادة عن الـ (٥٢٥) الف جندي وضابط كانوا في حوزته) كان جواب الحكومة الاميركية سلبيا لأول مرة .

عللت هيئة رؤساء الاركان رفضها ليس فقط « بنفاذ المصادر الاستراتيجية » للولايات المتحدة الاميركية ، وانما أيضا « امكانية تمرد المدنيين المنتشرة علـى نطاق واسع في الولايات المتحـــدة الاميركية » ، وكان رؤساء الاركان يصرون على الاحتفاظ بالجزء الهام من القوات في الولايات المتحدة الضروري من اجل قمع مثل هذه الاعمال « الفوضوية » .

في عام ١٩٦٨ لم يضطر جنرالات البنتاغون لاستخدام القوات بشكل شامل ضد المناضلين الاميركيين من أجل السلام في فيتنام . هذا حدث فيما بعد وعلى وجه الخصوص في أيام أيار مـــن عام ١٩٧١ عندمـــا أنزل آلاف الجنود ضد أعضاء الحركـــة المناهضة للحرب ، الذين ملأوا شوارع واشنطن والمدن الاميركية الاخرى . بغض النظر عن المطاردة والملاحقة التام في الحركة الداعية الى وقف المغامرة في فيتنام أكثر ممثلي المواطنين الاميركيين حتى توقيـــع معاهدة باريس حول السلام .

وقف الرئيس جونسون أمام ضرورة – مع استخدام لغة وثائق البنتاغون – اعادة النظر في السياسة الفيتنامية من « الالف » حتى « الياء » . فلدى تصريحه في آذار من عام ١٩٦٨ عن رفضه تجديد الرئاسة أعلن جونسون كذلك وقف قصف جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وعن قبوله ببدء معالجة القضية الفيتنامية حول طاولة المفاوضات .

لا القصف البربري لفيتنام ، ولا جيش الغزاة المؤلف من نصف مليون جندي ، ولا الاعداد لاستخدام اكثر الاسلحة همجية لم يحملوا النجاح لسياسة الولايات المتحدة الاميركية العدوانية . ان النضال البطولي للوطنيين الفيتناميين وعلى وجه الخصوص هجومهم الناجح في فيتنام الجنوبية في بداية عام ١٩٦٨ « قد نسف الثقة في مخرج نهائي للحرب » . ومع ذلك لم تكن آلة البنتاغون ترغب في التعامل مع الواقع . فقد اقترح الجنرالات الاميركيون بشكل مشدد على حكومة جونسون مبادىء سياسة « الفتنمة » ، وأعلن جونسون في كلمته في ٣١ آذار عام ١٩٦٨ متقيدا بتوجيهات البنتاغون « نحن نسرع عملية تجهيز القوات المسلحة لفيتنام الجنوبية ، وهذا يعطيهم امكانية أن يأخذوا على عاتقهم بالتدريج القسط الاكبر في المشاركة بالعمليات الحربية ضد الشيوعيين » . وقد ادى ارتكاز الامبريالية الاميركية في حل مسالة الهند الصينية على الحل العسكري ومقاومة الدوائر العسكرية الاميركية العنيدة لفكرة التسوية السلمية الى اطالة ميزان السياسة الاميركية في فيتنام سنوات أربع طوال أيضا .

في الستينات كان يلمس في السياسة الاميركية بشكل خاص التأثير الوخيم للمخططات العدوانية ولآراء قادة المجمع الصناعي ـ الحربي . في هذه المرحلة شكل حلف العسكريين والراسمال الاحتكاري قوة مؤثرة ، لم يستطع القادة الكبار للولايات المتحدة الاميركية الا أن يحسبوا حسابها . كان العسكريون يسعون لأن يعطوا القرارات الحكومية عدوانية اكثر ، وقد فتحوا النار على التراجع الاجباري عن « سياسة القوة » وعلى أية مناورة اضطرارية قام بها البيت الابيض . وحققوا ما يريدونه من تقيد شديد بخط تصعيد العدوان وتعزيز التحضيرات الحربية .

هذا ما يفسر الى درجة غير قليلة طابع المفاهيم السياسية والمنطلقات العسكرية ـ الاستراتيجية والنشاطات العملية للولايات المتحدة الاميركية في مرحلة حكم الديمقراطيين . فتعزيز سباق

التسلح والمحافظة على « سياسة القوة » في القضايا الدولية والعدوان على فيتنام والتدخل في المناطق الاخرى قادت العالم أكثر من مرة الى شفا خطير ، وبغض النظر عن التصريح المعروف حول أن « للحرب وجها آخر جديد » لم تبد حكومة الديمقراطيين استعدادها للتعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى المحبة للسلام تحت راية الامن ، ولاتخاذ الخطوات الملموسة التي من الممكن لها أن تسمح بتقليص خطر نشوب صدام نووي ـ حراري . وتقع على عاتق قادة المجمع الصناعي ـ الحربي مسؤولية عدم استغلال الفرص (الامكانات) في تلك الفترة من أجل تخفيف حدة التوتر الدولي ، واقامة العلاقات بين جميع الدول على أساس مبادىء التعايش السلمي .

انتهت في السياسة الاميركية مرحلة أخرى بعد ، وان مغزى المحصلات التي وصلت معها الولايات المتحدة الاميركية لبداية السبعينات يقوم على « الاعتراف بانهيار دور اميركا المقدس في العالم ، الذي بموجبه كان تقريبا كل شكل من أشكال الاضطراب في الخارج يتطلب غزو الولايات المتحدة ، كائنة هذه الاضطرابات من شأن دولة كبيرة أو صغيرة ، أم نشأت هذه الاضطرابات نتيجة أسباب خارجية أو داخلية » (١) .

ـ العسكرية « الميلتاريزم » تتكيف

وصل القادة المسؤولون للادارة الجمهورية الى السلطة في الولايات المتحدة الاميركية في مرحلة تم فيها « انقضاء عهد كامل » في السياسة العالمية دفع الولايات المتحدة الى حيز جديد في العلاقات الدولية . فقد ورد في رسائل نيكسون الاولى الموجهة للكونغرس حول مسائل السياسة الخارجية أن « ترتيب العلاقات

---

1) A. Schlesinger. Jr. The Crisis of Confidence: Ideas, Powers and Violence in America. Boston, 1969, P. 176.

الدولية الذي تلا الحرب ـ توضع القوى نتيجة الحرب العالمية الثانية ـ لم يعد له بعد من وجود » .

يصنف نيكسون كشيء لم يعد صالحا لعالم اليوم تصريح كيندي عن « المسؤولية العالمية » لأميركا ، وعن استعداد الولايات المتحدة الاميركية لان « تدفع أي ثمن من اجل انتصار الحرية » ... الخ ، في عالم اليوم تبتعد أميركا عن تلك المرحلة عندما « كانت تنهض مرارا بدور الدركي الدولي » (١) .

ان العامل الاهم الذي أرغم زعماء الولايات المتحدة الاميركية لأن يقدموا على تقييم الوضع في العالم بشكل مغاير كان النمو المستمر لجبروت الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، وتعميق حركة التحرر الوطني للشعوب المعادية للامبريالية . وقد تقلصت بشكل جوهري في مشارف السبعينات امكانيات الامبريالية الاميركية في مجال الوسائل السياسية ـ العسكرية والاقتصادية للصراع ضد قوى الاشتراكية والتقدم .

لقد تغير وضع أميركا وفي داخل المعسكر الراسمالي ، وان المسؤولين الاميركيين أنفسهم يحللون وضع الشؤون العالمية هكذا : لقد مضى العصر الذي كان فيه العالم ثنائي القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) . واليوم يتأكد عالم « الاقطاب (المراكز) المتعددة » الذي يتوضح فيه الى جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية « مراكز قوى » اخرى .

ان طرح مفهوم « تعدد الاقطاب (المراكز) » يكرس بحد ذاته اعترافا بضعف مواقع الامبريالية الاميركية في الظروف الراهنة . اذ الى جانب أميركا في عالم الراسمالية تعمل « كمراكز قوى » السوق الاوروبية المشتركة (اتحاد الدول الاوروبية) واليابان . فبينها وبين الولايات المتحدة الاميركية تتعمق التناقضات، وتتكشف المصالح السياسية ـ الخارجية القطبية (الفردية) ، ويتضح ان

---

(١) نيويورك تايمز ، ٢١ كانون الثاني ، ١٩٧٢ .

الطاقة النووية ـ الصاروخية للولايات المتحدة الاميركية لا تتحول أوتوماتيكيا الى نفوذ سياسي على حلفاء أميركا ، وواشنطن الآن بحاجة الى اشكال جديدة أكثر مرونة للحفاظ على الزعامة في المعسكر الامبريالي ، ولاستخدام امكانيات ومصادر الحلفاء في الصراع الطبقي الحاد الجاري على المستوى الدولي .

لقد بدا عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة الاميركية « حمل مسؤولية » الحفاظ على أوضاع العالم الملائمة للعمالقة الصناعيين ـ الماليين في أميركا . وان الخيط الواهن من « الالتزامات العالمية » والحلفاء العسكريين وأجواء النفوذ الذي يربط حلقات « الامبريالية الاميركية » كان ينقطع دائما مرة في هذا المكان وتارة في مكان آخر . وحسب رأي الباحث الاميركي بارنت فانه « من منتصف الستينات أصبحت قيمة الحفاظ على نظام الامبراطورية تفوق الارباح التي جنيها فيها » . ولقد كشفت حرب السنين الطويلة في الهند الصينية عن الخواء الكامل لأفكار زعماء الولايات المتحدة الاميركية حول الاحتفاظ بالحدود المارة بالدول البعيدة والقارات . ويشير السيناتور ادوارد كيندي في كتابه « حلول للسنوات العشر ، سياسة وبرامج للسبعينات » لدى تعرضه لآفاق السياسة الخارجية الاميركية الى « ثقل كاهل » السياسة الاميركية بالالتزامات الخارجية وخاصة في القارة الاوروبية : « لم تعد أوروبا الغربية تلك المنطقة الضعيفة والمهددة والمرتبطة بالحماية الاقتصادية والعسكرية الاميركية ، والمستعدة لأن تخضع اتجاهها للولايات المتحدة الاميركية » . لذا ينصح ادوارد كيندي بالعدول عن دور المقرر الوحيد للمصائر الاوروبية . » في السنوات العشر القادمة ـ يقول ادوارد كيندي ـ يجب أن تبدأ مساهمة أميركا في الشؤون العسكرية والاقتصادية لأوروبا بالتقلص » .

ولدى تناوله للقارة الآسيوية يشير ادوارد كيندي الى أن : « الولايات المتحدة الاميركية جعلت من الوجود الكثيف للاميركيين في آسيا سياسة رسمية . وان مثل هذه السياسة لا يمكن أن

تبرر نفسها في المستقبل ، ويعتبر خداعا للنفس ذلك الراي القائل بأن التواجد العسكري الاميركي يؤمـن الاستقرار في آسيا » .
والسيناتور الاميركي لا يدعو الى رفض الالتزامات اتجاه آسيا ، وانما هو فقط يقطع بأنه « من مصلحتنا (مصلحة الاميركيين) بشكل كامل تقليص النفوذ العسكري واعطاء شروطنا السياسية توجها حديدا » . وبمثل هذه الآراء والافكار والتوصيات يتطرأ ادوارد كيندي الى آفاق السياسة الاميركية في أميركا اللاتينية وأفريقيا .

كما أن الوضع الداخلي في داخل الولايات المتحدة نفسها اكتسب تحولا متأزما ومعقدا ، « سنوات الستينات ـ يقول نيكسون في احدى رسائله ـ اصبحت مرحلة الاحتضار الكبير ـ احتضار الحرب والتضخم والنمو السريع للاجراء وسوء حالة المدن وبروز الآمال ومن ثم الخيبة ، الاستياء وعدم الرضى التي قادت في نهاية الامر الى العنف والى أشد الاضطرابات المدنية وطأة لمئة سنة كاملة » .
ان الحرب في فيتنام ـ بكلمات الرئيس نيكسون ـ انجبت الى حد كبير الازمة الروحية ، وربط في عقدة صعبـة « جذور المشاكل الاقتصادية » وان محاولة تمويل هذه الحرب بواسطة الميزانيات العاجزة أثارت موجة التضخم وارتفاع الاسعار .

ان مسؤولية المشادات في « البيت الاميركي » تقع على عاتق الديمقراطيين اذ يتهمونهم « بالفجور والعار » ، واشاعـة أجواء « الهلع المتزايد » في البلاد ، « وبالانقسام والتشكيك » ، وحسب كلمات نيكسون « في السنوات الاخيرة من العشر التي مضت كانت البلاد مقسمة الى اجزاء الى درجة صار الكثيرون يتساءلون معها هل من الممكن بشكل عام قيادة أميركا ؟

وضع الموقف الدولي الجديد والصعوبات الداخلية الجدية أمام القيادة الاميركية المهام المعقدة لصياغة الخط السياسي للمرحلة المقبلة . واذا كان في نهاية الخمسينات وبداية الستينات قد ثار في الولايات المتحدة الاميركية نقاش حاد حول التغييرات الجذرية في السياسة الخارجية الاميركية ، واشكال تكيفها مع الظروف

الجديدة ، فانه في السبعينات بدأ صراع في الطبقة الحاكمة على مستوى آخر : كيف بالذات يمكن التكيف (التلاؤم) مع الموقف الجديد في العالم ؟

نصح قسم من المسؤولين السياسيين-الاميركيين في الظروف الحالية اجراء تصحيح للسياسة نفسها الى جانب تطوير أساليب السياسة السابقة مع حساب واقع العالم المعاصر ليس فقط من حيث الشكل ، وانما من حيث الجوهر والمضمون (وذلك في اطار المصالح الطبقية للبرجوازية) . اما القسم الآخر من الساسة الاميركيين فينصح باجراء تلاؤم مع حساب فقط الاساليب والاشكال ، والبحث عن طرق أكثر تطورا ومكرا لممارسة نفس تلك السياسة الداخلية الرجعية والخط السياسي الخارجي القديم الموجه نحو تحقيق الاهداف التوسعية للرأسمال الاحتكاري الاميركي . ويقف زعماء المجمع الصناعي ـ الحربي بكاملهم في مواقع هذا الائتلاف الاخير ، ويضيفون الى فلسفته وممارسته العملية دوغمائية ورجعية أكثر .

تحت تأثير الصراع داخل الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية يتوضع خط السياسة الخارجية للادارة الجمهورية . وقد صيغت ملامحه الاساسية في المنطلقات التي اعلنها نيكسون في ٢٥ تموز ١٩٦٩ في جزيرة « غوام » ، والتي تعرف « بمنطلقات غوام » أو « منطلقات نيكسون » (١) .

ان الركيزة الاولى « لمنطلق غوام » بالنسبة لادارة الجمهوريين تبقى ذلك الاعلان عن حماية مصالح الرأسمال الاحتكاري الاميركي « من اي تهديد وفي أي وقت وفي أي مكان من الكرة الارضية » . وبهذا الشكل تم الاحتفاظ بكل المحاكمات الاساسية للاستراتيجية السياسية للحكومات الاميركية السابقة . وفي الحقيقة ترد الاضافة

1) United States Policy for 1970's. A New Strategy for Peace. A Report by President Richard Nixon to the Congress. Febr. 18, 1970. Washington, D.C. GPO.

التالية : هناك حيث لا تمس مصالح الولايات المتحدة الاميركية أو الالتزامات ضمن نطاق المعاهدات يبقى الدور الاميركي محدودا ، وسوف لن تقوم الولايات المتحدة الاميركية بالتدخل العسكري ، واستخدام النفوذ من أجل تجنب الحرب » .

شبيها بمفاهيم ما بعد الحرب التي سادت الولايات المتحدة الاميركية مثل « التصدي » و « التحرير » ، تظهر « منطلقات غوام » المساعي الطبقية للدوائر الحاكمة في اميركا لمتابعة خط تأمين وضمان المواقع العالمية للراسمال الكبير ، وبدون شك فان جوهرها الامبريالي المعادي للمصالح الجذرية لشعوب العالم ينطوي على استعداد للتوسع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . بالاضافة الى أن الموضوعات الحديثة للسياسة الخارجية الاميركية تعكس تطور ضعف الامبريالية الاميركية ، وتشهد على انهيار المساعي التوسعية للدوائر الحاكمة في اميركا على المستوى الدولي .

من تصريحات واعلانات زعماء الحكومة الاميركية يتراكم موزاييك مزركش لخط السياسة الخارجية الاميركية : فمن ضرورة الاستناد على القوة ، الى علاقة أحداث العالم بقدرة الاميركيين على اجراء المفاوضات « من موقع القوة » ، الى الضرورة القاسية « لسياسة تأمين السلام على مدى جيل كامل » ، الى « توسيع مخزونات المستودعات العسكرية » ... الخ .

ان الولايات المتحدة الاميركية الآن تنوي في ممارساتها ونشاطاتها على المستوى الدولي الانطلاق من مبدأ ما يسمى « بالمشاركة » ، وتعليمات البيت الابيض توضح ذلك بشكل خاص ، فباختلاف العهود السابقة تملك الولايات المتحدة الآن شأنا مع « حلفاء اكثر قوة ، وقد اكتسب هؤلاء الحلفاء امكانية حل الصدامات المحلية » . لذا فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تستطيع احراز النجاح ليس من جراء « التدخل في شؤون الآخرين » ، وانما عن طريق اثارة حماس الدول الاخرى لأن تضع ثقلها الذاتي » .

لقد طرحت الموضوعات الجديدة البناءة للسياسة الخارجية

الاميركية في الدوائر الحاكمة في واشنطن عوضا عن صيغ « الزعامة العالمية لأميركا » التي خلفتها الحياة وراءها . لذا فان كل هذه المبادىء استقبلت بحذر من قبل الجانب الرجعي للراسمال الكبير وزعماء البنتاغون وساسة اليمين . وعندما أرسى نيكسون في تموز من عام ١٩٦٩ فكرته حول « تقليص التدخل المباشر للولايات المتحدة الاميركية في القضايا الدولية » ، فان الدوائر العسكرية والمخابرات الاميركية « ليس لم تدعم فقط هذا المفهوم ، وانما أبدت المخاوف والشكوك ، وكان المجمع الصناعي ــ الحربي على استعداد لاتهام ادارة الجمهوريين بالانهزامية والاهمال نحو حماية وتوسيع المواقع الاميركية في العالم » (١) .

ولا يقل اهمية ذلك العنصر الجديد في السياسة الاميركية ــ حسب تصريحات مسؤولي الادارة الجمهورية ــ وهو « استعدادهم لاجراء المباحثات » واميركا مع حلفائها على استعداد لأن تصل الى « اتفاقية حول تسوية النزاعات ، والتغلب على التنافس » .

من كل العناصر الاساسية الثلاثة المكونة « لمنطلقات غوام » والراسمة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الرسمية تقبل المجمع الصناعي ــ الحربي بدون أية تحفظات ذلك الجزء منها الذي يتناول مسائل « تنمية القوة » و « زيادة القدرة العسكرية » . ولقد كان هذا الموضوع اللازمة المتكررة في خطابات قادة حلف الجنرالات وأصحاب البنوك ، وأمامه تتراجع الى الخلف التصريحات عن « المشاركة » و « الاستعداد للمفاوضات » .

أثناء سير الحملة الانتخابية في عام ١٩٦٨ قامت الدوائر العسكرية للجمهوريين ضد نظرية « توازن القوى » ، وكانوا يصرون على احراز « التفوق » على الاتحاد السوفياتي . وبوصولهم الى السلطة ابتعد قادة الجمهوريين عن صيغة « التفوق » . ان العدول عن « التفوق » هو بحد ذاته شيء كبير ، ويشهد على المحاولات

1) «Foreign Service Journal», November 1970.

النووية للولايات المتحدة الاميركية لتحقيق الرجحان على الاتحاد السوفياتي في ميدان الصواريخ النووية . وكان قد ارسي في أساس الاستراتيجية الاميركية الرسمية مفهوم « التصدي الواقعي » الذي بموجبه لا يلزم للبنتاغون الا مستوى فوق عال « من الكفاية » لوسائط الحرب النووية ـ الصاروخية .

كما ورد في الوثيقة التي قدمتها هيئة رؤساء الاركان الى الكونفرس « هنالك للكفاية معنيان اثنان : عسكري ويعني توفر القوى الضرورية من أجل تكبيد العدو الخسائر الكافية لمنعه من القيام بهجوم . وسياسي واسع يعني الاحتفاظ بالقوى الكامنة من اجل عدم السماح بالضغط على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها . كما أن الكفاية تعني تأمين كمية ونوعية وتنوع القوى الاميركية ، الشيء الذي لن يستطيع معه الاتحاد السوفياتي أن يقيمها بأساس كتهديد متعمد بضربة تجرد من السلاح » (1) .

في حقيقة الامر يبقى هذا المفهوم المطاط جانبا مسألة حدود « الكفاية » . فعدم تحديدها هو ما يلائم الاحتكارات والبنتاغون ، اذ تبقى أمامهم الامكانيات مفتوحةلعملية تكديس واسعة من احتياطي أسلحة التدمير الشامل .

بالقدر الذي تم فيه تعزيز التحضيرات الحربية فقد انضم قادة المجمع الصناعي ـ الحربي الى حملة النقد الموجهة الى المنطلقات الاستراتيجية السابقة للولايات المتحدة الاميركية ، والتي اعتبرت الآن « غير مضمونة بشكل كاف » ومجردة من « التفاعل المرن » و « العزم الحاسم » . كانوا في دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي يشكون خاصة وبقوة من استراتيجية « التفاعل المرن » ، التي بافصاحها عن نوايا واشنطن في معالجة عدد كامل من الحالات كنزاعات ذات طابع غير نووي قد قلصت من دور أسلحة الصواريخ

1) **Arms Control Implications of Current Defence Budget. Hearings before Subcommittee on Arms Control. International Law and Organization of the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, 92nd Congress, June 16, 1971, PP. 18-19.**

النووية الاميركية في مجال السياسة الدولية ، وقلصت أيضا من امكانات الابتزاز (الشانتاج) النووي .

ان معالجة العسكريين الاميركيين لاستراتيجية « التفاعل المرن » - لسوء حظهم - كانت مقيدة بالعامل الاقتصادي - المالي . اذ لم تكن المصادر المحدودة لأميركا لتسمح لهم بمتابعة غير محدودة لسباق التسلح وكان لضرورة التوفير في الوسائط أن تمس مخزونات القوات الاستراتيجية أيضا . لذا ذهبت القيادة العسكرية الى معالجه بناء واستخدام القوات ذات المهام العامة (التقليدية) .

ان بنية قوات المهمات العامة (التقليدية) الاميركية في سنوات الستينات افترضت حسب استراتيجية « التفاعل المرن » الاستعداد للقيام « بحربين ونصف » في آن واحد . عندها وضعت أمام القوات المسلحة الاميركية مهمة المساهمة في الاعمال الحربية غير النووية على مدى ثلاثة أشهر في القارة الاوروبية ، و « الحرب الشاملة في الصين » في آسيا ، وكذلك في « العمليات الطارئة غير الكبيرة » في أي منطقة من العالم .

بقدر ما ظهر أن الاحتفاظ بقوات مسلحة على مثل هذا المستوى فوق طاقة الولايات المتحدة الاميركية ، بقدر ما تم من تقليص لدائرة وظائف القوات المسلحة ذات المهام العامة (التقليدية) . فقد كانت مهمتها الرسمية المعلنة هي الاستعداد لممارسة « حرب ونصف » : « حرب كبيرة » اما في أوروبا أو آسيا - وبالاضافة الى ذلك - تأمين السلام في حالة « نشوء أحوال طارئة » في الامكنة الاخرى » (1) أي بمعنى آخر القيام بدور الدركي لقمع حركة التحرر الوطني .

جرت عملية اعادة تنظيم جوهرية في القوات المشكلة في المرحلة السابقة للمشاركة في الحروب المضادة لحروب الانصار او في العمليات الخاصة . ولم تحقق « القبعات الخضر » الآمال التي كانت معقودة عليها كاحدى الوسائل الاساسية للصراع ضد حركة

1) «U.S. Foreign Policy for the 1970's...», P. 19.

تحرر الشعوب في دول « العالم الثالث » . وقد تعرضت نظرية الحروب المضادة لحرب العصابات لاخفاق كامل في فيتنام ، حيث بدت القوات الاميركية عاجزة عن تصحيح الاوضاع المحزنة لآلة الحرب الاميركية ، وكنتيجة للمصلحة غير المرضية لنظرية الحروب المضادة لحرب العصابات اعترف الرئيس نيكسون بأن « الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع أن تعتمد على قدرتها العسكرية في التصدي لكل التهديدات ... ويتعلق هذا قبل كل شيء بالنشاط التآمري وحرب العصابات وبما يسمى بحروب التحرير الوطنية »(١).

خفض تعداد « القبعات الخضر » في عام ١٩٧٢ حتى (٦) آلاف شخص ، وقد بقيت مهمة هذه القوات المختارة هي القيام بأعمال الارهاب والسابوتاج والاعمال الخاصة ، وكذلك القيام بالنشاطات التجسسية والتآمرية مع استخدام أحدث الوسائل العصرية . الى جانب ذلك ظهر لدى « القبعات الخضر » دور جديد وهو القيام باعداد وتدريب رجال المهمات الخاصة من بين العسكريين العاملين في جيوش الدول الحليفة للولايات المتحدة الاميركية (٢) . حسبت الدوائر العسكرية الاميركية امكانية التعويض عن بعض التعديلات والتصحيحات في المنطلقات الاستراتيجية الاميركية الحالية المتعلقة بأساليب وطرق ممارسة الحروب غير النووية بالاستخدام الاكثر

---

1) «U.S. Foreign Policy for the 1970's...», P. 19.

(٢) في تايلند مثلا : أوردت صحيفة « نيويورك تايمز » في عام ١٩٧٢ أن (٥٢٥) شخصا من العاملين العسكريين الاميركيين يعملون في حقل تدريب وتعليم فصائل خاصة من الجيش التايلندي على أساليب وطرق الانتفاضات ، وتشير الصحيفة الى أن (٢٤٥) شخصا من هؤلاء العاملين العسكريين يعتبرون « مستشارين » في الوحدات النظامية للجيش التايلندي و (٢٨٠) رجلا من الوحدات الخاصة الاميركية يقومون بتدريب فصائل خاصة من الجيش الايرلندي التي تقوم بدورها بتدريب جنود الجيش النظامي الايرلندي والبوليس على تكتيك قمع الانتفاضات في البلاد (نيويورك تايمز ــ ١١ شباط ، ١٩٧٢) .

فعالية للقوات المسلحة التقليدية للحلفاء ، وبشكل رئيسي على أساس التطوير الحديث لوسائط الحرب الصاروخية ــ النووية التي تشكل أساس استراتيجية « التصدي المرن » ، وقد أقبلت الآلة العسكرية الاميركية بالتحرك المشترك مع شركات الصناعة الحربية الضخمة على اتخاذ الاجراءات الواسعة لانتشار القوات الاستراتيجية التي يجب أن تكون « كبيرة من حيث العدد الى حد كاف ، وتتمتع بالمميزات النوعية الضرورية » من أجل « تدمير العدو بشكل أكيد » . ان الجزء الاكبر والاكثر عدوانية من آلة الحرب الاميركية يلح في المضي الى أبعد ، وذلك باعطاء مخططات « التصدي المرن » طابعا توسعيا مكشوفا ، ويؤكدون على أن امتلاك وسائط « الضربة الثانية » يعتبر قليلا ، وهذا يفترض الانتقال الى مفهوم وسائط « الضربة الاولى » ، أي الانتقال الى انشاء قوات صاروخية ضرورية من أجل التدمير الكلي لمصادر طاقة العدو ، وليس فقط من أجل تدمير مدنه ومراكزه الصناعية . « ان القوة المؤهلة للرد على « الضربة الاولى » للروس بانزال الضربة الجوابية بمدن الاتحاد السوفياتي بطلت أن تكون وسيلة للتصدي ــ ورد ذلك في احدى وثائق البنتاغون ــ ، وبالنظر لذلك ــ تستطرد الوثيقة ــ « من الضروري انشاء مثل تلك القوات التي من الممكن أن تكون مؤهلة لتدمير الصواريخ العابرة للقارات المخبأة في مكامنها » .

ان مثل هذا النوع من النشاطات العدوانية لآلة الحرب الاميركية في تلك المرحلة استدعى اهتماما جديا في الدوائر السياسية وأوساط الرأي العام للولايات المتحدة الاميركية ، فحسب شهادة صحيفة « نيويورك تايمز » : « ان القوات الاستراتيجية الجديدة نوعيا يمكن أن تكون مستحدثة في غرض هجومي ــ أي من أجل توجيه الضربة الاولى للاتحاد السوفياتي . ان محاولة الولايات المتحدة الاميركية تأمين مثل هذه القدرة لن تساعد على استعادة التفوق الاميركي الى ذلك القدر ، بقدر ما ستعطي دفعا للانزلاق

في حازون جديد لسباق التسلح الصاروخي » (١) .

في الآونة الاخيرة تنشط داخل المجمع الصناعي ــ الحربي بشكل خاص ودؤوب دوائر الاسطول البحري ــ العسكري وشركات بناء السفن المرتبطة بها . وتعطى لمسائل استراتيجية الولايات المتحدة في المحيطات اهمية متزايدة . ويتردد عن قادة البنتاغون وأرباب الاحتكارات الحربية الراي القائل بأن النشاط السياسي ــ الخارجي لأميركا سيكون عموما مرتبطا الى درجة متزايدة « بضمانة » القوات الاستراتيجية المنتشرة في محيطات العالم . ففي بحث خاص لمركز القضايا الدولية والاستراتيجية في واشنطن تركز مجموعة من المسؤولين العسكريين المرموقين (من بينهم الادميرالان بيرك واندرسون ونائب وزير القوات المسلحة البحرية سابقا بيلبو وآخرون) على ضرورة « أن تفرض الولايات المتحدة على نفسها اكثر بكثير اتجاه برامجها البحرية ، واذا لم يتم هذا فان الدور العالمي للولايات المتحدة يمكن ان يتقلص جديا » (٢) .

كذلك تسعى الفروع الاخرى للقوات المسلحة الاميركية لأن تشغل المكانة الاولى في الاستراتيجية الاميركية « التصدي المرن » . فجنرالات الطيران والجيش ومعهم بالمقابل شركاتهم الصناعية الحربية يصرون على ايجاد انظمة تسليحهم الخاصة بهم ، ويجري الصراع داخل المجمع الصناعي ــ الحربي بشكل حاد جدا ، فقد وجه وزير الطيران الى وزير الدفاع الاميركي مذكرة سرية ، انطوت على نقد حاد لتطلعات الاسطول البحري ــ العسكري للحصول على القسط الاكبر من الاعتمادات العسكرية . كما اشير في المذكرة الى فقدان المقومات في تحليل الموقف الاستراتيجي الذي أجراه رجال البحرية مع حساب الاهتمام المتزايد بالقوات المسلحة البحرية

---

(١) صحيفة « نيويورك تايمز » ١ تشرين ثاني ، ١٩٧٠ .

2) Soviet Sea Power. The Center for Strategie and International Studies.

الاميركية (١) .

انضم قادة الجيش والشركات الصناعية العاملة لحساب هذا الجيش الى الهجوم المضاد على دوائر البحرية ـ الحربية ، فقد نشرت في مجلة الجيش « ميليتاري ريفيو » في عام ١٩٧٢ مقالة لها دلالتها تنفذ مخططات قوات الاسطول البحري . وبشكل خاص أشير الى أن دوائر البحرية ـ الحربية تقوم بتضليل القيادة الاميركية فيما يتعلق بدور حاملات الطائرات . فهذه تقوم بدور مفيد في ظروف الازمة ومن أجل استعراض القوة ، غير انه من أجل تحقيق مثل هذه المهام يكفي (٩) أو على الاغلب (١٢) حاملة طائرات . والآن تجري بناء ستة عشر منها . وعلى هذا الاساس قدم طلب تقليص برنامج القوات المسلحة البحرية لبناء حاملات الطائرات ، وتوجيه الامكانات المادية المتوفرة من ذلك نحو سد احتياجات الفروع الاخرى للقوات المسلحة (٢) .

من البديهي وبغض النظر عن المشاحنات فان الجيش والطيران يحصلون على أعتمادات بمليارات الدولارات التي تنضح في نهاية الامر إلى خزائن أصحاب صناعة الاسلحة . ويحاول أرباب الاحتكارات وآلة البنتاغون الحربية صرف اهتمام الاميركيين عن هدير الدولاب الدائر لسباق التسلح بتأكيداتهم حول الحفاظ على الاستقرار في العالم عن طريق القوة . وتصور الاجهزة الايديولوجية تنمية القدرة العسكرية الى حد أنها تشكل الشرط الاساسي لتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها في المستقبل بالوسائل السلمية .

كذلك يحاول قادة المجمع الصناعي ـ الحربي تكييف مفهوم « المشاركة » الذي نادت به حكومة الجمهوريين مع مخططات اعادة استراتيجية « سياسة القوة » الباطلة .

لبداية السبعينات اخذت الولايات المتحدة الاميركية تقتنع أكثر

---

(١) « واشنطن بوست » ١٨ آذار ، ١٩٧٢ .

(٢) المجلة العسكرية « ميليتاري ريفيو » شباط ، ١٩٧٢ .

فأكثر في عدم امكانية الحفاظ على أجواء نفوذها في مناطق كثيرة من العالم بالوسائل السابقة ، وتحقيق الالتزامات لتلبية مصالح الرأسمال الاحتكاري الاميركي . فقد بدأ الجيش الاميركي الجرار المجهز بأحدث الاسلحة غير مؤهل للانتصار على الشعب الفيتنامي البطل وخنق حركة التحرر الوطنـي في الدول الاخرى . وكان نجاحا باهرا ورائدا لقضية السلم وحرية الشعوب انتصار الشعب الفيتنامي في نضاله ضد العـدوان الامبريالي الـذي تم احرازه بمساعدة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى وكل القوى المحبة للسلم في العالم .

يقف الاتحاد السوفياتي الآن والدول الاشتراكية الشقيقة وكل البشرية التقدمية مع التطبيق الصارم للاتفاقيات السلمية حول فيتنام ولاووس ووقف الحرب في كامبوديا .

يشير السيناتور وليم فولبرايت المناهض الثابت للتدخل الاميركي في الهند الصينية في كتابه « العملاق المشوه » الى أن التدخل أعطى عواقب جدية بالنسبة للولايات المتحدة : « ان هذه الحرب كالفيروس في الجسم الصحيح ، فقد انتزعت من مجتمعنا الثقة بالنفس والامل ... نحن تنكرنا لأفكار الرحمة والانسانية ، ونظرنا الى الحرب في فيتنام من وجهة نظر تجريدات لادموية كمبيوترية (من كلمة كمبيوتر) . كانت سياستنا تصاغ في عالم آخر بعيد عن المناطق الآهلة بالبشر المدمرة بفعل القنابل » .

يظهر في الكتاب بشكل جلي ومقنع خط البنتاغون في فيتنام ، اذ يكتب فولبرايت : « لقد سقطت سفينتنا الفضائية الخالية من الملاحين في مستنقع فيتنام ، وفجأة عوضا عن الطيران الهادف غرقنا في القذارة ... وهذا ما هزنا وقادنا الى الضياع . يجب أن نأمل من أن هذا سيعيدنا الى صحونا ، وسنتمكن من الخروج من المستنقع ، وليس من أجل الاقدام من جديد على طيران مشابه ، وانما من أجل الوقوف علـى أقدامنا ، كما هو مهيأ لنا مـن

الطبيعة » (١) .

بقدر ما هي غنية أميركا فانه ليس في مقدورها الاحتفاظ بمليون جندي وآلاف القواعد العسكرية في الخارج في ظروف ازمة نقدية ــ اقتصادية حادة . وبقدر ما هي عظيمة هيبة الدولة الامبريالية الاعظم ، فان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تتجاهل كالسابق مصالح الدول الاخرى .

في هذه الظروف اضطر القادة الاميركيون للتفكير في تقليص نفقات الولايات المتحدة الاميركية السياسية ــ العسكرية والاقتصادية لنشاطاتها على المستوى الدولي . هذه الاهداف بالذات هي ما كانت ترمي اليه تصريحات واشنطن المتفقة مع « منطلقات غوام » ، ففي هذه التصريحات يجري الحديث فقط عن مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في الدفاع وتطوير الحلفاء » ، وكان يتم التأكيد عندئذ على أن « اميركا سوف لن تقوم باعداد وصنع كل مخططاتهم وبرامجهم وتنفيذ القرارات ، ولن تأخذ على عاتقها شؤونهم العسكرية في حجمها الكامل » .

يسعى الجزء الرجعي من الدوائر العسكرية ــ الصناعية الاميركية الى اعطاء « مشاركة » واشنطن مع الدول الاخرى طابع تعزيز الاستعدادات العسكرية ومعارضة العمليات الايجابية في الموقف الدولي . وتولي الاهمية الاولى الآن لمنطقة أوروبا الغربية وللحلفاء في حلف شمال الاطلسي .

ان القيادة الاميركية مضطرة على الصعيد العملي في الكثير لأن تأخذ في حسابها الحالة الجديدة التي تكونت في أوروبا في الآونة الاخيرة ، فنتيجة للسياسة المبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الشقيقة تتعمق أكثر فأكثر مبادىء التعايش السلمي في علاقات دول القارة ، ويتوطد التعاون المتعدد الوجوه فيما بينها . وتجري تغييرات جوهرية في مواقع دول أوروبا

---

(١) « البرافدا » ٢١ نيسان ١٩٧٣ .

الغربية ، فكثير مـن الحلفاء الاوروبيين الغربيين يتحدون بدون مواربة التطلعات الاميركية لأخذ الدور الرئيسي في مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والاستراتيجية ، وقد كانت صحيفة « واشنطن بوست » مضطرة لأن تعترف بأنه : « ينبثق اليوم بشكل بطيء ولكنه ملموس شعور في لندن وبون وباريس بأن الاوروبيين لدى تصديهم لعناد السياسة الاميركية ملزمين بالتغلب على خلافاتهم الذاتية من أجل اقامة أوروبا الاوروبية » ، لذا فان الولايات المتحدة بالنظر لذلك مضطرة لاتخاذ خطوات معينة تتجاوب وآراء تطوير علاقات حسن الجوار والعلاقات ذات النفع المتبادل لدول أوروبا الغربية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

كان للتفاهم المتبادل الذي تم التوصل اليه أثناء مباحثات القمة السوفياتية ــ الاميركية في حزيران ١٩٧٣ من قبل الدولتين لدى مناقشة قضايا الامن الاوروبي وبوجه خاص سعيهما لعقد المؤتمر العام الاوروبي في أقصر وقت ممكن أهمية كبيرة من وجهة نظر تأمين سلام وطيد في هذه القارة .

الا أن الدوائر العسكرية الاميركية لم تكن راغبـة في ملاحظة التغييرات الايجابية في القارة الاوروبية ، فهي تصر علـى تنمية الاستعدادات العسكرية ضمن اطار حلف شمال الاطلسي ، وتمارس ضغطها على أعضاء حلف ناتو الآخرين طالبة منهم زيادة نصيبهم في نفقات التسلح ، وقـد بلغت نفقات اعضاء حلف ناتو علـى سباق التسلح في مدى (٢٠) سنة من تاريخ اقامة هذا الحلف ارقاما خيالية ــ حوالي تريليون ونصف من الدولارات . ويسعى جنرالات البنتاغون الى جر حلفائهم في أوروبا الغربية الى حلقة جديدة من النفقات الحربية ، فحسب البرنامج الطويل الامد المقر في دورة بروكسل لمجلس حلف ناتو في كانون أول عام ١٩٧٠ « دفاع الحلف في سنوات السبعينات » (آد ــ ٧٠) وعدت عشر دول أوروبية (في هذه المجموعة المسماة المجموعة الاوروبية لا تدخل كل من فرنسا والبرتغال وايسلندا) أن تضيف حوالي المليار دولار الى

« دفاع ناتو » على مدى خمس سنوات ، وبذلك يزداد بشكل مستمر ثمن « المشاركة » بالنسبة لدول غرب أوروبا .

حتى لا يكون جوهر المخططات الاوروبية للمجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي استفزازيا الى قدر كبير في ظروف تحسين الموقف الدولي أطلقت في الدورة الدعائية نظرية « الاستراتيجية المزدوجة » التي تنظر « بالعلاقة المتبادلة بين استراتيجية الدفاع وتخفيف حدة التوتر » ، وتقول هذه النظرية باتباع التعزيز الكامل لحلف ناتو واجراء المباحثات مع الشرق « من مواقع القوة » التي ـ كذا ـ تعتبر الشرط الوحيد لأي انفراج في القارة .

في ظروف استعادة السلام في الهند ـ الصينية شدد ممثلوا المجمع الصناعي ـ الحربي من الحاحهم « على نقل مركز ثقل القوات الاميركية الرئيسية في الخارج الى أوروبا الغربية » ، وأصر على ذلك بوجه خاص حامي مصالح المجمع الصناعي ـ الحربي في لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة السيناتور المعروف تايوير ، وقد قام في ربيع عام ١٩٧٣ برحلة الى أوروبا الغربية بهدف تقصي طرق « الحفاظ على المواقع العسكرية القوية » للولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة » (١) . وحسب رأيه : « انه من الضروري أكثر تعزيز القدرة العسكرية الاميركية في أوروبا من حيث النوعية ، واستخدام الامكانات المحررة من جراء وقف الحرب الفيتنامية » . غير أن تايوير وأمثاله يضعون الحسابات الرئيسية ليس على جهود الولايات المتحدة نفسها ، وانما على الخزينة والطاقة البشرية لأعضاء حلف ناتو الاوروبيين الغربيين .

يحمل مفهوم « المشاركة » محتوى عسكريا أكثر بروزا فيما يتعلق بدول آسيا ، فهنا يصل موضوع التعاون السياسي الى الحد الادنى : فمنطلقات غوام أعطت للحلفاء الآسيويين دور توريد اللحم المفروم وتوفير ساحة لنشاطات آلة الحرب الاميركية العدوانية .

---

(١) « نيويورك تايمز » ٢ آذار ، ١٩٧٣ .

واليابان لا تشكل استثناء في هذا الخط ، فواشنطن تنظر اليها كسند استراتيجي ـ عسكري للولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الاقصى . فهنا يملك الجنرالات الاميركيون (٤٨) منشأة عسكرية ضخمة ، تتبع ثلاثون منها للجيش واحدى عشر للاسطول وسبع للطيران . وبالرغم من ان الاميركيين نقلوا في عام ١٩٧٢ الى السيادة اليابانية جزيرة أوكيناوا وبعض الجزر الاخرى ـ ريوكيو المحتلة عمليا بعد الحرب العالمية الثانية ـ يرى الخبراء العسكريون أنه لن يكون لذلك « عواقب سلبية » على « مقتضيات أمن » أميركا في الشرق الاقصى . فقد تم الحفاظ على القاعدة الاساسية للقوات الاميركية في هذه المنطقة ضمن جو نفوذ البنتاغون .

يشير قادة البنتاغون دائما الى ان الولايات المتحدة عازمة على ان تطلب من اليابان « أن تأخذ قسطا كبيرا في حفظ الدرع النووي الاميركي وزيادة النفقات العسكرية الاخرى ضمن اطار معاهدة ثنائية للامن » . ولدى قادة المجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي نظرة أخرى لحسابات توريط أوسع للحليف الآسيوي في مخططاتهم العسكرية » . اذ انهم يطلبون من اليابان زيادة مشترياتها العسكرية من الولايات المتحدة الاميركية ، بقدر تنامي ميزانيتها العسكرية . وترى الصحافة الاميركية في هذه التطلعات نوعا من « التعويض » عن ملايين الدولارات تلك التي تنفقها الولايات المتحدة الاميركية سنويا للحفاظ على القواعد والقوات الاميركية في اليابان . في الوقت الحاضر تشتري اليابان من الولايات المتحدة أسلحة بمقدار (٢٠٠) مليون دولار في السنة ، وتريد الولايات المتحدة زيادة هذا المبلغ .

أما ازاء الحلفاء الآسيويين الآخرين فان البنتاغون يتصرف معهم بمنتهى الاستخفاف ، فهو يطلب منهم فقط تقديم فيالق القوات المستخدمة من قبله في مغامراته العسكرية . كان في عام ١٩٧٣ يوجد في القواعد العسكرية الاميركية المنتشرة في كوريا الجنوبية واليابان وأوكيناوا وتايوان والفيليبين وتايلند وكذلك على متن

سفن الاسطول السابع حوالي (٦٠٠) الف عسكري اميركي وضابط . ويتواجد الآن في كوريا الجنوبية أكثر من (٤٠) ألف من العاملين العسكريين الاميركيين . وتقوم على أراضي الفيليبين خمس قواعد عسكرية اميركية ، يرابط فيها (١٥) الف جندي أميركي . ويملك البنتاغون (٧) منشآت عسكرية في تايلند وقواعد في تركيا وتايوان (١) .

تشير صحيفة « نيويورك تايمز » إلى أن « سحب القوات الاميركية من فيتنام يجبر الولايات المتحدة في المدى الاستراتيجي على الاعتماد اكثر على امبراطوريتها في المحيط الهادي » ، حيث للولايات المتحدة في هذه المنطقة ممتلكات عديدة . فهنا بالذات تمارس واشنطن من حيث الجوهر حكما استعماريا مباشرا . وتثبت الصحيفة « ان البنتاغون في الآونة الاخيرة ضاعف بشكل حاد جهوده من أجل تدعيم هذه المنطقة وجعلها ساحة كبيرة للاستراتيجية الاميركية » (٢) .

يرابط في اميركا اللاتينية (٢٥) الفا من العاملين العسكريين الاميركيين ، وتقوم على الاراضي الاجنبية حوالي ألفي قاعدة عسكرية للبنتاغون ، وينفق عليها سنويا (٢٥ — ٣٠) مليار دولار . ويسعى البنتاغون بكل الطرق الى تدعيم امتداداته العسكرية الخارجية ، واشباعها بأحدث الاسلحة ، واستخدامها للعدوان والاستفزاز ضد الشعوب التي اختارت طريق التطور المستقل ، وآلة الحرب الاميركية ليست ضد الحصول على قواعد اجنبية جديدة وقبل كل شيء في المناطق العازمة على النضال ضد قوى الامبريالية ، والتي تعمل فيها حركات التحرر الوطني . وعن هذا تشهد بشكل خاص الاتفاقية المبرمة في عام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة الاميركية والنظام العسكري في اليونان حول اعطاء الاسطول السادس الاميركي قواعد له في الميناء اليوناني « بيريه » . ان اقامة

1) «U.S. News and World Report», Febr. 19, 1973.

2) «New York Times», March 17, 1972.

مركز عسكري ـ بحري جديد على الارض اليونانيـة يضيف الى البؤرة الخطرة في الشرق الاوسط مصدرا آخر للتعقيدات في البحر الابيض المتوسط . وكما ذكرت مجلة « يو . س. نيوز أند وورلد ريبورت » : « من المحتمل أن يصبح المحيط الهندي منطقة للتحشدات الكثيفة للقوات الاميركية ، فهنا ـ توضح المجلة ـ تقوم الولايات المتحدة الاميركية ببناء قواعد لها في استراليا وفي جزيرة ديو ـ غارسيا » (١) .

في دوائر الراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية وآلة البنتاغون الحربية تعتبر « اسرائيل » أحد اهم الحلفاء ، فالطغمة الحاكمة فيها تقود خطا عدوانيا ضد الشعوب العربية في الشرق الاوسط . وفي مخططات الامبريالية الاميركية يعطى « لاسرائيل » دور ساحة هامة في الصراع ضد حركة التحرر الوطني للشعوب ودور مخفر أمامي للمحافظة علـى المواقـع الاميركية السياسية والاقتصاديـة والاستراتيجيـة في الشرق الاوسط . وحماة « اسرائيل » من وراء المحيط لا يبخلون على تل أبيب بالامدادات الكبيرة من السلاح بما في ذلك الطائرات الحديثة والصواريخ ومئات الدبابات . وتخصص الاعتمادات للمعتديـن الاسرائيليين بمئات الملايين من الدولارات لتغطية مشترياتهم من الاسلحة . ان الراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية من خلال دعمه لعرقلة القادة « الاسرائيليين » للتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، وحل النزاع العربي ـ « الاسرائيلي » على أساس سحب قوات المعتدي من المناطق المحتلة ، وتوطيد السلام ، يهدف الى عرقلة حركـة البلدان العربية على طريق التقدم ، وقمع ارادة الشعوب العربية في الحرية والاستقلال .

في هذا الوضع أدى الفيتو الذي وضعته الولايات المتحـدة الاميركية على مشروع قرار ثمان من دول عدم الانحياز حول الوضع في الشرق الاوسط في مجلس الامن الدولي الى تعقيد محاولات

---

1) «U.S. News and World Report», Dec. 27, 1972.

البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط .

وقد كانت سياسة الفتنمة التي طبقها البنتاغون في الهند الصينية أحد تطبيقات مفهوم « المشاركة » في جنوب ـ شرق آسيا.

ولقد عمل امبرياليوا الولايات المتحدة الاميركية حسابهم في تأمين « دعم قدرة حكومة وشعب فيتنام الجنوبية لصد عدوهم » عن طريق سياسة الفتنمة ، لذا تمت عملية تبديل القوات الاميركية بقوات عميلة تتحمل أعباء المشاركة المباشرة في المعارك ، وقام الرهان على اساس صراع الآسيويين مع الآسيويين ، أو كما صرح السفير الاميركي في سايغون « بانكر » بكل وقاحة : « يجب تبديل لون الجثث » في حرب الهند الصينية . الا أن سياسة فتنمة الحرب لم تحمل للبنتاغون النتائج المرجوة ، اذ أن قوى الحرب العميلة بدت عاجزة عن صد تقدم القوات الوطنية . وفي المرحلة الختامية للحرب في فيتنام امكن للبنتاغون أن يجمع جيشا سايغونيا كبيرا ، لقد ارادوا تبديل البزات الاميركية التي مرغها وطنيو الهند الصينية ببزات عميلة ، لكن البطانة السياسية بقيت كما هي ، اميركية .

خاضت قوات سايغون ـ تحت القيادة المباشرة للاميركيين ـ المعارك الاساسية ضد القوات الوطنية في جنوب فيتنام . وفي ابريل عام ١٩٧٠ تم الغزو الاميركي ـ السايغوني المسلح لكمبوديا تحت ستار القضاء على قواعد ومراكز استناد جيش التحرير الفيتنامي المتواجدة على الاراضي الكمبودية . وقد جرى التأكيد في اعلان الحكومة السوفياتية حول هذا الموضوع على انه : « بالاضافة الى المسؤولية الثقيلة التي تتحملها الولايات المتحدة ازاء الحرب ضد الشعب الفيتنامي ، أضيفت مسؤوليتها ازاء العدوان الذي شن ضد شعوب كمبوديا » (١) .

وفي كانون الثاني من عام ١٩٧١ وبدعم من الاميركيين اخترقت

---

(١) البرافدا ، ٥ أيار ١٩٧٠ .

قوات سايغون اراضي لاووس ، وكان لهذا التدخل في حسابات البنتاغون أن يقدم استعراضا « لفعالية » سياسة الفتنمة ، الا أن الذي حدث في الواقع هو العكس ، اذ اضطر أحد « صقور » واشنطن « اولسوب » لأن يثبت ما يلي : « كانت عملية لاووس اخفاقا عسكريا في لاووس ، وكارثة سياسية في الولايات المتحدة الاميركية » .

لم تستطع فتنمة الحرب في فيتنام ، ولم يستطع كذلك توسيع العدوان ضد كمبوديا ولاووس أن يسحبا أميركا من براثن الحرب القذرة في الهند ـ الصينية ، وانقاذ أنصار أيديولوجيا العدوان من الافلاس . مع ذلك فان الاعتماد على محاربي سايغون المزودين بالسلاح الاميركي تحت قيادة البنتاغون قد سمح للاميركيين بتقليص مساهمتهم المباشرة في المعارك البرية ، وتخفيف الخسائر الاميركية البشرية ، وقد اعطى هذا الواقع الدوائر العدوانيــة والرجعيــة للبرجوازية الاميركية مبررا لتشديد الضغط على الحكومة الاميركية من اجل « عدم الاسراع » في التسوية السلمية ، والمحاولة مرة اخرى لاحراز نصر عسكري في الهند الصينية بالاستخدام الشامل للتكنيك العسكري الاميركي .

تحرك مركز ثقل المشاركة الاميركية في الحرب نحو تكثيف الحرب الجوية ، ففي ٢١ تشرين ثاني من عام ١٩٧٠ بدأ البنتاغون قصفه البربري للعاصمة هانوي والميناء الهام هايفون والمدن الفيتنامية الاخرى ، وتمت عملية لغم شواطىء جمهورية فيتنام الديمقراطية . وكـــان البنتاغون يملك المخططات الجاهزة لغزو أراضي فيتنــــام الديمقراطية . في البدء خطط للغزو الاميركي ، ثم فيما بعد عام ١٩٦٩ خطط لأن تغزو قوات فيتنام الجنوبيـــــة أراضي فيتنام الديمقراطية .

اظهرت الحرب في الهند الصينية كل لا معقولية سياسة العدوان الامبريالية واضطهاد الشعوب من قبلها . فلم يتمكن المعتدون من كسر صلابة ورجولة شعوب الهند الصينية المحبة للسلام والمؤيدة

بالدعم الثابت من الشعب السوفياتي وشعوب الدول الاشتراكية الاخرى والحركة الشيوعية العالمية وكل القوى التقدمية الاخرى لا بالغزو العسكري المباشر ، ولا بعرقلة المفاوضات ، ولا باستخدام المرتزقة تحت ستار « مشاركة » واشنطن مع الدول الخاضعة للامبريالية الاميركية .

لقد سبب العدوان الامبريالي لفيتنام ولجاراتها لاووس وكمبوديا مآسي لا تحصى ، فحسب المعطيات الرسمية للبنتاغون القى الطيران الاميركي بدءا من عام ١٩٦٦ على دول الهند الصينية اكثر من سبع ملايين طن من القنابل ، اي اكثر من ثلاث مرات ونصف مما القي من قنابل على جميع الجبهات في الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك لم يبق المعتدي ايضا بدون عقاب ، فقد بلغت خسائر القوات المسلحة الاميركية ــ حسب معطيات البنتاغون ــ (٤٥٩٤٠) قتيلا واكثر من (٣٠٠) الف جريح ، الشيء الذي يعادل ويفوق بمرة ونصف عدد الجرحى الاميركيين في الحرب العالمية الاولى ، وقدرت النفقات العسكرية للخزينة الاميركية على مدى عشر سنوات فقط ــ من عام ١٩٦٣ ولغاية عام ١٩٧٢ ــ ارقاما خيالية (٩٨٠) مليارا من الدولارات . وعلى مدى كل سنوات الحرب في فيتنام بلغت النفقات العسكرية المباشرة للولايات المتحدة الاميركية على المغامرة في فيتنام (١٤٠) مليار دولار (١) . وقد زادت الحرب الى حد فائق من حدة المشاكل الداخلية العديدة في اميركا ، وهبطت بشكل حاد سمعة البلاد الخارجية ، وكان على الولايات المتحدة الاميركية أن تدفع ثمنا باهظا لمساهمتها في المغامرة التي امتدت سنوات عديدة ، والتي ورطها فيها الراسمال الاحتكاري والساسة الرجعيون وآلة البنتاغون الحربية العدوانية .

في دوائر المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي استقبلوا بحذر

---

(١) أنظر مجلة « الولايات المتحدة الاميركية : الاقتصاد ، السياسة ، الايديولوجيا » ١٩٧٣ ، رقم ٣ ، ص ٣ .

شديد اعلان حكومة نيكسون عن إستعدادها للتفاوض . وكانت هذه المبادرة جزءا من هيكل منطلق السياسة الخارجية ، وكانت موجهة نحو صعيد العلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية . واستمر العسكريون ويستمرون في تخويف الرأي العام الاميركي بأوهام « عدوانية الشيوعية » ، ويقفون ضد توسيع الصلات مع الاتحاد السوفياتي . فقد صرح احد ممثلي المجمع الصناعي ــ الحربي السيناتور هنري جاكسون بصراحة بما يلي :
« انني لا أستطيع ان اوافق على تصريح الرئيس نيكسون حول ان سنوات السبعينات ستكون سنوات المفاوضات وليس المجابهة في الشؤون الدولية . بالرغم من أن اميركا لا تستطيع أن تقوم اكثر بوظيفة الدركي في سائر انحاء العالم . ومع ذلك فان الولايات المتحدة لا تستطيع ان ترفض هذا الدور لصالح الامن القومي » .

طيلة المرحلة الطويلة « لسياسة القوة » كانت عبارة المفاوضات شبه محظرة في التداول الدبلوماسي للمسؤولين العسكريين في اميركا . فقد نفى قادة الادارة الجمهورية السابقة ايزنهاور ــ دالاس نفيا قاطعا امكانية وقابلية التعايش السلمي ، وحتى عقد بعض الاتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي . وبغية عرقلة اقامة صلات عريضة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي انطلق قادة البنتاغون الى اثارة مختلف الاستفزازات ــ رحلات طائرة التجسس (يو ــ ٢) ، وافتعال ما يسمى « بأزمة الكاريبي » ... الخ ، وانتهت امكانيات الحوار السوفياتي ــ الاميركي العاقل الى لا شيء نتيجة خط الولايات المتحدة في التدخل في شؤون الشعوب الاخرى ، وضرب حقوقها المشروعة وسيادتها ، واذعان الدول الاخرى ومناطق كاملة من العالم لارادتها بالقوة .

بغض النظر عن مقاومة آلة الحرب والرجعية الاميركية ، اضطر قادة الولايات المتحدة الاميركية لأن ينظروا الى المفاوضات كواقع حتمي من وقائع السياسة الدولية . حتى دالاس نفسه قبل وفاته بقليل (كان ذلك بعد اطلاق القمر الصناعي السوفياتي) اضطر

لان يتراجع بعض الشيء عن موضوعة عـــدم امكانيــة التفاوض والاتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول عدد مـن القضايا الدولية الملحة . وابان حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية عام ١٩٦٩ أبرز نيكسون العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كبند هام في السياسة الخارجية السوفياتية . « بعد عهد المجابهة يحين عهد المفاوضات » صرح بذلك وقتها نيكسون ، وعندما أصبح نيكسون رئيسا كان يعود دوما الى « القضية السوفياتية » ، وكان يعتبرها على راس أولويات السياسة الخارجية للحكومة .

ان وضع العلاقات السوفياتية ـ الاميركية يؤثر الى درجة غير قليلة على السير العام للاحداث العالمية وعلى الوضع الدولي بأسره . واذا ما تم تحليل الازمات العالمية والتكتلات في ربع القرن الاخير لتبين أن كثيرا منها كان مرتبطا بالعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، وبالنسبة للعديد من المسائل الدولية غالبا ما كانت مواقع الطرفين السوفياتي والاميركي متباينة بشكل جوهري ، وفي أغلب الحالات يعارض الواحد الآخر . لقد كان هذا يجري بسبب من أنه كان وسيبقى هنالك خلافات مبدئية بين اتجاه السياسة الخارجية المحبة للسلام لمعسكر الاشتراكيــة وسياسة الامبريالية العدوانية . وتتحدد أهمية العلاقــات السوفياتية ـ الاميركية بالعلاقات المتبادلة لأعظم دولتين من الناحية العسكرية ، وتنمتيــان الى نظــامين اجتماعيين متعارضين ، وتساهمان فــي التعارض (التناقض) التاريخي لهذين النظامين .

على مشارف سنوات الستينات ـ السبعينات كانوا في واشنطن مضطرين لأن يخرجوا باستنتاجات عملية من العامل الراسخ وهو عدم توفر المقومات في حسابات واشنطن لاحراز التفوق علــى الاتحاد السوفياتي بواسطة القوة ، واضعافه وحلفائه ونسف حركة التحرر الوطني للشعوب . فيما يتعلــق بالعلاقــات مع الاتحــاد السوفياتي فالى جانب المنهج العدائي القديم صار يلاحظ السعي نحو عدم السماح بتفاقــم التناقضات الجوهريــة حتى الصدام

العسكري المباشر ، وابقاء البـاب مفتوحا امام إمكانيـــة اللقاء والتفاض ، وكذلك التوصل الى بعض الاتفاقيات على أساس مقبول من الطرفين .

اضطرت الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الى ان تأخذ في حسابها التغييرات التي طرات على أمزجة وآراء المواطنين الاميركيين. فاذا كان من السهل في الحملات الانتخابية السابقة الحصول على تأييد الناخبين من موقع « الحرب الباردة » ، وترويج التصريحات عن ضرورة « تدمير الشيوعية » ، وممارسة خـط متصلب في السياسة ازاء الاتحاد السوفياتي ... وهكذا دواليك ، فان الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٧٢ عشية سفر نيكسون الى موسكو أظهرت مصلحة المواطن الاميركي المتوسط في انفراج التوتر وتخفيف ووقف سباق التسلح وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

ان الاجراءات المتخذة مـــن قبل الجانب السوفياتي لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية قد جاءت مطابقة تمامـا لقررات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي حول المسائل الدولية ، وتقف الى جانب المبادرات الاخرى في السياسة الخارجية المنبثقة عن برنامج السلام والامن الدوليين الذي طرحه المؤتمر . وقـد تآلف التصدي للمحاولات العدوانية الامبرياليـة بشكل ثابت في سياسة الاتحاد السوفياتي مع الخط البناء لتسوية القضايا العالقة ، واقامة العلاقات الطبيعية والمحافظة عليها مـع الدول المنتمية الى نظام اجتماعي مغاير . فقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي المقـدم الى المؤتمر الرابع والعشرين ما يلي : « ان خطنا المبدئي فيما يتعلق بالدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة الاميركية يقوم على التطبيق العملي المستمر والكامل لمبادىء التعايش السلمي ، وتطوير الروابط ذات النفع المتبادل ، والتعاون مع الدول ذات الاستعداد لذلك على صعيد تدعيم السلام ، واعطاء أقصى ما يمكن من الاستقرار للعلاقات المتبادلة معها . لكننا نحن مضطرين لأن نأخذ في حسابنا : هل نحن

بصدد سعي واقعي لحل المسائل حول طاولة المفاوضات أم محاولات ممارسة سياسة « من موقع القوة » (١) .

هكذا كانت مقدمات اللقاء السوفياتي ـ الاميركي على مستوى القمة في أيار عام ١٩٧٢ ، وقد جاء في اعلان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ولمجلس السوفيات الاعلى وللحكومة السوفياتية أن « للمباحثات التي جرت في موسكو ، وللوثائق المصدقة في حصيلة اللقاء أهمية دولية بالغة وتجسد بنفسها خطوة جوهرية في تطوير العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، وستعمل على تدعيم مبدأ التعايش السلمي للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وقضية السلم وامن الشعوب » (٢) .

في التاريخ السياسي العالمي من الصعب العثور على مثال آخر للمفاوضات التي من الممكن وضعها جنبا الى جنب مع اللقاء السوفياتي ـ الاميركي على مستوى القمة ، اذا أخذت بعين الاعتبار من جهة الاختلافات الاقتصادية ـ الاجتماعية الجذرية وتعارض مواقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في عدد من القضايا الدولية الملحة لهذا العصر . ومن جهة أخرى الطابع المثمر والمنتج للحوار الذي دار بين قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وفي الايام السبع من ايار التي استغرقتها المباحثات واللقاءات في موسكو كان قد تم تناول صريح ووافر لدائرة واسعة لمسائل العلاقات الثنائية والوضع العام في العالم ، وحددت أجواء التعاون في المستقبل ، ووضحت مجالات اختلاف وجهات النظر في عدد من القضايا ، وتم التوقيع على الاثر على عشر وثائق هامة مشتركة .

يجب قبل كل شيء التنويه الى الاسس التي تم التوصل اليها في موسكو للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والولايات

---

(١) وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، ص ٢٨ .

(٢) البرافدا ، ٢ حزيران ١٩٧٢ .

المتحدة ، ففيها تم التركيز على ما هو اكثر اهميــة وايجابية في العلاقات السوفياتية ــ الاميركية ، الا وهو تدعيم علاقات السلم فيما بينهما ، واقامتها قدر ما يمكن على قاعدة صلبة ، وبذل كل الجهود مــن اجل درء خطر الحرب ، ومــن اجل انفراج التوتر ، وتدعيم الامن والتعاون الدوليين ، بمثل هــذه الاهداف تمت المناداة في هذه الوثيقة ، وقد ورد في نص الوثيقة ما يلي : « في العصر النووي ليس هنالك من اساس للمحافظة علــى العلاقات بينهما غير التعايش السلمي » .

ان للالتزامات التي جرى تثبيتها في الوثيقة مغزى عميقا : اذ انها اخذت على عاتق اعظم دولتين تتمتعان بقوى صاروخية ــ نووية هائلة ، ويتعلق الوضع العام على كوكبنا الى درجة جوهرية بطابع العلاقات المتبادلة بينهما . ومع توقيع مبادىء العلاقات المتبادلة في موسكو تدخل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لأول مرة في التاريخ ضمن اطارات دولية ــ حقوقية محددة مطابقة تماما لمفهوم التعايش السلمي ، ومــــن حيث الجوهر تبدو تلك المبادىء كاتفاقية بين دولتين ، تم فيها تثبيت مبادىء وآفاق تطور علاقاتهما المتبادلة .

أما الوثيقتان الاخريان للقاء موسكو ــ وهما المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول تحديد انظمة الدفاع المضادة للصواريخ ، والاتفاقية المؤقتة حول بعض اجراءات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ــ فانهما تملكان كل الاسس لأن تشغلا مكانا خاصا بين الاحداث الهامة لوقتنا المعاصر . فلقد تمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق حول قضية تمس اقدس المقدسات بالنسبة للجبروت العسكري لكلي الجانبين .

بموجب المعاهدة يلتزم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحــدة الاميركية بخفض كبير في اقامــــة الشبكات الدفاعيــــة المضادة للصواريخ ، ويسمح للطرفين باقامة لا اكثر من شبكتين دفاعيتين مضادتين للصواريخ : واحدة حول موسكو وواشنطن ، والاخرى

للدفاع عن مناطق مرابطة منصات اطلاق الصواريخ الموجهة العابرة للقارات . ويجب الا تزيد كل شبكة من هذه الشبكات عن أكثر من (١٠٠) صاروخ مضاد وعدد مماثل من منصات الاطلاق وكذلك الكمية المطابقة من محطات الرادار . وبموجب الاتفاقية المبدئية سوف لن يبدأ أكثر في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اعتبارا من ١ تموز ١٩٧٢ ببناء منصات اطلاق جديدة ثابتة للصواريخ الموجهة الرابضة على الارض ، كذلك تحدد الاتفاقية المؤقتة كمية الغواصات الحديثة والمتطورة والمركب عليها منصات اطلاق للصواريخ الموجهة .

ان تحديد شبكات الدفاع المضادة للصواريخ يوفر امكانية فرملة الاستعداد لاتخاذ وتائر سريعة للتنافس بين الاسلحة الدفاعية والهجومية والمباراة بين « الرمح والسيف » التي من الممكن أن تجر البشرية الى حلقة جديدة من حلقات سباق التسلح التي سترافقها نفقات جديدة بمئات المليارات . ان تجميد الشبكات الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المستوى الراهن يعني – على أقل تقدير – أنه سوف لن يزيد العبء النووي – الصاروخي الضاغط على كوكبنا ثقلا . لذا فان المعاهدة – الاتفاقية المؤقتة الموقعتان في موسكو تقيمان كاجراء هام جدا من شأنه ان يؤدي الى تخفيف خطر الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، وفتح آفاق أمام التحرك نحو نزع شامل للسلاح .

أعطى اللقاء الاميركي – السوفياتي على مستوى القمة نتائج اخرى حسنة ، فقد تم ابرام عدد كامل من الاتفاقيات حول التعاون في مجال العلم والتكنيك والتجارة . فنتيجة للقاء موسكو أبرمت في اوكتوبر ١٩٧٢ عدة اتفاقيات حول مسائل تطوير التجارة السوفياتية – الاميركية . ان كل هذه الاتفاقيات تتجاوب مع المصالح الرسمية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وكذا الامر مع المتطلبات الحياتية المباشرة للناس ، وتخدم كذلك الاغراض السلمية .

ان معالجـــة واتخاذ الاجراءات التطبيقية لتنفيـــذ مضمون الاتفاقيات السوفياتية ـ الاميركية التي تم التوصل اليها يجريان ضمن صراع حاد بين مختلف تجمعات الشريحـة الحاكمـة في الولايات المتحدة . وكما أظهرت معطيات استفتاء مؤسسة هاريس ، فهنالك أكثر من ٨٠ بالمئة من الاميركيين الذين أظهروا تأييدهم للقاء القمة السوفياتية ـ الاميركية ولنتائج هذا اللقاء ، الى جانب ذلك نشطت القوى الرجعية في الولايات المتحدة بعد لقاء موسكو ، اذ لم يأت على هواها ذلك الانعطاف من المجابهة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نحو اعادة العلاقات السوفياتية ـ الاميركية الطبيعية . فممثلوا الدوائر الرجعية وقادة المجمـــع الصناعي ـ الحربي لا يرغبون بترك اشد « أساليب الحرب الباردة » فظاظة ، ويحتجون ضد اعادة ترتيب أهداف ووسائط خـــط السياسة الخارجية لأميركا .

حسب شهادة صحيفة « صنداي ستار » الصادرة في واشنطن قادت دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي حملة واسعة بعد لقاء القمة في موسكو لنسق الثقة بالاتفاقيات السوفياتية ـ الاميركية . ومن أجل هذا الهدف تستخدم كل الوسائل وبشكـل أساسي طبعا الكذب والخداع والتصريحات المزيفة عن عمد . هكذا ، مثـلا ، يسعون للبرهنة على أن موسكو أصبحت « ميونيخ » جديدة ، وان نيكسون قدم للاتحاد السوفياتي « أعظم هدية مؤمنا لهذا الصرح الشيوعي تفوقا نوويا » (١) .

اختار العسكريون المعاهدة والاتفاقية المؤقتة حول وقف سباق الاسلحة الاستراتيجية كهدف رئيسي لهجومهم . فالمعلق الرجعي المعروف أولسوب يتمادى حتى الاتهام المباشر للرئيس نيكسون : « لو وافق على مثل تلك المعاهدة التي تقدم للروس تفوقا في القدرة النووية ـ الاستراتيجية بنسبة ٣/٢ لعدة سنوات على أقل تقدير » .

---

1) «Washington Sunday Star», May 28, 1972.

ومع هذه الآراء يتفق تماما السيناتور جاكسون ، فقد ادخل تعديلا على الاتفاقية المؤقتة حول وقف سباق وسائط الاسلحة الاستراتيجية : « ان اتفاقيات موسكو مهيئة في المستقبل لان تضع الولايات المتحدة من حيث عدد وطاقة الصواريخ في وضع غير متكافيء » . وانطلاقا من هذه المقدمة المفتعلة كان جاكسون واتباعه ميالين لمقاطعة الاتفاقية المؤقتة ، والالحاح على التفوق وحيد الجانب الولايات المتحدة في ميدان الصواريخ النووية » . (١)

لدى مناقشة المعاهدة حول شبكات الدفاع المضادة للصواريخ في مجلس الشيوخ اصرت مجموعة في الكابيتول على اتخاذ قرار لصالح المجمع الصناعي ـ الحربي يدعو الى تخصيص اعتمادات اضافية بمبلغ (٢٠) مليار دولار (لمدة عشر سنوات) ، وذلك لصنع طراز جديد من الغواصات « ترايدنت » والقاذفة « ب ـ ١٥ » وانماط اخرى من الاسلحة الهجومية . وقد صرح وزير الدفاع السابق ميلفن ليرد في خطابه حول هذا الموضوع امام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة قائلا : « يمكن رمي المعاهدة حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية في المهملات ، اذا لم تتم المصادقة على اقتراح تحديث القوات الاستراتيجية الهجومية الاميركية »(٢) .

اعطت عملية تحسين العلاقات السوفياتية ـ الاميركية التي تمت نتيجة لقاء موسكو تأثيرا حسنا على الوضع الدولي بشكل عام ، وعلى عدد من القضايا السياسية الخارجية الهامة : كالامن الاوروبي وتقليص القوات المسلحة في اوروبا ، ومسائل نزع السلاح ، وحظر الحرب النووية ... الخ . وسمحت بالبدء باجراء المفاوضات باشتراك مختلف الدول . وحصلت الولايات المتحدة بهذا الشكل

---

(١) اشار السيناتور فولبرايت مثلا الى ان تصريح جاكسون يدل على السعي للعودة الى « منطلقات التفوق الاميركي النووي » البالية ، وقد صرح أيضا السيناتور ماسكي : « ان معادلة جاكسون هي وصفة لتسريع سباق التسلح » .

(٢) « نيويورك تايمز » ٢١ حزيران ، ١٩٧٢ .

على امكانية عملية لأن تبرهـــن في الواقع كم تحمل صيغـــة « الاستعداد للمفاوضات » التي اعلنتها في « منطلقات غوام » من محتوى جدي وعملي .

اما قادة الدوائر العسكرية في الولايات المتحدة فلهم مفهومهم الخاص لهذه الصيغة في الظروف المعاصرة . فهم يطلبون مـــن الحكومة الاميركية التعامل في المسائل الدولية الاساسية التي هي موضوع المفاوضات من مواقع « الضغط » ، وعدم التسرع في التوصل الى تسوية . فميزان القوى العالمي الراهن ـ بقناعتهم ـ يميل لصالح الولايات المتحدة الاميركية . ويجب المحافظة على هذا التفوق بأي ثمن ، ونتيجة للضغط المتواصل على الحكومة الاميركية من جانب المجمع الصناعي ـ الحربي والدوائر الرجعية الاخرى لم يأخذ خط المفاوضات والتسوية السلمية للقضايا الدولية الحادة ذلك التعبير الكامل الذي يتطلبه الانفراج الوطيد للتوتر الدولي .

ففي مسألة الهند الصينية حتى الآونة الاخيرة تغلب في السياسة الاميركية الرسمية اللجوء الى الوسائل العسكرية بشكل واضح على الاستعداد لاجراء مفاوضات عملية مع جمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام .

ان موقف الولايات المتحدة الاميركية فيما يتعلق بالنزاع المسلح الذي نشب في عام ١٩٧١ بين الهند والباكستان برهن مرة أخرى عن سعي الاستراتيجيين الاميركيين بالحديث عن التسوية السلمية لتغطية الاهداف العدوانية . فلقد كانت آلة البنتاغون الحربية على حافة التدخل المباشر في النزاع الى جانب الجنرالات الباكستانيين . ولدى معالجتها الرغبة في المفاوضات السلميـــة ارسلت القيادة السياسية ـ العسكرية الاميركية الى خليج البنغال السفن الحربية للاسطول السابع الاميركي بغية ممارسة الضغط العسكري على حكومة الهند ، وقد تميزت نشاطات الولايات المتحدة بسعيها بشتى الطرق ـ حتى استخدام السلاح ـ من أجل الحفاظ على النظام العسكري الباكستاني ، وعدم السماح باضعاف مواقـــع حلفي

السنتو والسياتو اللذين تدخل الباكستان في عضويتهما . وهذا يفسر في الكثير واقع أن الولايات المتحدة لا تبدي استعدادا لحل أزمة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات ، وتدعم الخط العدواني لاسرائيل . الا انه مهما حاول العسكريون الاميركيون ــ الاسرائيليون المماطلة في حل مسائل التسوية السلمية في الشرق الاوسط ، فانهم لن يصلوا الى اهدافهم التوسعية ، فالعالم العربي اليوم غيره بالامس ، وقد تدعمت الانظمة التقدمية ، ونمت بشكل كبير القدرة الدفاعية العسكرية للدول العربية ويتوسع التضامن العربي . كل هذا عوامل مؤثرة وبعيدة المدى ، وهي التي بالذات سوف تحدد في نهاية الامر توازن القوى في الشرق الاوسط . ان القضية العادلة للشعوب العربية المستندة الى المساعدة الفعالة للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى سوف تنتصر حتما .

يضطر الآن قادة المجمع الصناعي ــ الحربي للاعتراف بأنه اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية في الماضي لم تفاضل في سلوكها لدى التفاوض مع الدول الشيوعية ، فان الشيوعية العالمية اليوم تحمل طابع تعدد المراكز ، واستغلال هذه الحالة لدى التفاوض « يعد السياسة الامبريالية بآمال اكبر » . وتستشعر آمالا خاصة لدى ذلك بالنظر الى النشاط الانقسامي للقيادة الماوية في جمهورية الصين الشعبية ، وكما هو معروف حتى وقت قريب نقض قادة واشنطن تحت ضغط آلة الحرب والدوائر الرجعية للبرجوازية الى درجة كبيرة اية امكانية لاقامة صلات مع جمهورية الصين الشعبية ، وفي الوضع الراهن لا تستطيع الطبقة المسيطرة الاميركية أن تقيم حساباتها فقط على قواها الذاتية والامكانات العسكرية لشركائها في الاحلاف العسكرية في مناهضة التقدم الاجتماعي العالمي ونمو جبروت الاتحاد السوفياتي السائر في طليعة الحركات المتقدمة للواقع المعاصر . ومن هنا تنطلق توجهات التجمعات العسكرية للرأسمال الاحتكاري الاميركي نحو استخدام الانقساميين الصينيين في السياسة الطبقية المعادية للسوفيات .

يلاحظ في الدوائر العسكريـة واوساط المسؤولين الرجعيين السعي لاعداد المواقع في السياسة الخارجية فيما يتعلق بالصين الشعبية من شأنها الا تسمح بخط عدائي صريح . ان تخفيف التوتر أو حتى اقامة علاقات طبيعية بين واشنطن وبكين مـن الممكن أن يسمح ـ باعتقادهم ـ « بتفريغ » هذا الجزء من السياسة الخارجية الاميركية ، وبقدر الامكان ازالة الحدة وتقليص حجم الالتزامات الاميركية المضادة للصين في آسيا والشرق الاقصى .

تطالب الدوائر الاكثر عدوانية مع ذلك باقامة التقارب الصيني ـ الاميركي على أساس معاد للسوفيات بشكل اكثر تحديداً ، وقطف ثمار سياسة بكين المؤدية الى تعقيد العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي ، اذ يصرح أحد منظري العسكرية الاميركية « بالدوين » قائلا : « لم تعد الولايات المتحدة تجابه أكثر جبهة موحدة من أعظم دولة في العالم من حيث السكان وثاني دولة عظمى صناعية . فالمخاوف المتبادلة تجبر بكين وموسكو على تحويل الاهتمام والقوى من مناطق العالم الحر الذي تهدده فلسفة الشيوعية التوسعية الى مركز القارة الآسيوية (١) . ان بالدوين وأمثاله واثقين من أن ذلك سوف يسهل على الولايات المتحدة متابعـة السياسة المتجاوبة مـع المصالح الطبقيـة للرأسمال الكبير في آسيـا والشرق الاقصى .

تجدر الاشارة الى أن قيادة بكين بسياستها لا تسعى الى تقويض آمال استراتيجيي البنتاغون والمجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي . اذ انها تستمر في التشويش الحاد على النشاطات المنسقة للدول الاشتراكية الهادفة الى توطيد السلام ، وتدعيم المواقع الدولية للاشتراكية ، فهذه القيادة تنهض حرفيا في كل الخطوط كقوة معادية لسياسة ومصالح العالم الاشتراكي متحولة بذلك غالبا الى أداة مباشرة للدوائر الامبريالية الاكثر رجعية . في أوروبا تناهض

---

(١) بالدوين ، استراتيجية الغد ، نيويورك ١٩٧٠ ، ص ٢٨١ .

بكين كل سياسة الدول الاشتراكية لتدعيم الامن ، وتأمل بالاتفاق مع « السوق الاوروبية المشتركة » على أساس معاد للسوفيات .
اما في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فانها تشكك في افكار المنظومة الاشتراكية . وفي مسائل نزع السلاح يشغل القادة الصينيون غالبا نفس تلك المواقف التي يعمل من اجلها المجمع الصناعي ـ الحربي للدول العظمى الامبريالية . وفي الامم المتحدة ظهر المندوبون الصينيون أكثر من مرة في كتلة واحدة مع البرتغال الفاشية والنظام العنصري لجنوب أفريقيا ، وذلك من أجل هدف واحد وهو عرقلة اية مبادرة سوفياتية .

يطلق قادة بكين في حملاتهم الدعائية بشكل خاص وباصرار موضوعة « الدولتين الاعظم » اللتان ـ حسب أقوالهم ـ تتواطآن وتريدان اخضاع الدول الاخرى لرغبتهما . ومن حيث الجوهر تخدم هذه الديماغوجية تغطية للتواطؤ اللامبدئي لبكين مع الدول البرجوازية وتبريرا للنزاعات الزعاماتية للقيادة الصينية .

في السنوات الاخيرة قام الاتحاد السوفياتي باقتراحات بناءة لتطوير العلاقات السوفياتية ـ الصينية ، لكن كل هذه الاقتراحات اما كانت ترفض من قبل القيادة الصينية أو كانت تبقى بدون جواب .

ولقد أكد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في نيسان عام ١٩٧٣ من جديد السعي الدائم لحزبنا لاعادة العلاقات الطبيعية مع جمهورية الصين الشعبية على أسس التعايش السلمي .

الآن عندما يتطور في كل أنحاء العالم الحوار البناء بين الدول بغض النظر عن نظامها السياسي تبدو العلاقات المتوترة بين الصين ومعظم الدول الاشتراكية ـ والتي ما زالت قائمة حتى الآن بسبب من القيادة الصينية نفسها ـ شيئا نشاذا وباليا (١) .

لقد أكد الزمن الذي مضى على المفاوضات الاميركية ـ السوفياتية على مستوى القمة في موسكو في ايار من عام ١٩٧٢ بكل الوضوح

---

(١) انظر « البرافدا » ، ٧ آب ، ١٩٧٣ .

على صحة الخطوات المتخذة عند ذاك بهدف تحسين العلاقات وعلى انها جاءت في وقتها المناسب .

ان التجسيد الحياتي الناجح للاتفاقيات المبرمة في ايار عام ١٩٧٢ في موسكو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يؤكد مرة اخرى أن هذه الاتفاقيات تتجاوب والمصالح الحياتية للدولتين ومنفعتهما المتبادلة .

وان نتائج المفاوضات السوفياتية ــ الاميركية على مستوى القمة في حزيران من عام ١٩٧٣ تحمل مساهمة هامة جديدة لقضية تدعيم عملية تخفيف حدة التوتر وتوطيد السلام الشامل وتحقيق امن الشعوب . ولقد وصفت الصحافة الاميركية الاتفاقيات الثنائية التسع المبرمة لدى زيارة ليونيد بريجنيف للولايات المتحدة بأنها « مجموعة وازنة من الوثائق لدائرة واسعة من القضايا » . وقد اشار المسؤولون والمعلقون السياسيون لدى استعراضهم لهذه الاتفاقيات بشكل خاص الى الاهمية الكبيرة والمبدئية للاتفاقية اللامحدودة الاجل حول درء الحرب النووية التي تعتبر خطوة هامة على طريق تقليص وازالة خطر نشوب حرب نووية في نهاية الامر ، ونحو خلق نظام من الضمانات الواقعية للامن الدولي . وان التنفيذ العملي للاتفاقيات المبرمة والتحول من المجابهة النووية للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي الى اتجاه عدم السماح بوقوع حرب نووية ، وحل المسائل المتنازع عليها عن طريق المفاوضات سوف يكون له في الحقيقة اهمية تاريخية بالنسبة لكل البشرية .

وتصف مجلة « نيوز ويك » هذه الاتفاقية بأنها « أعلان تاريخي » مشيرة الى انها تقيم طريقة (كوديكس) لسلوك الدول العظمى النووية . هذا وان المبادىء الاساسية التي جرت حولها مفاوضات الحد اللاحق للاسلحة الهجومية الاستراتيجية والموقعة في واشنطن في حزيران ١٩٧٣ مدعوة لأن تلعب دورا كبيرا .

اشار المكتب السياسي للجنة المركزيةللحزب الشيوعي السوفياتي وهيئة مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ومجلس وزراء

الاتحاد السوفياتي في مقرراتهم حول نتائج زيارة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الرفيق ليونيد بريجنيف الى الولايات المتحدة الاميركية الى أنه : « استمرارا لخط الاتفاقيات السوفياتية ـ الاميركية المبرمة في ايار من عام ١٩٧٢ في موسكو ، تنظر هذه المعاهدة في متابعة العمل النشيط الموجه ليس فقط نحو الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية من زاوية كميتها وتطويرها النوعي ، وانما تعطي أيضا توجها نحو اتخاذ الاجراءات لتقليصها لاحقا » (١) .

كما يشار في الوثيقة المشتركة الى أن اجراء المفاوضات والنجاح الذي انتهت اليه وضعا أساسا طيبا من اجل التطور الطبيعي للعلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، وتدعيم التعاون ذي النفع المتبادل بين دولتينا ، والمساهمة في تدعيم انفراج التوتر ، وتوطيد السلام الشامل وأمن الشعوب .

كتبت مجلة « يو. س. نيوز أند وورلد ريبورت » في معرض تحليلها للمبادىء الاساسية للمفاوضات حول الحد اللاحق من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية قائلة : « ان اعتراف الولايات المتحدة الاميركية المؤكد من جديد حول مساواتها مع الاتحاد السوفياتي في تصنيف القوى العالمية » ينعكس في هذه المبادىء .

ينظر المعلقون الاميركيون الى الاتفاقيات الموقعة بشكل ايجابي اجمالا ، ويشيرون الى أهميتها الكبيرة من أجل التحسين المستمر للمناخ الدولي ودرء خطر الحرب النووية .

كما تشير الصحف الى أن لقاء القمة قد ساعد على تمتين المعاهدة وتحسين العلاقات الثنائية الى تلك الدرجة التي من الممكن الحديث معها عن ابرام اتفاقية فيما يتعلق بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية في عام ١٩٧٤ ، اي قبل ثلاث سنوات من انتهاء مفعول الاتفاقية المؤقتة الحالية المتعلقة بهذا الموضوع

---

(١) « البرافدا » ، ٣٠ حزيران ، ١٩٧٣ .

والموقعة في موسكو في ربيع عام ١٩٧٢ .

هذا وان الاتفاقية المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول التعاون العلمي ـ التكنيكي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية أهمية غير قليلة ، اذ ان هدفها الرئيسي هو تهيئة مصادر جديدة للطاقة ذات مردود عال .

ان التطور المتعدد الوجوه للتعاون السلمي للدولتين على مختلف الاصعدة وبشكل خاص على صعيد الآفاق الجديدة المفتوحة امام تطور العلاقات التجارية ـ الاقتصادية بين الدولتين سوف يساعد على اعطاء العلاقات السوفياتية ـ الاميركية استقرارا كبيرا .

ان مثل هذه الامزجة سوف تصبح أكثر انتشارا ليس فقط في أوساط الرأي العام الاميركي ، وانما أيضا لدى قسم من الطبقة الحاكمة ، ولقد ميزها بشكل موفق جدا العالم الاميركي المعروف س. بارنيت الذي كتب أرباب الشركات الصناعية والتجارية في الولايات المتحدة انطلاقا من محاكمات اقتصادية بدأوا يصلون الى الاستنتاج القائل بأن « القدرة الاقتصادية هي أداة عملية لتوسيع الاسواق ، والمحافظة على امكانية الوصول الى المواد الاولية دائما أكثر منها قوة عسكرية » .

ان هذا بالطبع لا يعني أنه قد تغيرت طبيعة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي المسيطر في الولايات المتحدة الاميركية . ابدا ، ان طبيعته تتحدد بنفس ما كنت تتحدد به سابقا ، المصالح المادية والاقتصادية للطبقة الحاكمة والاحتكارات ، وسعيها للمحافظة على النظام القائم وتدعيمه . غير أن هذه المصالح وهذه المساعي للسياسة الاميركية تفرض تلاؤم اتجاهاتها مع الظروف المتغيرة بشكل جدي .

ان التحولات الايجابية الجارية في الآونة الاخيرة في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية لا يعود مبعثها بالتأكيد الى عوامل الصدفة، فهي في أساسها مشروطة بعوامل ترتيب موضوعي طويل الامد وبالتغييرات الجذرية في الموقف العالمي على الاجمال . هذه القوى بالذات المؤثرة موضوعيا تفرض على الدوائر الحاكمة في الولايات

المتحدة اجراء اعادة تقييم لسياستها والعدول عن « الحرب الباردة » لصالح علاقات السلم مع الاتحاد السوفياتي .

هذا يعني اذن أن كل عملية اعادة بناء العلاقات السوفياتية ـ الاميركية المبتدئة تحمل كذلك طابعا موضوعيا .

من المفهوم انه لدى تقييم آفاق التطور اللاحق للعلاقات بين دولتينا من الضروري التذكير بأننا مع الولايات المتحدة الاميركية نملك شأنا مع دولة امبريالية مع كل ما يفرضه واقـع مثل هذه الدولة من تعارض مع مصالح الاشتراكيـة في ممارسة وجذور السياسة .

لذا فانه حتى في حالة توفر علاقات متبادلة طيبة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية فانه سوف يستمر الصراع الايديولوجي الحتمي تاريخيا بين الاشتراكية والراسمالية ، وسوف يستمر التنافس في مختلف المجالات بما فيها المجال الدولي .

من مثل هذا الفهم ينطلق أيضا الزعماء الاميركيون مصرحين بأن : « دولتينا متعاديتان أيديولوجيا وستبقيان متعاديتين » .

من المعروف على نطاق عام أنه توجد في الولايات المتحدة الاميركية قوى مؤثرة تعارض بشكل عنيد تحسين العلاقات مـــع الاتحاد السوفياتي وأي تحرك نحو انفراج التوتر . هذه القوى هي قبل كل شيء المجمع الصناعي ـ الحربي الـذي يجمـع تلك الفئات الاحتكارية التي ترتبط ارتباطا كاملا بالقيادة العسكرية وبطلبات شراء البنتاغون . كما أنه تشكل قوة جدية عناصر اليمين المتطرف وقادة الهجرة المضادة للثورة وقادة المنظمات الصهيونية وشريحة هامة من البيروقراطيين والعاملين في حقل العلم والصحفيين صنيعة « الحرب الباردة » والذين لهم مصلحة في اطالتها الى الابد .

في اميركا اليوم يوجـــد الكثيرون مـــن هواة المناداة عاليـا بالاستعدادات العسكرية وسباق التسلح عوضا عن معالجة مسائل الانفراج والتعايش السلمي بروح بناءة ـ فهكذا مثلا بعد لقاء القمة السوفياتي ـ الاميركي صرح نائب وزير الدفاع الاميركي كليمنتس

والمعتبر « رجل المجمع الصناعي ـ الحربي في البنتاغون ـ قائلا : « بغض النظر عما اذا كنا سنبادل الطلاب وفرق كرة السلة ، أو اقمنا الاتفاقيات التجارية ، فان ما يهمني قبل كل شيء هو الارقام العالية للاعتمادات العسكرية » ، فبنفحة جديدة وضع قادة المجمع الصناعي ـ الحربي متطلباتهم لزيادة ميزانية البنتاغون ، وتخصيص مليارات اضافية لتحديث وتطوير القاذفات الاستراتيجية وشبكة الفواصات الحاملة للصواريخ .

بالاضافة الى ان ذلك يتم في موقف تخفيف حدة التوتر الدولي العام ، وفي ظروف تنمو فيها في الولايات المتحدة الحركة من أجل تقليص الاستعدادات العسكرية ومن أجل تخفيض نفقات سباق التسلح . ففي تموز من عام ١٩٧٣ أعد فريق من المسؤولين الكبار السابقين في وزارة الدفاع وفي بقية الهيئات الحكومية الاميركية الاخرى تقريرا هاما جدا للكونغرس ، ورد فيه أن ميزانية وزارة الدفاع البالغة في العام المالي الجديد رقما قياسيا (٨٣،٥) مليار دولار يمكن تخفيضها على اقل تقدير بحدود (١٤) مليار دولار « دون الحاق ضرر بالامن القومي للبلاد » . كما يشار في التقرير الى تخفيف حدة التوتر الدولي في الفترة الاخيرة نتيجة لتحسن العلاقات السوفياتية ـ الاميركية . ويصرح واضعوا التقرير بأن الاتفاقيات التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات « تجعل عملية شراء انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية المطلوبة من الحكومة عملية غير لازمة » ، ويشيرون الى ان « الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي بدءا بتطوير العلاقات الاقتصادية الواسعة التي تعني وجود العلاقات بعيدة المدى والمستقرة . وبين العوامل الاخرى المؤثرة ايجابيا على الموقف الدولي المعاصر يحتوي التقرير على عوامل تعود الى انهاء الحرب في فيتنام وبعض التحسن الذي طرأ على العلاقات الاميركية ـ الصينية .

ان لدى المتطرفين والعسكريين الاميركيين حلفاء في عدد من دول غربي أوروبا والمناطق الاخرى الشيء الذي يعادله مثل هذا

« التعليق » على نتائج لقاء القمة السوفياتية ـ الاميركيـة الذي ابداه السكرتير العـام لحلف ناتو « لونس » ، فالقرارات التي تم التوصل اليها خلال اللقاء ـ حسب أقواله ـ تعتبر « خطرة » ، وهي مهيئة لأن تلغي تعبئة الجميع في أوروبا » ، بما أنه ـ كذا ـ بعد الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سيبدو الاوروبيون الغربيون « متروكين لعشوائية القدر » .

يقوم المجمع الصناعي ـ الحربي والقوى الرجعيـة في اميركا بوضع مراقبة شاملة على السياسة الخارجية الاميركية ، ويبذلون كل الجهود من أجل أن تتم عملية تكييف اميركا مع الظروف الجديدة ضمن اطارات خط تنمية القوة المتفوقة ، ومن هذه الزاوية يقوم قادة آلة الحرب والصناعة الحربية بمعالجة مفهوم « المشاركة » المعلن من قبل الحكومة ، ويستغلون هـذا « المفهوم » مـن اجل توريط أكثر لشركاء الولايات المتحدة الاميركية في التحضيرات العدوانية للبنتاغون . وترفض القوى العسكرية تحسين العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، وتسعى للعودة بها الى الوراء ... الى أسوأ فترة من فترات « الحرب الباردة » ، وتبدي مقاومة لاقامة روابط بناءة بين الولايات المتحدة والدول الاشتراكية . وتعرقل عملية انفراج التوتر الدولي . وتملي مصالحها وحساباتها في الكثير حدود السياسة الرسمية الاميركية في عدد من القضايا الدولية الهامة . ومن هنا لم يتم التوصل الى خطوات ايجابية في التسوية الشرق ـ أوسطيـة ، وفي حل مسائل سياسيـة ـ خارجيـة أخرى عالقة .

يعكس خط السياسة الخارجية الاميركية تعقيدات وتناقضات الاوضاع الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك المسافة المتزايدة بين التطلعات العالمية للراسمال الاحتكاري والحقائق الجديدة في العالم . فهذا الخط يتبلور كمحصلة ما لتداخل مركب (معقد) وصراع بين اتجاهين اثنين : عدم الرغبة في العدول عن الاهداف الاستراتيجية وليدة جوهر الامبريالية الاميركية اللامتغير ،

وفي نفس الوقت الوعي المتزايد لتقلص الامكانات الذي تفرضه الحقائق الجديدة في العالم .

ان كل احتمالات التطور هذه تؤخذ بالحسبان من قبل الحزب الشيوعي والحكومة السوفياتية اللذين يؤكدان على ضرورة اليقظة الدائمة والاستعداد لصد أية محاولات مشبوهة تقوم بها دوائر الامبريالية العدوانية والرجعية ، بما أن القوى الرجعية والعسكرية في أميركا نفسها وفي بعض الدول الغربية الاخرى لم تكف عن بذل مساعيها من أجل تجميد عملية التقارب السوفياتي ـ الاميركي ، وازال الاضرار بالمواقع السياسية الخارجية للاتحاد السوفياتي .

وتعتقد اللجنة المركزية اللينينية للحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية ـ آخذين بعين الاعتبار تلك العوامل ـ أن واجبهما هو ممارسة سياسة ـ بما في ذلك العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ـ بشكل لا تستطيع فيه اية مفاجأة أن تباغتنا ، ومن أجل أن تلقى أية محاولة لاعادة العالم من جديد الى زمن « الحرب الباردة » الرد المناسب .



الخاتمة

يسعى المجمع الصناعي ـ الحربي لأن يخضع لنفسه جوانب كثيرة من الحياة الاميركية ـ الجهاز الحكومي ، الاقتصاد ، الايديولوجيا ، والسياسة . وكما اشير في برنامج الحزب الشيوعي الاميركي ، فان السلطة المتزايدة للمجمع الصناعي ـ الحربي الاميركي تخيم على اجواء كثيرة من المجتمع الاميركي ، فهو يتحكم بالحياة الاقتصادية لمدن ومناطق كاملة من البلاد ، ولقد وقعت فروع هامة من الصناعة في تبعية كاملة للمشتريات العسكرية ، وفي هذه الفروع يملك المجمع الصناعي ـ الحربي الصوت الحاسم والمقرر في المفاوضات حول ابرام العقود الجماعية ، وهو الذي بالذات يقرر فيما اذا كان العمال يستطيعون اعلان الاضراب أم لا . ويتدخل في أجواء الحياة الثقافية والعلمية عن طريق تقديم المساعدات المالية والمادية لاجراء الابحاث ، وعن طريق اقامة ما يسمى « بمصانع الادمغة » ، وتقديم المساعدات للجامعات على أساس انتقائي ، وغالبا ما تلجأ اجهزة الدعاية في البنتاغون والاقسام المماثلة لها في الشركات الصناعية ـ الحربية الى الاساليب البهلوانية التي لا تحصى : « بدءا من تخريج مهرجين خاصين وانتهاء باصدار الاعمال

العلمية الكاذبة بغية تكوين الراي العام بشكل مناسب » (١) .

ان نشاطات ومطامع قادة المجمع الصناعي ـ الحربي تحمل خطرا جدياً لشعوب الدول الاخرى ، فان ما تم اقترافه في الماضي من قبلهم وضع العالم أكثر من مرة على حافة صدام نووي ـ حراري ، وفي سبيل أهداف الجناح العسكري للرأسمال الاحتكاري الاميركي تمت عشرات الاعمال العدوانية والغزو والمؤامرات والتدخل المسلح في قضايا الشعوب التي اختارت طريق التطور الحر والمستقل . ان المغامرة العسكرية الاميركية المريرة والدامية والطويلة في الهند الصينية وقد سممت كل الموقف الدولي . لقد سبب العسكريون الاميركيون في ربع القرن الذي أعقب الحرب ـ بوضعهم نصب أعينهم هدفا من غير الممكن تحقيقه لسيادة « القرن الاميركي » على العالم ، واحراز السيطرة العالمية ، واخضاع الدول الاخرى لارادة الراسمال الاحتكاري ـ لشعوب العالم مآسي لا تحصى ومعاناة وخسائر مادية وهزات روحية .

وفي نفس الوقت تغير ميزان القوى على المستوى الدولي بشكل حاد ، فالتفوق الاميركي في السلاح النووي كان قد تم تلافيه بسرعة ، والقوى الحية النشيطة للاشتراكية والقيادة الحكيمة لحزبنا والعمل المضحي للشعب السوفياتي قد حولت الاتحاد السوفياتي الى دولة عظمى لا ينال منها ، واكثر قوة بما لا يقاس منه في سنوات الاربعينات ، وكتفا الى كتف قامت الى جانب الاتحاد السوفياتي الدول الاشتراكية الفتية مشكلة منظومة متعاونة أخوية .

في ظروف نمو جبروت الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وتطور حركة التحرر الوطني للشعوب اضطرت القيادة الاميركية لأن تفكر أكثر في كيفية الحفاظ على المواقع السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي احتلتها الامبريالية الاميركية

---

1) **New Program of Communist Party. USA, New York, 1970.**

البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الاميركي ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

سابقا . ولدى ذلك ربطت القيادة الاميركية وبالدرجة الاولى دوائر المجمع الصناعي ـ الحربي حساباتها باستخدام السلاح او التلويح باستخدامه . وقد ردت على ظهور أنواع جديدة مدمرة من الاسلحة بمحاولات تطوير وتحديث النظريات الاستراتيجية والمفاهيم بهدف تقليص خطر الاعمال الحربية النووية ـ الحرارية على أنفسهم .

لدى دخولها السبعينات اضطرت الامبريالية الاميركية لأن تتموضع تحت ظروف دولية غير ملائمة بالنسبة لها ، وأن تدخل التعديلات على سياستها . فقرار الحكومة الاميركية بالذهاب نحو التسوية السياسية للازمة في الهند الصينية والتوقيع في ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٧٣ على اتفاقية وقف الحرب في فيتنام يعتبر دليلا مباشرا على عدم امكانية متابعة خط التدخل المسلح في قضية شعوب الهند الصينية في الظروف الراهنة ، وتشكل « منطلقات غوام » المعبرة عن الجوهر العدواني الثابت للامبريالية انعكاسا موضوعيا لتقلص امكانات الولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي .

« وهكذا لم يكن القرن أميركيا ... والولايات المتحدة سعت لأن تبتلع قطعة ليست من أسنانها ... هذا ما أقرته صحيفة « نيويورك تايمز » (١) معلنة افلاس الخط التوسعي للولايات المتحدة في معرض تقييمها لنتائجه . كان اخفاق مخططات احراز السيطرة العالمية من قبل احتكارات الولايات المتحدة نتيجة للصراع اللاواهن والعنيد الآن بين قوى الامبريالية والرجعية والعدوان وقوى التقدم الاجتماعي والتحرر والسلام ، وفي مركز هذه المواجهة تقف أعظم قوة امبريالية للحياة المعاصرة ــ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي السائر في طليعة القوى التقدمية لعصرنا .

يواجه الاتحاد السوفياتي السياسة الامبريالية القائمة على العنف والاغتصاب والاحتلال بخط لينيني في السياسة الخارجية

---

(١) « نيويورك تايمز » ، ٦ حزيران ، ١٩٧١ .

قائم على الدعم المستمر للمواقع ووحدة وجبروت المنظومة الاشتراكية العالمية ، وعلى دعم تلاحم الحركة الشيوعية والعمالية الدولية وكل القوى الثورية التقدمية في حياتنا المعاصرة ، ولقد حدد المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي المسائل الاساسية للسياسة الخارجية لحزبنا وللدولة السوفياتية ، وطرح برنامجا فعالا للنضال من اجل السلام والتعاون الدولي ، ويتقدم الشعب السوفياتي بنجاح لبلوغ الهدف الرئيسي للخطة الخمسية التاسعة التي أقرها المؤتمر وهو تامين النهوض الكبير في المستوى المادي والثقافي لحياة الشعب على أساس وتائر عالية لتطور الانتاج الاشتراكي . وهذا يسمح بتدعيم أكثر بعد للمواقع الدولية للاتحاد السوفياتي والقدرة الدفاعية لكل المنظومة الاشتراكية ، وخلق امكانات واقعية لوقف المخططات العدوانية للامبريالية .

يعتبر النضال من اجل ازالة بؤر الحرب وصد تطاولات الامبريالية على حرية واستقلال الشعوب واحدا من الاتجاهات الاهم في السياسة السوفياتية الخارجية ، والاتحاد السوفياتي مؤكدا اخلاصه لواجبه الاممي حمل اكبر مساهمة جوهرية في نضال الشعب الفيتنامي البطل ووطنيي لاووس وكمبوديا ضد عدوان الامبريالية الاميركية ، كما يساند الاتحاد السوفياتي النضال العادل للشعوب العربية ضد عدوان اسرائيل ، وينهض لدعم القضية العادلة للشعوب الاخرى المدافعة عن استقلالها وحريتها .

يمارس الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الشقيقة خط التعايش السلمي للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، ويقوم بالرد الحاسم على محاولات قوى الرجعية والعدوان الامبريالية ، ولقد لقيت أفكار تدعيم السلم والامن والتعاون في أوروبا وآسيا المطروحة من قبل الاتحاد السوفياتي المساندة والاعتراف الدوليين ، ان مصالح السلم والتعاون هي التي تقود الاتحاد السوفياتي في تطويره لعلاقات الصداقة ذات النفع المتبادل مع جيرانه من الدول ومع الدول في كل القارات .

يلقى الاتجاه اللينيني للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في السياسة الخارجية الفهم الكامل والتأييد الجماعي من قبل الشعب السوفياتي . ان حزبنا وشعبنا يستقبلان بالرضى والاستحسان ذلك الشيء وهو أن الدول الاشتراكية الشقيقة والاحزاب الشيوعية العالمية ودوائر واسعة من الاوساط الديمقراطية تحيي وتساند النشاط الدولي للحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية . وترى في الشعب السوفياتي صديقا وفيا وحليفا في النضال ضد الامبريالية والاستعمار وضد العسكرية ومن اجل السلام والصداقة بين الشعوب ، ومن اجل الحرية والاستقلال الوطني ، ومن أجل الديمقراطية والاشتراكية ، ليس لدى الاتحاد السوفياتي اية أطماع اقليمية اتجاه كائن ما كان ، وهو لا يهدد احدا ولا ينوي مهاجمة احد . الى جانب ذلك « ان لدى الاتحاد السوفياتي – كما اشار الى ذلك المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي – كل ما هو ضروري ، السياسة السلمية الصادقة والجبروت العسكري وتلاحم الشعب السوفياتي ، من اجل تأمين عدم المساس بحدودنا من اية محاولات للتطاول عليها والدفاع عن منجزات الاشتراكية » (١) .

ان ربع قرن من « سياسة القوة » وانتشار العسكرية والمناورات المشبوهة لقادة آلة الحرب والصناعة الحربية التي كانت قد اخذت ابعادا واسعة لم تستطع أن تمضي دون اثر بالنسبة لأميركا نفسها ، فالضعف قد نال جديا من مواقع السياسة الخارجية لواشنطن ، وعاشت البلاد تحت وطأة ازمة اقتصادية وسياسية وروحية . ان الاتجاه العدواني للرأسمال الاحتكاري الاميركي المتطلب لنفقات لا متناهية على سباق التسلح قد عطل على المشاريع المعلنة من وراء المحيط « كالآفاق الجديدة » و « المجتمع العظيم » البراق امكانية تجسيدها في الحياة ، فالعسكرية الاميركية « تلتهم »

---

(١) وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، ص ٢٨ .

الثروات المتراكمة من جهد الشعب ، ولا تسمح بتحويلها لصالح المواطنين . ولهذا السبب بالذات طرحت ادارة الجمهوريين برنامج الاصلاح الاجتماعي ــ الاقتصادي الفني بالوعود .

ان أغنى دولة عظمى في العالم الراسمالي تتخبط بين فكي المصاعب العالقة الناتجة عن عملية ضخ الامكانات الهائلة لصالح احتياجات المجمع الصناعي ــ الحربي . وهذا ما يعترف به اليوم الكثيرون في أميركا بما فيهم البعض من أولئك الذين يخدمون فعلا وعقيدة التيار اليميني للسياسة الاميركية . فمثلا كتب المعاق الصحفي المحافظ سالزبوري في كتابه « أكثر من أميركا سيكونون مع بعض من جديد » ما نصه : « ان التطور المتزايد بسرعة والحظر واللامضبوط عمليا والسائر في درب العسكرية هو الذي يكمن في أساس أزمتنا القومية ، وستستمر الازمة القومية لأميركا بالتطور طالما لا يوقف سعينا الحثيث نحو تطور آلة حربيــة مستقلة في نشاطها وادارتها » .

هنالك عامل ثابت لا يمكن انفاق مليارات الدولارات على سباق التسلح وحرق الثروات المادية في بوتقة المغامرات العسكرية في سبيل « الزعامة العالمية » البراقة للاحتكارات الاميركية وفي آن واحد تسوية المشاكل الداخلية الآخذة في الحدة أكثر فأكثر . وهنا تتحقق كلمات لينين : « لكل الدول هنالك حد ، ولمختلف الدول حدودا مختلفة ، لكن حدا أبعد من أشكال الحرب في سبيل مصالح الامبرياليين غير ممكن » (١) . ولقد وصلت أميركا الى حدهــا ، وتزايد وعي أوساط الرأي العام الاميركي لهذا العامل يهيء لعملية تنشيط مقاومة خط حلف العسكريين في الولايات المتحدة الاميركية .

لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية تنشأ في هــذه البلاد معارضة ملحوظة لنشاط العسكريين وأرباب الصناعة الحربية وتلك الدوائر التي أقحمت البلاد في هاويــة ازمــة ثقيلة ، وان

---

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٣٨ ، ص ٤٩ .

الاستياء البادي في أشكال مختلفة ولأسباب عديدة ينضوي في الحركة المناهضة للعسكرية ضاما مختلف طبقات المجتمع .

ان نجاح النهوض ضد العسكرية يتعلق بالمساهمة النشيطة للعمال الاميركيين ، وبغض النظر عن ضغط الاحتكارات والموقف الخياني للقيادة النقابية صارت حركة الكادحين الاميركيين اكثر نشاطا ضد قمع المجمع الصناعي ـ الحربي ، وفي موقف من ضعف المواقع العالمية عامة للامبريالية الاميركية ، وارتفاع ثمن الحفاظ على « امبراطوريتها » وقواعدها الخارجية ومسارح عملياتها ، تتقلص امكانية المناورة الاقتصادية للاحتكارات في داخل البلاد ، وتقديم الفئات الارستقراطية العمالية ، وشراء طبقات معينة من العمال من أجل صرف الطبقة العاملة عن النشاط المعادي للعسكرية .

منذ بعض الحين أصبحت التجمعات ذات الميول المعارضة للمجمع الصناعي ـ الحربي تتدعم وفي الاجواء المؤثرة للطبقة الحاكمة في اميركا أيضا . فبالنسبة للكثيرين منهم صار من الواضح جدا : ان الاقتصاد الاميركي لأول مرة لا يستطيع أن يسمح لنفسه « بقفزة حادة الى الامام » في سباق الاسلحة الاستراتيجية والتقليدية دون مواقب سلبية لمثل هذه الخطوة على المستوى الحياتي للمواطنين ، ودون أضرار فادحة بالنسبة لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية الملحة ، وفي أوساط الطبقة البرجوازية الحاكمة على مدى السنوات الاخيرة تجد فهما واسعا أكثر فأكثر تلك الحقيقة وهي أن العداء العسكري للشيوعية والمغامرات العسكرية تنسف مواقع الولايات المتحدة الاميركية في صراع التنافس مع الدول العظمى الرأسمالية الاخرى ، وتسوق اميركا الى هزات مالية ـ نقدية ، وتفتت اسس نفوذها الاقتصادي ـ السياسي في العالم .

وفي الاجواء السياسية للولايات المتحدة الاميركية تتجمع القوى المعارضة لسياسة المجمع الصناعي ـ الحربي ، وكان غيلبرت وهو

الشخصية الاجتماعية والسياسية المسؤولة احد الاوائل الذين رفعوا صوت الاحتجاج ضد النفوذ المتزايد لآلة الحرب ، فباقتناعه العميق « يجري تغيير حاد في علاقة المجتمع بالعسكريين وحلفائهم الصناعيين » (١) .

ان البراهين التي تؤكد تلك الحالة اخذت تظهر اكثر فأكثر ، واحد هذه البراهين الاكثر علنية هو اخراج تقرير البنتاغون المؤلف من (٤٧) وثيقة سرية للغاية الى حيز العلانية . ان ذلك كله يشهد على وجود دوائر ذات نفوذ كبير في الولايات المتحدة تقوم بتحدي السياسة الحكومية العدوانية .

ان نشر وثائق التاريخ السري لمغامرة واشنطن في فيتنام ، والزوبعة التي ثارت حول هذا الموضوع يدلان على الصراع الضاري في الدوائر الاميركية الحاكمة نفسها ، وعلى الانقسام والازمة في الدوائر السياسية العليا في البلاد .

مع المعارضين من « البيت العسكري » تضامن الممثلون السياسيون ذوو النفوذ لدوائر رجال الاعمال غير المرتبطين بالصناعة الحربية ، واستياؤهم من واقع الامور في الحياة السياسية للبلاد ينبع من عدم موافقتهم على متطلبات عمالقة المجمع الصناعي ـ الحربي فيما يتعلق بتوسيع سباق التسلح .

ربما ما كان ليتخذ نقد المجمع الصناعي ـ الحربي الجاري الآن فيما وراء المحيط تلك الابعاد لولا الصراع الحاد الجاري داخل الصناعة الكبيرة في اميركا . اذ ان الاحتكارات العسكرية لم تعد لتمثل الآن كل الطبقة الحاكمة ، غير انها في سعيها لفرض خطها تدخل في صدام مباشر مع تجمعات عديدة اخرى من الرأسمال الاحتكاري الاميركي . فالـ (٥٠٠) شركة صناعية كبرى في الولايات المتحدة ليست كلها مرتبطة مباشرة بالانتاج الحربي ، وعدد غير قليل من الشركات ـ نتيجة المنافسة الحادة من جانب الشركات العملاقة في تكساس او كاليفورنيا ـ قد حرم من طلبات الشراء

1) «Harper's Magazine», June 1969, P. 32.

الحكومية الرابحة ، ومن هنا تأتي الانعطافات السياسية صعبة الفهم للوهلة الاولى : قيام بعض مؤسسات « وول ستريت » ذات النفوذ بنقد الممارسات المربحة للمجمع الصناعي ـ الحربي ، وتمويل الحملات السياسية للمعارضة وادانة سباق التسلح المتهور.

فمثلا ، شكل حوالي (٢٥٠٠) من رجال الاعمال والبنوك ومسؤولو جمعيات الضمان الاجتماعي حركة « رجال الاعمال من اجل السلام في فيتنام » ، وقد وصفوا هدفهم في تسريع عملية انهاء الحرب وتقليص الديون العسكرية ، بالاضافة الى أن ذلك لم يكن من دواع عقائدية وانما من اجل الدفاع عن مصالح القطاعات المدنية من الصناعة ، وان مثل هذه الخلافات نفسها بنفسها لا تفتح امكانات البحث الناجح عن حلول تقدمية في النضال ضد خطر الحرب والعسكرية ، ان مثل هذا الاحتمال للتطور يخلقه فقط النضال الجماهيري . غير أن المشادات في معسكر الاحتكارات تستطيع في حالات معينة ان تهيء نمو وتدعيم النشاطات المعادية للعسكرية .

وقد بدات ولادة المعارضة للمجمع الصناعي ـ الحربي ولمتطلباته الخطرة في الكابيتول وفي كونغرس الولايات المتحدة الاميركية ، ففي الوقت الاخير يشار الى أن أعضاء الكونغرس وخاصة الشيوخ لا يوافقون في عدد من الحالات بشكل آلي على كل طلبات آلة الحرب . فهم يعالجون متطلبات البنتاغون بصورة نقدية أكثر .

في « العصر الذهبي » للمجمع كان تصديق الحسابات العسكرية عملية شكلية بسيطة ، وقد أطلقت أول اشارة انذار لممالقة المجمع الصناعي ـ الحربي في عام ١٩٦٨ ، اذ لأول مرة تطلب مجلس الشيوخ ثلاثة ايام من المشادات الصاخبة من أجل تصديق اعتمادات الصفقات العسكرية ، وفي العام المالي التالي لزم لمجلسي الشيوخ والنواب اربعة أشهر من أجل اعداد أسس اتفاقية فيما يتعلق ببرنامج لتطوير سلاح جديد يقدر ب (٢،٠٧) مليار دولار . هذا بالاضافة الى أن المبلغ المطلوب من قبل البنتاغون قد تم تقليصه

بعض الشيء . في كانون أول من عام ١٩٦٩ خرجت الميزانية العسكرية من بين جدران الكونفرس وقد اقتطع منها حوالي (١٥) مليار دولار ، ولم يحدث مثل هذا منذ انتهاء الحرب في كوريا .

لوحظت التناقضات الحادة بين الكونفرس والادارة الجمهورية بشكل خاص في عام ١٩٧٠ لدى مناقشة اعتمادات اقامة الشبكة المضادة للصواريخ (سيفقراد) في مجلس الشيوخ ، وان تصديق اعتمادات هذا المبلغ بأغلبية بسيطة يعكس التغيير الجدي في مواقف أعضاء مجلس الشيوخ ازاء طلبات الدوائر الصناعية ـ الحربية الاميركية .

في نهاية عام ١٩٧١ صوت مجلس الشيوخ الاميركي بأغلبية الاصوات ضد برنامج المساعدة الخارجية ، وقام من أجل الغاء البرنامج ائتلاف غير عادي بين « الصقور » و « الحمائم » في مجلس الشيوخ . كان الشيوخ فولبرايت ومينسفيلد وسايمنفتون وتشيرتش وآخرين من الناقدين النشيطين للمغامرة في السياسة الخارجية الاميركية ، وصوت ضد أيضا ـ أنصار « العصا الاميركية الغليظة » في العلاقات الدولية ـ الشيوخ غولدووتر وايستلند وداول وآخرون .

كانت مجلة « يو . س . نيوز أند وورلد ريبورت » قد أشارت الى العوامل التالية التي ساقت « الحمائم » و « الصقور » مع بعض في هذه المسألة :

- الميول المتنامية ضد متابعة الحرب في فيتنام ، وطلب تحديد النفقات في الهند الصينية وسحب القوات الاميركية من هذه المنطقة .
- السعي لتقليص التزامات الولايات المتحدة الاميركية ليس فقط في جنوب ـ شرق آسيا وانما في كل أنحاء الكرة الارضية .
- القلق من جراء تزايد عجز الميزانية الاميركية المتفاقم من جراء ضرورة حل المشاكل الداخلية الحادة جدا .

ـ الاستياء من مساعدة الانظمة العسكرية في اليونان والباكستان وكمبوديا .
ـ هزيمة الولايات المتحدة الاميركية لدى التصويت في هيئة الامم المتحدة على المسألة الصينية (١) .

في الوقت الذي خصص فيه برنامج المساعدة للعام المالي ١٩٧٢ اعتمادات بـ (٢،٣) مليار دولار لتلك الدول الخمس والخمسين التي صوتت اما ضد او امتنعت عن تأييد الموقف الاميركي .

مع اخفاق مشروع قانون المساعدة الخارجية في مجلس الشيوخ انعكس بشكل مكثف وفي واقع ملموس استياء الدوائر الاميركية ذات النفوذ ـ ليس فقط من حيث الاسلوب وإنما من حيث الجوهر ايضا ـ من ممارسات معينة للسياسة الخارجية الاميركية التي تتفارق بشكل واضح مع حقائق اليوم الراهن .

حتى في أقدس قدسيات العسكرية الاميركية ـ في القوات المسلحة الاميركية نفسها ـ لم يكن هنالك اجماع فيما يتعلق بالنظام والانضباط في البلاد والجيش الموضوعين من قبل القيادة العسكرية ـ الاحتكارية العليا . فقد كتب الجنرال دافيد شوب ـ الذي كان قائدا سابقا للواء في مشاة البحرية ـ في مجلة « أتلانتيك » ما يلي : « لقد أصبحت اميركا دولة عسكرية وعدوانية »، ويشارك في هذا الرأي الكثيرون من اصحاب الرتب العسكرية ، وكلهم كانوا يشيرون الى التأثير الضار لنفوذ المجمع الصناعي ـ الحربي غير المقيد على المجتمع الاميركي .

ويشير الجنرال شوب والذين يشاطرونه آراءه بقلق الى أن قسر العسكرية في البلاد والمغامرة الطويلة في الهند الصينية تنعكس في نهاية الامر بشكل سلبي على الكفاءة القتالية للجيش الاميركي وعلى الحالة الاخلاقية للجنود . وقد كتب زميل الجنرال شوب العقيد دونوفان فيما يتعلق بهذه المسألة : « اذا كان الاجداد والآباء

1) «U.S. News and World Report», Dec. 17, 1971.

في البارحة يذهبون الى الحرب باسم البلاد ، فان أبناءهم اليوم يفضلون في أكثريتهم المتزايدة اكثر فأكثر الذهاب الى السجن باسم بلادهم رافضين الخدمة في الجيش والخضوع لفلسفة المجمع الصناعي ـ الحربي » (١) .

ان المظاهرات الحاشدة للشبيبة الاميركية ضد الحرب ، وآلاف قوائم الدعوة للالتحاق بالجيش التي احرقت ، والميداليات الحربية التي رماها عند البيت الابيض الجنود الشبان الذين ارسلهم البنتاغون الى أتون المغامرة العدوانية في الهند الصينية ، كل ذلك وامثلة أخرى كثيرة يشهد على عزيمة العدل المتزايد من الاميركيين على عدم السماح بتحويل الولايات المتحدة الاميركية الى « دولة ـ مخفر » .

في دوائر واسعة من المسؤولين السياسيين ورجال الاعمال والشبيبة الاميركية يشتد الالحاح على المعالجة الاكثر واقعية للاحداث في العالم ، والعدول عن المراهنة على القوة ، وتقوى الآراء لصالح انفراج التوتر في العالم ، وحل النزاعات بالوسائل السلمية ، وترتبط الآمال الجديدة بآفاق توسيع العلاقات الاميركية ـ السوفياتية .

ان المحادثات على مستوى القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في أيار من عام ١٩٧٢ والزيارة المثمرة للسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف الى الولايات المتحدة في حزيران من عام ١٩٧٣ كانت تعني تحولا حاسما ليس فقط في تطوير العلاقات بين بلدينا وانما أيضا في كل الموقف الدولي .

لقد جاء في بلاغ المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ومجلس السوفيات الاعلى والحكومة السوفياتية حول نتائج زيارة الرفيق بريجنيف الى الولايات المتحدة

---

(١) دونوفان ، العسكرية ، الولايات المتحدة الاميركية ، ص ١٣٧ .

ما يلي : « اذا كان التوتر في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية على مدى السنوات العشر التي تلت الحرب قد انعكس بشكل سلبي على كل الموقف الدولي ، فانه الآن ، على العكس فتحسين العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، والالتزامات التي اخذتهما على عاتقهما كلتا الدولتان بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الطرف الآخر وضد حلفائه وضد الدول الاخرى ، والارادة الواضحة المشكلة لدى الطرفين في احترام حقوق ومصالح كل الدول ، كل ذلك يعتبر عنصرا هاما لتحسين الموقف الدولي ، ويفتح امكانيات كبيرة من أجل التعاون البناء بين كل الدول الاخرى » (١) .

ان شعوب كل الدول التي لها مصلحة في تدعيم السلام بما في ذلك أكثرية الاميركيين تحيي هذه التغييرات الايجابية في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية . غير انه يجب الا ينسى أنه في الولايات المتحدة الاميركية والدول المتحالفة معها ما زالت تعمل بنشاط القوى الرجعية ذات النفوذ التي ليس الانفراج من هواها ، والتي تسير ضد التيار وتحلم بالعودة الى أوقات « الحرب الباردة » . وبالتالي ما زالت تقف في الامام مهمة النضال العنيد المستمر من أجل تدعيم وتمتين انتصار الواقعية في الشؤون الدولية الذي أحرزته القوى المحبة للسلام والناهضة بنشاط على مدى السنوات العشر من أجل اعادة بناء العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على أساس مبادىء التعايش السلمي .

ما زال بعد البعض من عوامل الحياة الاميركية ممسوكا ومحددا بشكل جوهري من قبل المجمع الصناعي ـ الحربي الذي كدس لديه مليارات ومليارات الدولارات وطاقة وقدرة العلم الاميركي ملحقا الضرر بالمصالح الجذرية للشعب الاميركي وبمصالح السلام والامن العامين . ان نفوذه يرجح كثيرا على الوزن النوعي للاحتكارات المطابقة في اقتصاد الولايات المتحدة ، وان تأثير المجمع الصناعي ـ

---

(١) « البرافدا » ، ٣٠ حزيران ، ١٩٧٣ .

الحربي على الحياة الداخلية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية يستمر في التزايد .

يتابع قادة المجمع الصناعي ـ الحربي المناداة بالخط التوسعي في السياسة الخارجية الموجه نحو احراز الهيمنة العالمية للراسمال الاحتكاري الاميركي . وان تفكيرهم يتجه نحو وضع اسس للمفاهيم والمنطلقات الجديدة التي تسمح بالحفاظ على الصدام النووي ـ الحراري في اطارات « آمنة » بالنسبة للولايات المتحدة ، والمحافظة على الحرب كوسيلة لسياسة الطبقة المسيطرة في اميركا ، وتقرير التاريخ بقوة السلاح .

إن نشاطات القوى العدوانية والمجموعات المتطرفة في الولايات المتحدة يمكن ان تخلق مصاعب غير قليلة على طريق انفراج التوتر الدولي ، والعملية البادئة لتحسين العلاقات السوفياتية ـ الاميركية. ويبدي قادة المجمع الصناعي ـ الحربي وآلة الحرب مقاومة ضارية ازاء تصديق الاتفاقيات السوفياتية ـ الاميركية والمعارضة بشتى الطرق ضد معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وضد توسيع التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ان التوجيهات الجديدة في الحياة السياسية الاميركية تشق طريقها في نضال عنيد بين انصار الخط الاكثر مرونة وواقعية في مجال السياسة الخارجية ، ودعاة « الحرب الباردة » الذين يقاومون بعناد اعادة العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

لقد اكد بريجنيف في خطابه امام مؤتمر السلم العالمي الذي انعقد في موسكو (في أوكتوبر عام ١٩٧٣) على انه : « يجب ان نرى بوضوح أن تهديد السلم تشكله مجموعة معروفة من التجمعات والمنظمات والبشر ، فمثلا حتى بشهادة المسؤولين الكبار في الدول الغربية الكبرى ، انه ذلك الحلف الشرير للعسكريين ـ المحترفين مع الاحتكارات التي اثرت من جراء صناعة ادوات الحرب . هذا الحلف الذي صار من المتعارف عليه تسميته « بالمجمع الصناعي ـ

الحربي » أصبح هناك « دولة ضمن دولة » واكتسب بحد ذاته قوة كبيرة ، ان العسكرية تشوه ليس فقط المجتمع الذي انجبها ، فالفازات العادمة التي تطلقها آلة التحضير للحرب تسمم الجو السياسي للكرة الارضية بانجزة الحقد والخوف والعنف ، ومن أجل تبرير وجودها تختلق الخرافات عن « التهديد السوفياتي » ، وعن ضرورة الدفاع عما يسمى بالديمقراطيات الغربية ، في الوقت الذي تقوم العسكرية فيه بتدليه اكثر الانظمة رجعية وفاشية وصدامية كطفل مدلل ، وتبتلع الحريات الديمقراطية » (١) .

ان اقامة علاقات السلم الوطيد والتعاون ذي النفع المتبادل تفترق واهداف الدوائر الرجعية الاميركية . وان نواة هذه الدوائر هو المجمع الصناعي ـ الحربي الذي هو اتحاد آلة الحرب الرجعية مع الاحتكارات العاملة في حقل الانتاج الحربي والمنظمات المتطرفة والصهيونية . فهؤلاء ينادون بمتابعة سباق التسلح والحفاظ على التوتر في العالم . ان نشاط زعماء الدوائر الصناعية ـ الحربية وتصريحاتهم وممارساتهم الملموسة ليس نادراً ما تتعارض بشكل قاطع مع الخط العام والاعمال السلمية لحكومة الولايات المتحدة نفسها .

كانت التجمعات العدوانية الاميركيةتسعى لاستخدامالاحداث القريبة في الشرق الاوسط بهدف نفخ روح العصبية العسكرية وزيادة ميزانية البنتاغون وتوسيع المساعدة العسكرية للمتطرفين « الاسرائيليين » ، وقد راهنت هذه الدوائر في المخطط البعيد المدى على نسف عملية تحسين الموقف الدولي وقبل كل شيء تطور العلاقات السوفياتية ـ الاميركية . وكانت موضوعتهم الرئيسية تقول : بأن أحداث الشرق الاوسط ـ كذا ـ تشهد على هشاشة

---

(١) ليونيد بريجنيف ، من أجل عالم عادل وديمقراطي ، من اجل امن الشعوب والتعاون الدولي ، خطاب امام مؤتمر السلم العالمي ، موسكو ، ١٦ تشرين أول ١٩٧٣ ، م. بولي ايزدادت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥ .

اذا لم يكن ضرر سياسة الانفراج . وقد أشار السيناتور فولبرايت أمام الكونغرس الى أن : حاملي راية « الحرب الباردة » في أميركا قد استخدموا أحداث الشرق الاوسط من اجل الانقضاض على اتجاه التعاون مع الاتحاد السوفياتي . ان نقدهم فيما يتعلــق بالانفراج الحقيقي في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي يحمل طابعا تحريضيا ، لكن هذا النقد غير مجد بسبب أن البديل الوحيــد للانفراج يمكن أن يكون فقط « الحرب الباردة » مع مجاباهاتها اللامتناهية وسباق التسلح الذي سيؤدي الى الافلاس والاقتراب الدوري الخطر من حافة الحرب النووية » .

أثناء الحرب في الشرق الاوسط أسرع رئيس أركان الجيش الاميركي الجنرال كريتون ابرامس ليعلن مثلا : « ان الانفراج هو شعور فقط وليس عاملا موضوعيا ، والمشاعر يمكـــن أن تتبدل بسرعة جدا » .

ان آلة البنتاغون مع كل الرجعيين الاميركيين غالبا ما عملوا على تغيير ليس فقط « المشاعر » ، وانما تطور العلاقات السوفياتية ــ الاميركية نفسه ، وقد عمل قادة المجمع الصناعي ــ الحربي بنشاط في الاثارة المصطنعة للاهواء والحماس ونشر الخرافات الخيالية عن نوايا الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط .

كلما ابتعد الوقت عن تلك الايام عندما وضعت القوات المسلحة الاميركية في أوكتوبر عام ١٩٧٣ في حالة تأهب كلما صار أوضح أن هذا التصرف الخطر الذي دفع اليه العسكريون لم تستدعه الاحوال ابدا ، وانما كان استعراضا غير لازم « لسياسة القوة » ، ولقد اكدت مجلة « نيوز ويك » على أنه : « كانت لدى الشعب الاميركي الاسس الراسخة لأن ينظر بشك الى أمر الرئيس بوضع القوات المسلحة في حالة تأهب قتالي عال . اذ كان من الصعب فهم كيف يمكن أن يستبدل دفء انفراج التوتر مع الاتحاد السوفياتي المفاجيء ببرد المجابهة » .

يسعى زعماء الدوائر الصناعية ــ الحربية لتحويل نتائج احداث

تشرين أول في الشرق الاوسط لصالح دوغمائيتهم الواهية عن « إخفاق » سياسة الانفراج وعن عدم امكانية عودة العلاقات الطبيعية مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشكل وطيد ، ان « الدرس الرئيسي » لأحداث الشرق الاوسط يقوم — حسب راي رجل الكابيتول المعروف هنري جاكسون — على انه يجب عدم الثقة بالاتحاد السوفياتي ، بما أن الروس « لن يتلكؤوا عن امتصاص الفوائد من سذاجة الاميركيين » . « كم يمكن التأكيد على أن الانفراج ليس ميتا ؟ » ، بذلك يختتم جاكسون ومن يشاطره آراءه ذلك التحليل « العميق » لأحداث الشرق الاوسط .

ان هذا ليس فقط ديماغوجيا سياسية فظة ، اذ تقف وراءها نشاطات ملموسة بهدف انزال ضرر بالتجربة الايجابية المتراكمة في الوقت الاخير للعلاقات السوفياتية — الاميركية ، وضرب وتائر تحسينها المستمر ، ووقف تنفيذ الاتفاقيات المعقودة أثناء لقائي القمة السوفياتية — الاميركية ، وتحت ستار الشعار الخادع « الدفاع عن حقوق الانسان » في الدول عن حقوق الانسان » في الدول الاشتراكية يقود أعداء التعاون الحملة المعادية للسوفيات التي تعتبر من حيث جوهرها طبعة جديدة « للحرب الباردة » أو « الحرب البسيكولوجية » ضد الاتحاد السوفياتي .

أثناء مناقشة الميزانية الاتحادية في الكونفرس للعام المالي ١٩٧٣ — ١٩٧٤ قام البنتاغون وحماة المجمع الصناعي — الحربي بالدعوة لدفع عجلة برامج التسلح وزيادة الاعتمادات لتحضير انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية . غير انه ليس من البساطة البرهان على ضرورة زيادة الميزانية العسكرية في ظروف تخفيف حدة التوتر الدولي . « اذا كان الانفراج وطيدا ، وجرت مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بنجاح ، واصبح الحفاظ على السلام أقل ثمنا ، فانني أعتقد أن الشعب الاميركي له الحق لأن يأمل بأن نفقات التسلح ستتقلص لا أن تزيد ، وهذا بالذات ما يجب علينا أن نلح به » — هذا ما صرح به في الكونغرس المرشح السابق

للرئاسة عن الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٧٢ السيناتور ماكغفرن .

مع ذلك يبدو ان آلة الحرب وصانعي الاسلحة لا ينوون بأن يأخذوا بعين الاعتبار هذه التصورات العاقلة . فانفاق المليارات على الاغراض العسكرية يعتبر الوقود الذي يحرك الآلة الهائلة للمجمع البنتاغوني ، مؤمنا لأعضائه امكانية التأثير على السياسة الاميركية فضلا عن الارباح الطائلة بالطبع . وهم مستعدون لأي شيء من اجل الحصول على اعتمادات قياسية من حيث الحجم لانتاج مختلف انواع الصواريخ والطائرات والغواصات .

كتبت صحيفة « واشنطن ستار نيوز » بتهكم في نهاية عام ١٩٧٣ في معرض اشارتها الى « حملة التخويف الكبيرة » التي بواسطتها تسعى آلة الحرب لأن تحصل على تصديق الميزانية الجديدة : « أراد البنتاغون بشكل غير متوقع ابدا أن نصدق كما لو أن الروس سيحتلون سريعا برلين وبوسطن ووبالتيمور فيما اذا انفق أقل من (٧٩) مليار دولار » . وكما تورد الصحيفة الاميركية اجرى وزير الدفاع الاميركي وعاملون آخرون في المؤسسة العسكرية نشاطا كبيرا في الكونغرس من اجل تأمين دعم الكابيتول لمخططات البنتاغون مقنعا اعضاء الكونغرس بفكرة « عدم السماح » بأية تخفيضات في الاعتمادات لتوسيع آلة الحرب . ولدى مناقشة مشروع قانون لمشتريات عسكرية بمبلغ (٢١) مليار دولار في مجلس الشيوخ في الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٣ اخفق انصار المجمع في تسع محاولات لتخفيض جزئي في الاعتمادات العسكرية. هذه المشاريع اتخذت من قبل همفري وكلارك وسايمنغتون وشيوخ آخرين . فقد كانوا يشيرون الى الحمل الثقيل لنفقات التسلح بالنسبة للميزانية الحكومية . « عندما يصل الموضوع الى التسلح ،

تشير صحيفة « نيويورك تايمز » ـ لا يرغب الكونفرس وليس على استعداد لمناقشة تصورات العسكريين » .

اذا كان من الممكن استخلاص استنتاجات من الشرارة الحربية في تشرين أول في الشرق الاوسط وبشكل مكافىء من الاحداث الاخرى الحادة في الوقت الاخير ، فانها ليست على كل حال تلك التي تنادي بها دوائر البنتاغون والصناعة الحربية ، والتي تقول بفشل « سياسة الانفـراج » . ان المبادرة المشتركـة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية للتغلب على ازمـة الشرق الاوسط ، وتنظيم مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط ، قد اظهرا كم هو مفيد لقضية السلام الشامل ما تم انجازه في السنوات الاخيرة من عمل في مجال انفراج التوتر الدولي ، وقبل كل شيء في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لو لم يكن هناك عامل الانفراج البادىء في الفترة الاخيرة لكان الموضوع قد ظهر بشكل مغاير تماما . هذه حقيقة لا تقبل النقاش . اذ لو انفجر صدام ١٩٧٣ في موقف مـن التوتر الدولي وتأزيم العلاقـات السوفياتية ـ الاميركية لأمكـن للصدام في الشرق الاوسط أن يصبح أكثر خطرا بما لا يقاس ، ولاكتسب أبعادا مهـددة للسلام الشامل . اذ يمكن القول انه في هـذه الحالة لم تكـن المبادرة السوفياتية ـ الاميركية المشتركة بشأن الشرق الاوسط لتكون ممكنة ، ان هذه المبادرة مؤيدة من قبل الدول الاخرى ادت الى القرارات المعروفة لمجلس الامـن الدولي مؤمنـة امكانيـة وقف اطلاق النار .

ان السياسة المحبة للسلام في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية قد تخطت امتحانا جديا فيما يتعلق بأحداث الشرق الاوسط . فقد ذكر الرئيس نيكسون في أحد خطاباته مشيرا الى اهميـة

الاستمرار في اعادة العلاقات الطبيعية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ان هذه العلاقات قد ساعدت بوجه خاص على انفراج الازمة في الشرق الاوسط . اذا اختارت الدولتان الاعظم طريق المفاوضات من اجل حل المسائل المتنازع عليها ، ولم تلجأ أي منهما الى الحرب ، وهذا الاستنتاج يشاطرون به الرئيس في الدوائر السياسية المسؤولة الاميركية وفي أوساط طبقات واسعة من الراي العام التي صار بالنسبة لها واضحا اكثر فأكثر النشاط الخطر للمجمع الصناعي ـ الحربي .

ان نشاطات ومخططات المجمع الصناعي ـ الحربي هي تعبير عن جوهر الامبريالية السام والمعادي للشعب في الظروف الراهنة ، فآلة الحرب والاوليفارية المالية المستفيدة من طلبات الشراء العسكرية تحاولان ابقاء أميركا على دروب العدوان والتهور والقرصنة الدولية . وكما في ربع القرن الماضي لن تحمل سياسة العسكرية لأميركا اي شيء سوى الاخفاقات والهزائم الجديدة والتفاقم المستمر الجدي لأزمة الامبريالية الاميركية اذ ان « العسكرية تحوي في داخلها على بذور هلاكها » (١) .

---

(١) ماركس ، انجلز ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، الجزء ٢٠ ، ص ١٧٥ .

الفهرس

	صفحة
□ **المقدمـــة**	٣
□ **الفصل الاول**	
المجمع الصناعي ــ الحربي والدولة	٢١
في أروقة السلطة بواشنطن	٢٣
ــ البنتاغون من وجوهه الخمسة	٥٤
ــ الاستشارة والموافقة في الكابيتول	٧١
□ **الفصل الثاني**	
المجمع الصناعي ــ الحربي والاقتصاد	٨٥
البنتاغون والاحتكارات	٨٧
ــ التنكوقراطيون العسكريون	١٢٣
ــ محيط المجمع	١٣٧
□ **الفصل الثالث**	
المجمع الصناعي ــ الحربي والايديولوجيا	١٤٧
ــ ديماغوجيات الحرب الباردة	١٤٩
ــ ايديولوجيا العنف مع (التوريد الى البيت)	١٦٩
ــ الاداة الصلبة	١٩٤
□ **الفصل الرابع**	
المجمع الصناعي ــ الحربي والسياسة الخارجية	٢٢٣
ــ سراب الامبراطورية	٢٢٥
ــ انهيار مفهوم « الرسالة المقدسة »	٢٦٢
ــ العسكرية (الميلتاريزم) تتكيف	٢٨٤
ــ الخاتمة	٣٢٧

صـــدر حديثـــا

عـــن

شركة المطبوعات اللبنانية

دار الفـــارابي

بالتعـــاون مـــع

لجنة تنشر الكتاب اليمني

□ **الادب والثقافة في اليمن عبر العصور**
تأليف : محمد سعيد جراده

□ **اضواء على تاريخ اليمن البحري**
تأليف : حسن صالح شهاب

□ **طريق الغيوم** (رواية)
تأليف : حسين سالم باصديق

□ من المسرح اليمني : مسرحيتان لعبد المجيد القاضي
ـ بنت الدودحي
ـ الفتى منصور المنصور

□ **الزبيري** شعره ونثره واراء الدارسين فيه
تأليف : علوي عبدالله طاهر

□ قصتان يمنيتان قصيرتان تأليف : شفيقة ذوقرى
ـ حرمـــان
ـ ضالة اخرى

مطبعة الامل — بيروت

الثمن : ١٥ ليرة لبنانية او ما يعادلها